ملحمة الوحدة اليمنية

١

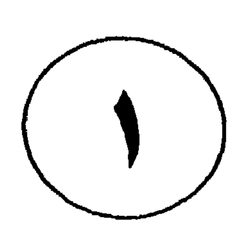
حرب ١٠٠٠ ساعة

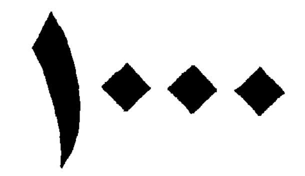
بقلم : دكتور . عقيد :

عبدالولي الشميري

اهداءات ٢٠٠٢
د/ عبد الوالى الشميرى
اليمن

ملحمة الوحدة اليمنية





ساعة





بقلم : دكتور . عقيد :

عبدالولي الشميري

الطبعة الثالثة جزءان

مزيدة، ومصححة

١٤١٥هـ ١٩٩٥م

يطلب من مكتبة اليسر شارع الدائري (الوحدة) أمام الجامعة القديمة ت(٢١٩٢٧٧)

أو من الناشر ت (٢٠٩٣٣٨) صنعاء

الف ساعة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة

وأنا ربكم فاعبدون ﴾

صدق الله العظيم

الآية (٩٢) سورة (الأنبياء)

الإهــداء

إلى الشهداء السعداء .

إلى الأبطال في ميدان الفداء .

إلى اليمن الموحد ، أرضًا وإنسانا .

إلى الذين امتدحهم القرآن الكريم بقوله :

« من المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا »

صدق الله العظيم

الآية (٢٣) سورة (الأحزاب)

كلمات عن كتاب : ألف ساعة حرب

مالذي افتقده العربي المسلم عبر قارات القهر الاستبدادي ومنافي الحقيقة المزمنة ببركة سيف الحجاج ، وذهب المعز ، وفظائع الأفندية ، وفظائع الحرافيش ؟.

إنه الصدق في الريادة والشهادة والبلاغ .

ذلك ماقدمه العقيد الدكتور: عبد الولي الشميري ، في كتابه ألف ساعة حرب كمشارك ميداني ، وشاهد أوتي طاقية الإخفاء داخل أسرار الكواليس ، إنه رجل يكره أن يكذب ، كما يكره أن يكفر ، كما يكره أن يقذف به في النار ، لجدير أن يكون جهيزة الحاضر ، وجهينة الواقع ، ضاربا المثل الحي بإمكان استعادة العربي المسلم لطلاقة لسانه الملجم ، وباصرة عينه المطفاه ، وجراءة ضميره الملدوغ ، في ظل حاكم متزن ؛ كالرئيس التاريخي لليمن الفريق علي عبد الله صالح .

أيها الرحال ياعبد الولي — ياربيعا في صحارى مقفره
ياسلاما رغم عنف المجزره — ياسهيل الدخن علان الذره

أيها الرحال من واد لواد — أنت ياقاموس آهات البلاد
أنت ياقابوس ميدان وناد — وفق الله رحالك
نظر الله نظالك — كثر الله مثالك

أحمد المولى الذي أسمعني — يوم إنقاذ المعلى والمكلا
وأراني راية في عدن — تبعث النور وتستحيي المصلى
وحباني نفحة من أبين — تفعم الإحساس أنداء وفُلاً

القصيدة كاملة في نهاية الجزء الثاني

عبدالرحمن طيب بعكر — ٥/٧/١٤١٦هـ — ٤/٦/١٩٩٥م

لاتستطيع الانشغال بسواه

الحمد لله وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد.

ما أن سمعت بصدور كتاب ألف ساعة حرب - بعد شوق - حتى اقتنيته، وأقبلت على قراءته ، قراءة متأنية مرتبة بإصرار ، رغم ماكان يشدني إلى بعض العناوين ، والموضوعات فيما بعد، حتى أتممته في مدة شديدة القصر، لا أعلم أن كتابا في حجمه أكملت قراءته في أضعاف تلك المدة،.

إذا أردت أن أتحدث عن إعجابي بالكتاب وإيجابياته فلن أستطيع أن أعطيه بعض حقه ، لما احتوى من مادة تاريخية محققة، وحقائق موثقة ، وعلم غزير ، وأسلوب بديع جذاب رصين، وعبارات أدبية بليغة ، وروحانية تشع نورا في تضاعيف الكتاب ، شاهدة بصدق مؤلفه وإخلاصه ، وعن حجم الجهد المضني الدؤوب ، والدقة والبحث في الوصول للحقيقة وتدوينها حسب تسلسل الأحداث ، ولقد وفق في التقسيم الرائع والحشد الكبير للمعلومات الدقيقة ، إضافة إلى الشكل البديع ، ناهيك عن حق كاتبه ومكانة مؤلفه ، وماالكتاب إلا قبسا من مشكاة هذه الشخصية المتألقة الموهوبة، وآية على بعد آفاقها ، وتعدد مجالاتها العلمية ، سياسيا وعسكريا.

وحسب الكتاب توثيقا وتقريظا، اقتناء الناس له، وإقبالهم الكبير عليه في كل مكان، إعجابا بأسلوبه الجذاب ، ومحتواه الثمين ، واتفق القراء - والتقيت بالكثير منهم - على أن الكاتب أمين ، وأن أسلوب عرضه جذاب ، حتى إذا بدأت في قراءته لاتستطيع الانشغال بسواه ؛ حتى تنتهي من قراءته ؛ باعتباره دراسة موضوعية أرخت لحقبة من الزمن ، دارت فيها أحداث جسام على أرض اليمن ، كان الكاتب والمؤرخ منصفا أمينا مطلعا معايشا لتلك الأحداث .

محمد بن علي عجلان

تحية لكتاب ألف ساعة حرب

عبدالله إبراهيم الضحوي

أدرٌ أم لآل أم سناء ... وعقد من جمان أم ضياء؟
وروض فيه قد ساحت جموع ... من القراء فيه لهم هناء؟
أم الآيات في صفحات سِفْر ... لها الإبداع بدءٌ وانتهاء؟
أم العسل المصفى في أوان ... من البلور فيه لنا الشفاء؟
أم السحر الحلال غدا بيانا ... على متن الطروس له رواء؟
أم الأنوار في الأرجاء تترى ... لداجي الغاشيات بها انجلاء؟
أم اليمن السعيدة في كتاب ... لكل العالمين له اقتناء؟
نعم عبد الولي به أتانا ... كنور الصبح ليس به مراء
أتانا بالوثائق ساطعات ... كضوء الشمس ليس له غطاء
أيا عبد الولي رفعت قدرا ... وحالفك النجاح كما تشاء
كتابك ألف ساعة حرب أضحى ... لكل الباحثين به اهتداء
يقص على الورى حربا ضروسا ... لحزب الملحدين بها الفناء
بلاغة كاتب وهزبر حرب ... ضحوك الثغر إن حم اللقاء
يقص الحادثات كما رءاها ... وهل راء ومستمعٌ سواء ؟
لقد لقي الكتاب قبول شوق ... وإعجاب يخالطه احتفاء
وقراء له اختلفوا مذاقا ... ولكن فيه جمعهم ثناء
ومعجزة صنعت على سطور ... تجلى الحق فيها والوفاء
حقائق قد وضعت بلاتجن ... ولازلفى وجافاك الرياء
ومابالبيت من يرضى ومن لا ... ولا من أحسنوا أومن أساؤا
توضح أزمة بلغت مداها ... سياسيا وحل بها البلاء
لجنح الليل يكنفها غموض ... ومجهوداتنا فيها هباء
وآخرة الدواء الكي قالت ... بهم حكماء فانزاح العناء
وللشرعية الغراء جيش ... وقوات بها تم القضاء
وبات الانفصال وصانعوه ... كأن لم يرتفع لهم لواء

ويعلو من ورائهمُ عويل   وما يجدى العويل ولا البكاء
وفروا مبعدين بعاد خزي   ومامن بعد بعدهم لقاء
تلاحقهم بلعنات رجال   بخضرانا وتقذفهم نساء
ويدمغ ألف ساعتحرب فيهم   بحجته فلا يبقى ادعاء
وكان الناس لايدرون شيئا   بما قدكان يطويه الخفاء
فإن كلام بعض الناس شُهد   وفيه السم يخطؤه الدواء
فجلّته الوثائق بينات   وعرته البراهين الوِضاء
وكم من ماكر خداع قول   لوحدتنا ينمقه الطلاء
وفي أحشائه حقد دفين   عليها مابهجته صفاء
يبيع الدين بالدنياصفيقا   وساء البيع منه والشراء
فكشّفه الكتاب على وضوح   فبان لمن بعينيه غشاء
ورب فتى له عمل جليل   لوحدتنا يعانقه الولاء
ويجهله الكثير فلا يراه   بمنزلة يحق لها الرعاء
فأظهره الكتاب لجاهليه   مثالا يستطاب به اقتداء
ألا ياأيها القراء فاجنوا   ثمارا في الكتاب لها زكاء
ودونكم الخضم لغرف علم   وليس البحر تنقصه الدلاء
ومامدحي له إلالعلمي   بأن العقل فيه له غذاء
وأن الروح ترتع في رواه   فيكنفها التسامي والنقاء
وكاتبه تبارك من براه   وجل الله يصنع مايشاء
براه الله مصباحا منيرا   به عند الغياهب يستضاء
له بالله أوثق اعتصام   لذالك حفه منه العطاء
فباركت الكتاب يدا إلاهي   تعالى والملائك والسماء
وصلى الله ربي ماتغنى   هزار شاقنا منه الغناء
على طه شفيع الخلق طرا   ومن صلت وراه الأنبياء
وآل ثم أصحاب كرام   دواما ماتلى صبحا مساء

١٠٠٠ ساعة حرب في كتاب

هذا الكتاب الذي لم أقرأ حتى الآن سوى جزء منه ، مهم وجدير بالقراء ة وسواء كان القارئ معه أوضده ، فلا بد أن يحتر م الجهد الذي بذله فيه مؤلفه الأخ / الدكتور العقيد عبد الولي الشميري ، وأن يقتنع بالموضوعية التي التزم بها في تناوله للأحداث ؛ من وجهة نظر وطنية « يمنية» بحتة.

في الكتاب تفاصيل دقيقة لما حدث خلال حرب الألف ساعة ، وفيه كمية من الوثائق التي تضع القارئ في مناخ الأحداث ، وكأنه يرى ويسمع .

وفي تواضع الأكاديميين ، وانضباط العسكريين يوجه الدكتور العقيد نداء ه إلى كل قارئ يريد أن يصحح معلومة ، أويضيف حقيقة ، فالكتاب في جوهره وثيقة تاريخية تسجل التحدي الشعبي الشامل ؛ ضد جريمة الانفصال .

دكتور : عبدالعزيز المقالح

جريدة الثورة ١٦/ ذي الحجة ١٤١٥ هـ

١٦/٥/١٩٩٥ م

مقدمة الطبعة الثانية

اللهم لك الحمد على ما أنعمت علينا من سوابغ نعمك التي لا تحصى ، وأستزيدك تيسيرا وعونا ورشدا، وصل وسلم على سيدنا محمد عبدك ورسولك ، وآله وصحبه ، وكافة أنبيائك ورسلك ، ومن تبعهم بإحسان .

لقد نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بالآفها الكثيرة ؛ خلال أسبوعين بعد صدوره ، رغم صدورها في أيام عيد الأضحى ، وموسم الحج ، وما كنت متوقعا ذلك ، واعترف أن الناشر قد فاجأني بطلب تقديم للطبعة الثانية ، قبل أن أتلقى من القراء ما يفيد لإضافته . حتى طلب إصدار هذه الطبعة الثالثة، وكنت قد

تلقيت بعض التصويبات من بعض القراء تقويما أوتصحيحا، حذفا وإضافة وأكثرهاتفيض بالثناء ومشاعر الإعجاب ، منه ما وصلني مباشرا ، ومنه ما اطلعت عليه في صفحات الجرائد ، بأقلام نبيلة شهيرة ، ورغم أن الوقت كان غير كاف لعمل شيء كبير من الإضافات، ولم تكن إمكانات التغليف والتجليد في اليمن تسمح بأن يكون حجم الكتاب أوسع من ذلك الحجم فقدأضفت معلومات جديدة، وتداركت الكثير من الأخطاء ، وحذفت اليسير، ووددت إضافة الملحقات:

١ـ وثيقة العهد والاتفاق .

٢ـ الصور الفوتجرافية الوثائقية .للحرب

٣ـ مجموعة وثائق خطية هامة أخرى .

٤ـ الخرائط التوضيحية للموقف العسكري لدى الجانبين .

٥ ـ العبر والعظات بما في المعركة من الكرامات .

٦ـ كشاف بشهداء اليمن في معركة الوحدة المباركة .

غير أني مازلت أرجو أن تنشر في طبعات قادمة ، ولو في كتاب جديد .

وقدلاحظت أن هذا الكتاب فاز بتأمل المهتمين والمثقفين جميعا من مدنيين وعسكريين ، فلبيت الطلب ؛ وعملت علي إصدار الطبعة الثالثة ، في جزءين وصدرتها ببعض الكلمات التي كتبت عن هذا الكتاب لأدباء وكتاب ، ومفكرين أجلاء .

وأود التنبيه للإخوة الذين بعثوا إلي بماليديهم من معلومات مفيدة موثقة أنني قد أخذت بها ، واليسير منها لم يتسن لي إضافته لوصوله متأخرا أولأنني بحاجة إلى التثبت منها أكثر ، وأعد قرائي بالاستفادة منها مستقبلا ، وأنتظر منهم المزيد . وهم معي على موعد إن شاء الله في الجزء الثالث من ملحمة الوحدة اليمنية : «صري للغاية» ولايسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل القراء، والذين وهبوا هذا الجهد المتواضع اهتمامهم ، وأنفس أوقاتهم ، راجيا لهم كل خير وتوفيق ولليمن الحبيب كل مجد ، وعز ، وأمن ، ورخاء.

صنعاء في ١٠ محرم الحرام ١٤١٦ هجرية . يونيو ١٩٩٥ ميلادية .

عقيد . د: عبد الولي عبد الوارث الشميري

مقدمة الطبعة الأولى

هذه الأحرف إحدى ملامح التأريخ اليمني المعاصر ، وحكاية الفتنة التي شغلت بال كل يمني ، وقصة الأزمة السياسية اليمنية ، في محنة العقد الأخير ، من القرن العشرين ، ورواية مفصلة عن تأزم الموقف، ويوميات الحرب .

إن الشعب اليمني الكبير عاش خلال عام كامل ابتداءً من أغسطس ١٩٩٣م ، حتى يوليو ١٩٩٤م ، محنة يشيب لهولها الولدان ، وزلزالاً للمجتمع دونه الزلازل والطوفان ، وعاش مأساة غامضة الحلول ، واسعة الداخل ، ضيقة المخارج ، بلغت ذروتها بإعلان الحرب ، ثم الانفصال من قبل قيادة الحزب الاشتراكي .

يرى اليمانيون ، والمهتمون بهذه الأزمة والحرب ، من حجمها ، كلٌ بحسب قوة إدراكه ، وبحسب سعة قاموسه السياسي ، وتتفاوت في الناس المدارك للجذور والأبعاد ، كما تتفاوت في أعينهم قوة البصر : بعداً، وقربا . فمن الناس من يرى دون نظارة مجسِّمة أو مقرِّبة ، ومنهم من لا يبصر إلا ما بين يديه وحول رجليه ، وآخرون لا يكادون يبصرون شيئًا ؛ لرمدٍ في أعينهم ، وسَقَمٍ أذهب عن أحداقهم نعمة البصر .

وقد يختلف الناس في تقييم الحدث الحاضر ، ويكون التقييم مصيباً ؛ والإدراك للأبعاد دقيقًا حسب الإطلالة على الجذور ، وأفضل المصادر تقييماً ما قامت على العلم بدقائق المسائل ، وأسافل الجذور .

ولا أدعي لنفسي ذلك . غير أن الجهد الذي قمت ببذله في توثيق هذا الكتاب ، في رصد البدايات ، والتفاعلات لهذه الأزمة ، ووقائع الحرب مع جمع الوثائق المنطوقة والمقروء ة ، التي شكّلت دور الزيت على اللّهب في صياغة المأساة ، ومحاولات الخروج منها ، ذلك الجهد الذي سيطلع عليه القارئ ، يشجعني على الادعاء بأنّ كتابي هذا يحمل الكثيرمن المعلومات ، وأهم الوثائق ، وأنضج التحليلات .

والأزمة اليمنية التي بُذِرَت سياسية ، ثُمَّ سياسية اقتصادية ، ثُمَّ سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، قد لعبت فيها صحف الإثارة المحلية ،

وعبثت بحقائقها صحفٌ عربية ، ودولية ، موجهة من أنظمة عربيـة ، دفعت بالأزمـة إلى تنـور الاشتعال ، وأتون الانفجار .

وقد كلفت نفسي في الوصول إلى الوثائق ، وأدق التحليلات ، ويوميات الأزمة والحرب ما يتجشمه باحثٌ مُدَقِّق محايدٌ ، لا يهمه أن يغضب عليه هذا ، أو يرضى عنه ذاك .

وتحملت من التكاليف المادية لجمع المادة العلمية ، والتوثيق ما يتحمله معهد استراتيجي متخصص . ولا أكاد أجانب الحق إن قلت : إنَّ الإطلالة التامة على مجرى أحداث الأزمـة والحـرب ؛ قد وصلْتُ إليها ، أو كِدْتُ . من خلال الآتي :

١ـ قراء ة متأنية في تركيبة الحزب الاشتراكي اليمني، ماضيا ، وحاضرا مع الطموحات التي يهدف لتحقيقها ؛ من خلال الأزمة والحرب ، وما بعدها ، مع أدوار حلفائه .

٢ـ قراء ة متأنية في تركيبة حزب المؤتمر الشعبي العام، وإدارته للأمور المتعلقة بالأزمة والحرب ، ودور حلفائه .

٣ـ « ڤيروسات » الأزمة . أين تخصَّبت ، وكيف ولدت ؟

٤ـ الجذور الأولى للأزمة ، ومصادر الرِّي لتغذيتها .

٥ـ تطورات الأزمة ، ويومياتها .

٦ـ ملامح الحلول ، والإخفاق .

٧ـ بين الانفراج ، والانفجار .

٨ ـ الحرب ، زُرَّاعها وحُصَّادها .

٩ـ يوميات المعارك والمواقف .

١٠ـ مستقبل اليمن في ظل نتائج الأزمة والحرب .

والمعلومات التي سوف نَعرضها إن شاء الله ، تعتمد على : مكتبة واسعة من المراجع ، والوثائق الخاصة ، والصحف المحلية ، و العربية ، والدولية ، والأخبار الإذاعية الصوتية المرئية ، والمسموعة ، وقد أفدت مما يرد أو يصدر عن مجلس النوَّاب اليمني ، وقيادة حزب المؤتمر الشعبي ، وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، ولجنة الحوار ، وتقارير سياسية ، وعسكرية ، ومخلفات

الحزب الاشتراكي من الوثائق .

ثم المعايشة اليومية لأحداث الأزمة والحرب كشاهد عيان والحقيقة التي لا تقبل الجدل ولا النقاش ، أن هذا الكتاب يحمل قصة غروب «حزب اشتراكي» تخلف عن مغادرة الوجود مع المنظومة الاشتراكية الدولية مدة أربع سنين كان الفضل في إطالة عمره هذه المدة للوحدة اليمنية فقط ، التي قذفت بالحزب من عدن إلى صنعاء ، فجعلته يتمكن من الفرار إلى الأمام . ولكنه حاول التزحلق على جليد حرب الخليج ولكن لاجديد في أسلوبه عما كان يمارس في عدن ، قبل الوحدة . كالترديد الممل للشعارات البراقة ، التي لم يعد يصدقها أحد من الناس ، والوعود الكاذبة بجنة الأحلام الاشتراكية ، والدعايات المضللة لكل من يتعاملون معه .

والركون إلى هذه الأساليب فقط ، دون إنجاز شيء يذكر، قد فَتَّ في كاهل الحزب الاشتراكي إلى حد انتزاع مصداقيته من قلوب الناس ، فكان كمن حفر قبره بيده ، واستعجل أجله بحَدِّه .

وكما كان غروب الحزب الاشتراكي الأثيوبي كان غروب الحزب الاشتراكي اليمني ، وبنفس الصورة التي انتهى بها «مانجستو هيلا ماريام» انتهى بها «علي سالم البيض» إلا أن المفهوم الذي خرجت به الأزمة والحرب اليمنية ، هو : أن الحزب الاشتراكي اليمني ، وزعامته التي أدارت الأزمة والحرب . كانت تمتلك أكثر من طوق للنجاة .

غير أنها آثرت السباحة عكس الطوفان ، وجانبها التوفيق بعدم ارتداء ماتملك من أطواق ، وقد تكون معذورةً لسبب واحد فقط ، هو : أن الله قد قطع عنها مدد الإمهال ، وتحت مشيئة القدر ، عمي البصر ، وصدق القائل : « كادت الدنيا أن تكون دار جزاء » .

وأرجو أن أكون قد وفقت ، والتزمت جانب الحق ، وابتعدت عن الحرص المتعمد لاسترضاء أيِّ طرفٍ ، أو التجني عليه ، خلافا للصحيح .

ولمَّا كان لابد لي من مدخلٍ تاريخي ؛ أوضِح فيه مسيرة الوحدة اليمنية، عبر العصور ، حتى جاء العصر الأمريكي ! في نظامه العالمي الجديد ، في لقطات مجملة من هامش التاريخ ، فقد اقتضبتُ مدخلاً تاريخياً ؛

يعطي القارئ تذكيراً بمراحل الوحدة ، والانفصال ؛ للقطر اليمني ، ويجعله يطل على جنوب العربية السعيدة ، من نافذة التاريخ الكبرى . معترفاً أنَّ مما شجعني على متابعة الأزمة وتدوين كتابي هذا: إقبال كثيرين من القراء ، وإعجابهم بكتابي : «الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء » حتى نفدت طبعته الأولى خلال شهرٍ واحد ، وأوشكت الطبعة الثانية أن تنفد من المكتبات .

كما أعترف شاكرا ؛ بتعاون بعض الإخوة العسكريين ، من قادة الوحدات العسكرية ، والقيادات الميدانية للمعركة ، في إمدادي بما لديهم من معلومات ، أووثائق ، دون تردد أوتحفظ ، وذلك ما ساعدني على إبراز جهود بعض الأبطال ، وأقدم اعتذاري للإخوة الذين جهل القلم دورهم ، بسبب عدم حصولي على المعلومات ، التي طالما بذلت جهداً كبيراً للوصول إليها ، ولم تصل ، فإليهم جميعاً أهدي هذه الملحمة ، وهم صنّاعها .

كما أعتذر لكل من سيقرأ في هذا الكتاب شيئاً لا يرضيه ، لاختلاف في وجهة النظر ، أو لخطأ المصادر عند أحدنا، متمنياً من كل من لديه ما يفيدني به للطبعة الثانية أن يبعث به إليّ على صندوق البريد المرقوم أدنى، وله شكري وثنائي الجزيل .

معترفاً بوجود ثغرات هامة ، وأخطاء كثيرة كان ينبغي لها أن تسدد غير أن الجهد البشري لا يسلم من العيب والتقصير .

راجياً من الله تعالى عونه وتوفيقه ، ومن القراء الكرام إبداء ما يتمنون للطبعة الثانية لهذا الكتاب ، إضافةً أوحذفاً ، فلعلنا نجد منهم مفيداً ، أو نسمع جديداً . والكمال لله وحده .

وسبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم .

عقيد . دكتور :

عبد الولي عبد الوارث الشميري

صنعاء ص . ب ١٥١٢٧

القسم الأول :

مسيرة الوحدة اليمنية

١ ـ مدخل تأريخي : الوحدة
- قبل الإسلام .
- في العصر الإسلامي .
- في العصر العباسي .
- في العصر الأيوبي .
- في العصر الرسولي .
- في عصر بني طاهر .

٢ ـ عصر الاستعمار البريطاني .

٣ ـ الحياة العامة في عهد الاحتلال .

٤ـ مخاض الاستقلال .

٥ ـ انطلاق ثورة ١٤ أكتوبر .

٦ ـ جناية القوميين العرب .

٧ ـ مؤتمر جبلة .

٨ ـ مؤتمر الأسكندرية .

٩ ـ مؤتمر حُمَر .

١٠ ـ التشطير الثوري .

١١ ـ صراع الثورتين .

١٢ ـ المد الناصري والتصحيح .

١٣ ـ الانتحاري علي عبدالله صالح .

١٤ ـ انتحار الحزب ١٣ يناير .

١٥ ـ إرهاصات الوحدة .

١٦ ـ صراع المبادئ في الدستور .

١٧ ـ المهر المعجز .



مدخل تاريخي

يظن بعض الجاهلين بالتاريخ ، أن اليمن توحّد في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، لأول مرة في تاريخه ، ولو علم أولئك الواهمون ، على وجه التأكيد ؛ أطوار التأريخ لليمن الطبيعية ، وخارطة الوحدة التي طالما نَعِمَ بها الشعب اليمني ، مئات السنين عبر العصور ، لخجلوا ، واستحيوا من تلك الشعارات ؛ التي ما كَلّوا ولا مَلّوا من ترديدها ، وكأنهم أول من جاء بوحدة عبر القرون ، وليس هذا مقام العرض التاريخي المسهب للأوضاع السياسية ؛ في القطر اليمني ، وحدة وانفصالاً ، غير أننا بحاجة ماسة لمدخل موجز لهذا البحث ، نعرض فيه بعض الأوضاع الوحدوية لليمن الموحد ؛ في تاريخه الجاهلي والإسلامي ، وليس غريباً أن أسمي الأنظمة الوحدوية في تأريخ اليمن ، بمسميات مُعَرَّبة عن مصطلحات غربية ، يفقه معناها اليوم كل قارئ ، ونبدأ بالأوضاع الوحدوية المركزية ، والحكم المركزي لجنوب الجزيرة العربية .

اليمن : هو البلد الذي أطلق الرومان عليه قديما اسم : « العربية السعيدة » ، وهو البلد الذي عرف مع بداية عصر الجغرافيا بجنوب الجزيرة العربية ، وتميز بحضارة إنسانية تالدة ، يرجع تاريخها إلى حوالي القرن الثلاثين قبل الميلاد ، حيث شهدت منطقة الغرب الأسيوي والشمال الأفريقي ازدهاراً حضاريًا ومدنية فارهة ، لم تشهد الأرض مثيلاً لها قبل .

ولعظم تلك الحضارة الإنسانية ، وروعة إنجازاتها ، مازالت كتب التاريخ العالمي حافلة بأخبار تلك الحضارات ، زاخرةً بأقاصيص حضارة بابل في العراق ، والفينيقيين في الشام ، والفراعنة في مصر ، والمعينيين والسبئيين في اليمن ، ومما لاريب فيه أن الكثرة من الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، كانت رسالاتهم موجهة إلى شعوب تلك الدول ، التي قامت على أسس

علمية ، متدينة بأديان شتى ، تخبطت بهم بين تأليه الملك أو الأسرة الحاكمة ، أو الشمس ، أو المادية الأرضية .

وفي تتابع القرون ، وكر الأيام ، والليالي ، تهاوت تلك العروش ، وانقرضت الحضارات شيئًا فشيئًا ، فما جاء القرن الثاني للميلاد إلاّ وقد أمست تلك المدنية أطلالاً هامدةً ، فيماعدا : العربية السعيدة ؛ حيث استولت الدولة السبئية الكبرى، في «مأرب» على أرض الدويلات : المعينية والأوسانية ، اللتان لم تقوى على تحمل المواجهة العسكرية لجيش سبأ الوحدوي العريق .

وطالت فترة السبئيين في ظل عرش الشمس ، بضعة قرون ، كانت تلك الفترة لؤلؤة التاج ، في تاريخ المنجزات الحضارية لليمن . ومن أبرز معالمها : سد مأرب ، وعيون غسان ، ومعبد الشمس ، وسدود اختزان السيول ، في أعالي الأودية ، من كل جبال اليمن وسهوله ، وتمكنت من دمج الدويلات الصغيرة المستقلة في كيان سياسي واحد ، من ظفار عمان ، إلى صحراء النفوذ بالشام ، وأعلنت أول وحدة يمنية شاملة للعربية السعيدة أطلق عليها اسم مملكة «سبأ» ، وذو ريدان ، وحضرموت ، ويمنت [1] .

ذابت في ظلها الدولة القتبانية ، والأسانية ، وحضرموت ، وشبام ، وسبأ، ويحصب في ذورعين ، ورفرفت على سماء اليمن راية الوحدة السياسية قبل الإسلام بقرون .

ومن ثَمّ ، عرفت الوحدة اليمنية ميلادها السياسي ، إلى جانب وحدتها الجغرافية في موقعها المتميز ، على الضفاف الشرقية للبحر الأحمر ، وشمال المحيط الهندي ، ومدت أمنع الجسور الثقافية ، التي اعتمدت خط المسند في الرسائل ، والنقوش على الصخور ، وجذوع الشجر والأبنية ، من وادي الدواسر حتى ظفار ، يؤكد ذلك حتى اليوم ، ما بقي من نقوش محفورة على الآثار .

١ـ تاريخ اليمن القديم لمحمد عبدالقادر بافقيه ص ١٣٧ .

واهتمت بتطوير الحركة التجارية بين القارة الهندية ؛ موئل البخور ، والعود ، والبهارات ، والعطور ، وعملت على تطوير الرحلات التجارية إلى بلاد الشام ، ومصر ، وإفريقيا البيضاء .

ونعمت مناطق شمال الجزيرة بلدة العدنانيين ؛ بعبور القوافل الذاهبة ، والآيبة ، فأقامت الأسواق والحواضر على الطرق ، وزاد اهتمامها بمكة المكرمة : معبر القوافل بين شمال الجزيرة وجنوبها ، وتأثر الشمال القاحل من بلاد شبه الجزيرة العربية ، بالجنوب الخصيب المتمدن .

فاقتبسوا : اللغة العربية بألفاظها ، وحروفها القديمة ، واتخذوها لغتهم الرسمية ، وعملوا متفرغين على تطويرها ، وابتكار مفردات جديدة سهلة ، ولهجة متميزة ، خطوها بالأحرف المبتكرة لعصر مابعد الميلاد [1] .

وتناقلت قبائل شمال الجزيرة اللغة العربية ؛ من بادية إلى بادية ، حتى أمست اللغة الرسمية ، بل الوحيدة للمملكة التدمرية ، وفي البتراء ، والأردن ، وجنوب الشام ، وازدادت اللغة العربية تألقًا ، والوحدة السياسية تماسكًا ، حين بلغت الدولة الحميرية في (صرواح) ذروة المجد ، والقوة ، بعد قضائها على الدولة السبئية ، في مأرب .

ولم تنتكس الوحدة السياسية قبل الإسلام ، إلاّ بالتطرف الديني اليهودي ، لآخر ملوك الدولة الحميرية «ذونواس الحميري» ؛ الذي ارتكب أبشع جريمة دموية ، في مذبحته للمؤمنين الصادقين ؛ من النصارى ، في مدينة نجران ، ومارس ثاني تعذيب بالنار ، بعد محاولة إحراق النبي إبراهيم ، عليه السلام ، وصفه القرآن الكريم بأشد وصف استنكاري ، في سورة البروج .

---

١ هي غير الأحرف ، والمفردات الحالية ، بل كانت المرحلة الثانية لتطوير اللغة العربية قبل الفصحى . راجع تاريخ الأدب العربي د . أحمد حسن الزيات ، وآداب اللغة ، لجرجي زيدان .

وقد كانت اليهودية ملة الملك الحميري آنذاك ، لاترضى بدين يأتي به رسول من الله ، ففرضت القهر الفكري ، وصادرت حقوق الشعب في حرية العقيدة ، وامتهنت الإنسان غير اليهودي ، امتهانًا لم يعرف قبل ، عبر آلاف السنين . فجنت على دولتها وشعبها ، وارتكبت حماقة فظيعة ، دفعت الدولة الصليبية الحبشية ؛ لنجدة أبناء دينها في اليمن ، فغزا الأحباش الأشداء ـ وكانوا حلفاء للإمبراطورية الرومانية العظمى ـ سواحل اليمن الغربية ؛ إذ عبروا البحر بمراكبهم ، وأجنادهم ، وخاضوا معارك شرسة ضد الدولة اليهودية الحميرية ، حتى أسقطوا عرشها ، وأغرقوا ملكها «ذو نواس» في شواطئ البحر الأحمر (١)، مع فرسه الذي لجأ به إلى عمق البحر .

وهناك تمكن الأحباش بعد تقويض العرش الحميري ، من معاقبة اليهود المتطرفين ، بل قمعوا كل يهودي ، عرف أنه صاحب علاقة بالحكم الحميري ، أو عمل معه .

وبذلك الاحتلال الحبشي ، دخل اليمن نفقًا مظلمًا من الانحطاط الثقافي ، والاجتماعي ، والحضاري ، وامتزجت في سهوله وجباله ، جلافة الأحبا ش ، وخنوع اليهود ، والنزعات الإقليمية الطامعة في التوسع ، كتبرؤ صريح للأسرة الحميرية ، وتصرفاتها الدموية . وشجع المستعمرون الأحباش تمزيق الكيان الواحد ، وأرخوا حبال القبضة الحديدية من عنق القبائل ، وأعيان الأذواء ، والأقيال ، وأقامت الأنظمة المشائخية ، في مايسمى بالمحافد ، وانتشرت العداوة والبغضاء بين حكومة كل محفد وآخر ، وقتلت آمال الوطنيين الواعين ، وأصيب المصلحون بذهول وحيرة إزاء ذلك التمزق المناطقي ، حيث اكتفى الأحباش بإدارة الصراعات الداخلية ، وشيدوا سد مأرب من جديد ، طمعًا في استغلال الثروة الزراعية ، في أرض الجنتين ، ورفعوا عصا الاستعمار العتيد في وجه كل الثوار ، والمصلحين ، حتى قام الثائر الهمام «سيف بن ذي يزن» الحميري الذي غامر وكابد بإصرار عنيد ، لجر الإمبراطورية الفارسية ، النقيض الوثني

(١) في الطبعة الأولى في شواطئ المخاء .

للإمبراطورية الصليبية الرومانية ، ظهيرة الأحباش في استعمار اليمن ، إلى تدخل عسكري في شكل نجدة إنقاذية متعاونة مع الثوار ضد الأحباش .

وقد نجح الأمير «سيف بن ذي يزن» في إقناع الفرس بمساعدته ، وعاد بحملة عسكرية إلى ثغر عدن ، قوامها : السجناء والمعارضون السياسيون ، وشذاذ المجتمع في بلاد فارس ، كما تحكي كتب التاريخ ، ولم يكونوا من الجيش القتالي الذي تعتمد عليه الإمبراطورية الفارسية ، غير أن العزيمة الفولاذية التي تمتع بها الثوار اليمنيون ، آزرت تلك المجاميع الفارسية ؛ التي تخلص منها ملك فارس بإرسالها من طائفة الشغب ، والمغامرين في بلاد فارس ، وأطمعهم في السيطرة على الجزيرة العربية ، لتكون لهم دولة مستقلة ، يتحقق لهم من خلالها إشباع شهوة الحكم [1] .

نهاية الاحتلال الحبشي

ورغم الهزائم التي منيت بها الحملة ، وقتل قائدها الفارسي ، إلا أن الأمير سيف بن ذي يزن ، قام بقيادتها بعده . فكانت معركة «ثغر عدن» مرجحة لكفة الثوار اليمنيين ، وألحقت بأجناد الأحباش هزيمة ، أجلتهم كجيوش عن البلاد اليمنية ، عدا من تخلف منهم ، في شكل مواطنة مسالمة ، يقوم بخدمة المجتمع اليمني والعنصر الفارسي الحاكم ، كأي رقيق أو ممتهن [2] .

ولما طوى الموت الأمير سيف بن ذي يزن ، وجدت الحملة الفارسية نفسها

١ـ كان سيف بن ذي يزن ، منتقماً لأسرته الحميرية ، من الأحباش ، ولعله كان غير آبه بدين من يحكم اليمن ، فارتمى إلى الوثنيين الفرس . ولأنه نجح في رفع الكابوس الحبشي عن اليمن ، صارت تكتب عن سيرته الأساطير الخيالية .

٢ ـ هناك من الروائيين من يرى أن الطبقة المعروفة بالأخدام في اليمن ، هي بقية من سلالة الأحباش .

في وضع مطمئن جداً ؛ إذ لاوجود لأجناد الأحباش، ولم يعد ثمة من يطمع في إعادة بناء الدولة الحميرية ؛ لانقراض الجيل الثوري الحميري وتقادم العهد على العرش ، الذي هو في صرواح منذ أكثر من سبعين عاماً .

فاستقر الحكم الفارسي متخذاً من صنعاء عاصمته السياسية ، متمتعاً بالصراعات الدينية بين النصارى واليهود في مختلف القبائل ، وانتشرت العقيدة الصنمية في الأسر المقربة للحكام الفارسيين ، شيئاً فشيئاً .

واستغل النظام الفارسي هزيمة الأحباش بقيادة «أبرهة» في حادثة الفيل ، قريباً من مكة بالحجارة التي حملتها الطير الأبابيل من قبل ، فأسقطت هيبة النصارى قاطبة في البلاد الأسيوية والإفريقية ، واهتز لها عرش الإمبراطورية الرومانية (١) .

ولم تقم لهم بعد قائمة فكانت معجزة من المعجزات السماوية ، ونكسة للعقيدة الصليبية الشركية ، خاصة أنها حدثت في العام الذي ولد فيه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وسجل القرآن الكريم هذه الحادثة ، بسورة من قصار المفصَّل ، وهي سورة الفيل « ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، ألم يجعل كيدهم في تضليل ، وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارةٍ من سجيل ، فجعلهم كعصفٍ مأكول » .

وتشاء قدرة الله تعالى أن يتولى الحكم في صنعاء وثني عاقل ، كان يسمى : « باذان » ليكون مفتاحاً لباب الإسلام ، مستجيباً لدعوة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، بعد أن أرسل إليه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، دعوته إلى الإسلام مع موفد عسكري ، بعثه « باذان » لاعتقال الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، بناءً على طلب ربه الوثني (ملك الفرس) ، فأجاب الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، مبعوث باذان بقوله : « إن ربي قتل ربك الليلة » (١)

---

١ ـ راجع تفسير سورة الفيل ، الحافظ ابن كثير .

فكانت معجزة من معجزات الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، إذ عاد الوفد العسكري إلى صنعاء ، يحمل الخبر إلى باذان ، قبل وصول الأنباء رسمياً من بلاد فارس ، فكانت صيحة الهداية في أرجاء صنعاء ، .

وتلاها الرسل المبعوثون الى همدان ، وتهامة الأشاعر ، والجند ، وتبادلت القبائل اليمنية الوفود والرسل ، مع المدينة المنورة ، ودخل اليمانيون في دين الله أفواجا ، دون حروب أوفتوح ، مستجيبين للدعوة الإسلامية ، بحب وإخلاص ، واستقر الوضع السياسي في ظل الحكم المركزي ، كغيره من الأقطارفي عهد النبوة ، يبعث الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، العمال « الأمراء » معلمين ، وحكاماً ، ويختار مواقعهم ، ويعزل ، ويولي القائمين بشئون الإدارة ، والقيادة ، في حضرموت ، والجند ، والأشاعر ، وصنعاء ، ونجران . دون وجود لهاجس تشطيري أو انفصالي عن العاصمة المقدسة : المدينة المنورة ، فضلاً عن جزء من أجزاء اليمن .

في العصر الإسلامي

إن الحكم الإسلامي الأول في عهد الخلفاء الراشدين : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، و علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ؛ كان الخليفة يولي الولاة ويعزلهم من مقر عاصمته ، المدينة المنورة في عهد الخلفاء الثلاثة ، ومن الكوفة في عهد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وكان لليمن عمال كثيرون في كل من : ولاية حضرموت ، وصنعاء ، والجند ، ونجران ، والأشاعر، وقد تزيد حيناً ، وتنقص حينا ، وكان الخليفة يولّي العامل ؛ من مقر عاصمة الخلافة ،

---

١ ـ رواه أحمد في مسنده : عن أبي بكرة أن رجلا من أهل فارس أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن ربي تبارك وتعالى قد قتل ربَّك ، يعني : كسرى (٥ / ٤٢) .

ويعزله كذلك ، حسب فراسة الخليفة ، واجتهاده فيما يصلح به شئون الدولة الإسلامية .

ودأب على نفس النهج خلفاء بني أمية ، الذين اتخذوا من دمشق عاصمة لخلافتهم ، ابتداءً من « معاوية بن أبي سفيان » ، وانتهاءً « بمروان بن محمد » ، سنة ١٣٢هـ ، وهو عام زوال العرش الأموي ، وتداوله أكثر من مائة وثلاثة ولاةٍ ، قد تكون الإمارة لبعضهم على بعض أحياناً ، كما كان الحال في عهد الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، عندما جعل معاذ بن جبل أميراً عاماً للأمراء الذين كانوا في الأشاعر ، وصنعاء ، ولكن السمة الغالبة في التعيين والعزل ؛ تقوم على أحقيتهما للخليفة فقط ، وهذا الحكم المركزي تحت ظل حاكمٍ واحد ، يمارس ولاته الحق الفيدرالي في الولاية ، ولكن ذلك الحق لا يأتي عبر بطاقة الانتخاب ، إنما عبر اختيار الخليفة ، وبمشورة أهل الحل والعقد . ثم لا وجود لحدود رسمية تفصل بين مركز نفوذ هذا الوالي أوذاك .

في العصر العباسي

وفي العصرالعباسي الثاني ، توغلت الدعوة العلوية في اليمن ، واستوطنت شمال اليمن ، وانتشر الفكر العلوي الحسني في الشمال ، والوسط ، وانتشر الفكر الفاطمي الحسيني في غرب وجنوب اليمن ، وكان العباسيون يرقبون تطورات الأوضاع عن كثب ، ولكنهم في شغلٍ شاغلٍ عن شئون اليمن ؛ بثغور الدولة على حدودها الغربية ، مع الفرنج (النصارى) ، وانشغلوا بقمع الثورات الداخلية ، والتمردات الثورية ، التي يدفع بها ملوك الغرب ، والشرق ؛ إلى داخل الأقاليم ؛ لإشغال الدولة المركزية الإسلامية في بغداد ، وصرف اهتماماتها بالحملات الداخلية ؛ التي كان يتبنى معظمها

العلويون ، بشتى أجنحتهم السياسية .

ولما آل الأمر إلى المأمون بن هارون الرشيد ، وفد وجوه أهل اليمن عليه ، وكان فيهم محمد بن زياد ، ولد عُبيد الله بن زياد بن أبيه ، فضمن للخليفة حياطة اليمن من العلويين ، ودوام الولاء للدولة العباسية ؛ بقيادة المأمون ، فولاه المأمون حكم اليمن بأسره ، ووجه رسله إلى الولاة في كل إقليم ؛ أن يسمعوا ويطيعوا لابن زياد ، ومنذ سنة مائتين و ثلاثة للهجرة ؛ بدأ الحكم يتمركز في مدينة زبيد ، متخذاً من « غلافقة »[1] ميناء بحرياً ، ولم يكن (زبيد) معروفاً بحاضرة لدولة إسلامية ، قبل محمد بن زياد .

وضم في ولايته المركزية ، دولة قوية ، ضاربة الأطناب ، عرف في ظلها اليمن من « ظفار عمان » ، وحتى « يلملم » ، وذكر المؤرخون خضوع أعمال « الشحر ، وحضرموت ، وديار كندة » وأن « ابن زياد » صار في مرتبة التبابعة [٢] .

فتلك الوحدة الكبرى لليمن في ظلِّ أمرٍ واحد ، وناهٍ واحد ، كانت النموذج المشرق لكل الوحدويين بعده . وقد خضع لحكمه بنو يعفر الحواليون الحميريون في صنعاء ، ودخلت بلاد « عثر »[3] في طاعة « محمد بن زياد » ، دون مطالبة بكنفدرالية ، ولا معلنين تمرداً ، كما أطاعهم أمراء عدن ، أبناء معن بن زائدة الشيباني ، وقد طالت دولة بني زياد ؛ التي كانت تمارس الحكم داخلياً وخارجياً، في حالة شبيهة بالاستقلال التام ، عدا الظل الشرعي ، والولاء السياسي للدولة العباسية السنِّية في بغداد ، وكان هذا الامتداد الواسع لليمن ، معروفا دون جدال ، عند كافة قبائل شبه الجزيرة العربية .

---

١ ـ هكذا : في صبح الأعشى للقلقشندي وتسمى حالياً « غليفقة » بالتصغير ، وتقع على سواحل قضاء زبيد.

٢ ـ تاريخ ابن زيدون ، عرض محمد زينهم محمد عزب ص١٢١ ط١ / دار الجيل بيروت .

٣ـ بلاد «عثر » هو المخلاف السليماني ، الممتد حذاء شواطئ البحر الأحمر من منطقة « حلي بن يعقوب » شمالاً ، إلى شاطئ « شرجة حرض » جنوبًا .

ودام اليمن موحداً، في ظل تلك الدولة حتى ظهر الفكر العلوي الحسني ، في شكل معارضة سياسية ، تهدف لقيام دولة مستقلة ؛ بقيادة الإمام الهادي «يحيى بن الحسين بن القاسم» الرسي ، في «صعدة ، والجوف ، ونجران» .

وانتشر الفكر الفاطمي الإسماعيلي الحسيني ؛ في غرب « اليمن » من بلاد «حجة» على يد « الحسن بن حوشب » الملقب بالمنصور ، في « عدن لاعة » ، وانتشرت الدعوة الإسماعيلية أيضاً في جنوب اليمن ؛ في جبال «يافع ، ولحج» على يد «علي بن الفضل» القرمطي ، وضعفت الوحدة السياسية حتى كادت تنتهي ، و بعد أقل من خمس عَشرةَ سنةً ، من معارك الصراع على التوسع وبسط النفوذ ، وفي مطلع القرن الرابع الهجري ؛ انتهت الرموز الانفصالية بنهاية «الحسن بن حوشب» موتاً ، وبنهاية «علي بن الفضل» قتلاً ، وقد كان الإمام الهادي قد سبقهما إلى الله .

وعادت الوحدة اليمنية بشكلٍ قوي ، حتى ضم الزياديون إلى بلاد اليمن جزر «دهلك» التي تتبع اليوم «أرتيريا» ، وكانت «الدولة الزيادية» تجبي الزكاة من «دهلك» ، وتحمي مراكب الهند التي تمر بباب المندب حاملةً : البخور ، والعطور إلى بلاد الحبشة ، ومصر وفلسطين .

وتعزز اليمن الموحد في خارطته الطبيعية ، في عهد «علي بن محمد الصليحي» ، الذي دان بالولاء السياسي والفكري ، للدولة الإسماعيلية الفاطمية في مصر ؛ بقيادة «المستنصر الفاطمي» ، وسطع نجمه السياسي على أنحاء اليمن ، من «حضرموت» إلى أن ضم إليه «مكة المكرمة» ، واتخذ «صنعاء» عاصمة له ، وأجلى عن العاصمة الأولى « زبيد » « بني نجاح » وكانوا أحباشاً مماليك «لبني زياد» ، بعد أن قُتل أبوهم «نجاح» مسموماً سنة ٤٥٢ هـ .

وكانت المعارضة السياسية لـ«علي بن محمد الصليحي» إبان حكمه متمثلة بائمة من الهادويين ، وفي أبناء «نجاح الحبشي» ، الذين أجلاهم عن زبيد إلى جزر «دهلك» ، وضعفت المقاومة المسلحة ، والنزعات الانفصالية ، سنيُّها وشيعيُّها

أمام قوة الملك «علي بن محمد الصليحي» ، وقد حزم شئون اليمن الموحد ، مدة من الدهر ، بدأت بعام أربعمائة وأربعين للهجرة ، ولم تدم تلك السيطرة السياسية في قبضة الرجل القوي ، أكثر من عشرين عاماً، انتهت بقتل «علي بن محمد الصليحي » في مدينة «المهجم» سنة أربعمائة وستين للهجرة ، وهو في طريقه إلى مكة المكرمة ، على أيدي أبناء نجاح الحبشي سعيد الأحول ، وجياش وقد عادت اليمن إلى الصراع والتنافس السياسي ، بين عودة الدولة السنّية في «زبيد» ؛ بقيادة «بني نجاح» الأحباش ، وكانت تعيش على ضعفٍ وهزيمةٍ ، أمام «المكرم بن علي بن محمد الصليحي» ، وزوجته السيدة الحرة «أروى بنت أحمد الصليحية» ، وبين مقاومة سياسية عسكرية ، شيعية حسنية هادوية ، في «شمال اليمن» ؛ كانت أيضاً أكثر ضعفاً من «بني نجاح» في «زبيد» ، وكثيراً ما بطش بها الفاطميون ، ولكنها لم تنطف جذوتها ، ولم يخمُد ضرامها . وبين دولة إسماعيلية كانت متميزة بالقوة والبأس ، تحكمها السيدة «أروى بنت أحمد» ، وعاصمتها «ذي جبلة» ، وتدين لها بالولاء «صنعاء ، وعدن ، وحضرموت» ، ومضت الوحدة اليمنية ، بقيادة «المكرم الصليحي» وزوجته ، حتى عاد أبو الطامي «جياش بن نجاح» من «الهند» ، وانقلب على ولاة الصليحيين في «زبيد» وفصل «تهامة» ، وشمال اليمن عن وسطها وجنوبها، في شكل سيطرة على نفوذ مؤقت ؛ ابتداءً من أربعمائة واثنين وستين هجرية ، ووهنت قوة الدولة الصليحية ، بوفاة السيدة «أروى» سنة ٥٣٢ هجرية .

وتغيب الاستقرار السياسي ، في ظل النزاعات المستمرة بين الإسماعيليين الفاطميين من جهة ، وبين الشيعة من الأئمة الزيديين من جهة أخرى ، وبين الدولة السنية العباسية في «زبيد» ، بقيادة «بني نجاح» ، ثم مماليكهم ، حتى جاء «علي ابن مهدي الخارجي» ، الذي قضى على معظم الأنظمة القائمة في غضون خمس سنين ؛ ابتداءً من ٥٥٣ هـ ، حتى ٥٥٨ هـ ١١٥٨م -١١٦٢م ، لكنه لم يتمكن من إقامة دولة مركزية موحدة ؛ تضم أرجاء اليمن لقصر مدّته .

في العصر الأيوبي

في سنة ٥٧٤ هجرية ، جاء شمس الدين «توران شاه بن أيوب» ، وكان أخاً لصلاح الدين الأيوبي» ، قدم من «مصر» في جيش سني العقيدة ، عباسي الولاء ، ليربط اليمن بأسره ؛ في ظل الحكم الأيوبي ، بدولة مركزية واحدة ، تعيد له قوته واتحاده ، وكان له ذلك ، حيث وصل إلى اليمن ، قادماً بجيوشه من مصر ، فلم تبق دولة أو قبيلة إلاّ خضعت ، وبايعت ، وتداول أمراء «بني أيوب» وأبناؤهم على حكم اليمن ، وكان أشهرهم قوة وعلماً ونفعاً الأمير «طغتكين بن أيوب» أخ آخر لصلاح الدين الأيوبي» .

وحينذاك ؛ كانت اليمن الطبيعية قد ضمت إليها «مكة المكرمة» ، ويحكمها «الأيوبيون» دون منازع ، إلاّ من حركات شيعية محدودة ، في مشرق وشمال اليمن ، كانت تخبو حيناً وتظهر حينا، وقد انقرضت تلك الحكومة الأيوبية في سنة ستمائة وخمسة وعشرين للهجرة ، برحيل الملك المسعود عن اليمن ، بعد سلطة دامت ستين عاماً إلاّ قليلا ، ولم تغب الوحدة اليمنية عن أعين أبناء اليمن حتى قام الملك المنصور «عمر بن علي رسول» في «بلدة الجَنَد» ، وكان نائباً ومساعداً لبني أيوب» ، ثم استقل بحكم اليمن سياسياً ؛ مع الاعتراف بالظل الشرعي للخلفاء العباسيين ، في «بغداد» مباشرة ، بعيداً عن الأيوبيين في مصر ، وتداولت الأسرة الرسولية الحكم في اليمن الموحد ، ردحاً من الزمن ، وكان أقواهم وأمثلهم ؛ الملك المظفر «يوسف بن عمر بن علي رسول الغساني » الذي اتخذ حي «ثعبات أعالي مدنة تعز» حاليا عاصمة لملكه ، وكانت مدينة تعز تسمى : «السكاسك » . وتبعه ابنه الأشرف ثم أبناؤه وأحفاده

في العصر الرسولي

وقد قام الحكم الرسولي بالوحدة اليمنية في شكل الفيدرالية ـ المعروفة حالياً ـ لكل أرجاء اليمن الموحد ، ليحافظ على وحدة اليمن ، وليقضي على شهوة الحكم ؛ في أقاليم المعارضة السياسية .

كان الملك المظفر قد أقر بعض الأئمة العلويين ؛ كأبناء الإمام «عبدالله بن حمزة» ، وأمراء «المخلاف السليماني» وغيرهم ، على شئون بلدانهم ؛ حكاماً محليين في ظل الدولة المركزية المظفرية ، التي كانت أقوى دولة عرفها التاريخ اليمني ، في عصور الإسلام ، ولكن مع مرور الزمن ، وتداول الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة ؛ فقدت الدولة الرسولية قوّة نفوذها ، كأي دولة يطول عمرها ، ويظهر فيها الصالح ، والفاجر ، لم تدم الوحدة اليمنية كما دامت الأسرة الرسولية في الحكم ، ابتداءً من سنة ٦٢٧هـ ، حتى ٨٥٩ هـ ، بل تضعضعت ، وشاخت شيئاً فشيئاً ، لتتيح الفرصة للأئمة العلويين الشيعة الحسنيين ، ليقيموا بين كل حين وآخر عرشاً إمامياً ، يتأرجح بين النصر والهزيمة ، كما هو الحال في أغلب عصور الحكم الإمامي في اليمن .

في عهد بني طاهر

ولم تعد الـــدولة الطاهرية التـي خلفت الدولة الرسولية في سنة ٨٥٨ هـ الموافق ١٤٤٦م إلى سنة ٩٤٧. هـ الموافق ١٥١٧م ، قادرة على السيطرة القوية في شمال اليمن وجنوبه ، كما كان الحال لـ«بني رسول» ، الذين ورثت عنهم السلطة في عدن ، ثم امتدت سلطتهم إلى زبيد ، عام ١٤٥٤م ، وسيطروا على

مناطق الشمال ، وعلى رأسها «ذمار» عاصمة الناصر بن محمد ، الذي فر إلى صنعاء ، ثم أسر وسجن حتى مات في معتقله ، سنة ١٤٦٢م ، وأحكم الطاهريون ، بقيادة عامر بن طاهر قبضتهم على صنعاء ، وحضرموت ، وزبيد، وكل القبائل والمناطق التابعة لهم ، غير أن الانتفاضات الإمامية مالبثت أن عادت ، في عهد علي بن طاهر الذي أسلم الحكم إلى عامر بن عبدالوهاب ، الملقب بالملك الظافر الثاني ، وهو آخر سلاطين آل طاهر ، وأشدهم بأسًا، وأطولهم مدةً في الحكم ، حيث حكم مدة ثمانية وعشرين عامًا بين ١٤٨٩ ـ ١٥١٧م . إلاَّ أنه كان مشغولاً بحصار العاصمة صنعاء ؛ لينتزعها من الأئمة ، وكانت السفن البرتغالية تطوف المحيط الهندي ، ناشطة أمام سواحل عدن ، سنة ١٥٠٤م ، بعد أن اكتشف «انطونيوده» جزيرة سقطرة بعام واحد، وكانت السفن الإيطالية تأسر المسلمين من قبالة شواطئ عدن ، وتستولي على سفنهم ، وكان الرحالة البرتغالي «فاسكوده جاما» قد اكتشف ممر رأس الرجاء الصالح حينذاك ، ولم يتهاون البرتغاليون في سرعة الاستيلاء على جزيرة سقطرة ، حتى استولوا عليها، سنة ١٥٠٧م ، وحاولوا الاستيلاء على «عدن» ، في سنة ١٥١٣م ، في أواخر فترة السلطان الطاهري : «عامر بن عبدالوهاب» ، غير أنهم لم ينجحوا إلاَّ بالاستيلاء على جزيرة كمران ، في البحر الأحمر ، وهنا نذكر بالجميل ، السلطان المملوكي «قانصوه الغوري» الشركسي الذي هب مجهزًا حملة بحرية للنجدة ، وحماية مدخل البحر الأحمر ، بقيادة القائد البحري : حسين الكردي عام ١٥١٥ م ، ليتعقب القوات البرتغالية ، وفعلاً تمكن من طرد البرتغاليين ، من جزيرة «كمران» ، وطلب المساعدة من «عامر بن عبدالوهاب الطاهري» ، إلاَّ أنه لم يجد جوابًا مفيدًا، وتخاذلت الدولة الطاهرية عن نصرتهم ، حتى تفاقم الخلاف بين الحملة المصرية ، والطاهري [(١)] ونشبت المعارك بينهما، وتداولتها الجيوش ، والقيادات ، حتى أطاحت الحملات

١ـ يبدو أن عامربن عبدالوهاب ماكان مهمومًا بأمر الغزو الخارجي البرتغالي ، كاهتمامه بأمر الإمام المتوكل : يحيى شرف الدين ، والحملة المصرية ، ولعله كان غير مدرك ترتيب المخاطر .

المصرية ، بالدولة الطاهرية ، واستولت على صنعاء وعدن ، وانتهى أمر الدولة الطاهرية بعد حكم دام سبعين عامًا .

فظهرت الحركات الإمامية في شمال اليمن وشرقه ، والشمال الغربي منه ، وتواجدت القوة البرتغالية في « خليج عدن ، والبحر العربي » ، وبدأت الحملات الإيطالية تهاجم الثغور ، وتشكل قرصنة بحرية ، بأساطيلها العملاقة ، ولم تعد الأوضاع اليمنية مهددةً من الداخل فقط ، وإنما من الغزو الاستعماري النصراني وكان الأئمة العلويون يناضلون في سبيل إقامة دولة مركزية موحدة ، لا تدين بالولاء لغيرهم في كل أرجاء اليمن ، ونجح بعضهم في بسط النفوذ الكبير، ولكن دون تمكين لسيطرة شاملة على أنحاء اليمن في شكل نظام وحدوي ، عدا ماتحقق للإمام المؤيد: محمد بن القاسم المتوكل ، ومن بعده الإمام إسماعيل بن القاسم ، اللذان توحد اليمن في فترة حكمهما ، من ظفار حضرموت إلى أقصى الشمال من حدود الحجاز ، لمدة خمسين عامًا تقريبًا من ١٦٢٥م إلى ١٦٧٦م .

حتى انتفض على آخرهما السلاطين : اليافعي ، والرصاصي ، والفضلي ، والعولقي ، والهيثمي ، «دثينة» والعبدلي في « لحج » [١] .

١ـ ص ٢١٧عن :اليمن شماله وجنوبه ، لمحمود كامل المحامي : ط بيروت .

عصر الاستعمار البريطاني

وكان الطوفان الخارجي أقوى من مقاومة الدول الإمامية ، حتى كان العثمانيون في «استانبول» ، وهم يمثلون الخلافة الإسلامية يشعرون بواجب الدفاع عن أراضي الإسلام ، خاصة بعد أن تمكن «البرتغاليون ، والإيطاليون» من إنزال جيوشٍ جرارة في ميناء مدينة جدة ؛ ألقتها أساطيلهم البحرية ، ليواصلوا الزحف بها إلى البيت العتيق ، بـ« مكة المكرمة » ، ومن ثم «إلى طيبة» مثوى النبي ، محمد صلى الله عليه وسلم ، على حين ضعفٍ ووهن ، نزلا بالدولة المملوكية السنّية في مصر ، وعجزت عن التصدي الكامل لأساطيل «أوربا» الغازية ، ولم ير العثمانيون الأتراك ، غضاضة في إيقاف المد الفاتح لبلاد : «النمسا ، والمجر» ، والعودة بجيوشهم إلى : «الحجاز» لحماية المقدسات الإسلامية ، والاستيلاء على «ثغرعدن» لإقفال مضيق «باب المندب» ، أمام الأساطيل «البرتغالية ، والإيطالية» ، القادمة عبر الطريق البحري القديم المعروف بـ«رأس الرجاء الصالح» ، وانطلقوا يدافعون عن القارة الهندية ، قبالة «كراتشي وبومباي» ، ويقتتلون مع الأسطول البريطاني الكبير هناك ، وضحوا بآلاف المقاتلين في البحر ، حماية للمسلمين في «القارة الهندية» ، التي كانت تحت حكم الإسلام في ظل الدولة « المغولية » ، ونَشَرَ الجيش الإسلامي التركي سراياه في بعض المناطق اليمنية ، ليعيد لها دولتها المركزية ، ووحدتها السياسية ، غير أن «البرتغاليين ، والإيطاليين» ، نجحوا في إقناع الرعاع من القبائل اليمنية ، بأن الأتراك لا يختلفون عن غزاة و مستعمرين ، ويجب قتالهم ، باسم الوطنية ، والحكم المحلي ، ولقد أذعن المخدوعون لتلك الشائعات ، وأطاعوا النصارى ، تحت تأثير المال ، وخذلوا المسلمين ، فمنيت «تركيا» بمشاكل وهزائم كثيرة شغلتها وأضعفتها، قبل الحرب العالمية الأولى ؛ ليأتي بعد حين الاستعمار

البريطاني ، متدرجاً بأساليبه الصفراء الماكرة ، ابتداء من احتلال جزيرة (ميُّون) المطلة على مضيق باب المندب الاستراتيجي ، في تاريخ ١٧٩٩م أثناء حملة نابليون الفرنسي ، على مصر ، وأقامت بريطانيا حصناً في تلك الجزيرة ، ودام الاحتلال للجزيرة مدة عامين ، حتى أجلت الحملة الفرنسية عن مصر ، وحينذاك انسحبت الجيوش البريطانية عن جزيرة « ميُّون » ، وتسمى « بريم » لأن الجزيرة لاتصلح لإقامة الجنود ، بصورة دائمة ، إنما هي ضرورة التصدي للأسطول الفرنسي ، إذا ماحاول الدخول من المضيق عبر البحر الأحمر إلى مصر .

ولم يرحل الأسطول البريطاني عن الجزيرة إلى بريطانيا، بل عرض على السلطان «أحمد عبدالكريم» ، سلطان لحج ، أن يعقد محالفة مع بريطانيا، وأن يوافق على أن تكون عدن محطة بريطانية دائمة غير أن المحادثة لم تسفر عن نتيجة ، حتى عام ١٨٠٢م عقدت معاهدة ، ووقعها عن الجانب البريطاني «سيرهوم بوبهام» ، ممثلاً لشركة الهند الشرقية ، وعن الجانب العربي «أحمد عبدالكريم» ، سلطان لحج ، وقد وافق السلطان بموجبها على : فتح ميناء عدن ؛ لجميع البضائع ، التي تحملها السفن البريطانية ، وعلى منح الرعايا البريطانيين امتيازات وحصانة خاصة ، وعلى إعطاء قطعة أرض للبريطانيين غربي المدينة ، يمكن أن تقيم عليها الشركة البريطانية أية مبانٍ في مقابل مبلغ من المال يتقاضاه السلطان .

ولم تمض غير سنوات ست على هذا الاتفاق ، حتى أعلن «اللورد فالسيان» أن «ثغر عدن» هي : جبل طارق ، [1] أي: في الأهمية الدولية ، وفي ١٥يناير كانون الثاني عام ١٩٢١م ، وقعت الشركة البريطانية معاهدات أخرى مع الإمام «يحيى» ومع نفس الممثل لبريطانيا، في الاتفاقية السابقة .

١ـ راجع صفحة ٢٢٤ من : اليمن شماله وجنوبه «لمحمود كامل المحامي» والدولة العربية الكبرى . له أيضاً ط ٢ ص ٢٤٧ ـ ٨ .

كانت الدولة العثمانية الإسلامية ، صاحبة السيادة على شبه الجزيرة العربية ، ومصر ، اسميًا ، فعقدت معها بريطانيا اتفاقية تجارية ، يخولها باتخاذ مركز للفحم والتجارة في عدن ، والاتجار مع جميع أقطار الدولة العثمانية ، كانت الدولة العثمانية حينذاك ، مضطرة لإبرام تلك الاتفاقية ، لأسباب ، أهمها: تحقيق الاعتراف بسيادتها ، من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى انشغالها بتمرد حاكم مصر «محمد علي باشا» ، الذي استقل بحكم مصر ، وضم إليه السودان ، ونجداً، والحجاز ، ووصلت الجيوش المصرية إلى شواطئ الخليج بالبحرين ، وإلى آسيا الصغرى ، في الأناضول ، على مقربة من الأستانة «استانبول» ، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الظروف الصعبة ، التي تعيشها الدولة الإسلامية العثمانية ، فسعت لعقد الاتفاقيات التجارية الطوعية معها، مهددةً إيّاها بالدعم ، والمساندة للمنشقين في مصر ، واليمن ، في حالة الرفض .

ثم لكي تسبق بريطانيا وصول الجيوش المصرية للاستيلاء على عدن ، قدم الكاتب البريطاني « HAINES » هنز لسلطان لحج مشروع معاهدة تنص على التنازل عن عدن . وبعد تردد وخوف في سلطان لحج ، الذي كانت مدينة عدن تابعةً له ؛ وقع خطيًا على المشروع ، مؤرخًا ٢٢يناير كانون الثاني ١٨٣٨م عرض فيه التنازل عن عدن ، بعد انقضاء شهرين ، ولكنه احتفظ بحقوق السيادة على رعاياه فيما بعد التنازل [1] . غير أن البريطانيين لم يقبلوا بسبب هذا الشرط ، ولجئوا لاستخدام القوة ، منطلقين من قواعدهم العسكرية في (بومباي) الهند، حيث تحركت حملةٌ عسكرية بحرية ، قذفت مدينة « عدن »

١ـ عدن : المقصود بها هنا « كريتر ، التواهي ، المعلا الميناء » فقط , وهي الثغر التجاري ، الذي كان يسمى تاريخيا : « ثغر عدن » .

بالقنابل والقذائف والمدفعية ، واحتلتها احتلالاً عسكرياً في يوم ١٩ من يناير كانون الثاني سنة ١٨٣٩م ، وفر السلطان وأسرته إلى لحج ، موافقًا تحت وطأة الهزيمة النكراء ، على توقيع معاهدة صلح في ٢: ٤ من فبراير شباط ١٨٣٩م ، تعهدت فيها الحكومة البريطانية بسداد المبالغ السنوية ، التي كان سلطان لحج يدفعها ؛ لقبائل «الفضلي» ، و«يافع» ، و «الحوشبي» ، و «العامري» ، في حين كانت الدولة العثمانية قد بدأ تماسكها، وقوة نفوذها يعودا إليها، بعد عقدين من الزمن ، وتمكنت من إخضاع تهامة اليمن ، وبلاد عسير ، والحجرية إلى نفوذها من جديد وهناك شعرت بريطانيا بحاجتها إلى اتفاقيات ، ومعاهدات صداقة وحماية تبرمها السلاطين في جنوب اليمن ، وشرقه ، فلهثت وراء إبرام مايزيد عن تسعين اتفاقية ومنها ماكان حتى مع بعض الأفراد المنتفعين من القبائل البعيدة ، ولولم يكن له أي نفوذ أو مركز .

وكانت بريطانيا تهيئ شرعيتها ، وتبحث عن أسباب تتمسك بموجبها ببقائها العسكري ، والاقتصادي في المنطقة ، قبل عودة العملاق التركي [١] وقد بلغت معاهدات الحماية فقط واحداً وثلاثين معاهدة مع قبائل المناطق الغربية ، والشرقية [٢] . وبين يدي الحرب العالمية الأولى بل في عام ١٩١٠م قام السيد «محمد علي الإدريسي» بثورة ضد الأتراك في بلاد تهامة عسير ، وكانت تابعة لليمن أثناء الحكم التركي ، وكان يتنازع بسط النفوذ عليها عند غياب الأتراك أو ضعفهم : شريف مكة ، وإمام اليمن ، والإدريسي ، وبعض الأمراء المحليين ، غير أن الجميع كانوا يعترفون بسلطة الخلافة العثمانية الشركسية .

١ـ للرجوع إلى تفاصيل تلك الاتفاقيات ، وأطرافها ، راجع : « هورتيز » ج /١ . و الدولة العربية الكبرى محمود كامل ، و جزيرة العرب في القرن العشرين ، « لحافظ وهبة » ، و« عدن واليمن » لرايبلي ، وتكوين اليمن الحديث » ، السيد مصطفى سالم ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة .

٢ـ راجع « اليمن شماله وجنوبه » لمحمود كامل المحامي ص ٢٤٤ .

كانت منطقة الصراع تلك ، تمتد من «منطقة البرك إلى مدينة الحديدة» ، وعاصمتها الإدريسية «صبيا» [1]. غير أن الإدريسي خاض حرباً خلال الحرب العالمية الأولى ضد الأتراك غير شريفة ، حيث تحالف مع الإيطاليين الذين كانوا يحتلون إرتيريا ، ومع الإنجليز ، الذين كانوا يحتلون عدن ، ضد تركيا ، وبعد هزيمة تركيا أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، أعطى الإنجليزُ مدينة الحديدة للإدريسي مكافأةً له على تعاونه معهم ضد تركيا الإسلامية وإن كانت الحركة الجهادية الإسلامية ، التي قامت ضد الوجود البريطاني في عدن ، خلال الحرب العالمية الأولى ، بقيادة المجاهد «علي سعيد باشا» ،، كانت وسام فخر، ونوط شرف له ، وللمقاتلين معه ، من أبناء الحجرية ، وتعز ، والحواشب ، وإب . خاصة عندما ارتمى الإدريسي ، إلى أحضان الإنجليز ، وتآمروا ضد الخلافة العثمانية ، وقاتلوها ، وبدأ أمير نجد «الملك عبدالعزيز آل سعود» يتجه نحو الانحياز إلى بريطانيا ، والتحالف مع الإنكليز ، وفي تلك الظروف العصيبة ، اتجه المجاهدون المدركون خطر الاستعمار الصليبي ؛ لمهاجمة الانكليز في عدن ، وتحريره من الاستعمار، وفعلاً تمكنت تلك الكوكبة ، بقيادة المجاهد «علي سعيد باشا» في عام ١٩١٥م ، من تطهير منطقة الضالع ، ولحج ، والشيخ عثمان ، وأسقطوا كل المراكز العسكرية البريطانية ، وحلفائها من السلطات المأجورة للإنكليز ، وتمركز المجاهد «علي سعيد باشا» في حي الشيخ عثمان ، وسيطر على قنوات الري الموصلة إلى عدن ، ولم يستطع الإنكليز سوى الحفاظ على عدن القديمة «كريتر» فحسب ، ولولا أن الإمام يحيى حميد الدين (٢) ، الذي كان يظهر الولاء والاحتماء بالدولة العثمانية ، قد خذل بتباطؤ ئه المقاتلين المتطوعين ضد جيوش الاستعمار الانكليزي ، بقيادة المجاهد «سعيد باشا» بعدم إمدادهم

١ـ راجع كتاب جزيرة العرب في القرن العشرين ، لحافظ وهبة ط ٢ ص ٤١ .

٢ ـ كان هذا الإمام قد دعا لنفسه بالإمامة ، وبويع بها من أتباعه ، المسنين في ٤ : يونيو ١٩٠٤ م . ولم يجرؤ على قتال الأتراك ، والثورة ضدهم ، بل كان يعلن الولاء لهم . حتى اهتبل فرصة للغدر بهم .

بالقمح ، والمؤن لكان إجـلاء البـريطانيين عـن عدن حينذاك إجلاءً نهائيًا وسهلاً والمحزن أن هذا البطل «علي سعيد باشا» وجه رسالة للإمام يحيى حميد الدين وللأمراء اليمنيين ، وهـو في منـطقة الشـيخ عثمان ، يطلب نجدتهم ، ويستثير حميتهم ، يقول فيها : « ومن الآن ، فإن دور الجهاد حربيًا، وسياسيًا، وإداريًا، لإخواننا العرب» .

هكذا كانت الرسالة ، وفيها دعا الإمام يحيى حميد الدين ليرسل قواة من صنعاء ، ليستلم المناطق التي تم تحريرها، ويضمها إلى صنعاء ، غير أن الإمام يحيى حميد الدين ، لم يعر الأمر اهتمامًا، وتخلى عن موقف سعيد باشا، وهاب الاصطدام مـع الانكليز . ولكنه بعد أن تفرج على أسر وترحيل المجاهد علي سعيد باشا[1] ، وهو يرحل من ميناء عدن إلى جزيرة مالطا، أماجيوشه العربية والتركية في اليمن فكان يمزقها الجوع والظمأ [2] والحصار يستحكم على فلول الجيش الإسـلامي ـفي كل مكان بعد انتصار الانكليز في الحرب العالمية للحلفاء ضد الدولة التركية .

أفاق الإمام يحيى رحمه الله سنة ١٩٢٠م ، بعد فوات الأوان ، وذهب ـ مشكورا ـ ليستولي على ماكان يسمى : محمية عدن الغربية ، منها : الضالع ، والعلوي ، والشعب ، ويافع العليا، والعواذل ، وجزء من الصبيحة ، وقد رحب رؤساء هذه القبائل بالإمام ، وتعاونوا معه ، وكانت الحكومة البريطانية قد طمعت في عقد صلح مع الإمام يحيى ، وخاصةً بعد أن استولى على مدينة الحديدة ، من يد الإدريسي ، وبسط نفوذه على غالبية القبائل ، وأوفدت إليه بريطانيا وفدًا كان من ضمنه صاحب كتاب : «يقظة العرب» وأقام الوافدون في صنعاء زهاء شهر ، غير أن الإمام يحيى كان غير ناجح في التحاور ، واستغلال الفرص ، فلم

١ـ في الطبعة الأولى ـ خطأ ـ وهو يشنق في ميناء عدن .

٢ـ الجدير بالذكر أن مدينة « صبر » خارج الحوطة عاصمة لحج ، كانت قد شهدت أعنف المعارك بين جيوش القائد « علي سعيد باشا» ، وبين الانكليز . وهاهو التاريخ أعاد نفسه ، لمنطقة صبـر في الحرب ضد الانفصاليين .

يولي هذا الأمر حقه من الاهتمام ، وعاد الوفد إلى إنجلترا دون جدوى .

وعن تطور الأحداث بعد ذلك وما جرى ، سوف أترك الحديث عنه للمؤرخ الكبير «محمود كامل المحامي» :

«ولجأت السلطات البريطانية بعد ذلك إلى توجيه الإنذارات في عام ١٩٢٧م وفي عام ١٩٢٨م ، بعد اختطاف شيخين من شيوخ «النواحي التسع» كانت تربطهما بالحكومة البريطانية معاهدة حماية ، ثم وجهت تلك السلطات إلى اليمن إنذاراً مدته ثمان وأربعون ساعة ، لاعادة ذينك الشيخين ، وفي فبراير (شباط) ١٩٢٨م ألقت الطائرات البريطانية إنذاراً إلى «أهالي الضالع ، وقعطبة ، وردفان» ـ وكلها من «النواحي التسع» ، وذكرت فيه أنه «بناء على وجود عساكر زيدية في الساحات المذكورة ، فجميع القرى الكائنة فيها ، والتي تحتلها عساكر الزيدية ومن جملتها الضالع ستصير عرضة لرمي القنابل بواسطة طياراتنا» . وعادت الطائرات ؛ فألقت في ١٦ من مارس (آذار) ١٩٢٨م ، المنشور الآتي :

«إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن وفي المحمية البريطانية : بعد السلام لقد علمتم أنه بناءً على .... المحميات البريطانية من الإمام والزيود، وتعديهم علينا، مما أجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزيود، وبما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم ، فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ماقاسيتم فذلك ذنب الزيود لا ذنبنا !! حسبما علمتم ذلك بدون شك ، وكل محل ليس فيه حامية زيدية ، لن يصير عليه رمي القنابل إلا إذا أعان سكان ذلك المحل الزيود، بأي شكل من الأشكال» [1] . وكانت بريطانيا تهدف إلى تعميق التفرقة بين اليمنيين ؛ ليسهل تمزيقهم .

ولما أفرج الإمام يحيى عن الشيخين ، عقدت بين الطرفين ـ أي : السلطات البريطانية في اليمن الجنوبي من جانب ، والسلطات في اليمن الشمالي من

١ـ اليمن شماله وجنوبه ، لمحمود كامل المحامي « وماأشبه الليلة بالبارحة » ، لقد استعار الحزب الاشتراكي مذهب الانكليز ، ورفع الشعارات الطائفية والمذهبية ، عام ١٩٩٤م .

جانب آخر ـ هدنة استمرت نحو ثمانية أعوام ، ثم عاد هجوم السلاح الجوي البريطاني ، وبعض القوات البريطانية ، تساعدهما قوات عربية ، تحت القيادة الاسمية لأمير «الضالع» ، الذي كان يقيم في عدن ، منذ أن احتلت قوات الإمام يحيى أراضيه ، عام ١٩٢٠م ، ويهدف الهجوم إلى إخراج القوات اليمنية ، من تلك الأراضي ، التي كانت بريطانيا قد أعلنت أنها داخلة في منطقة نفوذها .

وقد علق أحد البريطانيين على ذلك الإجراء ، بأن الفكرة كانت تنحصر في معاقبة الزيود ، الذين يتبعون الإمام ، وكان المعتقد أن هذا العمل سيحدث انقساماً بين «الشوافع» من أهل السنة و«الزيود» الشيعة ، داخل مملكة الإمام ، ولكن عمل إلقاء القنابل كانت نتيجته جمع شمل الطائفتين والتقريب بينهما ، فإلقاء القنابل كان عملاً يدل على الجهل » [1] .

ولكن الخداع البريطاني ، وتكرار العروض المالية ، وأساليب استغلال فقر الإمام يحيى حميد الدين ، والخوف من الثورة الانكليزية ، أوقعت الإمام في إبرام معاهدة ، خلال حرب الإمام «يحيى» مع «الملك عبدالعزيز آل سعود» سنة ١٩٣٤م واستيلاء الملك عبدالعزيز على منطقة عسير ، ونجران ، . وحينذاك ، حصلت بريطانيا على معاهدة مع الإمام يحيى .

التزم الإمام فيها بإجلاء قواته عن المناطق : «العواذل ، الضالع » ، وبقية مناطق مايسميه الانكليز بالمدمية الغربية ، بما فيها البيضاء ، وهناك أعادت بريطانيا توسعها الكبير ، وخَلاَ لها الجوُّ ، فاطمأنت ، وذهبت تستولي على منطقة شبوة ، وتضمها إلى حضرموت ، «سلطنة» القعيطي ، والكثيري ، وكذلك «المهرة» متذرعة باتفاقات شفوية ، غير مكتوبة ، وفي ظل غياب الحارس تمكنت من ضم هذه المحافظات الثلاث إلى محمية عدن الشرقية ؛ في سنة ١٩٣٩م أي بعد مائة عام من احتلالها ثغر عدن .

---

١ ـ اليمن شماله وجنوبه ، لمحمود كامل ص ٢٥٣ ــ ٢٥٤ .

الحياة العامة في عهد الاحتلال

كان الانكليز يحاولون الاستيلاء على قلوب سكان المستعمرات ، بأساليب شتى ، مقبولة ، فيطمعونهم بالأموال ، ويغدقون عليهم الحرية السلوكية ، التي لاحدود لها ولاقيود ، فينشط السكان ، في مزاولات هواياتهم ، وممارسة مايتقنون من أعمال .

وفي منطقة عدن الاستراتيجية الخلابة ، نشطت السياحة ، والتجارة ، والمهن الحرة ذات الطابع الحرفي ، فكانت نسخة من « بومباي » بمزيجها الشرقي والغربي ، ومعبراً هامًا إلى مصر ، والشام ، ودول شمال شبه الجزيرة العربية . وفيها التقى الغرب بالشرق ، إنسانًا، وثقافةً ، وإنتاجًا، ولم يكن لليمن الذي يقع تحت الحكم الإمامي ـ وهو كثير السكان ـ أي ملتقىً تجاريًا أو نافذة مغادرة ووصول ، يذهب ويجيء من خلالها المغتربون والرّحالون ، غير «ثغر عدن» ، حيث توجد السفن بالمئآت ، والطائرات الكثيرة ، ومراكب السياحة والصيد ، والمقاهي ، والملاهي ، والبارات ، وقاعات اللهو ، ومجالس العلم ، ومراكز التدين ، للملل النصرانية ، والمجوسية ، واليهودية ، . إضافة إلى مئآت من المساجد ، ومدارس تحفيظ القرآن ، ومنطلقات الدعوة الإسلامية ، والثورات والمعارضات السياسية ، ومنتديات الآداب ، والصحف ، والمجلات . وقل إن شئت إنها كانت لندن الصغرى ، بكل مقوماتها .

ولم يكن اليمنيون يشعرون بوحشة التشطير السياسي ، كما شعروا به بعد الثورة ، وجلاء الانجليز ، للأسباب التالية :

١ـ كان معظم سكان ذلك الشطر المستعمر من اليمن متمسكين بدينهم ، ومحافظين على شعائر الدين الإسلامي ، فلا يجدون أدنى مضايقات ، أو تهكم ،

أو إجبار على ترك الدين ، لذلك كان «ثغر عدن» مهوى لقلوب العلماء ، وطلاب العلم ، وحلقات التفقه في علوم الدين ، واللغة العربية ، والزوايا الصوفية ، والطرق الشاذلية ، كما كانت وسائل الطبع والنشر ، متوفرة بين أيدي كل الفئآت وكان لسكان عدن اليمنيين ملتقيات وجلسات ، مليئة بالعلوم ، والنقاش ، والمناظرات ، والاستماع للغناء ، والألحان اليمنية ، لمشاهير الفنانين اليمنيين ، وكانت حرية الفكر ، والنقد ، والتعبد ، والثقافة ، مكفولة ، فكانت الأغلبية العظمى ـ وهم أبناء اليمن الأصليون ـ أصحاب الحظ الأكبر ، في التأثير الاجتماعي ، ورسم الطابع العام للحياة الاجتماعية والثقافية ، ولذلك كانت «عدن» مهوى لعلماء الدين ، والدعوة ، من كل أنحاء اليمن ، شماله وجنوبه ، وشرقه وغربه ، وما أكثر ما أقيمت المدارس العلمية ، منها : الحضرمية ، والبيحانية ، والزبيدية ، لعلماء أجلاء ، خلد التأريخ جهودهم بمؤلفات وفتاوى ، طبعت وتداولها طلبة العلم ، وأثارت الجدل والمناظرات .

٢ـ وكانت مدينة عدن ، غاصةً بكل فئآت المجتمع اليمني ، من كل القرى والمدن ، الشرقية والغربية ، الشمالية ، والجنوبية ، يتنقلون بين قراهم وعدن ، دون حدود ، وبلاجواز سفر ، ولاتأشيرات ، ولابطاقة إثبات شخصية ، فاللغة العربية ، واللهجة اليمنية ، واللون : كل شيء من هذا القبيل . ولعل أبرز خصائص تلك الفترة ، في عهد التشطير ، من جانب إيجابي ، إضافة إلى ماذكرنا: حرية الملكية والتنقل ، .

٣ـ كل الاتفاقيات ، والمعاهدات ، بين وزارة المستعمرات البريطانية ، وبين سلاطين الشطر المحتل من اليمن ، تشترط بصراحة كاملة : أنه ليس للحكومة البريطانية حق التدخل ، في الأمور التي تقضي فيها المحاكم الشرعية الإسلامية، في كل شئون الحياة ، وكذلك شأن العرف القبلي ، والأوقاف الإسلامية ، وكانت الأوقاف تسجل رسمياً، ويورد ريعها إلى بيت مال المسلمين ، وبعضها للإمام أحمد بن يحيى حميد الدين في تعز ، فقد كانت حاصلات الأراضي التي تتبع

الأوقاف في سلطنة لحج ، تتبع مصلحة الواجبات الإسلامية في مدينة تعز ، وبدون أدنى اعتراض من الانجليز ، أوسلطان لحج [1] ، وذلك ماجعل الاحتلال البريطاني ، يتجنب الصدام بمشاعر المسلمين قاطبة في المستعمرات اليمنية .

٤ـ حرية التجارة توريداً أو إصداراً ، لكل ذاهب إلىٰ عدن أوقادم منه ، فقد كانت منطقة «الراهدة» [2] زاخرة بـآلاف الأطنان من البضائع ، وكان دخل جمركها أقوى مصادر الدخل المالي للدولة ، على مستوى موانئ اليمن الشمالي .

٥ـ مكنت الحرية السياسية في ظل الاستعمار البريطاني ، الرواد الأوائل من الثوار في الشمال ، من اتخاذ مدينة عدن منطلقاً سياسياً، ومنبراً صحفياً، وملجأ أمناً ، لمعارضة الإمامَين «يحيى حميد الدين ، وأحمد ابنه» .

مخاض الاستقلال

كان حكم الانتداب البريطاني في عدن ، قد أحس بأن ليل الاستعمار قد أوشك على الرحيل ، وأن الانتفاضة قائمة لامحالة ، خاصة وهو يرى الثورات المطالبة بالاستقلال ، تقض مضاجع المستعمرين ، وتمتد ألسنتها المشتعلة إلى عنان المحافل الدولية ، يؤججها الوجود التحرري في القاهرة ، بقيادة الرئيس «جمال عبدالناصر» ، ويغذيها التوجه الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، الخصم الأكبر للوجود الغربي في المنطقة ، والذي كان يطمع في منطقة نفوذ جديدة ، قريبة من المنابع النفطية الخليجية ، ثم ليقيم سداً منيعاً في وجه التحالف الأوربي الأمريكي ، من خلال تقليم أظافر «حلفاء أمريكا»، وعلى رأسهم «بريطانيا»، التي

١ـ وجدت وثائق خطية بقلم الإمام أحمد ، موجهة إلى سلطان لحج ، يطلب منه : إرسال حاصلات أوقاف ابن علوان ، في سلطنة لحج ، كما وجدت ردود فعل تفيد بإرسال الغلات إلى خزينة تعز «إرشيف أوقاف لحج» .

٢ـ نقطة جمركية في الجزء الشمالي ، قريباً من الحدود الشطرية السابقة .

كانت حينذاك تُضرب بشدة في مستعمراتها : العربية الأخرى .

كما أن الحكومة الفرنسية التي كانت حينذاك تباري المملكة المتحدة البريطانية ، في التوسع الاستعماري ، خاصة في دول إفريقيا ، أصبحت تتلقى الضربات العنيفة في الجزائر ، وفي غيرها ، من جراء المقاومة الوطنية ، المطالبة بالاستقلال .

حينذاك ، ذهب المنتدب البريطاني ، حاكم عدن ، في عام ١٩٥٤م ، يدعو سلاطين ، وأمراء ، ومشايخ السلطنات ؛ ليقدم مشروعًا يقتضي إنشاء صفحة جديدة من ممارسة السلطة المحلية ، غير أن شيئًا جديدًا لم يحدث إلاَّ في عام ١٩٥٩م عندما أنشئ مايسمى : بـ«اتحاد إمارات الجنوب العربي» ، ويتكون من ست دويلات ، من دويلات مايسمى : محمية عدن الغربية ، وهي : بيحان ، الضالع ، والفضلي ، والعوذلي ، ويافع السفلى ، ومشيخة العوالق العلياء ، وقد وقع هذا الكيان الموحد في يوم ١١/ من فبراير «شباط» ١٩٥٩م ، وفي نفس العام أبرمت معاهدة حماية وصداقة مع بريطانيا ، نصت على استقلال «الاتحاد» مع الاحتفاظ بحق بريطانيا ببقاء الاتفاقات السابقة .

ولعل البريطانيين أرادوا الهروب إلى الأمام ، من أي انتفاضة تحريرية قد تحدث ، وقد انضمت إلى هذا الاتحاد سلطنات ، ومشائخ كل من «لحج ، ودثينة العوالق السفلى ، والعقربي ، والواحدي» ، ومع إرهاصات قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في الشمال ، وخلال السنوات الأولى من العقد السادس ، كانت قد انضمت إلى هذا الاتحاد بقية السلطنات كاملة ، مثل : سلطنة الكثيري ، والقعيطي ، في حضرموت ، والحوشبي ، والمفلحي ، والعوذلي ، والشعيب ، والمهرة ، ويافع العليا ، غير أن المملكة البريطانية ، فوجئت بعرض موضوع الجنوب العربي على الأمم المتحدة ، لتصدر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ من ديسمبر «كانون الأول» ، سنة ١٩٦٠م ؛ لتشكيل لجنة خاصة ، تهتم بهذا الموضوع ، ثم صدر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٠٢٣ في ١١مايو أيار ١٩٦٤م ، وفي ١٧مايو

١٩٦٥ م أيضاً بمنح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ، في منطقة عدن [١] .

وكانت الثورة قد شبت وترعرعت في شمال اليمن ، منذ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، وكان البريطانيون يبحثون عن حل أو مخرج ، يبقي للإمبراطورية العظمى ، شيئًا من هيبتها ، فتعلن الانسحاب أو استرضاء أبناء الجنوب اليمني بالبقاء فيه .

وقد بدأت إرهاصات مخاض التحرير تظهر بملامحها ، في أفق جنوب اليمن ، من خلال صدور البيانات ، والخطب المناوئة للاستعمار .

كما كان الإنكليز يشعرون ببداية تمرد ، من بعض السلاطين وقلاقل أمنية هنا وهناك . فكانت تلك الإرهاصات تمثل النذر بالخطر، وقد بدأت المقاومة التي لم تفتأ جاهدة أن تكف عن حرب التحرير ضد الاستعمار البريطاني ، وتنشد اليوم الذي ترحل فيه جيوش المملكة البريطانية عن تراب اليمن ، بل أحاطت الثورة السبتمبرية كل المشائخ ، والسلاطين ، والحركات التنظيمية في عدن ، بأن ثورة ٢٦ سبتمبر هي ثورة اليمن بأسره ، شماله ، وجنوبه ، وأن أهداف الثورة السبتمبرية تحمل كل طموح الثوار ، في الشمال والجنوب ، وانطلقت نداءات من حكومة الثورة في صنعاء ، لأبناء الجنوب ، ليهبوا للمشاركة في الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر الوحدوية .

فاستجابت كثير من القبائل الجنوبية لهذا النداء ، وكان من بين المستجيبين : المؤسس الأول للمقاومة ، ونواة الثورة ضد الانجليز الشيخ المجاهد: «غالب بن راجح لبوزة» [٢] من أبناء ردفان ، مدافعًا في الشمال عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، إلا أنه وجد نفسه بعد عودته من هذه الرحلة العسكرية مطالبًا

١ـ عن كتاب اليمن ، لمحمود كامل المحامي ، بتصرف .

٢ـ الجدير بالذكر أن معسكر لبوزة ، الواقع على بعد ١٥كيلو شمالي معسكر العند ، سمي بمعسكر لبوزة : نسبة لهذا الشهيد العظيم الشيخ «غالب بن راجح لبوزه» .

من قبل الانكليز بتسليم سلاحه ، وسلاح قبائله ، مع دفع غرامة تأديبية .

انطلاقة ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م

وأمام هذا الطلب الأرعن السخيف ، مــن السلطات البريطانية ، وجد الشيخ: «غالب بن راجح لبوزة» نفسه أمام خيار واحد سليم ، وهو إعلان الحرب ضد الانكليز ، لغرض إجلائهم عن اليمن ، ورفع يد الاستعمار .

ومن جبال ردفان الشماء انطلقت المقاومة المسلحة ، ضد الحملة الانكليزية المدعومة بالمدرعات ، والطائرات ، التي استهدفت قرى ردفان ، وتأديب الشيخ «غالب بن راجح لبوزة» .

فأعلن الشيخ « غالب بن راجح لبوزة » المقاومة ، وإشعال أول شرارة من حرب التحرير ، ضد البريطانيين ، من جبال ردفان ، في يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وبعد انفجار الثورة ، بادرت شرذمة من القوميين العرب ، بإعلان مسئوليتها عن إشعال الثورة ، استباقًا للأحداث ، لتحتل بهذا الادعاء مركز الريادة والقيادة ، للمقاومة المسلحة ، ضد الإنكليز ، ولأن الشيخ «غالب بن راجح لبوزة» ، لم يكن مهتمًا بالجانب الإعلامي ، والظهور على مسرح الدعايات ، فقد اندفع مع الشعب المكافح في ردفان ، للمقاومة ، وتنادى مع العناصر الإسلامية الواعية المجاهدة ، في يافع ، والضالع .

واندفعت جماهير الشعب تقاتل باستبسال عنيد تحت شعار الجهاد ضد المستعمرين ، فاستغلت عناصر التنظيم المسمى بالقوميين العرب ، فراغ التمثيل السياسي والإعلامي ، لتلك المقاومة الجهادية المسلحة ، فنصبت نفسها في مقام المتحدث الوحيد ، والممثل الأصيل ، لتلك المقاومة ، وأطلقت على نفسها اسم

الجبهة القومية [1] .

لقد كان القوميون العرب يُجَيِّرون لحسابهم : جهود المناضلين الشرفاء ، الذين تجري دماؤهم على أيدي الإنكليز ، في حين كانوا يستمدون توجيهاتهم السياسية والحزبية ، من المؤسسين الأوائل للحركة القومية في بيروت ، وهم : هاني الهندي ، ومحسن إبراهيم ، وجورج حبش ، الذين نادوا بالفكرة في بيروت ، لهدف تنمية الاتجاه اللبرالي ، بين شباب الجامعة الامريكية في بيروت .

وقد كان هاني الهندي ، القطب السوري لتنظيم القوميين العرب ، هو المسئول المنتدب للتنظيم في اليمن ، وقد شجع أتباعه على الالتصاق بالعناصر القبلية الوطنية ، التي لعبت دوراً فاعلاً ، نشطًا ، في مجرى أحداث الثورة ، والمقاومة . وحاولت تنظيم رواد المقاومة ، في سلك القوميين العرب ، وإعلان جبهة قومية ، تنظم أولئك الأقطاب ، وكان على تلك الشرذمة من القوميين التستر وراء التيار الناصري ، الذي كان في أوج مجده ، وكان عبدالناصر يُصدِّر الثورات إلى كل الأقطار العربية ، والشعوب المستعمرة ، معلقة آمالها فقط على إسناد من ثورة يوليو في مصر والرئيس جمال عبدالناصر ، لذلك كان القوميون العرب حريصين على الاستفادة من الزخم الناصري ، والظهور شعبيًا بتأييد عبدالناصر ، وكأنهم من الشخصيات المثقفة الواعية فقط .

١ـ كانت أول مجموعة يمنية انضمت إلى حزب القوميين العرب ، في بيروت سنة ١٩٥٨م مكونة من : سلطان أحمد عمر ، وفيصل عبداللطيف الشعبي ، وكان تنظيمها على يد الصحفي السوري : معن زيادة ، وتوسعت دائرتهم خلال الأعوام ٥٨ ـ ١٩٦٠م في القاهرة وبيروت ، حتى كان العشرات من الطلبة اليمنيين قد انضموا إلى الحركة ، ويذكر في طلائع أولئك . عبدالملك إسماعيل ، وعبدالحافظ قائد ، كانا قد انضما في القاهرة .

أما في عدن ؛ فقد انضم في سنة ١٩٥٩م : طه مقبل ، وعلي السلامي ، ومحمد علي هيثم ، وعلي ناصر محمد وكان من أنشط المنضمين القادرين على الكسب : فيصل عبداللطيف الشعبي ، ونور الدين قاسم ، وسيف الضالعي ، وغيرهم ، كما كان عبدالفتاح إسماعيل قد انضم إليهم ، مع زملائه : حسين الجابري ، وعلي عبد العليم .

لذلك حظي القوميون العرب بدعم مالي ، وعسكري كبير من قبل حكومة الثورة السبتمبرية في صنعاء ، ومن الرئيس جمال عبدالناصر مباشرة ، الذي كان يعمل على رعاية ثورة ٢٦ سبتمبر ، في صنعاء ، كثورة للشطرين ، غير أن القوميين العرب في بيروت انقسموا على أنفسهم ، سنة ١٩٦٤م . فاستقل هاني الهندي ، وجورج حبش ، بفصيل من القوميين العرب ، كما انفرد نايف حواتمة ، ومحسن إبراهيم ، بجناح آخر ، كان ذلك الانقسام قد انعكس على التنظيم القومي في اليمن ، فانقسم محلياً ، كما هو الحال في قيادته الأم في بيروت .

وكان الشيخ «غالب بن راجح لبوزة » ، قد استشهد، وبقي مكانه شاغراً ، فاستغلت الجبهة القومية مكانه الشاغر ، وبواسطة رموزها المندسين في القبائل الردفانية ، كلفت قائداً جديداً من «دثينة» يسمى : عبدالله المجعلي ، ليقوم بقيادة القبائل ، ضد الاستعمار ، ومن ثم دخلت الجبهة القومية بكامل أتباعها في صدارة المقاومة ، وقد كونت مجموعة من الأحزاب ، لمقاومة الاستعمار ، ولكل مجموعة من المقاومين اسمٌ ، وشعار ، وقيادة ، ونذكر هنا :

١ـ حزب الشعب الاشتراكي .

٢ـ رابطة أبناء الجنوب العربي .

٣ـ الحزب الوطني الاتحادي .

٤ـ الجبهة القومية .

فأما حزب الشعب الاشتراكي ، فقد انخرط معظم أتباعه فيما بعد مع الجبهة القومية ، وذابت عناصره الأخرى بين الأحزاب .

وأما رابطة أبناء الجنوب ، فقد كانت تنعى على الجبهة القومية ارتباطها الكبير ، والتبعية الكاملة للخارج .

أما الحزب الوطني الاتحادي ، فقد كان مسالما للبريطانيين ، لايؤمن بالمقاومة المسلحة ، ومبدؤه الحوار مع البريطانيين ، و عدم اللجوء إلى القوة ،

وعدم الارتباط بأي دولة أوتنظيم خارجي حتى حكومة الثورة في الشمال ، عدا الحكومة البريطانية فقط ولهذه الأسباب كانت بريطانيا ، لاتجد انزعاجًا من هذا الحزب المسالم لها .

أما الجبهة القومية ، فقد كانت تتمتع بعلاقات طيبة ، في بداية أمرها ، مع حكومة الثورة في صنعاء ، ومع الحكومة المصرية أيضًا . وكان لتلك العلاقة المتميزة أثر إيجابي عل ظروف الجبهة القومية ، حيث حظيت بنصيب كبير ، من الأموال والأسلحة ، والتسهيلات ، وتمكنت من فتح معسكرات للتدريب ، في صنعاء وتعز ، للمتطوعين ، من أبناء الشمال ، لقتال الانكليز ، وكانت الجبهة تغري حكومة الثورة في صنعاء ، وعبدالناصر في القاهرة ، بأنها امتداد طبيعي للمد الثوري الناصري ، وأنها تعمل على تحرير الجنوب ، لينضم إلى الشمال ، في نظام سياسي واحد ، تحقيقًا للحلم الدائم «الوحدة اليمنية » ، ولم يكن هناك لثورة ١٤ أكتوبر أهداف مستقلة أو مختلفة ، عن أهداف ثورة ٢٦سبتمبر ، بل لاوجود لأي هدف تدعو إليه أي منظمة أوجبهة ، سوى الأهداف الستة التي دعت إليها ثورة ٢٦سبتمبر :-

١- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما .

٢- بناء جيش وطني قوي ، لحماية البلاد وحراسة الثورة .

٣- رفع مستوى الشعب اقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وسياسيًا ، وثقافيا .

٤- إنشاء مجتمع ديموقراطي تعاوني عادل ، مستمداً أنظمته من روح الإسلام الحنيف .

٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية ، في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

٦- احترام مواثيق الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي ، وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي ، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .

وكانت الجبهة القومية عبارة عن لفيف جماهيري ، مكون من القبائل ، والمثقفين والفلاحين ، وغيرهم ، إلا أن الخيوط السرية للتيار التنظيمي للقوميين العرب ، كانت سببًافي تشقق صفوف الجبهة ؛ لأسباب أهمها : غموض المبادئ والأصول الاجتماعية ، وكانت الجبهة لاتمتلك برنامجًا سياسيًا ، تنصهر فيه جميع الفئات ، وكان للانحراف السلوكي في بعض قيادة الجبهة الذين يمثلون الجناح المثقف ، أهم الأسباب للقلق ، وعدم الثقة ، وفي أواخر يونيو حزيران ١٩٦٥م عقدت قيادة الجبهة القومية مؤتمرًا لكافة قياداتها ، وأعضائها الفاعلين ، أعلنت في ذلك المؤتمر انتماء ها السياسي ، وتوجهها الاشتراكي العلمي ، وأيدلوجيتها ، مع إصدار ميثاق يحمل توجهات الجبهة ، ومضامينها .

لقد كان هذا المؤتمر بمثابة القنبلة المؤقتة داخل الجبهة ، فقد انقسم أعضاؤها بين مؤيد ومعارض ، وقد لخص عبدالفتاح إسماعيل هذا الخلاف في قوله: « إنه يتركز حول الخط السياسي العام ، فهناك من يرفض أي اتجاه اشتراكي علمي ، ويعتبر الإعلان عنه خطأ ، بينما كنا نصر على ذلك ، ولكن لم نكن قادرين على إظهار خلافنا علنًا ، إن الثورة شهدت صراعًا من أجل تحديد الهوية الاجتماعية ، والأيدلوجية الخاصة بها ، فبين شباب الجبهة القومية اتجاهات متعددة ، من اتجاهات قومية ثورية يسارية ، واضحة الطابع القومي ، إلى اتجاهات إسلامية في بعض المواقع ، وإلى اتجاهات ماركسية صينية ، إلى اتجاهات شديدة التأثر بنموذج كوبا، ولكن بصورة عامة ، فإن الفكر اليساري بدأ ينمو بين أعضاء الجبهة القومية ، وسيطر اليساريون فيما بعد على قيادتها، وأبعدوا كافة العناصر المعارضة لهم » (١) .

وقد كان انعكاس ذلك المؤتمر الآنف الذكر سلبيًا على وحدة صف الجبهة القومية ، وبدأت التخاذلات الوجدانية ، في قطاع واسع من الأعضاء في تنظيم الجبهة القومية ، التي أصبحت ماركسية التوجه والنهج ، إلاّ أن المقاومة

١ـ جذور الصراع الماركسي ، ص ٢٧ .

العسكرية استمرت ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد شعرت ، بأن الجبهة القومية لم تكن مقتنعة فعلاً بالأفكار الناصرية ، وإنما جعلت منها ستارًا تتحرك من ورائه ، كحركة مستقلة سياسيًا وأيدلوجيًا.

فشجعت الحكومة المصرية قيام جبهة أخرى ، تحمل اسم جبهة التحرير ، يقوم بها رموز من حزب الشعب الاشتراكي ، مثل عبدالله عبدالمجيد الأصنج ، ورابطة أبناء الجنوب بزعامة محمد علي الجفري ، وهيئة تحرير الجنوب ، وعدد من الزعامات المستقلة ، فكان من ألمعهم عبدالقوي مكاوي .

وكان ذلك التجمع محظوظًا بنيل اعتراف جامعة الدول العربية ، في مارس ١٩٦٥م ، وكانت قد بدأت أعمالها في الميدان ابتداءً من آب ١٩٦٤م ، وقد لاقت رضًا وإعجابًا ، وكسبت تأييدًا من الرئيس جمال عبدالناصر ، الذي اصطدم بتوجهات الجبهة القومية ، واستفادت جبهة التحرير من الجفوة القائمة بينه وبين الجبهة القومية ، وعزفت على وتر جديد ، يسمى : تكوين جبهة عريضة للمقاومة ، وأيدهم المصريون ، بل استمالوا من قيادات الجبهة القومية بعض العناصر الفاعلة ، مثل : علي السلامي ، وطه مقبل ، وسالم زين . وحينذاك وجدت الجبهة القومية نفسها في مرحلة الذوبان ، والسقوط ، فوافقت على الانضمام إلى جبهة جديدة ، تدمج فيها الجبهة القومية وجبهة التحرير ، وتسمى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل .

وكان الكيد السياسي المتمثل في عقدة الانتماء الحزبي قد بدأ في شكل واضح ، بين التبعية لمصر ، والمد الناصري ، وهو ميول جبهة التحرير ، وبين الاتجاه الماركسي السوفيتي ، بقيادة القوميين العرب في الجبهة القومية ، التي كانت تتعرض للانقسامات ، والتشرذم داخل الجبهة .

إلاّ أن الأمين العام للجبهة القومية «قحطان الشعبي» ، ومعه القيادات القومية الماركسية ، تبرموا من هذا الدمج ، واعتبروه انقلابًا يستهدف الإطاحة بالجبهة القومية ، هندست قيامه أجهزة الاستخبارات المصرية ، وأصدر هؤلاء

الرافضون للدمج بيانًا شديد اللهجة ، يندد بهذا الدمج ، واتهم علي السلامي ، الذي كان قد وقع على وثيقة الدمج ، بأنه فرض نفسه في ظروف غامضة ، وأن ذلك الدمج إجراء غير شرعي .

وكان الحال كذالك في مكونات جبهة التحرير ، ففيها الانقسام ، والتناقض أيضًا ، فأما عبدالله عبدالمجيد الأصنج ، فقد حل حزب الشعب التقدمي ، وانخرط في تنظيم الجبهة الجديدة ، وأماحزب الرابطة لأبناء الجنوب ، فقد رفض الدمج ، لأنه كان أيضاً لايؤمن بالكفاح المسلح ضد الإنكليز .

جناية القوميين العرب

وتحت هذا التمزق ، والعراك السياسي الداخلي للمقاومة للاستعمار . كان القوميون العرب ، أصحاب التوجهات الشيوعية ، يرون واقعهم مؤلمًا داخل الوطن العربي ، وأنهم لايملكون موطئ قدم يقيمون عليه دولة اشتراكية علمية ، ذات نهج ماركسي ، خاصة بعد أن مد الحزب الشيوعي السوداني جسور الصلة بين القوميين العرب ، في الأقطار العربية ، مع الاتحاد السوفيتي ، عبر سفاراته في كل من الخرطوم والقاهرة ، وتمكنت هذه المحاولة من النجاح ، بالحصول على ملايين الدولارات ، من الاتحاد السوفيتي ، والمساعدات العسكرية .

وكما قلنا إن القوميين العرب (الماركسيين) رأوا أن التيار الناصري قد تمكن من السيطرة على مصر ، ومد نفوذه بنجاح إلى كثير من المواطن ، والشعوب العربية ، عبر الثورات أو المقاومات ، ورأوا أيضًا: أن حزب البعث العربي الاشتراكي ، بقيادة « ميشيل عفلق » قد سيطر على حكم البلاد السورية ، واقترب جداً من السيطرة على حكم العراق ، فكان لابد — في نظر القوميين العرب — من وجود وطن مستقل ، تقوم فيه دولة للاشتراكية العلمية ،

ذات النهج السوفيتي ، وتعتمد على الدعم المالي والعسكري للاتحاد السوفيتي ، فلم يكن هناك أسهل عليهم من التآمرعلى مستقبل جنوب اليمن ، الذي أوشك على الاستقلال ، وكانت الحكومة البريطانية تنادي بقبول قرار مجلس الأمن الدولي ، الصادر بشهر آذار ١٩٦٥م للتفاوض مع المنظمات ، تمهيداً لإجلاء الجيوش الإنكليزية عن اليمن ، فبدأ التفكير سراً في داخل قيادة الجبهة القومية ، لإقامة حكم شطري في عدن ، يقوم على المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني ، والتخلص من التوجهات الوحدوية الداخلية ، والخارجية ، التي لاترى سوى ثورة الجمهورية العربية اليمنية وأهدافها الستة ، الكيان الوحيد لليمن الطبيعي ، في الشمال والجنوب ، وحيث روعي في أن يكون الاسم للجمهورية العربية اليمنية ، مجرداً من كلمة شمال أوجنوب ، وكذلك الأهداف الستة للثورة ، أن تشمل اليمن بمفهومه الشامل ، بعد حكم الإمام في الشمال ، وبعد حكم الإنكليز في الجنوب ، ليلتحم في ظل جمهورية واحدة ، ونظام سياسي واحد ، وندرك ذلك جلياً من خلال إمعان النظر في الأهداف السبتمبرية .

ويؤكد ذلك ، عدم وجود أهداف أخرى لثورة ١٤ أكتوبر١٩٦٣م .

وفعلا بدأ القوميون العرب ، في حياكة التصورات ، وبلورة فكرة الانفصال ؛ في عهد الثورة ، وقد أحست بريطانيا بهذه التوجهات الخطيرة داخل المقاومة ، فصادف هوى في نفسها ،ليتحقق لها من خلال هذا التوجه أمران هامان .

الأمر الأول : تجريع اليمن النهج الماركسي ، الدموي الأحمر ، من خلال حكم الجبهة القومية ، ووجدت أن البديل عنها سيكون بتصرفاته ، وإدارته ، مدعاة للترحم على بريطانيا ، وعهدها .

الأمر الثاني : لتضمن بهذا الاتجاه ، بقاء اليمن مشطراً إلى الأبد ، وبالتالي : تكون قد تحقق لها قتل جهود الوطنيين الوحدويين الذين دعموا المقاومة

ضد الانكليز ، من الداخل والخارج ؛ لغرض تكوين يمن موحد ، وفي نفس المضمار وجدت ضالتها في اختيار البديل عنها في عدن ، وهي الجبهة القومية المشحونة بالنقائض ، ومختلف التوجهات ، لتستقدم السوفيت إلى عدن ، فتكون بذلك قد حققت إزعاجاً وقلقاً دائماً ، للولايات المتحدة الأمريكية رداً على تخاذلها عن الوقوف إلى جانب بريطانيا ، أمام مجلس الأمن الدولي ، وفي المحافل الدولية ، لتعزيز قبضتها على عدن ، ولم يكن خافياً أمر الانزعاج الأمريكي من اقتراب الاتحاد السوفيتي إلى مشارف المنطقة الشرقية ، في شبه الجزيرة العربية ، حيث الشركات الأمريكية تقوم بالتنقيب ، واستخراج النفط في منطقة البحرين والأحساء، الخاضعة لأسرة آل سعود .

واهتبلت الحكومة البريطانية فرصة الخلاف الحاد بين مصر والجبهة القومية ، ومدت خيوط الصلة الخفية المعروفة مع بعض عناصر الجبهة ، لإعلان جمهورية مستقلة عن الجمهورية العربية اليمنية ، والهيمنة الناصرية على صنعاء ، فكانت بداية لوضع اللبنة الأولى للتشطير الحديث لليمن ، فدعت الجبهة عناصرها الماركسيين إلى مؤتمر تمهيدي في مدينة جبلة من لواء إب .

مؤتمر جبلة

عقد هذا المؤتمر في مدينة جبلة لقيادات الجبهة القومية ، لغرض معلن ، وغرض غير معلن ، فأما الجانب العلني منه ، فهو :

تدارس وضع الجبهة الداخلي ، وتراكمات المشاكل التي تعاني منها الجبهة ؛ بسبب الحدة ، والتطرف في بعض قياداتها والتباين الشديد في طريقة اتخاذ القرارات ، وتخطئة الكثير منها .

ومن تلك الأخطاء : استمرار حركة الفصل ال ائمة للأعضاء ، وتقريب

القيادات لمن يدين بالولاء لأشخاصهم ، وروح الفرقة السائدة بين المنتمين لحركة القوميين العرب وغيرهم ، وإزاء تلك الأمور اتخذ المؤتمر قرارات، كان أهمها :

١ـ استنكار تصرفات بعض أعضاء الجبهة .

٢ـ فصل علي السلامي من القيادة ، لانفراده بقرار دمج الجبهة القومية ؛ بجبهة التحرير .

٣ـ تجميد عضوية عدد من الأعضاء ، وتشكيل لجنة لمحاسبتهم على الأخطاء .

٤ـ اختيار قيادة جديدة .

٥ـ تكليف وفد من القيادة الجديدة ، للذهاب إلى القاهرة ، لطرح أسس الوحدة الوطنية بين القوى الثورية على أساس جمهوري .

أما الغرض غير العلني للمؤتمر ، فقد كان جورج حبش ، ومحسن إبراهيم وهما رأسا التنظيم القومي ، قد وصلا إلى تعز لتدارس فكرة إنشاء دولة مستقلة للقوميين العرب ، كوطن مستقل تقوم على التراب اليمني ، خلفًا للبريطانيين بعد رحيلهم .

كما أقنعا قيادة الجبهة القومية بضرورة الاستفادة من جبهة التحرير ، والدمج النضالي معها . من باب ذر الرماد في العيون إزاء المخطط الانفصالي للقوميين العرب ، الذي ماكان يدور حسابه في ذهن الرئيس « جمال عبدالناصر » ، ولادى الثوار اليمنيين ، وبعد رسم الخيوط الأولى لهذا الاتفاق عقد المؤتمر الثاني في الأسكندرية .

مؤتمر الأسكندرية

في شهر أغسطس آب من عام ١٩٦٦م ، عقد هذا المؤتمر في مدينة الاسكندرية ، بين جبهة التحرير ، والجبهة القومية ، وكان وفد الجبهة القومية مكونًا من : سيف الضالعي ، وعبدالفتاح إسماعيل ، وطه مقبل ، وسالم زين ، وعلي السلامي ، الذي فصل في مؤتمر جبلة .

وكان ممثلوا جبهة التحرير ، هم : عبدالقوي مكاوي ، وعبدالله عبدالمجيد الأصنج ، وعبدالله المجعلي ، ومحمد سالم باسندوه ، وعبدالله علي عبيد . وبعد نقاش مستفيض ، كان كلا الجانبين من الوفدين يود التأكيد على قيام حكومة جنوبية ، حتى أعضاء الوفد الشماليون كانوا يؤيدون الفكرة ، على اعتبار الهوى ؛ لقيام حكومة للقوميين العرب « التنظيم الماركسي »

ونجح المؤتمر رغم رعاية التيار الناصري لأعماله ، في الاتفاق على تشكيل حكومة بالمنفى ، وإجراء اتصالات سياسية بكل الدول للاعتراف بهذه الدولة ، وبجبهة التحرير ، كممثلة للشعب العربي في الجنوب اليمني ، ورفض أي تدخل من قبل الأمم المتحدة ، مالم تعترف بريطانيا بجبهة التحرير ، والدخول معها في مفاوضات مباشرة ، كما أقر المؤتمر برنامجًا سياسيًا جديدًا ، أكد فيه : أن جبهة التحرير هي الممثلة الوحيدة للشعب في الجنوب . وقرارات أخرى ، خرج بها المؤتمر ، ليعود إلى اليمن أعضاؤه من الممثلين للجبهة القومية ، ليلاقوا معارضة قوية ترفض ماتم عليه الاتفاق ، وتدعو إلى انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير ، وتأتي الأيام لتثبت أن تلك المعارضة الداخلية للجبهة القومية ، كانت تنبعث من تحريك سري ، من وراء الكواليس ، تقوم به مجموعة من تنظيم القوميين العرب .

كان أجرأ المصارحين بإعلان انفصال الجبهة القومية ، والخروج على اتفاق الأسكندرية ، هم :

(١) الحاج صالح باقيس .

(٢) عبدالنبي مدرم [١] .

(٣) عبود الشرعبي [٢] .

مؤتمر حُمَر

في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦م ، عقد هذا المؤتمر بدعوة من سالم ربيع علي ، وكان يقيم في مدينة قعطبة الشمالية ، في جو مشحون بالتوتر والتدهور ؛ بين الأحزاب ، وفصائل المقاومة .

وكانت بعض القيادات محجوزة في القاهرة ، منهم قحطان محمد الشعبي ، ومعه آخرون .

لقد بدأ الحزب السري داخل الجبهة القومية حينذاك ـ وكان يسمى : بالقوميين العرب ـ بالتجربة الأولى من التصفيات الداخلية ، بقيادة محمد علي هيثم ، الذي كان يرأس شعبة عدن ، حيث قام بإعلان انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير ، واعتقل أعضاء القيادة المحلية يومها في عدن ، وكان أهم توصيات ذلك المؤتمر ، رفض مؤتمر الأسكندرية ، وانتخاب قيادة جديدة .

والجدير بالذكر أن العناصر التي تنتمي لتنظيم القوميين العرب كانت تلغي انتخابًا ، وتدخل انتخابًا جديدًا ، لغرض تحقيق الاستيلاء على كافة قيادة

١ـ وباسمه أطلق اسم لواء «مدرم» العسكري .

٢ـ وباسمه أطلق اسم لواء «عبود» العسكري .

الجبهة ، للحيلولة دون فوز أي مشارك آخر لاينتمي إلى التنظيم ، كان ذلك تمهيداً للقفزة الأولى على الحكم .

لقد كان الجيش الاتحادي في عدن ، وهو مُشَكَّلٌ من أبناء القبائل اليمنية ، بمختلف سلطناتها ، يتمتع بوعي كبير ، ورغم رعاية الاستعمار البريطاني لشئون ذلك الجيش ماليًا وإداريًا ، إلاّ أنه التزم الحياد الإيجابي ، إزاء المقاومة ضد الإنكليز ، كما أنه لم يتدخل في الفتن الدموية ، التي كانت قد نشبت بين جبهة التحرير ، والجبهة القومية في عدن الكبرى بتاريخ ١٩٦٧/٩/٧م .

كماأكد العميد : حسين عثمان عشال ، قائد الجيش الاتحادي ، قيام حكومة وطنية ، يرضى عنها الشعب .

وظل الخلاف قائمًا ، والحرب سجالاً بين الجبهتين ، حتى يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٧م ، فوجئ أبناء الشيخ عثمان ، باندلاع الحرب الأهلية بين الجبهتين ، وامتداد الحرب إلى التواهي ، والمنصورة .

وكان ذلك يوماً لعلماء الدين ، حين خرجوا يقودون الشعب الغاضب على تلك الفتنة الداخلية ، والمصاحف مرفوعةً على أيديهم ، مستنكرين الاقتتال ، ومطالبين بسرعة وقوفه .

وتجدد القتال الأعنف يوم ٦ /١١/ ١٩٦٧م ، وهناك تدخل الجيش الاتحادي ، ولأول مرة طالبًا وقف الاقتتال لمدة ٧٢ ساعة ، وكانت الأقواس القزحية قد امتدت بين البريطانيين ، وبين شخصيات فاعلة في قيادة الجبهة القومية ، من القوميين العرب ، تقتضي تقريب وجهات النظر ، في التوجهات السياسية ، لحكومة مابعد الاستقلال .

وكان من أهم ماتسعى إليه بريطانيا، هو : ضمان قيام نظام اشتراكي في جنوب اليمن ، يكون على النقيض الدائم مع النظام الجمهوري في شمال اليمن ــ الموالي للرئيس جمال عبدالناصر ــ وليكن من كان ، وبأي ثمن .

وهيأت الحكومة البريطانية الأجواء داخل الجيش الاتحادي ، لتقبل الانضمام للجبهة القومية ، داعياً السلطات البريطانية للتفاوض معها .

وتم ذلك بالفعل ، عندما استدعت الحكومة البريطانية قيادة الجبهة القومية إلى جنيف ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م ، ولمدة خمسة أيام من الحوار الشكلي ، وافقت الحكومة البريطانية على أن تقوم بتسليم السلطة في عدن ، إلى الجبهة القومية ، ابتداءً من يوم ١: ديسمبر ١٩٦٧م .

التشطير الثوري

لم يكن مستحيلاً في يوم ١: ديسمبر ١٩٦٧م إعادة تحقيق الوحدة اليمنية دون أدنى خسائر ، أوتكاليف بشرية أومادية ، ولم يكن مسئولاً عن بقاء التشطير البغيض للوطن الواحد بعد ذلك اليوم ؛ سوى تنظيم القوميين العرب ، المتزعم للجبهة القومية ، التي استلمت من الاستعمار البريطاني الحكم ، ومقاليد الأمور في عدن .

لقد كان العقلاء حينذاك يتوقعون : إعلان الوحدة العضوية السياسية للقطر اليمني الواحد ، مع مطلع عام ١٩٦٨م ، ولكن الماركسيين ، تمكنوا من التغلغل باسم القومية العربية ، في تشكيل الهيكل الحكومي ، لأول نظام يمني شطري مستقل ، في القرن العشرين .

لقد كان الرئيس المصري : جمال عبدالناصر مايزال ومعه شعب مصر ، وحزبه الناصري ، وأنصاره المعجبون ، يقضون فترة حداد ، وإحباط ، لما أصابهم من هزيمة الجيش المصري على يد اليهود ، في عام ١٩٦٧م . مما أدى إلى ضرب كل القوات المصرية ، وإغلاق قناة السويس ، واحتلال اليهود لغزة ، والضفة الغربية ، وسيناء ، وتدمير المعنوية العربية التي بناها الإعلام ،

والثورات العربية ، بدفع من جمال عبدالناصر طيلة خمسة عشر عاماً .

ولم يكن الرئيس « جمال عبدالناصر » أوغيره عابئاً بما يجري في جنوب اليمن يومذاك ؛ فلكل منهم شأن يغنيه ، كما كانت العاصمة صنعاء ترسف تحت حصار مرير ، والقوات الملكية تحكم قبضتها على جبال عيبان ، وبني حشيش ، وبني الحارث ، كالطوق حول المعصم ، والجيوش المصرية التى تعسكر في اليمن قد أمر الرئيس : جمال عبدالناصر بانسحابها إلى مصر ، تخرج من صنعاء إلى مصير مجهول ، حيث كانت معارك الاستنزاف ، والتراشق ، مازالت قائمة مع اليهود ، ولم يكن في وسع النظام الجمهوري في صنعاء يومئذ ؛ سوى أن يبعث بالتهاني ، والتبريكات ، للنظام الاشتراكي في عدن ، ويخوض حرب حصار السبعين يوماً .

ولم يصطبر الماركسيون في عدن ، أكثر من ثلاثة أشهر تقريباً ، حتى عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الرابع في مدينة «زنجبار» ، بمحافظة أبين ، كأول مؤتمر بعد استلام الحكم في عدن .

لقد كان من أهم نتائج هذا المؤتمر : أن بدأ التيار الماركسي يعلن عن نفسه ، من خلال برنامجه المقدم إلى المؤتمر ، تحت عنوان برنامج مراحل الثورة الوطنية ، وقد كاشف المؤتمرين ، والشعب بإعلانه : الماركسية الحمراء ، أيدلوجيةً للجبهة القومية ، وأوضحوا في هذا البرنامج أهمية اتخاذ الإجراءات الاقتصادية التي تجعل من المفاهيم وسيلة ، لمصادرة كل شيء على أرض الجمهورية اليمنية الشعبية الجديدة .

هناك وجدت السفارة السوفيتية نفسها مسئولة عن الدفع بهذا التيار الماركسي ، في اتجاه التطبيق العملي للاشتراكية العلمية ، واستغلت اندفاع هذا التيار المتوتر ، لتعميق البغضاء ، والحقد ، بحملة منظمة ضد كل من يختلف معهم في النهج الماركسي ، أويتمسك بدينه ، وتقاليد مجتمعه العربي ، ولأن الجبهة القومية عاشت سنواتها الأربع السابقة ، حياة مليئة بالانقسامات ،

والأبعاد ، والانشقاق القيادي .

كان هذا البرنامج بمثابة قنبلة داخل قارورة الجبهة القومية ، فقد كان إعلان الجناح الماركسي في هذا المؤتمر اعتزامه تطبيق آرائه الماركسية بالقوة والقهر ، وإعلانه استخدام العنف ضد كل من يقف في وجهته الماركسية ، دعوةً أخرى لانشقاق علني جديد ؛ كأول صراع في صفوف الجبهة القومية ، بعد وصولها إلى السلطة ، وكان يتزعم النزاع المحتدم بين الفريقين جناحان ، الجناح الأول : يتزعمه الرئيس للجمهورية : قحطان محمد الشعبي ، وانحاز معه فيصل عبداللطيف الشعبي : أبرز المؤسسين لحركة القوميين العرب ، في جنوب اليمن ، ومع هذا الجناح يقف الجيش الاتحادي ، وقائده العميد : حسين عثمان عشال ، رحمه الله ، ورجال القبائل مدافعين عن النهج اليمني الإسلامي المعارض للاتجاه الماركسي .

والجناح الثاني : متطرف في أقصى اليسار الاشتراكي ، بزعامة عبدالفتاح إسماعيل ، ويقف معه طابور من المليشيات . ولم يمض سوى شهرين من ذلك المؤتمر ، حتى انفجر الصراع المسلح بين الاتجاهين ، في ١٤ مايو ١٩٦٨م ، عندما قاد عبدالفتاح إسماعيل تمردًا ، نسب للفلاحين ، ضد الجناح اليميني ، بقيادة سالم رُبَيّع علي « سالمين » .

إلاّ أن الجولة كانت لصالح الرئيس قحطان الشعبي ، ومؤيديه بحكم وقوف الجيش إلى جانبهم ، وفر «سالمين» إلى الشطر الشمالي ، فرارًا بحياته ، وبقي عبدالفتاح إسماعيل يخطط لانتهاز فرصة مواتية يستأصل بها الجناح اليميني ، حتى جاء يوم ١٢ :يونيو ١٩٦٩م ، تمكن جناح عبدالفتاح إسماعيل (الماركسي) من قلب نظام الحكم ، واستأصل الرئيس قحطان الشعبي ، وجناحه ، بإيداعهم السجون ، والمعتقلات ، ثم تصفيتهم جسديًا .

ثم عاد إلى الجيش الموالي لقحطان الشعبي ، وقام بتصفيته ؛ بالفصل والقتل ، ولم يكن عبدالفتاح إسماعيل ؛ ـ وهو الدموي ، المحنك سياسيًا ـ ليتظاهر

في مباشرته السلطة بيده ، بل كان يقدم للرئاسة والمغامرات من مؤيدي مبدئه ، ولوكانوا من خصومه المتحالفين معه ، كما صنع في انقلاب ١٢ يونيو ١٩٦٩م ، حيث قدم للرئاسة «سالم ربيع» علي ، وأدار حلبة الصراع ، من وراء الكواليس ، وبدأت الحملات العنيفة مع نجاح هذا الانقلاب ، تضرب بيد من حديد كل من يعترض طريق تأميم الأموال ، أويتمسك بدين الإسلام ، أويعارض الأيدلوجية الماركسية ، فأحكم الحزب الشيوعي قبضته على أموال الناس ، وممتلكاتهم ، وأمّم التجارة ، والمنازل ، والحقول الزراعية ، وصادر الحريات الخاصة والعامة ، وفتح السجون المزودة بأحدث آلات التعذيب السوفيتية ، وألقى فيها بكل من كان يظن منه عدم رضائه على التوجه الماركسي ، وفي المقدمة يأتي استهداف علماء الدين ، ثم رجال الثروة والمال ، ثم رءوس القبائل ، وأعلام الأسر ذووالمراكز الاجتماعية المرموقة ، وحتى من كان لهم ماضٍ مشرق في مقاومة الاحتلال البريطاني ، ثم تبنى الانتفاضة الغوغائية باسم الفلاحين ، وإذكاء الصراع الطبقي بين فئات المجتمع .

حتى يوم ٢مارس ١٩٧٢م عقدالحزب للقوميين العرب مؤتمره الخامس ، وسط أجواء مليئةٍ بالتوتر والانقسام ، وكعادة القوميين العرب ، فقد خرج المؤتمر بانقسام جديد ، يتمثل في تجزئة القوميين العرب إلى جناحين :

الأول : بزعامة «سالم ربيع علي» رئيس الدولة ، الذي يعتبر شيوعياً ، معجباً بخط (ماوتسي تونج) ، والثورة الثقافية ، في الصين ، وضد التجربة اللينينية ، في موسكو .

الثاني : جناح عبدالفتاح إسماعيل ، وهوالذي يرى الماركسية اللينينية ، الاشتراكية العلمية (النهج السوفيتي) مثاله الأعلى في الحياة والحكم .

وقد نجح الرئيس سالم ربيع علي ، في الاستيلاء على الغالبية الساحقة ، والاحتفاظ بمنصب الرئيس لمجلس الرئاسة ، وعيّن علي ناصر محمد رئيساً لمجلس الوزراء .

وبعد هذا المؤتمر عمد الحزب الحاكم إلى إدمان التصفيات الدموية العشوائية ، والانقضاض على كل شيء تقع أعين الحزب عليه ليؤمم ، وأجبرت الفتيات والنساء على الانخراط في السلك العسكري وأسنت الحياة العامة في المدن والأرياف ، فكان أسعد الناس حظًا من سكان الشطر الجنوبي ، من فر بروحه تاركاً وراءه كل شيء ، ومنهم من هرب عبر الجبال والوديان ، ومنهم من هرب عبر قوارب الصيد إلى الشمال . وكان الشرط لقبول سفر أي مواطن : أن يدفع مبلغًا باهظاً من المال ، ضمانًا لعودته إلى وطنه ، وأغلقت كافة المنافذ والحدود البرية مع سلطنة عمان ، والجمهورية العربية اليمنية ، فكانت الحياة في عدن : حياة تعلن الحرب على المواهب والإبداع ، وحملة الفكر والرأي ، والمدارس العلمية ، ومراكز الدين ، ومجالس المناظرات ، والتوعية ، إلاّ ما كان ماركسياً إلحادياً ، لايؤمن بغير الشيوعية ، وقد خصصت حكومة الجبهة القومية ، ثم الحزب الاشتراكي الطليعي في عدن ، أرقاماً خيالية ، من إيرادات الدولة ، لطبع الكتب الماركسية ، بالورق المصقول ، وتحت التماثيل الصنمية ، ورسم الصور الفضية والذهبية ، وتفرغت أجهزة بكاملها لنحت وتصميم النجمة الحمراء ، والمطرقة والمنجل ، وملصقات ، ونقوش ؛ تحمل عبارات الزعماء الشيوعيين ، في موسكو ، فصارت المدن والأرياف مقفرة ، ورحل عن عدن أهلها ، وتراكمت الأوساخ في شوارعها وأُغلقت المتاجر ، وهاجر معظم السكان ، ومنع استيراد كل شيء ، وكان المواطن العادي محتاجًا إلى أربع ساعات كل يوم ، ليقف في طابور على أقدامه ، ينتظر شراء رغيف من المؤسسة ، وقد بكى أسفاً: الذين شهدوا عصر الزهو والرخاء في عدن ، خلال أيام الاستعمار ، وندبوا تلك المدينة الساحرة الخلابة ، ورثوا أيامها الجميلة ، قريبًا من رثاء مدن الأندلس ، بعد محاكم التفتيش ، التي أجبرت المسلمين على اعتناق النصرانية ، وعذبتهم كذلك . ومن أشهر من بكاها ورثاها، وحن إليها وأنَّ ، هو : الشيخ العلامة الأديب «محمد بن سالم البيحاني» ، الذي فرَّ هارباً بدينه وعلمه ، فقال :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

آح ياقلبي المعنى ثم آح | لست أدري لست أدري هل يباح
أم حرام في الأقاويل الصحاح | أن يبث المرء آلام الجراح
نبئوني ياصماصيم الكفاح | ماعلى الصب إذا ما قال آح

ياليالي الوصل في هذا الوطن | لا أراك الله فصلا من عدن
يابلاد الأنس في ماضي الزمن | ماالذي فرقنا حتى يُظَن
أن وقت الأنس قد ولّى وراح | ماعلى الصب إذا ماقال آح

أين ذاك الأنس أين الانبساط | حينما يمتد للناس البساط
في مكان بالمسرات محاط | وكأن القوم قد جازوا الصراط
في سرورٍ وحبور ومزاح | ماعلى الصب إذا ماقال آح

جلسة في عدن قبل قليل | مالها والله في الدنيا مثيل
يتبارى الناس أصحاب المقيل | مالذي صارلقيس وجميل
ومع القات وضرب بالقداح | ماعلى الصب إذا ماقال آح

والأغاني من كلام الآنسي | بخيال شاعري خانس
يصف الغصن كقد مائس | لفتاة ذات طرف ناعس
يتثنى بين ورد وأقاح | ماعلى الصب إذا ماقال آح

وبيوت الله كانت عامره | برجال يعمرون الآخره
حلقات العلم فيها زاخره | بوجوه زاهرات نيِّره
في اجتماعات مساءٍ وصباح | ماعلى الصب إذا ماقال آح

أين بالله اجتماع العظما؟ | من فلان وفلان الحكما

ذهب العلم ومات العلما   وأرى الأرض لأصحاب السما
سلمت ماكان فيها من صلاح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

يارجالاً في رحاب العيدروس   أين مافي العسقلاني من دروس؟
و(أبان) حيث ترتاح النفوس   أفنحن اليوم في حرب البسوس ؟
تغمد الكتب ويستل السلاح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

عجبا من لؤلؤ فوق ذهب   تنشر الأشياخ علماً وأدب
من كلام المصطفى خير العرب   حينما يقرأ في شهر رجب
ليلة الختم وعند الافتتاح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

ثم نحن اليوم في هذا البلد   لايرى في السوق منا من أحد
خشية أن يقتل الثعل الأسد   هكذا الوضع إذا الوضع فسد
تختفي العمة من تحت الوشاح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

عدن كانت بما فيها تعج   بين من يهمس فيها أويضج
وازدحام الناس فيها مزدوج   جوها يمسي من الطيب أرج
والتراب اليوم تحثوه الرياح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

كنت لا تشهد فيها عقربا   أو ذباباً أو ركاماً متربا
بلغ السيل كما قيل الزبى   وعلت أوساخه فوق الربا
والمجاري سددت والمستراح   ماعلى الصب إذا ماقال آح

بعد أصوات الملاهي والغنا   صرت لاتسمع شيئاً من هنا
غيرصوت الرعب من خلف البنا   بندق أو مدفع يفزعنا

وصياح الجن من فوق الضياح — ماعلى الصب إذا ماقال آح

تفزع الأطفال بل والأمهات — طلقات النار من كل الجهات
ومقال البعض خذ مني وهات — وعضال الداء تفتيش البنات
يرفع الستر بأطراف الرماح — ماعلى الصب إذا ماقال آح

وإذا الشمس تدانت للغروب — كاد شمسان من الخوف يذوب
ربنا عجل بتفريج الكروب — هذه الأفواه تدعو والقلوب
تطلب العفو وترجوك السماح — ماعلى الصب إذا ماقال آح

وهذا تصوير دقيق لما كان عليه حال مدينة عدن وضواحيها ، من الحرية الفكرية ، والعلمية ، والمالية ، وجمال الشوارع ، وكثافة البشر ، وكل ما تطمئن إليه النفوس ، إبان حكم الاستعمار ، وكيف حولها الماركسيون إلى مقابر مفجعة ، وذلك ما كانت تتمناه بريطانيا، لأبناء اليمن بعد رحيلها ، ليعرفوا لها فضل العدل والحرية ، فكان كما قال الشاعر : «وبضدها تتميز الأشياء» .
والجدير بالذكر أن علامة شبه الجزيرة العربية : محمد بن سالم البيحاني ، كان قد لجأ إلى شمال اليمن بعد أن أمم الشيوعيون الحاكمون في عدن معهده العلمي العظيم ، الذي كان مناراً إسلامياً في مدينة عدن ، وجامعة إسلامية عظمى ، أسسها الشيخ البيحاني ؛ بأموال ، قام بجمعها من كافة زعماء الدول العربية والإسلامية ، والتجار ، فلما أغلقه الشيوعيون ، وصادروه من يدالشيخ ، واتخذوه وزارةً للداخلية ، وأحرقوا مكتبته ، وإرشيفه ، لم يجد الشيخ بداً من الهروب إلى مدينة تعز ، بضيافة الحاج : هائل سعيد أنعم ، رحمة الله عليه ، وبذلك يكون قد نجا من مصرع محقق ، ولو كان كفيفاً لا يرى بعينيه ، خاصة في عام ١٩٧٢م ، عندما قام الحزب الشيوعي الاشتراكي بقتل العلامة المسن : أحمد بن صالح الحداد (٧٠) عاماً، وهو من أبناء العوالق ، قتلوه بطريقة بشعة ، بضربات

الفؤوس على رأسه ، وداسوه بالنعال ، ورددوا على مصرعه «لا كهنوت بعد اليوم» ، وبالأسلوب نفسه والوحشية الفظيعة ، قتلوا العلامة المسن : «أحمد عبدالله الكعيتي المحضار» (٧٢) عاماً ، في منطقة «نصاب» ، وكان هذان الرجلان أبرز علماء شبوة ، وحضرموت .

أما محافظة «المهرة» : فقد شهدت مجازر بشعة لعلمائها ، ووعاظها ، بسبب استنكارهم علناً قتل العالِمَيْن المذكورَيْن ، وممن لقي مصرعه بسبب ارتدائه عمامة ، وانتقاده سفك الدماء ؛ بتهمة التدين ، الشيخ العلامة محمد بن عبدالرحمن الجيلاني .

أما الشيخ : محمد الخطيب ، إمام مسجد (حوف)، فقد تم تعذيبه ، وتهجيره إلى عدن ، تحت الإقامة الجبرية ، المؤبدة ، إلى أمدٍ مجهول النهاية ، وبسبب تعاطف الشيخ : سعد بن يحطب مع هذا المضطهد ، لقي الشيخ مصرعه أمام جماهير المصلين ، بعد إلقائه خطبة الجمعة ، في فناء الجامع ، وقد تلقى العلامة : «محمد علي باحميش »، كبير علماء وخطباء وقضاة عدن ، صدمة بسيارة مجهولة تابعة لأمن الدولة ، عندما كان ماراً على أحد الأرصفة البعيدة عن مجرى خط السير ، أسلمته تلك الصدمة بعد علةٍ إلى الموت .

ولكن المأساة الدامية ، والجناية التاريخية العظمى ، كانت قد حلت بمحافظة «حضرموت» ، ذات المدن العلمية الشهيرة ، حيث أغلق حكام عدن الشيوعيون كافة أربطة العلم ، والهجَر التالدة ، في «سيئون ، وتريم ، وشبام حضرموت» ، بل حولوها إلى أطلال ، وقفار ، ومواخير ، ومن تلك الأربطة : رباط تريم الإسلامي ورباط الشحر الإسلامي ، ورباط غيل باوزير العلمي ، وتم استئصال كافة علماء الدين الصادقين ، ويقدر الباحثون عددهم ؛ بمائة وخمسين عالماً، وكان من أبرزهم : العلامة حسين الحبشي (٦٧) عاماً، والعلامة علي بن سالمين بن طالب (٦٥) عاماً، والعلامة : عبيد بن سند (٧٠) عاماً ، والعلامة : عامر بن عون (٧٠) عاماً، والعلامة : عمر كعتوه (٦٩) عاماً، والعلامة الشيخ

الجليل : (العطاس) (٨٥) عاماً، ناهيك عن من قتلوا في مدينة العلم الخالدة «تريم» ؛ لكثرتهم ، ومن أبرزهم : محمد بن حفيظ ، ومحمد بن طالب الجابري ، وفضل بن عبدالكريم الجابري ، وكان أبشع القتل والصلب يكرم به العلماء ، حيث كانوا يعلقونهم بالسيارات ، ويجرون أجسامهم وراء ها، في شوارع المدينة ، حتى تتقطع لحماً، ودماً ، في طرق الأحياء الآهلة بأقاربهم وأهليهم ، والشوارع العامة أمام كافة الناس .

وفي محافظة لحج ، اختطف الحزب الشيوعي الاشتراكي ، العالِمَيْن : محمد عبدالرحيم بخش ، عبدالكريم عبدالرحمن ، في ديسمبر ١٩٧٢م ، ليحقق معهما في : تهمة ارتكاب جريمة ترغيب الناس للذهاب إلى مكة ؛ للحج ، وحتى يومنا هذا لم يرجع عنهما خبر ، ولم يعلم كيف كانت نهايتهما.

ولم ينجُ في عدن من الاعتقال والتعذيب ؛ أي باحثٍ ، أو مفكر ، أو عالم ، أو واعظ ، ومن أولئك : الشيخ العلامة : حسن الشاطر ، إمام جامع الولي الصالح (أبان) ، حتى اضطر للهجرة إلى مكة المكرمة ولم يعد بعد ، كما حدث نفس الحال المؤسف لإمام جامع الروضة الكفيف .

أما الشيخ : محمد عبدالرب جابر ، فقد عذب في السجن عدة مرات ، أدى إلى إصابته بالشلل الدائم ، في بعض أعضاء جسده حتى الآن . عافاه الله .

وهذه اللمع الدامية اليسيرة من تأريخ الحزب الاشتراكي ، تمثل شعرة من بعير أو قطرة من سيل جرار .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صراع الثورتين

في ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٥م انعقد مؤتمر عام لفصائل التنظيم الحاكم ، هدفه : لم شمل الأجنحة والفصائل الشيوعية ذات النهج الماركسي في جنوب اليمن ، والتي كانت تحمل هذه الأسماء :

١ـ الجبهة القومية «حركة القوميين العرب» .

٢ـ اتحاد الشعب الديموقراطي .

٣ـ حزب الطليعة الشعبية .

ومن هذه الأحزاب شكّل ماكان يسمى ـ بالتنظيم السياسي الموحد ـ الجبهة القومية ، وكان مَن وراء هذا المؤتمر والتوحيد السياسي ، هو : عبدالفتاح إسماعيل ، لغرض الحصول على مؤيدين ، من أبناء الشمال ، كانوا في هذه الأحزاب .

والجدير بالذكر أن حكومة الانفصال الثوري ، بأفكارها الماركسية ، كانت تسعى لفرض المعتقد الماركسي في شمال اليمن ، وإلى أدلجة الحكم بالفكر اللينيني ، مع غزو الأرياف بدعاةٍ للماركسية تدعمهم الحكومة الماركسية في عدن وتعمل ليل نهار على قلب نظام الحكم الجمهوري في صنعاء .

ودامت المماحكات السياسية ، والتهديدات العسكرية ، متبادلةً بين الطرفين . خاصة بعد إعلان التصالح الوطني بين حكومة الثورة السبتمبرية في صنعاء ، وبين المملكة العربية السعودية ، بزعامة الملك فيصل بن عبدالعزيز ، التي قبلت الأمر الواقع ، وأسكتت فلول الملكيين ، ومنعتهم عن استمرار المقاومة المسلحة ، بوقف الدعم العسكري .

وحينئذٍ بدأت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء، تنادي بعودة توحيد اليمن ، ودمج النظامين المتناقضين في نظام واحد قطعًا لطريق المشاكل والحروب .

وكان الهوى الوحدوي الدائم للعقيد : معمر القذافي ، الزعيم الليبي ، في ريعان شبابه ، فكان يدعو لتوحد الشطرين في سنة ١٩٧٢م ، وكان موقف الجيش الشمالي قويًا ، واستطاع تحقيق بعض التفوق ، على حين كانت الحكومة السوفيتية ، لم تكمل إحكام قبضتها الحديدية على كل شيء ، في دولة الحزب في عدن ، فكانت تلك الهزيمة النوعية دافعًا للاتحاد السوفيتي ، ليقوم بنشر قواعده وتوثيق مكانته في الجانب العسكري ، إضافة إلى كل جوانب الحياة الفكرية ، والسلوكية ، فاتخذ الشطر الجنوبي من اليمن قاعدة عسكرية عظمى ، لحلف وارسو ، في وجه حلف الأطلسي ، وقاعدة تنطلق منها الثورات الشيوعية إلى القرن الإفريقي وآسيا ، وكان لقاء الحوار الوحدوي ، وعقد اتفاقيات الوحدة اليمنية ، بمثابة ملجأ للمهزوم عسكريًا من الجانبين ، ولذلك نرى لجوء عناصر الجبهة القومية ـ أو القوميين العرب ـ إلى التوقيع على اتفاقية الوحدة الأولى في طرابلس ، في ١٩٧٢/١١/٢٨م ، كان مخرجًا للحزب ، ليلتقط أنفاسه ، ويرتب أوضاعه ، ويتدارك نقاط الضعف في موقفه العسكري ، وعلى إثر التوقيع يعود لإشعال الجبهات العسكرية ، في شكل حرب تخريبي داخل الشمال (١) .

١ـ كانت التجربة الأولى للحزب الشيوعي ، في الجمهورية العربية اليمنية ، من حيث انطلاق المقاومة المسلحة من الريف ، في أوائل السبعينات ، حينما كان القاضي «عبدالرحمن بن يحيى الأرياني» رئيسًا للمجلس الجمهوري ، و «سالم ربيع علي» رئيسًا في جنوب اليمن ، بعد اتفاقية طرابلس مباشرةً ، فساد الإرهاب ، والاغتيالات ، وقطع الطرق في المحافظات المتاخمة لمحافظة لحج ، مثل تعز ، وإب ، بدفع قوي من النظام الشيوعي ، في عدن .

ولولا الحزم ، والإصرار الفولاذي ، من رئيس الوزراء حينذاك ، القاضي عبدالله الحجري ، رحمة الله عليه ، الذي واجه الحركة التخريبية . بقمع أمني ، وتشكيل محكمة أمن الدولة ، وتنفيذ أحكام المحكمة ، التي كان يرأسها القاضي غالب عبدالله راجح ، ويرأس جهاز الأمن الوطني ـ أمن الدولة . «محمد خميس» ، المدعي العام ، لاستشرى أمر تلك الحركة .

غير أن الوعي الثقافي ، والتلاحم الشعبي ، لأبناء الشعب اليمني في الشمال ، الذي أزعجته تركيبة الحكم ، وانحراف السلطة في عدن ، حتى وصل الرعب إلى كل بيت ، في المدن ، والقرى ، نَفَّر نفوراً من التقارب الفكري، أوالتآلف السياسي ، للتعايش مع ذلك التيار ، وكان التنادي في كافة أرجاء الشعب ، بإسقاط النظام الشيوعي في عدن ، الذي لم يرع لأبناء الشمال حق إيوائهم ، والقتال معهم ، واحتوائهم ، وإمدادهم إبّان الثورة ضد الانكليز في عدن ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقد راح يستهدف تعذيب شمال اليمن ، بفرض حكم شيوعي دموي في صنعاء ، باستخدام القوة ، والقهر .

ولقد كان لأصوات العلماء ، والدعاة إلى الله ، دور الجرس المنذر بالخطر ، المحذر للشعب والجيش .من تقارب الرئيس القاضي «عبدالرحمن بن يحيى الأرياني» مع «سالم ربيع» وعصابة الحكم الاشتراكي ، في الموافقة على توقيع وحدة اندماجية ، يكون للحزب الشيوعي مشاركة في تقرير مصير البلاد ، ورسم سياستها ، وتحديد معالمها الثقافية ، والفكرية والروحية ، وكان الانزعاج واضحاًعلى مشاعر القيادات الشعبية ، من علماء الدين ، [1] ورجال القبائل ، وعقلاء المجتمع ، خاصة القيادات الاجتماعية ، كالمشائخ ، وأعضاء مجلس الشورى، الذي كان يرأسه حينذاك الشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر» .

غير أن أبواق الإعلام ، والأساليب الدعائية للنظامين ، كانت تعتمد تعليق التهم على صدر كل من ندد بالنظام الشيوعي في عدن ، وأولى تلك التهم ، معارضة الوحدة ، والعمالة للسعودية .

١ـ يذكر ان الشيخ «عمر بن أحمد سيف» كان أكبر من تعرض للاعتقال ، في السجن الحربي بصنعاء ، دون أن ترفع عنه الحصانة البرلمانية ، بحكم أنه كان عضواً في مجلس الشورى ، وكانت خصومته مع الرئيس عبدالرحمن الارياني ، لتهجم الأول في محاضراته وخطبه على الثاني ، بسبب القبول بالتعايش مع الشيوعيين ، بل كان الشيخ عمر أحمد سيف ، ينادي بإسقاط الحزب الشيوعي من عدن عسكرياً ، وكان يحرك تلك المعارضة تيار الإخوان المسلمين ، بقيادة الشيخ : عبدالمجيد الزنداني ، ويغذيها كلما خفتت

ولم يكن هناك شيء يتلاءم مع تركيبة القاضي : عبدالرحمن الأرياني ، أو رجال دولته ، في سلوكيّات أوأفكار السلطة الشيوعية في عدن ، غير أن قنوات الإيضاح ، والتفاهم الخاص بين القيادات السياسية ، والشعبية لم تكن على مايرام ، فهناك سوء فهم وأخطاء في التصورات كانت متبادلة بين الطرفين ، أدت إلى غموض في الاتجاه ، وتباين في الهوى ، غير أن الهيمنة العسكرية للاتحاد السوفيتي ـ كدولة عظمى ـ في جنوب اليمن ، تفرض وجود الحزب الاشتراكي الشيوعي في عدن بالقوة ، إضافة إلى نظام دولة القاضي : عبدالرحمن الأرياني، الذي لم يكن قد وصل درجة الشغف ، والاطمئنان ، من قبل الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك السعودية ، وكانت المنغصات الداخلية للاستخبارات الأمريكية كثيرة ، بحكم بقاء عناصر ثورية ناصرية ، متغلغلة في الأجهزة الإدارية ، وفي جيش الجمهورية العربية اليمنية ، وسيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على رئاسة الحكومة أكثر من مرة ، حين كان الأستاذ «محسن أحمد العيني» رئيساً للوزارة ، كل هذه وتلك ، عوامل أدت إلى تذبذب الموقف الوحدوي وتخوف القيادات ، والشعب في صنعاء ، من الوصول إلى مرحلة الخضوع السياسي والعسكري لليمن الموحد ، كما كان التيار الأشد تطرفاً في جنوب اليمن بقيادة «عبدالفتاح إسماعيل » ، متخوفاً من وحدة اندماجية بين الشطرين ، قد تؤدي إلى ذوبان اللوبي الشيوعي ، التابع للخط اللينيني السوفيتي ، كما كان يحس في عدن بتنامي التيار الشيوعي (الماوتسي) المتأثر بالنهج الصيني ، خاصة وأن الصين كانت مازالت تعمل على تدعيم تيارها ، بزعامة الرئيس «سالم ربيع علي» في عدن وعلى هذا المفهوم ، كانت كل التيارات السياسية ، والنظامان في كل من : صنعاء وعدن ، يعمل على إحباط المحاولات الوحدوية ، بصورة سرية غير معلنة ، من خلال توسيع دائرة المكايدة السياسية ، والتراشق بالتهم ، غير أن الوحدة اليمنية ، وإعادة تحقيقها ، كانت كقميص عثمان بالنسبة للجانب الإعلامي ، فكل وسائل الإعلام في الشطرين ، كانت ملكاً للنظامين ، تتباكى على الوحدة ، وتلهب حماس الجماهير ؛ للتدافع إليها ، حتى لايظهر أي جانب منهما

في قفص الاتهام ، بالتآمر على الوحدة .(١)

غير أن كل جناح ، في الحزب الشيوعي داخل السلطة الحاكمة في عدن ، بدأ يعمل على تعزيز مركز جناحه ، عسكريًا وسياسيًا ضد الآخر ، بالنسبة لجنوب اليمن ، وكلا التيارين يعمل لإسقاط ، نظام صنعاء . وذلك ماجعل نظام الحكم في صنعاء يتقرب أكثر فأكثر ، من قلوب المنظومة الإقليمية الرأسمالية في دول الخليج ، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية ، ومن ورائها عمالقة «حلف الأطلسي» الغربيون ، وتصاعدت ألسنة التآمر الداخلي ، لاغتيال كل الجهود الوطنية ، وبدأ الحزب الشيوعي في عدن يعمل على أن لايفقد «القوميون العرب» ، الذين أصبحوا ماركسيين في قمة الحكم ، موطنًا يقيمون عليه دولة للحزب ، ولو كان الضحية هي الوحدة اليمنية أرضًا، وإنسانًا ، مهما كان الشعب اليمني مستميتًا ، ومتلهفًا ليوم إعادة تحقيقها .

كما كان التسيب الإداري ، وانفلات زمام الأمور التي من شأنها تعزيز قوة الدولة ، في نظام صنعاء ؛ بقيادة الرئيس القاضي عبدالرحمن الأرياني ، الذي ما استطاع - رغم تطلعه لبناء دولة مركزية قوية - أن يفرض هيبة الدولة ، أو يقف أمام الهيمنة القبلية والمصلحية على مقاليد الأمور ، وإدارة شئون المحافظات ، فلا القانون سائد ، ولا السياسة العامة للدولة بالتي تسير أوضاع البلاد ، ويتضح ذلك من خلال إدارة المحافظات ، واختيار المحافظين ، لتمثل إقطاعات محلية ، قد تؤدي إلى نجاح تام (٢) ، أوتدهور تام .

وكان الاهتمام ببناء الجيش ضعيفًا وكان التركيز على التكوين العسكري للقبلية كبيرا، تحسبًا لقيام أي هجوم جنوبي من النظام الماركسي في عدن عبر

١- ويذكر مع تلك الممارسات طرد حكومي ضد النائب يحي مصلح مهدي ممثل الجيش حينذاك من مجلس الشورى مدة عام كامل ، مارس رئيس المجلس وأعضاؤه الإضراب والمقاطعة للجلسات ؛ بسبب ذلك

٢- مازالت فترة تولي الشيخ سنان أبو لحوم لمحافظة الحديدة بصمة حضارية في محافظة الحديدية ، تتجلى من خلال تخطيط شوارع المدينه الواسعة المستقيمة ومستشفى العلفي ، والكويت ، وغيره .

٣- وفعلاً كان الجيش لا يستغني عن الدعم القبلي ، حين المواجهة والصدام العسكري ، وتشهد أحداث البيضاء ومكيراس عام ٧٨ :٧٩ م على ذلك .

المد الناصري والتصحيح

كان الانقلاب الأبيض ، في ١٣يونيو حزيران ١٩٧٤ الذي سمي بثورة التصحيح ، وقاده العقيد : «إبراهيم محمد الحمدي» [١] ضد نظام حكم القاضي : عبدالرحمن الأرياني ، معززًا بدعم المشائخ ، والجيش ، وباركته المملكة العربية السعودية ، بل صنع ذلك الانقلاب على عينها ، قد لاقى قبولاً لدى جماهير الشعب ، بعد غياب هيبة الدولة ، وتفشي الرشاوى ، وانفلات الأوضاع الأمنية ، التي كان الحزب الشيوعي في عدن يغذي تدهورها بنشر المخربين من مليشياته العسكرية ، باسم جبهة وطنية ، تقوم بتفجير الألغام في المدن الرئيسية ، واغتيالات الشخصيات الاجتماعية البارزة ، وتعمل على نشرالقلق والفوضى ، في أوساط الشعب ، وأيضًا بعد الجمود والركود الإداري القاتل ، واتساع نفوذ بعض الشخصيات الباحثة عن الهيمنة على أكبر مساحة جماهيرية .

وقد حاول الرئيس المقدم : إبراهيم محمد الحمدي ، البحث عن تيار تنظيمي يركب موجته الإعلامية ، وينشرمن خلال عناصره صيته جماهيريا

فتقرب إلى المد الإسلامي ، وخاصة منه الحركة الإسلامية في اليمن ، «جماعة الإخوان المسلمين» ، ووطد علاقاته بالعلماء المشهورين ، أصحاب الأقلام والمنابر ، ورفع شعار الحفاظ على الدين ، والدعوة إلى أخلاقياته ، وكان قد أنشأ مكتبًا للتوجيه والإرشاد الإسلامي ، ومكنه من ميزانية مالية ، وإمكانات مادية ،

١ـ العقيد :إبراهيم الحمدي تولى السلطة في يوم ١٣ يونيو ١٩٧٤م باسم رئيس مجلس القيادة ، ثم أعاد إلى رتبة المقدم كل ضباط الجيش والأمن ، وبدأ بنفسه . الجدير بالذكر أنه كان في الثلاثين من عمره ، وكان يتولى قبل ذلك نائبًا لرئيس الوزراء ، وقائداً لوحدات الاحتياط . وهو من مواليد مدينه قعطبة سنة ١٩٤٣م واستوطن «ثلا» مع أبيه القاضي : محمد بن صالح الحمدي وقتل باغتيال غامض يوم الثلاثاء١١/١٠/١٩٧٧م . الترجمة الموسوعة اليمنيةص:٣٣ : ٢٤ ط الأولى، أحمد جابر عفيف

وجعل على رأسه الشيخ : «عبدالمجيد عزيز الزنداني» (١) الذي اتجه بدور مكتب الإرشاد اتجاهًا معاكسًا للخط الذي تمناه الرئيس إبراهيم الحمدي ، حيث جمع فيه أبرز وأنشط عناصر تنظيم الإخوان المسلمين (٢) ووجه الرحلات والدعوة إلى القرى ، والمدن ، لنشر التعاليم الإسلامية وتعليم المجتمع بالواجبات الدينية (٣)

ولم يكن لشخص الرئيس الحمدي على ألسنة الدعاة والوعاظ أدنى وجود ، وكأنه لم يصنع شيئًا ، وكذلك الحال كان بالنسبة للهيئة العلمية اليمنية ، التي أعلنها الرئيس إبراهيم الحمدي ، وجعل على رأسها القاضي : أحمد محبوب ، رحمه الله ، وهو من كبار علماء صنعاء ، ومقرئيها ، غير أن الهيكل الإداري ، في الهيئة كان من تنظيم الإخوان المسلمين ، بنسبة ١٠٠٪ (٤) ، وكان للهيئة العلمية ، شخصيتها الاعتبارية قانونًا ، وميزانيتها المستقلة ، وقد اتجهت هي الأخرى بكافة تخصصاتها اتجاها غير ماكان يرومه الرئيس إبراهيم الحمدي ، حيث راحت تنشئ المعاهد العلمية المتخصصة في تدريس علوم الإسلام ، وبمناهج مختلفة اختلافاً يسيرًا عن مناهج التعليم العام في وزارة التربية والتعليم ، في مادتي علوم الدين ، واللغة العربية ، وركزت على الجانب التربوي ، والتهذيبي لطلاب المعاهد التابعة لها .

١ـ كان حينذاك أميرًا لجماعة الإخوان المسلمين ، وهو صاحب تاريخ كفاحي في توطيد الدعوة الإسلامية ، وتعزيز موقعها السياسي ، ابتداءً من محاولة أسلمة الثورة من خلال احتواء فكر الشهيد محمد محمود الزبيري ، أبي الأحرار ، وأشهر الثوار ، وانتهاءً بتوليته عضوية مجلس الرئاسة ، في عام ٩٣و ١٩٩٤م بعد تزعمه معركة الدستور في وجه الحزب الاشتراكي ، والرئيس علي عبدالله صالح ، في عام ١٩٩٠م .

٢ـ يذكر هنا العلامة «محمد مشعوف الأسلمي» ، الذي كان نائبًا لرئيس مكتب الإرشاد ، تغمده الله برحمته .

٣ـ وقد ألف مع مجموعة من العلماء ، سلسلة منهجية لهذا الغرض ، تسمى تعليم الواجبات الدينية ، تعالج قضية الاعتقاد ، والعبادة ، والمعاملات لاتجنح لتقليد مذهب معين ، بل تلخذ بالأصح الأرجح ، في شكل مختصر موجز .

٤ـ يذكر هنا أن العلامة : مشرف عبدالكريم المحرابي ، كان وكيلاً للهيئة ، والأستاذ : عبدالملك منصور المصعبي ، مديرًا لشئون الفكر والدعوة ، وهما عضوان نشيطان في القيادة العليا لتنظيم الإخوان المسلمين .

ولم يسمع الرئيس إبراهيم الحمدي ، ولم ير شيئًا يذكر ، من المدح والتمجيد ، والإشادة بشخصه أوتوجهاته ، فكانت صدمة أخرى في آماله التي كان يعلقها على دور هاتين المؤسستين الإسلاميتين .

وهو الدور الصعب في مرحلة توعية الجماهير ، والدفاع عن قرارات الرئيس الفردية المفاجئة ، التي أغضبت كافة مراكز النفوذ الاجتماعي ، والقبلي ، والديني ، مثل : إلغاء مجلس الشورى المنتخب ، وتعليق الدستور الدائم للبلاد ، وعزل الشخصيات الاجتماعية الكبرى ، ذات النفوذ القبلي والعسكري ، من مواقعها ومهاجمة الشخصيات المرموقة في خطبه ، بل ربما كان الرئيس «إبراهيم الحمدي» ينوط دور التصدي إعلاميًا في المجالس والمساجد بالعلماء ، والوعاظ ، لأنهم الشريحة الاجتماعية الوحيدة ، التي يصدق الناس بياناتها وخطبها ، حيث لم يكن لها تجربة سابقة في الحكم ، ولم تتلوث من خلالها بمايغضب له الجماهير .

وكان القاضي العلامة : «يحيى بن لطف الفسيل» ، رحمه الله ، [1] الذي تولى هيئة إسلامية ثالثة أخرى ، تسمى رئاسة المعاهد العلمية ، قد أنشأ عددًا من المعاهد الدينية ، بدعم مالي مباشر من الرئيس ، [2] وشعر بجميل ماصنع الرئيس ، فسلك خطًا مواليًا لشخص الرئيس ، وأعجب به ، وظل ممدوحه الأوحد حيًا وميتًا، ذلك ؛ لبعد القاضي عن الخضوع التام للتوجه الحزبي ، ورؤيته الإسلامية البريئة مع صفاء في القلب ، وصدق في العاطفة ، فيؤمن بما يرى ويسمع .

ولما رأى الرئيس إبراهيم الحمدي أن الحركيين الإسلاميين قدخيبوا آماله

١ـ من أشهر علماء اليمن ، وأشجعهم وأوفاهم .

٢ـ يذكر هنا الأستاذ «حمود بن هاشم الذارحي» أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين ، ومن أنشطهم ، وهو زوج لابنة القاضي يحيى الفسيل ، كان المؤسس الحقيقي ، والمحرك العنيد ، لتلك الرئاسة والمعاهد ، بحكم قربه من قلب القاضي يحيى الفسيل ، وموقعه وكيلاً له .

ولم يستوعبوا طموح الرجل وجهوده التي حرص بها على اصطياد الولاء ، من الإسلاميين وأنها فكرة قدفشلت ، وعجز تماماعن احتواء دورهم شعبيا في المنافحة عن موقفه السياسي ، بدأ يبحث عن تيار جديد يركب موجته ، فلم يكن هناك أقدر من الحزب الناصري ، الذي عاش بعد «عبدالناصر» وفي ظل التقارب السعودي اليمني ، يعيش محزوناكاليتيم ، وكان قد تقارب حتى كاد يندمج مع التيارالشيوعي بمنهجه ـ الاشتراكية العلمية ـ تحت تأثير الطموح الثوري ، والفرار من الضغط الامبريالي ، الذي لم يألفه الحزب ، فكان جناح عبدالفتاح إسماعيل في جنوب اليمن أقرب إليه من غيره ، فركب الرئيس إبراهيم الحمدي موجة الحزب الناصري ، وكان بالنسبة للناصريين في اليمن كما قال الشاعر :

عرفت هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبًا فارغًا فتمكنا

ووجد الناصريون أنفسهم على بوابة قصر الرئاسة ، والقيادة العسكرية ، من جديد بين عشية وضحاها ، ووجدالرئيس إبراهيم الحمدي فيهم : البوق الناجح على صوغ الشعارات ، والدعايات ، والهتافات المدوية [١] . فكان كماقال المثل العربي « وافق شن طبقة » وبحكم تقارب الفكر الناصري حينذاك ، مع الجناح الشيوعي المتطرف ، بقيادة عبدالفتاح إسماعيل في عدن ، وجدت الطمأنينة طريقها إلى قلب المقدم : إبراهيم الحمدي ، ليعمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ليضمن لنفسه قيادة مسيرتها ، مطمئنًا للتفاهم السري مع عبدالفتاح إسماعيل ، وجناحه الماركسي المتطرف ، وإن كانت خطواته مكشوفة للذين عايشوا الأحداث ، وعاشوا متفقين أو مختلفين معه .

ولكنه كان الرجل الذي يتمتع بعلاقات متميزة مع الغرب أيضًا ، خاصة منه فرنسا ، وأمريكا ، وتلك الحبال المتشابكة بين علاقاته الغربية ، والشرقية ،

---

١ ـ يذكر الناصريون حاليًا في اليمن أن الرئيس إبراهيم الحمدي ، كان عضوًا في الحزب قبل وصوله الرئاسة والصواب أنه كان صاحب طموح في الحكم فرض عليه التقارب المرحلي مع التيار الإسلامي الناشئ ، إضافة إلى خلفية ثقافية وأدبية ، نماها بالقراءة والاطلاع ، أو صلته إلى مرحلة القناعة بتصرفاته تلك ، مع سابق معايشته لظروف الحكم والقضاء يذكر أنه كان يتمتع بنسبة ممتازة من الذكاء الفطري الموهوب .

ولكنه كان الرجل الذي يتمتع بعلاقات متميزة مع الغرب أيضًا ، خاصة منه فرنسا ، وأمريكا ، وتلك الحبال المتشابكة بين علاقاته الغربية ، والشرقية ، ولعلها كانت تقوم على أساس أن يلعب دورالشرطي ، لنفوذ هذه المجموعة أوتلك في ظل فترة تنافس حاد ، وتسابق رهيب ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، ذلك ما أحفظ عليه المملكة العربية السعودية ، التي كانت ترى ضرورة احتفاظها بسياج أمني ، وراء حدودها ، يحول بينها وبين المد الشيوعي ، الطامع القادم من الشرق ، وكان ذلك السياج هو شمال اليمن ، وأنظمته ، فاعتبرت العلاقات والتقارب بين إبراهيم الحمدي ، والحزب الشيوعي في عدن ، إضافة إلى عقدة الانتماء الناصري ، وغموض العلاقات اليمنية الأمريكية ، يعني كل ذلك : الإسقاط لدورها في المنطقة ، وتهديد مباشر لمستقبلها، خاصة إذا توحد اليمن ، في ظل ذلك التقارب الفكري ، والقناعات الغاضبة على الرأسمالية ، التي كانت تبدو بين حين وآخر على لسان إبراهيم الحمدي ، في خطبه الجماهيرية ، بلفظ «إن على التجار ، وأصحاب رؤوس المال أن يعتبروا شهرالعسل قد ولىّ إلى غير رجعة» واعتبرت تلك التصريحات بمثابة تأثر صريح ، بالتأميم ، والمصادرة للأموال الخاصة ، كما هوالحال في عدن ، وذلك ماجعل الشمعة المتوهجة لفترة الرئيس إبراهيم الحمدي تبدو وكأن الرياح تعصف بها تدريجيًا ، ولم تعلن المملكة السعودية عداء ها، بل اكتفت بالبحث عن سياج داخلي جديد ، يكفيها هَمّ تحمل المواجهة ، وساعدها الانقسام في الصف الداخلي لليمن ، في جنوبه وشماله .

فأما على مستوى الجنوب فقد افتتحت أول خط سرّي للتفاهم والتقارب مع الرئيس : سالم ربيع علي ، وجناحه المعادي لعبدالفتاح إسماعيل ، وفي ذلك الطابور الفتاحي تصطف الرؤوس الدموية ، مثل صالح مصلح ، وعلي عنتر ، وعلي ناصر محمد ، وأمثالهم ، وهم أصحاب النفوذ المالي بالقدر الذي يتيحه الاتحاد السوفيتي ، والرئيس معمر القذافي ، وهم أصحاب سيطرة على الكثير من وحدات الجيش ، وأسلحته ، مع اهتمامهم الكبير بالتوجه الماركسي

وعلى العكس كان الرئيس سالم ربيع ، والموالون له ، بحكم الموقع السياسي والنفوذ الإداري ، يودون النهج الصيني في ممارسته الشيوعية ، الممزوجة بين الاشتراكية ، والرأسمالية ، وكان مثله الأعلى (ماوتسي تونج) زعيم الثورة الثقافية الصينية ، يضاف إلى ذلك طول أمد من اختلاف التوجهات والمصالح المادية ، والتقاسم بل التسابق على اتساع مساحة النفوذ الشخصي ، في مواقع القيادة ، ومفاصل الدولة . منذ أواخر الستينات .

غير أن عبدالفتاح إسماعيل ومجموعته ، كانوا متميزين بسمات خاصة ، أهمها :

السمة الأولى : الولاء الإصراري لمنهجهم المنحرف ، حتى النهاية دون قبول للمساومة .

السمة الثانية : النزعة الدموية التي تستهين بالروح وإزهاقها لأي سبب كان .

السمة الثالثة : التمتع بحب ، ورعاية الاتحاد السوفيتي الذي كان صاحب القرار الوحيد في عدن ، حتى في توظيف مراسل ، أوموزع بريد ، فظل هذا الجناح متعلقًا بأهداب الزعيم برجنيف وخلفائه ، من زعماء السوفيت.

أما جناح سالم ربيع ، فقد بحث عن خطوط جديدة ، تخفف عنه الضغط الداخلي من خصومه ، وترفع عنه كابوس الخطر القادم من الشمال ، المتمثل في توجهات الرئيس إبراهيم الحمدي ، وعبدالفتاح إسماعيل ، والحزبين الشيوعي والناصري الذين تقاربا فكرًا وسلوكًا ، ورفعا راية العمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، ومعنى ذلك إزالة وطمس نظام ، ذي كيان سياسي يترأسه «ربيع» وتسليم السلطة في اليمن الموحد بشطريه إلى خصومه المباشرين .

فلم يكن هناك سوى فتح (الخط الساخن) [1] وهو التفاهم الودي مع السعودية بصورة سرية غير معلنة ، وكان في أمس الحاجة إلى تلك العلاقات ، في ظل الطوق الماركسي الحديدي .

كمابحثت الحكومة السعودية عن أصدقاء لها ، في مركز اتخاذ القرار ، أو القيادة العليا للجيش في الشمال ، لوقف تهور الرئيس الحمدي ، المستميت في خطواته السريعة المتلاحقة ، مع الشيوعيين فلم تجد ، لأنها كانت مؤيدة بل مغرورة بإبراهيم الحمدي وثورته ، التي أطلق عليها اسم «حركة التصحيح» ، ومما لاشك فيه ، أنها كانت تمثل رافداً مالياً وسياسياً قوياً ؛ لنظام حكمه .

خاصة أنه مر في فترة الزهو ، والزخم المالي السعودي ، مع حكم الملك المبارك «خالد بن عبدالعزيز » ، الذي استثمرت السعودية خلال توليه الحكم كل جهود التنقيب البترولي ، للعصور السابقة له ، مع قلة في الالتزامات المالية الخارجية .

بل شهد اليمن معها طفرةً مادية زاهية ، كان سببها تدفق الهجرة اليمنية إلى السعودية ، بملايين المغتربين ، الذين كانوا يمثلون نسبة ٦٥٪ من الحركة اليومية في الأسواق السعودية ، في مختلف المهن والأعمال ، بكل يسر وسهولة .

وكأن القدر قد هيأ ظروف التلاحم ، والتقارب بين التيار الإسلامي والقوة القبلية ، بفعل الظروف الصعبة التي عاشها الطرفان ، في ظل التوجهات النقيضة للرئيس إبراهيم الحمدي ، فقد كانت مدينة خمر المقر الرئيس للشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر» ، الذي خرج من صنعاء مغاضباً بعد حل مجلس الشورى ، وتعليق الدستور ، وإحساسه بروح الجفاء والعنجهية من قبل الرئيس

١ـ كان السعوديون قد كشفوا عن اتصالاتهم السرية ، مع سالم ربيع ، للرئيس الجزائري (هواري بومدين) حينذاك ، دون حفاظ على سريتها ، وقد صرح بومدين بشكل واضح عن تلك العلاقات السرية ، أمام المكتب السياسي في عدن ، وأمام المتشددين فيه ، فكان ذلك التصريح صاعقة على رأس (سالم ربيع علي) وأنصاره ، وكان بمثابة قنبلة فجرها في المكتب السياسي في عدن ، كشفت لعبدالفتاح إسماعيل وجناحه ، مالم يكن في حسبانهم . ويذكر أن سالم ربيع علي كان يميل لبناء دولة مؤسسات ، ولولم تكن بكوادر الحزب الاشتراكي .

الحمدي ، وبخروج الشيخ «عبدالله بن حسين» إلى مدينة خمر لحقته القيادات القبلية ، وفي طليعتها العميد مجاهد أبوشوارب ، الذي نحّي عن محافظة حجة ، إلى عضوية مجلس القيادة ، ثم إلى موفد في موسكو ، ليعود وقد نحي من مجلس القيادة ، كما نحي الشيخ : سنان أبو لحوم ، وأسرته محمد ، وعلي ، ودرهم ، من مراكز سياسية وعسكرية هامة ، وظلت حركة التربص به قائمة ، وظلت قبيلة حاشد ، وأجزاء كبيرة من القبائل الأخرى ، لاتدين للسلطة الأمنية ، التي يولّيها الرئيس إبراهيم الحمدي ، إلا في شكل فلتات حينيّة [1] .

وتبع تلك الهجرة لأقوى مراكز النفوذ القبلي ، هجرة أخرى ، لأقوى مراكز النفوذ الديني ، والعلمي ، الشيخ : عبدالمجيد الزنداني إلى القبائل الشمالية والشرقية ، في حملات دعوية ، وافتتاح مراكز تربوية ، ومعاقل تنظيمية .

شاركت في ذلك جمهور عظيم من التنظيم الحركي لجماعة الإخوان المسلين ، فكان ذلك الخروج بسبب تلك المضايقات فتحاً جديداً لآفاق الدعوة ، والحركة الإسلامية في الأرياف الشمالية ، وأبناء القبائل .

أما في عدن ، فقد قاد عبدالفتاح إسماعيل حملة التشهير ضد سالم ربيع علي ، بعد أن توحدت الفصائل الماركسية الثلاث في ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٥م ، وهي الجبهة القومية «حركة القوميين العرب» واتحاد الشعب الديموقراطي ، وحزب «الطليعة الشعبية» واندمجت في تنظيم سياسي موحد يسمى : (الجبهة القومية) التي أطلقت على حكمها اسم : الحزب الطليعي من طراز جديد كماسبق آنفاً ، وبتوحد تلك الفصائل : بدأ الرئيس «سالم ربيع» يشعر بالمرارة والألم ، لضعف مركزه أمام حملة الجناح اليساري الأشد تطرفًا ، والذي يعتمد على تأييد خاص ، وثقة شبه مغرية ، من حكومة المقدم إبراهيم الحمدي في صنعاء ، الذي كان يغازل الوحدة ، ويعمل على ركوب فرسها الجفول ، معلقًا الأمل الوحيد على

١ـ كانت لهجة التحدي والتهديد والوعيد ، متبادلة بين الجانبين ، وثارت بسببها مشاكل ، وخلافات ، غير أنها لا تتفاقم إلى حد الحرب ، سوى بعض التحرشات ، والتأهب ، والإعداد للمواجهة .

التقارب السري بينه وبين التنظيمات الفاعلة ؛ في الأحزاب القادرة على تهييج مشاعر الجماهير دعائيًا ، ورسم الشعارات ، مع إتقان في صياغة الشبهات ، ضد خصوم الرئيس إبراهيم الحمدي والمعارضين له.

بل كان (الحمدي) ذا علاقة تقوم على مواعيد ، وعقود صفقات نفوذية ، مع الرئيس «سالم ربيع علي» دون علم يقين من التنظيم الناصري ، في الشمال أو الماركسي في الجنوب ، فكان يـُمنّي كل طرف بما يهوى ، وهو يخطب مرحلة معينة لايهمه في سبيلها أي مستقبل ينتظر اليمن ، أو أي أيدلوجية تسود .

غير أن ارتياحًا نفسيًا متبادلاً بين الصف الثاني في القيادة العسكرية في صنعاء ، المتمثلة في المقدم «أحمد حسين الغشمي» نائب القائد العام ، ورئيس هيئة الأركان العامة مع عضويته لمجلس القيادة من جهة ، وبين سالم ربيع علي من جهة أخرى ، جمعت بينهما ، الصلة الممتازة بالملحق العسكري السعودي في صنعاء ، «صالح الهديان» ، من خلال علاقة حميمة تعتمد على اتصالات سرية ، ترعاها المخابرات السعودية ، [1] .

حتى سقط إبراهيم الحمدي قتيلا ، مع أخيه عبدالله الحمدي ، في آن واحد ، ومكان واحديوم الثلاثاء١١/١٠/١٩٧٧م قبل موعد سفره إلى عدن ، لترتيب أوضاع الوحدة ، على نمط (فتاحي) ، كأبرز منجز تشهده اليمن في العصر الحديث ، وفي قتله قصة تحمل غموضًا ، وأسرارًا سياسيةً ، أوأخلاقية ، أوردها كل طرف بما يهواه ، [2] والملفت أن اغتياله جاء مع أعتى أنصاره ، وهو أخوه عبدالله ، الذي كان قد أعدفي مدينة ذمار جنوبي العاصمة صنعاء معسكر

١ـ يبدو واضحًا أن دور الاستطلاع والاستخبارات اليمنية كان معطلاً أوشبيهًا بالمعطل حينذاك ، نتيجة لركون الرئيس الحمدي إلى ارتياح الأحزاب القومية الاشتراكية والماركسية ، وعلى الصدى الكبير إعلاميًا لذلك النظام ، وعدم الثقة والارتياح بين رئيس المخابرات في صنعاء المقدم : محمد خميس ، وإبراهيم الحمدي ، الذي كان يرى أن الدور الاستخباري ثانوي ، وأن أهميته تتضاءل في ظل تقارب الخصوم ، ومن هنا أكلت الكتف .

٢ ـ راجع كتاب أشهر الاغتيالات السياسية لهاني الخير دار الكتاب العربي

لواء العمالقة خاصة لحماية كرسي الحكم ، وأخفق ذلك الدور المنوط به ، فكان كما قال الشاعر :

إذا الله لم يحرسك مما تخافــه   فلا الدرع منّاعٌ ولا السيف قاطع

وبهذه العملية ، التي أدت إلى إبعاد الحزبين القريبين : الناصري والشيوعي ، من الاستيلاء على يمن موحد ، قبل ساعاتٍ من لحظات الوصال الحالمَة ، التي كان منتظراً إعلانها في عدن خلال ٤٨ ساعة .

تنفست الأجنحة الأخرى ، والأحزاب والتنظيمات ، مع رجال القبائل : الصعداء ، وشعر الرئيس « سالم ربيّع علي » في عدن بحاجة ماسة للتقارب السياسي ، والتعاون السري مع القيادة الجديدة في صنعاء ، خاصة مع المقدم « أحمد حسين الغشمي » الذي أصبح رئيساً لمجلس القيادة ، خلفاً لإبراهيم محمد الحمدي . فقد حضر الرئيس « ربيّع » مراسيم تشييع جنازة الحمدي ، واهتبل الفرصة لرفع مستوى الصلة والتعاون ، و التنسيق بين الرئيسين ، لمواجهة خصومهما في شمال اليمن وجنوبه .

ولم يفق الحزب الناصري عاجلاً(١) من صدمة المأساة ، بفقده فرصته الوحيدة للوصول إلى الحكم ، وكان أول من خرج على القيادة الجديدة في صنعاء هو الرائد « عبدالله بن عبدالعالم » ، عضو مجلس القيادة ، وقائد قوات المظلات ، ومن أشهر قيادات الناصريين العسكرية ، حيث فر من صنعاء إلى قريته ، و مسقط رأسه ، في الحجرية ، من لواء تعز ، و أخذ معه قدراً كبيراً من الأسلحة ، والعتاد ، الخاصة بقوات المظلات وانشق بما اسطاع اصطحابه معه إلى مسقط رأسه بالحجرية ، في شهر مايو ١٩٧٨ممحتجا على قرار مجلس الشعب التأسيسي بتاريخ ١٤/٥/١٣٩٨هـ ٢٢/٤/١٩٧٨م الذي حددشكل رئاسة الدولة في شخص رئيس الجمهورية فقط : «أحمد حسين الغشمي » وهو القائد العام للقوات المسلحة .

١ ـ كان الناصريون حينذاك فصيلاً واحداً ، قبل أن يتشرذموا إلى عدة فصائل كما هم حالياً في اليمن .

كان «عبدالله عبدالعالم» في تصرفه ذاك يستند إلى وعود من «عبدالفتاح إسماعيل» وجناحه في عدن ، بالوقوف معه عسكرياً وسياسياً ، ويتمتع برغد مالي من العقيد «معمر القذافي» ، الوصي الدولي حينذاك عن الحركة الناصرية، وظن خاطئاً بأن أبناء المناطق الغربية ، والجنوبية من أبناء اليمن ، سيقفون وراءه تحت شعار الطائفية والمناطقية ، وهو ذات الوهم الذي توهمه «علي سالم البيض» في عام ١٩٩٤م ، غير أن أبناء المنطقة الشافعية ، بل كبار شخصياتها ومرافقيهم ، سقطوا ضحية طيش من عبدالله عبدالعالم ورجاله ، بسبب ذهابهم إليه للوساطة ، بينه وبين الرئيس «أحمد الغشمي» كي يعود إلى صنعاء ويتخلى عن محاولة فتح معركة مع الرئيس ، وليتأقلم مع النظام الجديد، وتوجهاته ، أو على الأقل ، العمل على عدم اللجوء للقوة . وكان أولئك الوسطاء لا يدركون البعد التصوري ، لطبيعة الشخص الحزبي ، الذي نشأ رافعاً راية العداء للشخصيات الاجتماعية البارزة ؛ كأخطر عدو اجتماعي ، يحول دون بسط نفوذ الحزب ، فكان أولئك الوسطاء حطباً لتلك الفتنة ، وصار مصيرهم مجهولاً إلاّ من حكايات التعذيب النفسي ، والقتل البشع ، الذي واجههم به «عبدالله عبدالعالم» ، وحزبه [1] . غير أن شخصية عسكرية من الصف الثاني

---

١ ـ الجدير بالذكر أن كبار الشخصيات الاجتماعية في لواء تعز ، لاقوا حتفهم في مذبحة حين ذاك ، في المسراخ والحجرية من لواء تعز في النصف الثاني من مايو ١٩٧٨م ومن أشهرهم : المشائخ :

أ ـ محمد بن عبدالملك ، الشرعبي.
ب ـ منصور شائف ، العريقي.
ج ـ أحمد عبدالجبار نعمان ، من جبل حبشي .
د ـ علي بن عبدالله البحر ، من ماوية .
هـ ـ سعيد بن علي الأصبحي ، من الحجرية .
و ـ أمين حسن سلطان ، من مقبنة
ز ـ عقيد : محمد صالح البيضاني .
حـ أحمد محمود راشد الشميري .
ط علي جامل .
ي حسن علي عبد الله الضباب .
س أحمد محمود عبد الحميد .

في الجيش اليمني ، قد برزت بقوة ، خلال تلك الأحداث ، وقادت الحملة العسكرية ضد «عبدالله عبدالعالم» ، وانتهت المعركة بفرار عبدالله عبدالعالم ، ومن معه من مجموعة الضباط ، والجنود الموالين له من الحزب الناصري ، والماركسي ، والمتعاطفين معهم ، إلى عدن .

تلك الشخصية هي شخصية قائد لواء تعز الرائد «علي عبدالله صالح» الذي عرف حينذاك بأنه حليفٌ رئيس للتيار الرافض لهيمنة الحزب الشيوعي ، والناصري ؛ سواء جاء من الشمال ، أم من الجنوب ، كما كان معروفاً بأدواره القتالية ، في كل مواجهة عسكرية يتعرض لها الشطر الشمالي من قبل المخربين الشيوعيين في الأرياف أو المدن الشمالية ، أو على مستوى المواجهة العسكرية بين الشطرين ، على الحدود الشطرية القديمة .

ولقد كان اللقاء السري بين المقدم : «أحمد حسين الغشمي» والرئيس : «سالم ربيع علي» في صنعاء ، خلال فترة مراسيم تشييع جنازة «إبراهيم الحمدي» قد أثمر في شكل ؛ خلق جوٍ وديّ بين الرجلين ، وتقاربٍ كبير، بين وجهة النظر لدى الطرفين [1] .

وجد حينذاك عبدالفتاح إسماعيل نفسه ـ دون شك ـ محاطاً بطوقٍ جديد من الوفاق السياسي ، بين القيادتين في كل من صنعاء وعدن ، وشك أن يكون

١ ـ يذكر أن التفاهم الودي كان يعتمد على مبدأ الاحترام المتبادل ، وأن يعمل كل طرف منهما على تثبيت الموقف لصالح الآخر في شطره ، مع التحالف ضد جناح التطرف الماركسي ، الذي يهدد سالم ربيّع علي في عدن ، بزعامة «عبدالفتاح إسماعيل» وضد المعارضة الشعبية المستقلة من بقايا جبهة التحرير ، وغيرها .

وكذلك بالنسبة للرئيس « الغشمي » ضد جناح التطرف الماركسي ، والناصري الشماليين ، اللذان يتخذان من عدن منطلقاً رئيساً لهما .

الجدير بالذكر أن شخصيات من المعارضة الجنوبية ، كانت في الشمال ، ومن تلك الشخصيات :

١ـ أحمد صالح بن الأحمر ٢ ـ سالم بن الأعور

التي لقيت مصيرها النهائي على يد جهاز المخابرات تحت إشراف صالح مصلح في صنعاء ، ونجا من هذه المؤامرة المرحوم العميد : حسين عثمان عشال ، رحمه الله .

قد وقع مع جناحه المتطرف ، ضمن صفقة سرية بين الزعيمين .

هناك لجأ إلى أسلوب نشر الشائعات في المكتب السياسي للجبهة القومية ، وفي الأوساط السياسية ، والحزبية العسكرية - مستبقاً للأحداث - بأن « سالم ربيع علي » يقوم بتسليم المعارضين الشماليين ، اللاجئين في عدن ، إلى نظام صنعاء ، وأن المخابرات السعودية ترعى تفاهماً سرياً بين صنعاء وعدن .

وكانت الأحاديث عن الوحدة اليمنية ، وضرورة إعادة تحقيقها؛ لا تكاد تنقطع ، أو تغيب يوماً واحداً عن وسائل الإعلام في الشطرين ، كما أنها الأغنية المكررة على ألسنة الزعماء والقادة ، والشماعة التي يعلق عليها قرار الحرب والسلم ، والتخريب ، والتآمر ، والوفاق ، ابتداءً من : اتفاقية القاهرة الموقعة ؛ بين «علي ناصر محمد» ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية «عدن» ، وبين «محسن العيني» ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية للجمهورية العربية اليمنية «صنعاء» ، في شهر سبتمبر عام ١٩٧٢م (*) .

* - الجدير بالذكر أن اتفاقيات أخرى قد توالت في هذا الصدد لنفس الغرض ، على النحو التالي :

أ - بيان طرابلس في (١٩٧٢/١١/٢٨م) ١٣ شوال ١٣٩٢هـ تحت رعاية الرئيس معمر القذافي ، وقد وقّعه رئيسا الشطرين حينذاك : القاضي «عبدالرحمن بن يحيى الأرياني» ، و «سالم ربيع علي» .

ب - لقاء الجزائر في (١٩٧٣/٩/٤م) ٢٣شعبان ١٣٩٣هـ بين الرئيسين المذكورين في بيان طرابلس أيضا .

ج - لقاء تعز الحديدة في (١٩٧٣/١١/١٢م) ١٨شوال ١٣٩٣هـ بين الرئيسين أيضاً .

د - لقاء قعطبة في١٩٧٧/٢/١٥م بين الرئيسين :إبراهيم الحمدي ، وسالم ربيع علي، وبحضور شخصيات أهمها :

أحمد بن حسين الغشمي : نائب القائد العام في صنعاء ، وصالح مصلح قاسم : عضو المكتب السياسي وزير الداخلية في عدن .

كما كانت هناك لقاءات عدة في كلٍ من عدن ، وصنعاء ، والقاهرة ، عقدت على مستوى الممثلين الشخصيين للزعيمين في الشطرين ، وتحت رعاية جامعة الدول العربية والرئيس الجزائري «هواري بو مدين» وشكل عدة لجان لبحث كل الأمور المختلف فيها .

وفي بداية العلاقة الذهبية بين المقدم : «أحمد الغشمي» رئيس الجمهورية في صنعاء ، الذي بدأ يُجْهِز على مسميات «حركة التصحيح» ، التي قادها إبراهيم الحمدي ، وشكل مجلساً للشعب بالتعيين ، بشكل مؤقت ، وعمل على إسقاط هيبة ما كان يسمى بـ«جهاز اللجنة العليا للتصحيح» . واستدعى إلى صنعاء رجال القبائل ، المشردين عنها ، منذ أوائل عهد الحمدي ، المنزعجين من هيمنة المد الشيوعي ، والحزب الناصري ، كما طمأن التيار الإسلامي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين ، بل أعلن تشجيعه المطلق لكل العناصر؛ التي كانت مضطهدة في فترة تولي المقدم «إبراهيم الحمدي» قيادة البلاد، وأعطى العكس للعكس ، وقد تعرض في الشهر الأول لمحاولة اغتيال في مكتبه من قبل أحد الضباط الناصريين الموالين لسلفه ، كعملية انتحارية ، قام بها الرائد: زيد الكبسي .

ولم يفكرالرئيس «سالم ربيع علي» ـ في عدن ـ في عمل قمعي ضد خصمه اللدود عبدالفتاح إسماعيل ، وجناحه المتغلغل في قيادة السلطة بعدن . بل ترك الأمور تسير كما هي ، معتبراً أنه حقق إنجازاً بالتفاهم الثنائي بينه ، وبين نظيره في صنعاء .

بينما لم يهدأ لعبدالفتاح إسماعيل بال ، وأصابه القلق ، وفكر في تدبير انقلابين في آن واحد، يقودهما بنفسه ، وينفذهما من خلال آلية الاستخبارات ، وأن يتولى «صالح مصلح» ؛ رئيس أمن الدولة وضع الخطط، والبدائل التالية:

١ ـ إعداد الخطة ، وتصور التنفيذ: يقوم بها جهاز المخابرات الخاص بألمانيا الشرقية [1]، فكانت فكرة الحقيبة الملغومة ، ويحملها موفد شخصي

---

١ ـ الجدير بالذكر أن مخابرات ألمانيا الشرقية ، التي كانت شيوعية حينذاك كانت أنجح أجهزة المخابرات في العالم ، بل كانت المخابرات السوفيتية K . G . B ، والأمريكية C . i . A تشتري المعلومات منها ، وتعترف لها بإتقان فن الجاسوسية ، والإبداع في المغامرات المرعبة .

انتحاري ، وترتيب خدعة اتصال هاتفي بين «سالم ربيع علي» ، و«أحمد الغشمي » يتم من مكتب « صالح مصلح » ، وبحضوره شخصياً .

٢ ـ المخابرات السوفيتية : K . G . B كان دورها الترتيب لصناعة الحقيبة الملغومة ، وعقار طبي يحفظ استمرار أعصاب المنفذ للخطة في حالة غضب ، وتوتر نفسي ؛ حتى لا يغير رأيه .

٣ ـ المخابرات الخاصة بالحزب الشيوعي في عدن ، ويتولى صالح مصلح ذاته اختيار العنصر الذي يقوم بنقل الحقيبة ؛ بديلاً عن الموفد الرسمي ، الملقب بـ«الأعور» ، مع حقيبته البريئة ، بعيداً عن علم الرئيس «سالم ربيع علي» ، ويقوم بالإشراف المباشر على التنفيذ ، وقد تمت الخطة بحذافيرها دون تعديل ، وتمكن «صالح مصلح» من اختيار المدعو : «مهدي أحمد صالح» ، الذي قام بمهمة الانتحار ، وحمل الشنطة الملغومة ، من مطار عدن ، ونقلته إحدى طائرات شركة «اليمدا» اليمنية الجنوبية ، ونفذ رحلته بسلام ، حتى فتح الحقيبة (الملغومة) ، أمام منضدة الرئيس : «الغشمي» ، فكانت نهايتهما معاً، وقد آثرت نشر هذه الوثيقة بقلم المنتحر ، من إرشيف «صالح مصلح» .

نص الوثيقة رقم ١

وثيقة المنتحر

الرفيق صالح مصلح المحترم

تحية رفاقية ؛ وأنا أودعكم متجه إلى صنعاء ، لأقوم بواجب وطني يخدم الثورة اليمنية ووحدة الشعب اليمني فإذا كتب لي النجاح فأنا سعيد الحظ .

أرجو أن تعتبروا ، ذلك مني مساهمة متواضعة أقدمها مشاركة في التحضير والإعداد لحزبنا الطليعي من طراز جديد الذي اعتبره أنا شخصياً صمام أمان الثورة وضمان أكيد لاستمرارها، لتسير في الطريق لتحقيق ماتبقى لها من الأهداف ، وأحب هنا أن أعدكم أنني سوف أذهب ؛ وبشوق كبير للموت في سبيل الحرية والوحدة أكثر من شوقي للحياة في ظل التجزئة القائمة ، وفي ظل الإذلال الذي

يعاني منه الشعب اليمني في ظل التدخل الرجعي السعودي .   ودمتم للثورة

أخوكم : مهدي أحمد صالح

الوثيقة رقم ١

٦٤/٦/٢٨م

الرئيس صالح مصلح المحترم

[illegible] وانا اودعكم

قلبي الى [illegible]

اقدم للثورة اليمنية [illegible] الشعب

اليمني فاذا [illegible] النجاح فانا سعيد الحظ

ارجو ان تعتبروا ذلك مني ما دمتم

[illegible]

[illegible] والاعداد لحزبنا الطلابي

من طراز جديد الذي اعتبره انا [illegible]

مهام امام الثورة [illegible] لاستمرارها

لتسير في الطريق [illegible]

وارجو هنا ان اعلن لكم انني سوف اذهب

وبشغف كبير للموت في سبيل الحرية والوحدة

[illegible] التجزئة [illegible]

[illegible] الذي يعاني منه الشعب

اليمني في ظل التدخل الرجعي السعودي

ودمتم للثورة اخوكم مهدي احمد صالح

ومن الوثائق الهامة والخطيرة عن دور هذا الدموي السفاح : صالح مصلح نكشف بعض خططه ، التي كان قد أعدها لتلك المرحلة بقلمه ، في نشر هذه الوثائق قبل طبعها .

نص الوثيقة رقم ٢

الرفيق : مهدي

مرسل ثلاثة مقترحات ، فضلاً رتب طباعة كل مقترح بورقة مطبوعة ، لوحده ، لا تترك أحداً يشوفه ، وانتبه تنسى الخط الأصلي اللي هو بقلمي ،، وسري جداً جداً ، بنِّد على نفسك بمكتبك . ضروري كلم أحمد عبدالرحمن يكتب لي كلمة يوم ٢٠ يونيو .

صالح مصلح

٧٨ / ٦ / ١٧

الوثيقة رقم ٢

الرفيق مهدي

مرسل ثلاث مقترحات فضلاً رتب طباعة
كل مقترح بورقة مطبوعة لوحده ، لا تترك احد
يشوفه وانتبه تنسى الخط الاصلي اللي هو بقلمي
وسري جداً جداً [illegible] على نفسك بمكتبك .
ضروري كلم احمد عبدالرحمن يكتب
لي كلمة يوم ٢٠ يونيو
صالح
٧٨/٦/١٧

نص الوثيقة رقم ٣

الرفيق : سالمين (سالم ربيع علي) مساء الخير

طرأت عندي فكرة هامة ، هي : أنه من الضروري جداً جداً الحديث مع صنعاء ، وهذا لن يتم إلاّ قبل الساعة ثمان ، قبل إغلاق الخط ، لذلك أرجو أن تمر علينا قبل الساعة ثمان للأهمية سيدي ،،

أخوكم : صالح مصلح

٢٣ / ٦ / ٧٨ م

(تشكيل الدعم والإسناد)

البعث ، الهاشميين

الأثيوبيين

أطقم دبابات

٢٠ عربات صاروخية

مدفعية ٨٥

مدفعية ١٢٢

٣ كتائب دبابات .

١٠٠ ـ ١٥٠ سيارة جيب مسلحة بمدفعية ٨٢ ، ب ١٠ و ١٢ / ٧ .

٣٠ برمائية

٢٠ استرلا

٢٠٠٠ قبائل الشمال

٢٠٠٠ من م / ٣

٣٠٠٠ من م / ٢ .

طيران أثيوبي مقاتل

وعمودي ومشاة ، إذا تطلب الأمر ذلك .

أجهزة ٩٠٦ ١ لكل

١٠ سيارات .

الوثيقة رقم ٣

الرفيق صالح
مساء الخير

طرأت عندي فكرة خاصة هي انه من الضروري جداً
الحديث مع صنعاء وهذا الى يتم الا قبل الساعة ثمانية
قبل انطلاق الخطة لذلك الرجاء تهيئة قبل الساعة
ثمانية بالرهيب [illegible]

[illegible]

٢٢/٦/٧٨

البعث والشمال

الوثيوبين

الطقم دبابات

٥٠ عربات مدرعة
مدفعية ٨٥
- ١٢٢
٢ كتائب دبا.
١٠ - ١٠٠ سيارة جيب مسلح مدفعية ٨٢ ب ١٠ و ١٢/٧
٢٠ [illegible]
٥٠ [illegible]

طيارات الشيوعيين قاتل
وعمودي وعسكرية اذا تطلب
الامر [illegible]

الجبهة ٩٠٦ ± لكل
١٠ سيارات

٢٠٠٠ قبائل الشمال

٢٠٠٠ من [illegible]
٢٠٠٠ ٢/ح

وبنهاية الرئيس المقدم «أحمد حسين الغشمي» في ١٩٧٨/٦/٢٤م بعد أن قضى في الحكم مدة لا تتم تسعة أشهر دارت الأيام دورتها ؛ لتنقل السرور المؤقت ، إلى قلب عبدالفتاح إسماعيل ، وإلى كل اليساريين ، والناصريين في العالم وفي اليمن بشطريه ، غير أنها فرحة محصورة في إطار الحدث ذاته ، لا تتعدى هدف الانتقام الشخصي ، إذ لم يكن هناك بدائل انقلابية تتولى مقاليد الأمور لصالح ذلك التيار ، كما كان يتوهم صالح مصلح من وجود قيادات مؤثرة قادرة على أن تحرك عدداً من الوحدات العسكرية ، مثل : لواء العمالقة في ذمار، والمظلات في صنعاء، وغيرها من كانت معدة في فترة إبراهيم الحمدي للحفاظ على الخط الثوري الشيوعي ، والناصري ، فلم يتم سوى إعلان فترة حداد ، وتشكيل مجلس لرئاسة الجمهورية يتولى القاضي : «عبدالكريم العرشي»مهام الرئيس،باعتبارهكان رئيس المجلس الشعب التأسيسي والأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء عضوا و المقدم علي الشيبة رئيس هيئة الأركان العامة عضوا والرائد علي عبد الله صالح قائدلواء تعز عضواً. كان ذلك البيان بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤م.

الانتحاري (علي عبدالله صالح)

ليظهر على منصة التأريخ قادم جديد ، [١] يتولى يومذاك رئاسة هيئة الأركان ، ونيابة القائد العام للقوات المسلحة ، ليبدأ مرحلة المقاومة العلنية الصريحة ، ضد المتآمرين على الفقيد الرئيس «أحمد حسين الغشمي» ، ويتوعد بالانتقام من القتلة المجرمين ، والمتآمرين معهم ، من الطابور الخامس ، ويقوم بزيارات ميدانية للمعسكرات ، ليتحمل عبء مواجهة المخابرات ، والأحزاب الدموية ، والمد التخريبي في الأرياف ، والمواجهة العسكرية المباشرة ، على الحدود الشطرية حينذاك . ويحالفه الحظ بعد انتهاء فترة الحداد على الرئيس «أحمد الغشمي» فينتخبه «مجلس الشعب التأسيسي» المعين من سلفه ؛ رئيساً

---

١ ـ هو الرئيس : علي عبدالله صالح ، والجدير بالذكر أنه كان أحد الحلفاء الرئسين لمواجهة التيار الماركسي ، للحيلولة دون سيطرته على مقاليد الأمور في شطري اليمن .

للجمهورية ، وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، في يوم ١٩٧٨/٧/١٧م ، وبمقدار ما كان لهذه الخطوة المتقدمة بالنسبة للرجل ، وهو في أوائل الثلاثينات من عمره .

وإن كان قد عُرف قائداً عسكرياً ، إلاّ أنه لم يعرف حينذاك ، ولم يُعدّ من المهندسين السياسيين ، الذين ظهروا على مسرح الأحداث المتراكم بالمتناقضات قبل ذلك اليوم .

فقد كان واضحاً ارتياح كل القوى المعادية للهيمنة السوفيتية ، في جنوب الجزيرة ، خاصة الدول النفطية المجاورة مثل المملكة السعودية ، وسلطنة عمان ، والإمارات المتحدة ، وهذه الدول كانت ترى في اليمن الشمالي : الدرع الحامي لها من أطماع الدب السوفيتي ، وكانت تعمل على دعم كل نظام يأتي في صنعاء معادياً للأيدلوجية الشيوعية ، التي عانت من قهرها وتخريبها اليمن شمالاً وجنوباً ، في المدن والأرياف ، وكذلك الحال في سلطنة عمان : إقليم (ظفار)، ومن الجميل نقله عن علي سالم البيض ، عند تحقيق الوحدة اليمنية ، قوله : « إن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، كان يبذل للحزب الاشتراكي ـ حينذاك ـ التخلي عن إقليم ظفار لجمهورية اليمن الشعبية ، مع مبلغ ستين مليون دولار أمريكي ، مقابل تخلي الشيوعيون في جنوب اليمن عن التنظيم الشيوعي في عمان ، إلاّ أن الشيوعيين في عدن رفضوا العرض الرخيص ، لأن هدفهم تحرير عمان بكاملها، وإسقاط النظام السعودي ، وإمارات الخليج الامبريالية ، على حد قولهم .

وعلى الرغم من أن « عبدالفتاح إسماعيل» ، قد حقق بعد اغتيال الغشمي في صنعاء ، نصراً جديداً في عدن ، تمثل في الانقلاب الدموي للحزب ، ضد الحزب ؛ حيث أطاح عبدالفتاح إسماعيل بالرئيس «سالم ربيع علي» ، في أواخر شهر يونيو ١٩٧٨م [1]، ويتولى عبدالفتاح إسماعيل ، بنفسه مقاليد الأمور

---

١ ـ الجدير بالذكر أن سالم ربيع علي تولى مقاليد الأمور في عدن عام ١٩٦٩ م كجناح يساري ثوري ، ضد ما أسماه بالجناح اليميني الرجعي برئاسة « قحطان محمد الشعبي » ، وقتل بتهمة الانتماء لليسار الانتهازي .

باسم الثورة على الجناح اليميني الرجعي مرة أخرى .

وبدأ اليمن بشطريه ، في ظل رئاسة عبدالفتاح إسماعيل في عدن ؛ يدخل نفقاً مظلماً ، في دوامة من الصراع الدموي الرهيب ، فعلى مستوى الجنوب : شرد آلافاً من العسكريين والمدنيين ؛ بتهمة الانتماء للامبريالية العالمية ، والرجعية السعودية ، والارستقراطية ، أو لليسار الانتهازي ، وقد استقبلت اليمن الشمالية ، عدداً من الألوية العسكرية المضطهدة ، التي نزحت فراراً من المشانق ، ومهازل المحاكمات الهمجية ، ومن أولئك الفارّين ، العقيد : محمد عبدربه جحلان ، والعقيد : عبدالله علي طرموم ، وأُحكم الخناق على من بقي في داخل المحافظات الجنوبية بسياج الرعب الدموي [1] والقهر والإرهاب ، وتأميم الحرية ، والأسرة ، والمال ، والمنزل ، والرأي .

وفجر في شمال اليمن بركانين مدمرين ، الأول : الحرب المباشرة بين جيش الحزب الشيوعي في عدن ، والمدعوم بكافة وأحدث المعدات العسكرية ، والخبرات السوفيتية ، وبين الجيش النظامي الشمالي ، الذي لا ينتمي إلى حزب معين ، وكان على إثر صدمات نفسية متكررة ، وتمزق في البنية التحتية ، من حيث الفكر ، والسلوك ، بعد تعرضه لتصفيتين متناقضتين ، هما : حركة ١٣ يوليو التصحيحية ، بقيادة إبراهيم الحمدي ، ثم تصفية أخرى بعد الانقلاب ضده ، على يد الرئيس : أحمد حسين الغشمي ، في أواخر عام ١٩٧٧م ، وجاءت التصفيات الجوهرية ، في صميم استهداف المد الشرقي بعد الانقلاب الناصري ، ضد الرئيس : علي عبدالله صالح ، في ١٥أكتوبر ١٩٧٨م ، بتحريك وتخطيط من النظام الشيوعي ، في عدن ، تحت إدارة عبدالفتاح إسماعيل ، وذلك ماجعل التفوق النوعي نسبياً يجري لصالح الحزب الشيوعي

---

١ ـ يذكر أن المواطن اليمني في المحافظات الجنوبية ، كان إذا اضطر للخروج من بلدته إلى قطر خارجي ، أو إلى شمال الوطن ، ولو للعلاج أو للهجرة ، أو الزيارة . لا بد أن يدفع تأميناً مالياً للحزب ، يساوي : دية المسافر ، مع ضمين مقيم ، يقدم حياته وكل أفراد أسرته ، إذا لم يرجع المضمون عليه في موعده إلى بلده .

في عدن ، والذي كان يقاتل في كل الجبهات على طول الحدود الشطرية باسم الجبهة الوطنية ، المتمثلة في التحالف الشيوعي ، والناصري ، بكل فصائلهم السرية والعلنية .

طبعاً لقد كان الهدف الأول بتلك الحرب هو : إسقاط نظام الرئيس : «علي عبدالله صالح » عسكرياً . غير أن الجولات المكوكية للرئيس « علي عبدالله صالح » بين دمشق وبغداد ، والرياض [1] ، في مارس ١٩٧٩م والعودة الخاطفة ، إضافة إلى تلاحم الشعب بأسره ، إلى جانب القوات العسكرية النظامية ، قد دفعت بتلك الدول ؛ في وجه « عبدالفتاح إسماعيل » ، ومَن وراءَ ه لتقف في صف الرئيس « علي عبدالله صالح » وبقوة ، وقد حسمت الحرب ، وتوقف إطلاق النار ، على شرط انسحاب فوري للقوات الجنوبية من مدينة البيضاء وضواحيها ، التي احتلتها قوات عبدالفتاح إسماعيل الاشتراكية ، وكذلك من مدينة « قعطبة ، ودمت » ، تحت إشراف مراقبين عراقيين ، وسوريين ، وأعقبها على الفور اتفاقية الكويت ، في ٢ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ الموافق ٣٠ مارس ١٩٧٩م ، وقعها عن الجمهورية العربية اليمنية الرئيس « علي عبدالله صالح » ، رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة ، وعن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية « عبدالفتاح إسماعيل » ، الأمين العام للجنة المركزية ، للحزب الاشتراكي اليمني ، ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى . لقد كانت تلك الاتفاقية مهتمة بوضع دستور لليمن الموحد ، وحددت مدة أربعة أشهر لصياغته ، واتفقت على استفتاء الشعب بأسره ، في الشطرين ، على مشروع

---

١ ـ كل ما أعلن وشاع عن تلك الزيارة أنها كانت : استنجاداً بشخصي الرئيسين ، صدام حسين ، وحافظ الأسد ، وإغرائهما بتوجهات واعدة بالتقارب مع تجربتهما ، في كل من دمشق وبغداد ، وكان حزب البعث العراقي ، قد دخلت علاقاته مع الحزب الشيوعي في عدن ، مرحلة العداء الصريح ، بعد قتل المدرسين العراقيين المنتدبين من حزب البعث ، لجامعة عدن ، بتهمة ممارسة النشاط الدعائي ، لصالح حزب البعث العراقي.

الدستور ، يتلوها انتخاب سلطة تشريعية موحدة ، للدولة الجديدة ، كل ذلك يجري خلال ٦ أشهر من تشكيلها ، كما اتفقا في البند الرابع من اتفاقية الكويت ، على أن : « يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون و الأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة ، وبيان طرابلس ، والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة» [1] وأشيع تفاهم مشروط بأن تستلم الجبهة الوطنية الماركسية من الرئيس علي عبد الله صالح في ظل المصالحة وزارات سيادية من أهم مفاصل الدولة ، لتكون ثمنا للمهادنة ووقف الحرب .

لقد كان «علي ناصر محمد» ، يمثل الصف الثاني في القيادة السياسية والعسكرية في عدن يومذاك ، بل كان يحمل لقب عضو المكتب السياسي ، رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى بالنيابة ، رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي . بعد أن كان ما يسمى بالتنظيم السياسي الموحد ، بالجبهة القومية ، قد تحول في عام ١٩٧٨م ، حزباً يطلق عليه : « الحزب الاشتراكي اليمني » ، يتولى «عبدالفتاح إسماعيل » قيادته ، غير أن « علي ناصر محمد » ، كان قد تغلغل في صفوف القادة العسكريين ، وبنى نفسه ، وعزز موقعه داخل المؤسسة العسكرية بشكلٍ قوي ، غير أنه كان يبدي ولاءً للتوجهات الماركسية الاشتراكية بقيادة «عبدالفتاح إسماعيل» ـ ربما شكلياً ـ وقد وقف بشكل جدّي مع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، التي يرأسها عبدالفتاح إسماعيل في دعم ومساندة الجبهة الوطنية الشمالية ، التي قامت في الجمهورية العربية اليمنية ، بتحالف بين الحزب الشيوعي ؛ بزعامة سلطان أحمد عمر ، أول الدعاة

---

١ ـ راجع اليمن الموحد ، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية (٢) ، أصدرها مكتب شئون الوحدة بصنعاء ص ٦٩ .

والحق أن دولة الكويت ، قد وقفت إلى جانب اليمن ، في المحن ، وحرصت على الوحدة اليمنية حينذاك ، وكان يهمها : إيجاد يمن قوي في شبه الجزيرة العربية ، ليخفف عنها وطأة وهيمنة الأنظمة المجاورة لها، والطامعة في : أرضها وتراثها، وكانت الكويت تعد السعودية ، والعراق ـ ربما خطأً ـ في مستوى واحدٍ من حب الهيمنة وبسط النفوذ ، والأطماع .

المؤسسين لحركة القوميين العرب في اليمن ، وبين الحزب الناصري ، الذي قام بمحاولة انقلابية فاشلة في صنعاء ، في ليلة ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م ؛ حينما كان الرئيس :علي عبدالله صالح في زيارة داخلية لمحافظة الحديدة [١].

لقد كانت تلك الجبهة الوطنية ، ذات التوجه الشيوعي الواضح ، تتمتع بدعم كامل من الدول الاشتراكية ؛ في أنحاء العالم ، بل كانت تمتلك إمكانات دولة بكامل معداتها ، وصحيح أن معسكراتها التدريبية ، ومستودعاتها للأسلحة وقياداتها السياسية ، وإذاعاتها : تقع داخل أراضي الشطر الجنوبي ، إلاّ أن الإمكانات الرهيبة الكبيرة من الأموال [٢]، والكميات الوافرة من الأسلحة الحديثة ، استمالت قلوب الطامعين ، والأميين في الأرياف الشمالية ، التي انطلقت منها المقاومة المسلحة ، وانضم إليها رعاة الأغنام ، وضباط في الوحدات التي كانت تحت سيطرة الأحزاب الاشتراكية ، وجنود فروا مع الرائد «عبدالله عبدالعالم» ، وضباط قدامى كانوا قد نفذوا عمليات اغتيالات دموية ، خلال فترة حكم القاضي «عبدالرحمن الأرياني» ، وفروا إلى عدن ، ومنهم مثلاً :

---

١ ـ كان ذلك الانقلاب الناصري ، بقيادة : عيسى بن محمد سيف ، زعيم الحزب الناصري حينذاك ، وسانده أعضاء قيادة الحزب في الجيش ، وفي الحكومة ، وفي مقدمتهم المقدم : « نصار علي حسين » ، و « محسن فلاح » ، قائد الشرطة العسكرية ، و المقدم : الرازقي ، نائب قائد الوحدات المركزية سابقاً ، و عبد السلام مقبل ، وزير الشئون الاجتماعية والعمل ، وقد لاقى أحد عشر زعيماً لذلك الانقلاب الفاشل حتفهم ، إعداماً ، بعد محاكمات علنية .

وكان ذلك الانقلاب ؛ القاصمة الكبرى لوحدة الحزب الناصري ، وثاني مسمار في نعشه ، بعد اغتيال الرئيس « إبراهيم الحمدي » ، وقد كان يذكر في إحباط ذلك الانقلاب ، المقدم: « علي محسن صالح » ، والمقدم : « محسن سريع » بقوة اللواء الأول مدرع ، الذي أصبح فيما بعد فرقة مدرعة

٢ ـ كان معلوما بالضرورة أن أرقاماً عالية من الميزانية السنوية للجماهيرية الليبية ، تبلغ مئات الملايين من الدولارات ؛ توضع تحت تصرف تلك الجبهة ، لغرض إسقاط حكم الرئيس « علي عبدالله صالح » ، والاستيلاء على السلطة في صنعاء ، على نمط أيدلوجي سوفيتي ، كما كان مجمل المساعدات السوفيتية لتلك الجبهة ؛ تساوي مساعداتها العسكرية لجمهورية أثيوبيا تقريباً .

قتلة الشيخ : «محمد بن علي بن عثمان» ، عضو المجلس الجمهوري ، كما ساعد تلك الجبهة خبراء عسكريون من الحبشة ، التي كانت خاضعة للحكم الشيوعي بزعامة «منجستوهيلا ماريام» ، وقد تمكنت بعد عدة من العمليات العسكرية ـ بعد انهيار المفاوضات مع الرئيس ـ من السيطرة الجزئية على كثير من المناطق الغربية والوسطى ، من لوائي : تعز ، وإب ـ وهما محافظتان هامتان ، واتسعت رقعة التخريب في كل من : وصابين ، وعتمة ، من لواء ذمار ، وفي ريمة من لواء صنعاء ، ومن أبناء تلك المحافظات كان معظم المقاتلين ، والقياديين للجبهة [1] حتى بلغ عدد المقاتلين في تنظيم «جودي» الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية ، خمسة عشر ألف مقاتل تقريباً ، يتمتعون بكفاءة عالية من التدريب والخبرة على خوض الحروب ، ذلك ما جعل كافة القوى ، والخبراء يتوقعون انتصارتلك الجبهة ، وفرض معتقداتها الماركسية ، مستندين إلى التجارب الفاشلة للجيوش الحديثة في مقاومة حرب العصابات ، التي تنتهي غالباً بإخضاع الأنظمة المعادية لها .

غير أن تلاحماً وتحالفاً تدريجياً ، قد نشأ بين الرئيس : علي عبدالله صالح ، الذي تولى الحكم في أحلك الظروف ، المتميزة بالصراع العنيف ـ بل كانت مرحلة في غاية الحرج ، حين كان اليمن الشمالي ، قاب قوسين أو أدنى ؛ من السقوط بيد الاشتراكية العلمية ، والانضمام إلى المنظومة الشيوعية ـ ذلك التحالف الذي نشأ في عام ١٩٧٩م بصورة تلقائية ، غير متوقعة من الجانبين بين الرئيس «علي عبدالله صالح » و بين التيار الإسلامي ، (جماعة الإخوان المسلمين السريّة) بقيادة الأستاذ ياسين عبد العزيز حسن القباطي؛ لتحقيق هدف التصدي للمد الماركسي، خاصة أن الجبهة التي تخوض المعارك في

١ـ الجدير بالذكر أن مسرح الأحداث العسكرية كان في المناطق الوسطى ، من ناحية الرضمة ، ودمت ، وجبن . وفي العدين ، من لواء إب ، وفي شرعب وشمير ، من لواء تعز ، وفي مديرية جبل رأس ، من لواء الحديدة ، وفي منطقة وصابين وعتمة ، من لواء ذمار ، وفي منطقة السلفية ، من قضاء ريمة ، التابعة لمحافظة صنعاء .

الأرياف ، تستهدف الطرفين على السواء ، فلا فضل لأحدهما على الآخر ـ في نظر تلك الحرب ـ بل كان كل منهما ؛ يدافع عن وجوده السياسي ، والشعبي ، والأيدلوجي ؛ ضد تيار الزحف الأحمر [1] ، الذي كان يستهدف القضاء على ثلاث شرائح اجتماعية هامة ؛ بل هي الركائز الأساسية للمجتمع ، وهي :

١ ـ العلماء الإسلاميون ، الذين ينشرون الوعي الإسلامي ، وفي مقدمتهم تنظيم الإخوان المسلمين ، الذي كان وحيداً في الساحة الدعوية والسياسية ، يومذاك .

٢ ـ التجار ، وهم : أغنياء المجتمع ، من المحترفين مهنة التجارة ، والمؤثرون على حركة الاقتصاد الوطني إيجاباً ، وبدافع التخوف من الاشتراكية ، التي لا تؤمن بغير مصادرة الثروات الخاصة ، وتأميم الحق الخاص .

٣ ـ الأسر الارستقراطية المرموقة من القبائل ، وفي مقدمتهم رؤوس القبائل ، والمشائخ البارزون ، أصحاب التأثير المباشر على القوة القبلية .

ولقد وجد الرئيس «علي عبدالله صالح» نفسه متسلحاً بإمكانية التحالف مع هذه القوى المستهدفة ، إلى جانب حكمه ، وتحت قاعدة المثل العربي «مكرهٌ أخاك» وقف المستهدفون الأربعة في صف واحد، على المستوى الداخلي ووقف إلى جانبهم : الدول العربية ذات النزعة الملكية ، والأميرية ، في شبه الجزيرة العربية ، خشية أن يلتهمها الطوفان ، غير أنه كان وقوفاً رمزياً غير معلن ، تمثل في استقبال بعض الجرحى ، ومعالجتهم ، وفي دعم الميزانية ، بمقدار ما لا يسمح للحرب الأهلية أن تسقط النظام كما لا يسمح للنظام أن يتوسع في الإنفاق العسكري ، الذي قد يصبح خطراً على نفوذ أولئك الأصدقاء بالضرورة رغم علمهم المؤكد أن الرئيس علي عبدالله صالح بعيد عن أي نزعة عدوانية .

١ ـ هذه وجهة نظر خاصة بي ، مع احترامي لمن يخالفني الرأي ، مع التأكيد على أن راية الجهاد الإسلامي قد رفعت بتجرد تام ابتغاء وجه الله تعالى ، من كل مسلم غيور على دينه ، وعرضه ، ووطنه .

وكان من أخطر ما تقوم به تلك الجبهة الوطنية ؛ هو ترحيل أبناء الفلاحين والمزارعين ، في المناطق الواقعة تحت نفوذها ـ كرهاً ـ إلى جنوب اليمن ، لغرس المعتقد الماركسي ، وأدلجتهم شيوعياً في مدارس النجمة الحمراء وباذيب ، والبدو الرُّحَّل ، ومن ثم يتم ترحيلهم إلى الاتحاد السوفيتي ، لإكمال البناء الأيدلوجي ، أو في أي دولة ماركسية أخرى ، حتى بدا القلق إزاء ذلك المخطط الرهيب واضحاً على ألسنة الشعراء ، والمؤرخين ، وفي طليعتهم : «عبدالرحمن طيب بعكر» ، الذي تساءل متضجراً عن مصير اليمن ، ونهاية المد الشيوعي ، ولم يُخْفِ انزعاجه من استئصال شرائح المجتمع العظماء ، وأدلجة الجيل المسلم بالإلحاد ؛ في قصيدته القصيرة التالية :

بروق الشرق ما خلف الوميض ... وماذا في (العوادر) و(الحميض)؟
أرى (هكمان) ناء بمن عليه ... وقد آدوه بالصلف البغيض
فالقى بالرفاق رفاق شرٍّ ... وكفرٍ من ذراه إلى الحضيض
والقمهم شباة السيف عدلاً ... قصاص دم وهتك للعروض
أفي بلد الأشاعر أو شمير ... نرى للكفر جيشاً من بعوض
ليلحقنا بمن لعقوه سماً ... (بأبين) أو بحاضرة (الحبوضي)
ويهدي (النجمة الحمراء) جيلاً ... تؤدلجه بمنهجها العضوض
معاذ الله والقرآن فينا ... يزمجر بالقساور للنهوض
وثارات العقيدة وهي تدعو ... فيأنف كل ليث عن ربوض

هو الإيمان تضريس وطيد ... بأنفسنا كشاطئنا العريض
تعالى أن تزلزله جيوش ... وأعيا كل ختالٍ مفيض
تعاوره (المغول) و (ذو صليب) ... فآبوا في جريض أو مهيض
فقل للناشدي نُوراً هلموا ... إلى السنن الوضيئة و الفروض
وقل للطالبي عدلاً أفيضوا ... إلى قسطاس عدلٍ مستفيض
على أسيافنا البيض استضاءت ... خطى التاريخ في الليل الدحيض
فكيف ننام والنيران تذكى ... بعقر الدار والروض الأريض

أرى قيثارة الشعراء تلهو ... بسفساف وتمعن في الغموض
مدارس فنها الحمراء ألقت ... جران الصمت أم عشق النقيض
إذا الإعصار ألقى الدوح أرضاً ... و أبقى أصفر العشب المريض
لآية بيدرٍ ولأي زهرٍ ... يطيب الشدو في يبس وقيظ؟!
أتختنق العنادل عن جهاد ... وتصدح للدوادف واللحوظ؟
سماء الشعر تأنف عن بغاث ... تهالك خلف كأس أو مبيض
وتأنف من دراويش تهاووا ... على الأذقان مدحاً للمعيض
وأقبح ما يصاب به يراع ... بشعب آفة الحس الغليظ
يبارك كل تعرية وهدم ... ويرفع كل مرفوض لفيظ

غير أن الفطرة التي حبا الله بها الرئيس « علي عبدالله صالح » ، منذ طفولته السياسية ، في مسيرة الزعامة اليمنية ، ماكانت إلاّ هبة من الله ، متعمدة للسباحة باليمن في محيط الأحداث المتلاطمة ، ليخرج به ، بعد مغامرات مجهولة العواقب إلى بر الأمان ، وطالما ظن السياسيون ، والمفكرون ، والعقلاء ، أن كل الأهوال التي امتطاها ذلك الرجل ـ وما أكثر الأهوال في حياة اليمن ـ كان الواحد منها كافياً لإغراق سفينة مستقبل اليمن . غير أن عناية الله باليمن ألقت في روع الرئيس : سجية القريب جداً ، والبعيد جداً . فيغدو على حالٍ ، ويروح على سواه [1] قد ألهم فكرة لم تجربها الأنظمة التي تتعرض لحرب أهلية قبل ، حيث اعتمد على تجنيد أبناء الريف، وتدريبهم وانخراطهم في صفوف أبناء قراهم ، الممتحنة بموجة المد الشيوعي التخريبي ، وقد زودتهم الدولة بالأسلحة المماثلة لأسلحة الشيوعيين ، ووقف الجيش مؤازراً لتلك المجاميع الشعبية ، فتكبدت الجبهة الوطنية الماركسية ، جراء تلك التجربة الناجحة ؛ للمقاومة الشعبية ، خسائر فادحة تقدر بألف قتيل تقريبا، ومالايقل عن ألفي جريح ، ومنيت بهزائم متتالية أفقدتها هيبتها، وأزالت الشائعات الرائجة لها بالتفوق العسكري ، وتهاوت أسطورة الجبهة الوطنية عسكريا تحت وقع

---

١ ـ أهم خصائص السياسة المعاصرة ، في عالم متقلب ، كثير المؤامرات .

الضربات الفدائية ، والحروب التكتيكية، في كل المناطق التي تسيطر عليها، وانتصرت عقيدة الإسلام بفضل الله، بعد تضحية وخسائر في الأرواح تقدر بزهاء خمسمائة شهيد وألفي جريح ومشوه من الجيش والشعب، ولم تزل أماكن كثيرة من الأرياف التي كانت مسرحا لعملياتهاحافلة بحقول الألغام حتى الآن، ومما لا جدال فيه أن المملكة السعودية وقفت إلى جانب اليمن في محنته تلك .

وحينذاك بدأ الرئيس «علي عبدالله صالح» مغامراته السياسية مع نائب الرئيس الجنوبي «علي ناصر محمد» ، خلال اللقاء الذي عقد في ٤ أكتوبر عام ١٩٧٩م بصنعاء ، وصدر عن ذلك اللقاء ؛ بيان مشترك، يعطي لجان الوحدة المشكَّلة بعد لقاء الكويت ، أمداً أطول ، لإكمال أعمالها ، في سبيل صياغة الدستور ؛ وترتيب الأوضاع .

كما عقدت مشاورات سرية ثنائية ، تُطَمئن علي ناصر محمد - وهو الاشتراكي عقدياً - بأن التحالف القائم بين التيار الإسلامي ، والشرائح الاجتماعية الأخرى ، على المستوى العسكري ، في شمال اليمن مع الرئيس «علي عبدالله صالح» ، كان دافعه الخوف من تغلب الجبهة الوطنية الشيوعية ؛ في صراعها المسلح مع السلطة .

ومتى ما أوقف النظام في عدن الدعم ، والتحريك للجبهة ، وتخلى عن الدعم العسكري ، حينذاك ، ستَتَحلّ التحالفات [1] .

كما أن همساً دار بينهما ، اشتمت رائحته وقتياً ، ومضمونه ارتياح الرئيس : علي عبدالله صالح لشخص علي ناصر محمد ، و تبرمه من عبدالفتاح إسماعيل ، وجناحه المكون من الشيوعيين الشماليين المسيطرين على إدارة

---

١ - لقد حاول النظام في صنعاء تكوين جبهة داخلية جنوبية ، تعمل لإقلاق النظام في عدن ، كرد فعل عما يحدث في الشمال ، غير أن قوة القمع الدموي في نظام عدن ، وتأخر زمن الفكرة ، حالت دون حدوث ذلك .

إضافة إلى أن الحماس ، والإصرار الذي يتمتع به الشيوعيون الشماليون ، لا يوجد في طبيعة المعارضة الجنوبية .

شئون الحزب والدولة ، في عدن ، ودار تفاهم سري آخر ، قد يكشفه أحد الزعيمين في مذكراته ، وكل آتٍ قريب .

لقد عاد علي ناصر محمد من صنعاء إلى عدن ، برؤية جديدة ، تدفعه للتخلص من شريكه في النضال الماركسي ، ورفيق دربه عبدالفتاح إسماعيل ، ولكن (!) أنى له ذلك ؟ قبل أن يحتوى أنصاره الجنوبيين ، خاصة القيادات العسكرية من منطقة الضالع ، وردفان ، ويافع ، فعمل دون هوادة ، لاحتواء الرجل القوي في الجيش «علي عنتر» ، وزير الدفاع .

وظلت المعارك في شمال اليمن دائرة على أشدها ، حيث كان يديرها عسكرياً ، رجلان من أخطر الدمويين في الحزب الاشتراكي وهما : صالح مصلح ، وزير الداخلية ، ومحمد سعيد عبدالله (محسن) ؛ رئيس جهاز أمن الدولة في عدن ، وكانا على درجة عالية من الحماس ؛ لإسقاط الرئيس : علي عبدالله صالح في صنعاء ، ليحل محله قيادة ماركسية اشتراكية .

وكانت الجبهة المقاتلة في الشمال تنشق على نفسها بين حين وآخر، خاصة أن فيها أجنحة ، وأحزاباً متنافرة في الطباع، ومتنافسة على الأطماع ، ومن أهمها : حزب البعث السوري ، والحزب الناصري ، المؤثر على موقف العقيد : معمر القذافي ، كما كانت هناك أجنحة داخلية للحزب الشيوعي ، تحت مسميات «حوشي» و «جودي» أي : (حزب الوحدة الشعبية اليمنية)، وهو الجناح التنظيمي القيادي للماركسيين ، و«الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية» ، وهي تنظيم المقاتلين في كل الأحزاب ، والمستويات . غير أن التشققات كانت تلتئم بسرعة ، تحت تأثير السيولة النقدية ، والوفرة العتادية ، والوهم بقرب الوصول إلى السلطة لاقتسام غنائمها السياسية .

ويتسلم الرئيس : علي ناصر محمد قيادة الشطر الجنوبي في ٢٤ إبريل عام ١٩٨٠ م ، ويقصي عبدالفتاح إسماعيل من السلطة ، تحت ضغط علي عنتر، وتحريض علي ناصر محمد، بحجة أن عبدالفتاح إسماعيل كان كسولاً، يرفض ممارسة صلاحياته ؛ سواء في الحزب، أو في الدولة، ويقال : إنه يقضي الساعات السبع المتوالية مع الشاعر الحداثي

«أدونيس» [١] يحاوره في الشعر [٢] .

والصحيح أن عبدالفتاح إسماعيل كان من أطمع الناس في البقاء في السلطة ، ولو كان بيده وحدات عسكرية ، أو قبيلة جنوبية قريبة ، لسالت للانقلاب عليه الدماء في عدن أنهاراً ، فهو دموي من أجل الماركسية في ريف الشمال ، فكيف به في سبيل بقائه شخصياً في الحكم ، «ولكن لم يؤد إبعاد عبدالفتاح إلى القتال المسلح، لسبب واحد، هو: أنه ينتمي إلى منطقة شمالية، وليس له قبيلة يستند إليها» [٣]، وفي الوقت نفسه استمر الصراع الداخلي ، غير معلن في أروقة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بين فصائل وأجنحة، كما استمر الحرب في الريف الشمالي في المناطق الآنفة الذكر دون هوادة ، ولم يتغير شيء في مجرى الأحداث العسكرية .

غير أنه كان واضحاً ، تخوف علي ناصر محمد من استيلاء الجناح الجبهوي الخاضع لعبدالفتاح إسماعيل ، وتلاميذه ، في صنعاء .

و بالمقابل ، لا يبدو جاداً في اتخاذ خطوة حاسمة في وجه الجبهة الوطنية الشمالية ، فلعله كان يعمل لإرهاق الطرفين ، وشغل بالهما ، في كل من صنعاء وعدن . ليتفرغ لترتيب أوضاعه العسكرية في عدن ، وليسلّم بعض المواقع الهامة في الجيش للموالين له [٤] كما كان واضحاً ميوله العصبي ، كرد فعل انحيازي على تعصب العسكريين في اللجنة المركزية ، من أبناء الضالع ، وردفان ، للسيطرة على مراكز النفوذ ، والقيادة و الأسلحة ، وصنع القرار .

---

١ ـ شاعر معاصر حداثي سوري ماركسي ، واسمه علي أحمد سعيد ، له دواوين منشورة .

٢ ـ عن كتاب جذور الصراع الماركسي ، في جنوب اليمن ص ٣٩ .

٣ ـ المرجع السابق .

٤ ـ يتمتع علي ناصر محمد بقدر عالٍ من الذكاء ، والدهاء ، وربما يفوق المنافسين سياسياً ، غير أن الانحراف الأيدلوجي ، والدماء البريئة سببا عليه خذلان السماء .

وظل الصراع الماركسي ، يتغلغل داخل الحزب الاشتراكي ، وتتوسع دائرة الخلافات ، وبالرغم من رحيل عبدالفتاح إسماعيل من عدن إلى موسكو فإلى طشقند، بعد الانقلاب الأبيض ضده ، إلاّ أنه ظل مستميتاً على العودة إلى عدن، ومعاودة الهندسة السياسية ، للانقلابات البيضاء ، والسوداء ، والحمراء ، حتى تمكن من احتواء علي عنتر، الرجل القوي في الجيش، وتحالف مع جناحه الضالعي ، تحالفاً تاماً، ضد الرئيس علي ناصر محمد، الذي ينتمي إلى محافظة أبين ، وفي وسط أجواء مشحونة بالتوتر ، وسماء الحزب ملبدة بغيوم المكايدة ، وعدم الارتياح لبعضهم البعض [1] عاد عبدالفتاح إسماعيل من موسكو إلى عدن ، في ٧ أكتوبر ١٩٨٤م ، عود المنتقم المطمئن إلى مستوى درجة الاحتواء لشخصية علي عنتر ، وركائزه الموالين له ، مع ضمان الولاء التام للعناصر الحزبية الشمالية المشاركة في السلطة بعدن .

وبذكاء عبدالفتاح إسماعيل المعهود عنه ، في إدارة الصراع تمكن من الدفع بـ«علي عنتر» ليكون رأس الحربة ، المعارض للرئيس علي ناصر محمد ، وتوتر الموقف تدريجياً ، وازدادت حدة التوتر ، ولكن بصورة غير معلنة ، إلاّ أن التجمعات البشرية المسلحة ، التي بدأت تظهر بوضوح في مدينة عدن ، لكلا الفريقين ؛ أفشت السر ، وكشفت طيات النفوس ؛ بما يدور وراء الكواليس ، وذهب كل طرف يستميل قدراً من الأنظمة المجاورة ، للتعاطف معه ضد الآخر، فأما الرئيس «علي ناصر محمد» فقد أحسن كثيراً بإقناع النظام السوري ، بوجهة نظره ، والوقوف إلى جانبه .

ومن باب أولى كان قد ضمن موقف الحكومة في الشمال ، ولعله قد حصل على ضمانات ، من الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء بالوقوف إلى جانبه ،

١ـ كذلك شأن كل الأواصر الأرضية ، التي لا ترعاها السماء ، تبدأ عروس أنيقة ، وتنتهي شنيعة مفزعة. فكيف بعلاقات قامت على أساس الأيدلوجية الإلحادية ، والحرب على الإسلام ، كان حقاً على الله أن يقطع عنها مدد الإمهال ، ويجعل بأسهم بينهم شديدا وما حدث للاتحاد السوفيتي من الانهيار السريع كان خير دليل وعبرة .

في صراعه مع الجناح الأشد يسارية ، وتطرفاً ، المتمثل في جناح علي عنتر، ومنْ ورائه عبدالفتاح إسماعيل ، الذي كان يعتبر وبلا شك ألد الأعداء للرئيس علي عبدالله صالح ، خاصة وأن الجبهة الوطنية الشيوعية التي كانت تقاتل في الشمال ، لإسقاط حكم الرئيس علي عبدالله صالح ، كانت قد منيت بهزائم عسكرية فادحة ، بعد رحيل عبدالفتاح إسماعيل إلى موسكو ، وقد كان لقاء الرئيسين«علي عبدالله صالح»و«علي ناصر محمد»، في تعز يوم ١٥سبتمبر١٩٨١م، الذي أبْرَما فيه اتفاقية سميت باتفاقية تعز [١] كان مجدياً في قطع مرحلة إقناعية هامة ، لعلي ناصر محمد ، لوقف دعم ، وتشجيع التخريب في شمال اليمن ، تحت اسم الجبهة الوطنية .

غير أن الدعم المالي، والعسكري للجبهة استمر بقوة ؛ من قبل السلطة الحزبية في عدن ، وتحت إشراف علي شايع هادي ، وزير الداخلية .

وظل الموقف في اليمن الشمالي متفجراً عسكرياً، فمئات الآلاف من الألغام تتفجر ، بل وأضعافها مازالت تزرع، في السهول والجبال ، من قبل الجبهة الوطنية ، والسموم تنضح كذلك في موارد المياه ، ومصادرها ، واغتيال الشخصيات الاجتماعية ، والإسلامية في الأرياف قائمة على أشدها .

حتى التقى الرئيسان مرة أخرى في تعز ، في أوائل مايو ١٩٨٢م ، وكان علي ناصر محمد حينذاك متضجراً ، من هيمنة علي عنتر ، وجناحه . دفعه ذلك إلى أن يقطع على نفسه وعداً ألاّ يقبل التراجع ، عن إيقاف الدعم العسكري ، بل ومضايقات الجبهة الوطنية من أن تتخذ أراضي الجنوب منطلقاً لتخريب الشمال .

وكان علي ناصر محمد ـ على ما يبدو ـ في ذلك الوقت صادقاً، مقتنعاً إلى حدٍ بعيد، وقد تعاقبت اللجان ، والوفود، والزيارات بين الشطرين ، بعد القطيعة،

---

١ ـ راجع اليمن الموحد ص ١١١ ..

حتى توج تلك اللقاءآت ، والاتفاقات لقاء كان شبه حاسم ، بين الدكتور : عبدالكريم الأرياني ؛ رئيس مجلس الوزراء في شمال اليمن ، وبين عبدالغني عبدالقادر ؛ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، سكرتير اللجنة المركزية في الشطر الجنوبي ، في يوم الخميس ١٨/٨/ ١٩٨٣م .

وكان ذلك الاتفاق آخر مسمار في نعش الجبهة الوطنية التخريبية ، التي انقطع عنها الدعم المالي ، والعسكري الخارجي ، واشتدت عليها الضربات العسكرية الموفقة في معاقلها ، فأصبحت في كل الجبال ، والوديان ، تعلن التوبة والاستسلام ، معترفة بالهزيمة النكراء .

ويومئذ ودع اليمن ـ إلى غير رجعة إن شاء الله ـ التخريب العسكري في كل الأرياف والمدن ، وخاصة عندما وقع الرئيس علي ناصر محمد في صنعاء اتفاقاً لاحقاً، مع الرئيس علي عبدالله صالح ، في٢٠/٨/١٩٨٣م، في جو ساده التّفاهم ، والشعور بالخطر الداهم ، من العدو المشترك : عبدالفتاح إسماعيل ، وعلي عنتر، وكان الحسم المتفق عليه في قضية إغلاق ملف الجبهة الوطنية ، والعمل على تفكيكها، وتصفية الحساب معها، وإغلاق معسكراتها في الجنوب ، وتمزيقها في الشمال، بشتى الطرق الممكنة ، ليبدأ حلف جديد ضد الجناح الفتاحي الأخطر، والملفت أن اللقاءآت المشتركة لما يسمى بالمجلس اليمني الأعلى ، برئاسة الرئيسين : علي عبدالله صالح ، وعلي ناصر محمد ، الذي كان يعقد كل ستة أشهر مرة ، كان يعقد تحت شعار العمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، غير أن خطوة ما، لم تتحقق في هذا المضمار .

إلاّ أن الرجلين كانا يشتركان في مطبخ الإعداد والترتيب لإزاحة كابوس التيار الفتاحي المعتمد على قوة عسكرية متينة ، من جنرالات مدينة «لحج» ، في ميلاد مبكر لحركة ١٣يناير ١٩٨٦م . صاحبة الفضل الكبير على الوحدة اليمنية ، وفيما أعتقد ـ والله أعلم ـ أن لولاها لما توحد اليمن ، حتى الآن .

رغم اللقاءات الكثيرة ، التي أثارت شكوك المراقبين ، وجرت التيار الإسلامي في الشمال ، إلى التخوف من صفقة سياسية ، قد تكون تطبخ حينذاك للمقايضة أوالمساومة بين الزعيمين ، على أن يكون الثمن ، لإنها الجبهة الوطنية من قبل الجنوب ، هو الإجهاز على التيار الإسلامي ؛ بقيادة الإخوان المسلمين في الشمال .

وكان أشد مايترقب الإسلاميون من شر ، هو ماقد يأتي به لقاء عدن ، المنعقد في ١٥/٢/١٩٨٤م ، إلى ١٧/٢/١٩٨٤م ، بين الرئيسين ، وكان التخوف من تقارب الرئيس «علي عبدالله صالح » ، مع «علي عنتر» ، وجناح عبدالفتاح ، وأيضًا لم يكونوا مطمئنين إطلاقًا إلى مكر ودهاء الرئيس : علي ناصر محمد، الذي كان هو الآخر يكِنُّ كل حقد وكراهية لأي تيار إسلامي.

وكان وضع الرئيس «علي عبدالله صالح» في صنعاء قد تغير إلى الأفضل على كل الأصعدة والمستويات ، بما لا مقارنة مع وصفه في أواخر السبعينات ، حين تولى الحكم ، فالجدير ذكره أن الإطار السياسي قدتم ميلاده ، وهو المؤتمر الشعبي العام ، الذي شكلت هيئته الإدارية ، وقيادته السياسية في عام ١٩٨٢م تحت اسم اللجنة الدائمة ، واختيار الرئيس على عبدالله صالح أمينًا عامًا للحزب ، والدكتور أحمد محمد الأصبحي [١] أمينًا مساعدًا ، وانخرط ضمن ذلك الإطار ، التيار الإسلامي بأسره ، تبعًا للبرنامج النظري ، للحزب (الميثاق الوطني) الذي تمت صياغته من قبل لجنة كانت تسمى لجنة الحوار الوطني ، شكلها الرئيس علي عبدالله صالح ، بقرارجمهوري ، عام ١٩٨١م ، ضمت كافة القوى السياسية ، والأحزاب العلمانية ، والشيوعية ، والشخصيات المستقلة ، الاّ أن الميثاق الوطني خرج في صيغته النهائية في شكل مشروع ، أقره الشعب

١ـ يقيم في الأردن عمان إقامة دائمة ، في شكل لجوء سياسي اختياري ، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال فاشلة في مكتبه بصنعاء ، سنة ١٩٩١م جراء المكايدة الدموية ، في الفترة الانتقالية .

اليمني باستفتاء عام ، خروجاً كان الإسلاميون يتمنونه على ذلك الحال [١] .

وكان يومئذ الانتماء الحزبي العلني في شمال اليمن ، لغير المؤتمر الشعبي العام ، الذي لا يحمل اسم حزب ساسي ، يعتبر خيانة عظمى للوطن ، كما كان الانتماء في جنوب اليمن لغير الحزب الاشتراكي خيانة عظمى للوطن .

غير أن البون شاسع في طريقة تطبيق النظريتين في الشطرين ، فقد كانت الأحزاب في الشمال شبه معلنة ، أما في الجنوب : فمجرد الشك يكون الإعدام ، لكل من يظن أنه غير اشتراكي .

وقد لعب الأستاذ : عبدالعزيز عبدالغني ؛ رئيس مجلس الوزراء ، عضو اللجنة الدائمة ، في عام ١٩٨٤م ، دور الاحتفاظ بالمواقف ، التي قد تثير جدلاً داخليًا ، وعمل على تجنب إثارتها ، ووقع اتفاقيات وحدوية مع الرئيس «علي ناصر محمد» في عدن ، وصنعاء ، أشبه ماتكون باتفاقية بين قطرين صديقين ، يرغبان في تطوير علاقتهما ، سياسيًا ، وتجاريًا [٢] .

غير أنها كانت تنم عن مصداقية النهج ، والبعد عن مزيد من التطبيل الإعلامي ، حيث كان الشعب قد ملَّ الحديث عن لجان الوحدة ، وسكرتارية المجلس اليمني الأعلى ، وكثرة الوفود ، والاستقبالات ، والتوديعات ، التي كان التعليق الشعبي عليها ، والتندر بها قد بلغ حد السخرية ، والاستهزاء .

انتحار الحزب ١٣ يناير ١٩٨٦م

فوجئ الشعب اليمني ، يوم ١٣يناير ١٩٨٦م ، بالانفجار المدوي ، يهز الشعب اليمني في كل مكان بإعلان الحرب والمجازر الدموية ، بين الرفاق من

١ـ الجدير بالذكر أن رئيس لجنة الحوار : «حسين المقدمي» ، والمهندس التعبيري كان هو : القاضي عبدالكريم العرشي ، وبدا واضحًا دور الفكر الإسلامي ، في الصيغة النهائية الذي كان يمثله الأستاذ عبدالملك منصور المصعبي ، أمين عام جماعة الإخوان المسلمين في اليمن حينذاك .

٢ـ راجع ص ١٦٧ : ١٦٨ اليمن الواحد .

أعضاء اللجنة المركزية ، داخل قاعة المكتب السياسي ، بعدن .

وأن إعدامات تجري ، في القيادات العليا للحزب الاشتراكي ، ثم إعلاناً إذاعياً من الرئيس : علي ناصر محمد، بأن مؤامرة انقلابية ضده قد فشلت ، قام بها: عبدالفتاح إسماعيل ، وعلي عنتر ، وصالح مصلح ، وعلي شائع هادي ، وغيرهم ، وقد تمت محاكمتهم ، وإعدامهم بتهمة العمالة للرجعية .

ثم توقفت الإذاعة عن البث ، ويستمر الصراع الدامي في عدن ؛ بمختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، بين جناح الضالع ردفان ، وبين جناح أبين وشبوة لـ«علي ناصر محمد» ، ومن أبرز مؤيديه: «محمد علي أحمد» ؛ محافظ محافظة «أبين» ، وهو الرجل القوي قبلياً وعسكرياً ، وعبدربه منصور هادي ؛ نائب رئيس هيئة الأركان ، لشئون الإمداد ، وأحمد عبدالله الحسني ؛ قائد القوات البحرية وأحمد مساعد حسين ؛ رئيس جهاز أمن الدولة ، وعبدالله.علي عليوه ؛ رئيس هيئة الأركان العامة [1] .

وكل هؤلاء أصحاب رتب عسكرية عالية ، وأصحاب تجربة طويلة في معاصرة الأحداث ، والتمرس على إدارة الصراع ، بيد أننا نرى المقاومة العسكرية الموالية للرئيس : علي ناصر محمد ، قد بدأت تنحسر تدريجياً ، بعد يوم ٢٠ يناير ١٩٨٦م ، وبدأت كفة الطرف الآخر تميل للرجحان والسيطرة العسكرية ، وقد علق عسكريون مطلعون أن السبب في ذلك ، هو : قوة الحسم الذي كانت تتمتع به وحدات الجيش المدرعة بالدبابات ، وهو السلاح الذي حقق التفوق ، وحسم المعركة ، وخاصة اللواء الثالث مدرع ، الذي نقل إلى عمران ؛ بعد الوحدة .

ثم لأن أعداد أفراد الجيش والضباط ، من المناطق الخاضعة لجناح علي

١ـ أصحاب هذه الاسماء باستثناء محمد علي أحمد تدابلت بلاءً حسناً ، وكانت في صدارة المعارك ضد الدعوة إلى الانفصال ، عام ١٩٩٤م ، وتولت قيادات عسكرية هامة في كافة المحاور القتالية .

عنتر ، وخاصة : الضالع ، وردفان ، كان كبيرًا ، ناهيك عن توقع إسناد عسكري شمالي ، للرئيس علي ناصر محمد وأنصاره ، فلم يتم خلال المعركة ؛ غير فتح الحدود أمام اللاجئين ، والهاربين من الوحدات المنهزمة ، وحسن استضافتهم ، ومحاولة تبني قضيتهم دوليًا إلى حد ما .

كما أعيد تشكيل القوة النازحة في ألوية عسكرية ، أطلق عليها اسم ألوية الوحدة ، ودمجت ضمن قوات الجمهورية العربية اليمنية في كافة الحقوق والواجبات ، ومنح القادة فيهم بعض الامتيازات الخاصة .

والحديث عن ١٣يناير ذو شجون ، ولنا عنه وثائق ، وتفاصيل ، غير أن هذا ليس مقام العرض التاريخي لتلك الأحداث ، لذلك سنكتفي بحصر إجمالي عن بعض الخسائر البشرية والمادية خلال يناير وفبراير ١٩٨٦م جراء تلك الحرب المدمرة [1] .

لقد قدرت الإحصائيات عن ضحايا تلك المأساة وخسائرها المادية ، كالتالي :

١ـ أرواح أزهقت «١٤٠٠٠» أربعة عشر ألفاً، من مدنيين وعسكريين .

٢ـ أسلحة ، ومعدات عسكرية ، مايقدر قيمته زهاء : ثلاثة آلاف مليون دولار ، وجميعها روسية الصنع ، أو بريطانية ، أحرقت معظمها في مستودعاتها المركزية .

٣ـ دمار لحق بأهالي مدينة عدن الكبرى ، ومنازلهم ، يقدر بحوالي ألفي مليون دولار .

٤ـ حملة تصفيات دموية عشائرية ضد كل من ينتمي إلى المحافظة الثالثة ، أبين «زنجبار» دامت لمدة عامين ، إذ كان الإنسان يقتل لسبب واحد فقط هو : أنه

١ـ راجع جذور الصراع الماركسي في جنوب اليمن ، لمزيد من التفاصيل .

من مواليد محافظة أبين .

لقد كانت معارك يناير ١٩٨٦م ، في عدن تمثل أشرس المعارك القصيرة ، وأكثرها دموية عبر التاريخ اليمني ، وكانت في خسائرها البشرية ، تساوي سبعة أضعاف الحرب ضد الانفصاليين ، في عام ١٩٩٤م ، والتي نحن بصصدد الوصول للحديث عنها .

أما بالنسبة لخسائرها المادية ، فقد شكلت ضعفي ماكلفته الحرب خلال عام ١٩٩٤م ، لإسقاط الحزب الاشتراكي اليمني ، من فصل المحافظات الجنوبية والشرقية .

وبين أيدينا تقرير تفصيلي في عشرين صفحة تقريباً ، من لجنة الإغاثة والرعاية الصحية ، ومنظمة الهلال والصليب الأحمر ، يكشف الغطاء عن بعض جرائم الحزب الاشتراكي ، ضد الحزب الاشتراكي ، وبشاعة التعذيب الجسدي للمعتقلين والمصابين في المستشفيات ؛ بآلات حادة وخارقة ، ومواد كيماوية ، مورست على أجسام المقتولين قبل إزهاق أرواحهم ، وإحراق بعض أعضاء المقتولين ، مع إبادة أطفال وشيوخ كبار من المدنيين ، وإذا سمح لنا حجم هذا الكتاب ؛ سوف ننشر صورته في أحد ملحقاته . وتذكر مصادر عدة أن عبدالفتاح إسماعيل ، كان قد نجا من القتل بأيدي المقاتلين ، التابعين لعلي ناصر محمد ، يوم ١٣يناير ٨٦ ١٩م . غير أن اغتياله قد تم بعد ذلك بحوالي خمسة أيام ، بأيدي جناح البيض ، وعلي عنتر ، الذي يعتمد استراتيجية تصفية عدن من الشماليين ، ثم للتحرر من هيمنة عبدالفتاح إسماعيل التنظيرية للحزب ، والدولة ، ليتيح إعدامه الفرصة لعناصر جديدة ، بالظهور على المسرح السياسي وسر توقيت اغتياله خلال المعركة كي لا يكون متهماً بدمه ، سوى علي ناصر محمد، الذي كان قد أعلن قتل عبدالفتاح قبل إعدامه [1] وكانت نتائج تلك

١ـ على الرغم من هول الموقف في أسبوع ١٣يناير ١٩٨٦م ، في عدن ، إلاّ أنني أ قرر أن تلك الأحداث ، كانت بمثابة جواز سفر للرحيل إلى دولة الوحدة ، وكان ضرورة لا بد منه لرحيل التشطير البغيض ، كما كان يوم ٧ يوليو ١٩٩٤م ، هو يوم الوحدة اليمنية الصحيحة

التصفيات ، واعتكاس الخارطة السياسية في عدن ، هي المؤثر الأكبر في إزاحة شخصيات إجرامية ، بعضها إلى القبر ، وبعضها إلى خارج السلطة ، وماكان للوحدة اليمنية أن تتحقق ، في ظل وجودهم على قمة السلطة أوالحياة إلاّ أن يشاء الله .

واستقبل الشطر الشمالي من اليمن آلافاً من اللاجئين ، والمضطهدين ، ونزح معهم كل من كان يتمنى النزوح ، ومنعه النظام الشيوعي ، وكان لايجد مبلغ ضمان عودته الذي يبلغ زهاء عشرين ألف دينار .

أما إذا عدنا إلى الوضع السياسي في العاصمة صنعاء ، فقد كان يعيش أياماً غامرةً بمشاعر السعادة ، والهدوء ، بالنسبة للرئيس «علي عبدالله صالح»، لأسباب ساقها القدر ؛ لخدمة حكمه ، خلال أربع سنين سبقت أحداث ١٣يناير .

كان أهم تلك الأحداث هو : انشغال الأحزاب الداخلية في الشمال بالانشقاقات ، والتفككات ، وتجنحت الأحزاب الاشتراكية بأجمعها [١] ، وانشقت الجبهة الوطنية الماركسية على نفسها شقين ، فمنها الجنوبيون الذين هم وراء الحدود الشطرية في الجنوب ، وأولئك تخلوا عن زملائهم ورفاق دربهم في الشمال ، بينما نجد الشماليين أنفسهم قد انقسموا على أنفسهم أيضاً ، ثلاثة أقسام :

قسمٌ لحق بالنظام في صنعاء ، وبحث لنفسه عن مصدر مالي يسيش به في الشمال ، ولوكان ذلك المصدر هو الانتماء إلى جهاز المخابرات للعمل ضد الأجنحة الأخرى .

وقسم آخر : انكفأ على نفسه ، في قريته ، واختفى حتى ظفر بجواز سفر

١ـ أما الناصريون فقد بدأ انشقاق حزبهم من أواخر السبعينات حينما كان معظمهم في السجون بعد انقلاب ١٩٧٨/١٠/١٥م الفاشل ، ونشأ الصراع الحاد بسبب القيادة التي يمكنها استلام قيادة الحزب ، خاصة بعد أن أعدم أحد عشر قيادي في الحزب ، كانوا يمثلون الصف الأول والثاني .

ورحل به إلى السعودية للعمل في المطاعم ، والمقاهي ، والخدمات الأخرى ، وهذا الفصيل كان معظمه من المقاتلين الذين بقيت أظهرهم مكشوفةً في المجمتع بعد أن حملوا على كواهلهم تبعات الثارات ، ومسئولية الدماء التي سفكت في القرى والأرياف ، بحكم تورطهم المباشر في تنفيذ عمليات عسكرية دموية ، ضد الشخصيات القيادية والمرموقة في المجتمع ، واعتبروا أن الهجرة إلى خارج اليمن ، سبب من أسباب الإفلات من الانتقام في الحقوق الشخصية ، أمّا الحق العام ، فقد سبق أن أصدر الرئيس علي عبدالله صالح ، فيه عفواً عامًا .

والقسم الثالث : آثر البقاء خارج شمال اليمن ، واستقر في عدن معلنًا انضمامه إلى الحزب الاشتراكي ، وظل يتربص بالوضع في الشمال ، ويترصد الفرص ؛ لعودة المقاومة المسلحة من الريف أو المدينة ، ثم ليشبع غرائزه بالشهوات التي تعتبر محرمة في شمال اليمن ، ومباحةً في جنوبه .

ومع ذلك فقد كان للحزب الشيوعي تمثيل قيادي في صنعاء ، يصدر المنشورات السرية ، ويرعى العمل الحزبي ، ويمثل الحزب في لجنة الحوار الوطني ، ويظهر الطاعة ، ويبطن العصيان (١) .

أما البعثيون ، فقد لحق الجناح السوري ، بوضع الحزب الشيوعي اليمني ، في كلا الحالين هزيمة ، ونصراً .

أما جناح العراق ، فقد بدأ نجمه يسطع بقوة متصاعدة ، ومركزه يتعزز ، ونفوذه يتزايد ، حتى وصل خلال فترة من فترات أواسط الثمانينات ، مرحلة الاقتراب من الوصول إلى مصادر التأثير على القرار في الحكم ، واستوطن الود لهذا الحزب كما توقع الكثيرون ، فؤاد الرئيس «علي عبدالله صالح» إلى حدٍّ بلغ أمره درجة التخوف والتوجس من كافة القوى الأخرى ، ولعل السبب الذي بلغ

١ـ آثرنا عدم ذكر الاسماء التي ترد تلقائيًا مع سياق الحديث ، حفاظًا على مشاعر بعض زملائنا الأعزاء ، في كافة الأحزاب ، والتنظيمات .

بحزب البعث هذا المبلغ هو :

التعاطف الكبير مع الرئيس صدام حسين ، ومع الجيش العراقي ، من كافة وسائل الإعلام العربية ، والارتياح الكامل لموقف العراق ، وخاصة الرئيس «صدام حسين» ، الذي غامر في حربٍ طويلة المدى ؛ إبان ذلك العقد من الزمن ، ضد جمهورية إيران وزعمائها الشيعة .

ولقد كانت الحملة الإعلامية الرسمية في أقطار الدول العربية ، والغربية ، تصب في اتجاه تمجيد الرئيس «صدام حسين» وامتداح حزب البعث العراقي بأنه يمثل حارس البوابة الشرقية للوطن العربي [1] ، ودفعت الحكومة اليمنية كغيرها من الدول المؤيدة للعراق ، في حربها ضد إيران ، بآلاف من المقاتلين مزفوفين بهالة من التعظيم والتبجيل ؛ للرئيس «صدام حسين» ، وتقديس حربه ضد إيران .

كل تلك : عوامل خدمت حزب البعث الاشتراكي الجناح العراقي ، ومتّنت مركزه شعبياً ، وحكومياً ، إلى حدٍ ما .

وكما شملت القلاقل ، والمشاكل مختلف التنظيمات الحزبية اليمنية ، فقد بردت العلاقات الودية بين الرئيس «علي عبدالله صالح» ، وحلفائه ـ التيار الإسلامي ـ التي كانت في مطلع عهده ، وبخاصة تنظيم الإخوان المسلمين ، الذين انشغلوا إبان تلك الفترة ؛ بصراع داخلي حول مراكز متقدمة في القيادة ، أدى إلى فصل بعض القيادات من التنظيم ، وتجميد عضوية آخرين[2] كما أدى إلى فصل عدد من العسكريين من أعمالهم جرّاء ذلك الصراع .

١ـ يستثنى من الدول العربية سوريا فقط ، التي كانت تقف ضد العراق ، للعداء الشخصي بين الرئيس حافظ الأسد ، والرئيس صدام حسين ، رغم انتمائهما معاً إلى حزب البعث العربي الاشتراكي .

٢ـ الجدير بالذكر أن تلك المرحلة ، واكبت ميلاد المؤتمر الشعبي الأول سنة ٨٢ ـ ١٩٨٣م ، نترك الحديث عن ذلك الصراع ، لمن سيؤرخون بإنصاف للحركة الإسلامية في اليمن إن شاء الله ، وإنا لمنتظرون .

وفي جو كهذا انشغل فيه المعارضون عن السلطة ، بل كان الجميع يفكرون بكل ما أوتوا من ذكاء ودهاء ، في قضية واحدة ، هي : كيف يجنبون صفوفهم اختراق الاستخبارات [1] ، ومخادعة الرئيس للغاضبين من صفوفهم . ولم يكن وضع التيار الإمامي ، والهاشمي بأمثل من غيرهم . في ظل الحملة الإعلامية الشرسة ضد إيران ، وأنصاره في كل مكان ، وكان ذلك النهج الإعلامي موجهاً لكل أنصار إيران ، والمتعاطفين معه . ذلك ما جعل التيار الإمامي الهاشمي في وضعٍ لا يحسد عليه .

فاهتبل الرئيس علي عبدالله صالح تلك الفرص السانحة ، وحالفه التوفيق إلى حدٍ كبير ، في توظيف العلاقات الطيبة ، مع دول الخليج ، في إعادة بناء سد مأرب التاريخي [2] ، وعقد عدد من اتفاقيات الكشف عن الثروات ، والمعادن في الجمهورية العربية اليمنية ، كان أبرزها اتفاقية التنقيب عن النفط مع شركة «هنت» الأمريكية ، في حقل صافر ، من محافظة مأرب ، وجاءت النتيجة موفقة بالنجاح ، فكانت تلك المنجزات ، بالإضافة إلى الحركة الدائبة في شغل الشعب بالانتخابات الكثيرة المتكررة ، من مجالس هيئات التعاون الأهلي ، إلى المجالس المحلية ، فالمجالس البلدية ، فالنقابات ، والاتحادات الطلابية ، والمهنية ، فالانتخابات لعضوية المؤتمر الشعبي العام ، فانتخابات اللجنة الدائمة ، وكلما خرج الناس من انتخاب ، أعلن عن انتخاب آخر .

ولم يغفل الرئيس مع ذلك ، عن بناء جيش مزود بالمعدات العسكرية الشرقية ، والغربية المنوعة ، ولو لم تكن متقدمة ، إلاّ أنها ليست متخلفة عن الأسلحة المتوفرة حينذاك في جنوب اليمن.

---

١ ـ مما لاجدال فيه أن جهاز المخابرات في صنعاء قد تمرس ، بل واستسهل اختراق كافة الأحزاب ، في ظروف التجنيح ، والتشقق ، والتنافس . ولعل أهم الأسباب في ذلك هو : قوة الولاء للرئيس ، وكفاءة قيادة جهاز الاستخبارات ووجود ركائز هامة من الشخصيات ، تناظر الرئيس .

٢ ـ أعيد تشييد السدّ على نفقة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

وتمكنت قيادة الجيش من إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية تدريجياً ، وإلغاء كل الرموز الحزبية القومية ، في البنية العسكرية ، كما تمكنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ، من طمس اللجنة العليا للتصحيح بكل آثارها ، بل وحلت محلها تماماً .

فما جاءت أحداث ١٣ يناير سوى مزيد من الحظ ، والقدر الإلهي ، ليسوق الكرة في مرمى الرئيس علي عبدالله صالح - وإن تظاهر بالحزن - ليبدأ الطرح المساوم على تحقيق الوحدة اليمنية ، من مركز القوة ، وفي يده عدد من الأوراق السياسية الرابحة ، التي تمكنه من زعزعة التصلب الماركسي المتطرف ، يوم لم يعد هناك عبد الفتاح إسماعيل ، الذي كان متحمساً للنظرية الماركسية ، أكثر من ماركس ، أو كما قال المثل العربي : « ملكي أكثر من الملك » ، ولا علي عنتر ، القوي برجال الجيش من قبيلته ، مع تمتعه بقدرٍ عالٍ من الأمية على حين ضمان وجود العناصر القوية عسكرياً من المحافظات : الثالثة ، والرابعة ، الجنوبيتين ؛ المشردين في صنعاء كخصوم ألداء ، للتشكيلة الجديدة في عدن : علي سالم البيض ، وحيدر العطاس ، وسالم صالح محمد ، وهيثم قاسم ، الذين كانوا رأس الحربة في سفك دماء آلاف من محافظة أبين وشبوة ، بدون ذنب .

وكان أولئك المقيمون في صنعاء [1] يتوثبون للانتقام ، من خصومهم في عدن ، والثأر للذين قتلوا بعد يوم ١٣يناير ١٩٨٦م ، وقد واكب ذلك الحظ السعيد لصنعاء ، إضافة إلى الأحداث ، والتطورات الآنفة الذكر ، انحدار مجد الاتحاد السوفيتي ، إلى الانقراض ، وميول نجمه إلى الغروب ، في أخطر منعطف حاد

---

١ - نقصد بهم اللواء : عبد ربه منصور ، نائب رئيس الجمهورية ، حالياً ، وهو من الرجال الأقوياء المتمرسين على مواجهة النوائب ، و الشدائد ، والعميد : أحمد مساعد حسين ، وزير النقل حالياً ، والعميد : عبدالله علي عليوة ، رئيس هيئة الأركان العامة ، والعقيد : أحمد عبدالله الحسني ، قائد البحرية سابقاً ، وحالياً . ومحمد علي أحمد ، الذي كان قد استماله الحزب الاشتراكي ؛ بتأثير من حيدر أبو بكر العطاس ، وبإغراءات مالية ضخمة حتى عاد مع الانفصاليين في ١٩٩٤ م ، وعين وزيراً للداخلية ، والأمن ، وفر مهزوماً في ٧ يونيو ١٩٩٤م .

تسقط فيه إمبراطورية عظمى ، تحكم ربع العالم مساحة ، وتعلن «البروسترويكا» التي تعني «إعادة البناء» كثورة كبرى من قمة السلطة السوفيتية ، ضد الكيان السوفيتي ذاته ، تمكنت من هدم الدولة العظمى ، خلال أربع سنين فقط من إعلان البروسترويكا .

ويتهدم البناء الشامخ لتلك الامبراطورية العظمى ، عجز كل الشيوعيين الماركسيين عن إعادة البناء ، واكتفى «ميخائيل جورباتشوف» بالهدم ، وترك البناء ، وهناك أصبح النظام الاشتراكي الماركسي في كل أنحاء دول العالم يتيماً لا أب له ، ولا أم ، تعصف به رياح التغيير من شعب إلى آخر ، وتنتفض الشعوب ضد الحكام الشيوعيين ، في كل مكان من أرجاء الأرض . وتتهاوى الأنظمة الماركسية ، تحت وطأة غضب الشعوب المضطهدة ، ابتداءً من رومانيا ، التي خرج فيها الشعب لمطاردة «تشاوسسكو» السفاح ، حتى فر إلى الغابات ، ومع ذلك لم يسلم ، من غضبة الشعب ، وكان مصيره الإعدام مع زوجته ، كمصير حكمه ، ورجال دولته ، تم ذلك واهتزت له دول العالم ، ووقف الاتحاد السوفيتي ، متفرجاً لم يقدم شيئاً ، بل أيد فيما بعد إرادة الشعب ، وتبرأ علناً من الحليف الرئيس ، الذي قتل شر قتلة .

لقد كان الموقف المتفرج من الاتحاد السوفيتي إزاء ما حدث في رومانيا يعني رسالة واضحة ، أو إشارة صريحة ، إلى الشعوب المضطهدة تحت الأنظمة الشيوعية ، أن تزيل من حسبانها أي دور كانت تحسبه للاتحاد السوفيتي ، في صراعها ضد حكامها ، إذا ما حاولت الثورة ، وتصفية حساباتها معهم .

فانقضت الشعوب الواقعة تحت هيمنة الأنظمة الشيوعية على حكامها انقضاض الصقور العنيدة ، حتى تهاوت الأنظمة الاشتراكية ، تحت ضربات الثورات ، التي تباركها ، أو لا تباركها ؛ أمريكا ، وأوروبا .

وكأمثلة على ذلك : ألبانيا التي طمست معالم الطاغية الماركسي «أنور خوجة» ، وأثيوبيا التي أخرجت «منغستو هيلا مariam» ـ حافياً ـ من أديس أبابا ،

وتحرر الشعب الأريتيري من الاستعمار الحبشي ، وعاد «المجر، وتشيكوسلوفاكيا» إلى حظيرة الغرب الرأسمالية ، وبالخطوة السريعة في ميدان الخروج المتحدي للنظرية الاشتراكية ، على حين تخلت ألمانيا الشرقية عن نهجها الماركسي ، وبدأت تحاول الالتحام ، وإعادة الوحدة بين شطري ألمانيا الشرقية ، والغربية .

فوجد النظام الاشتراكي الماركسي في جنوب اليمن نفسه ؛ في منحدر السقوط ، وقد بدأت التمردات الشعبية ، والتحدي القبلي بممارسة الشعائر الدينية ، ومعاداة النهج الماركسي ، والمجاهرة بالغضب ضد التوجه الإلحادي ، وتعالت أصوات الصحوة الإسلامية تدريجياً، وازدادت بين الشباب ، بصورة مذهلة ، ذلك ماجعل الشيوعيين يعقدون ندوة لدراسة كيفية مواجهة التيارات الدينية ، وخرج المؤتمرون ؛ بمجموعةٍ من التوصيات ، تبدأ بمنع مجلة «ماجد» الإماراتية الخاصة بالأطفال من الدخول إلى البلاد ، أما سواها من الجرائد، والصحف ، فهي ممنوعة بالطبع .

وأكدت الندوة على تأكيد الاختلاط في المدارس ، وطرد المعلمين المتدينين ، وقد أدى تطبيق تلك التوصيات إلى ردود أفعال غاضبةٍ ، فجرت ثورة كالبركان في مناطق مختلفة من المحافظات ، كان أبرزها انتفاضة منطقة «مودية» المتمردة على الحزب الاشتراكي فكريًا منذ ميلاده ، وقد جرعته ، وجرّعها صنوفًا من الويلات ، خاصّة الشباب المنظم إسلاميًا، التابع للعميد المرحوم : «حسين عثمان عشال» [1] ، وكثيرًا ماسالت الدماء ، ونشبت المعارك الدامية بين قوات الحزب ، والإسلاميين ، الذين ينتمون إلى تنظيمات إسلامية كجماعة الجهاد ، في جبال المراقشة الحصينة ، وصراعات في كثير من المدن مع تنظيم الإخوان المسلمين .

---

١ ـ الذي كان ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلين ، ولجأ إلى اليمن الشمالية خلال رئاسة سالم ربيع علي ، بعد أن كان قائداً للجيش الاتحادي ، في عدن .

وقبيل تحقيق الوحدة اليمنية بشهور ، اعتقل مجموعة من الشباب المسلم في عدن وحضرموت ، بل في شهر مارس ١٩٩٠م ، بسبب احتجاجهم على تدريس مادة الفلسفة المادية في المرحلة الثانوية ، وعدم احترام شعائر شهر رمضان المبارك .

كما وقعت صدامات للسبب ذاته ، بين زملاء المعتقلين ، وبين رجال الشرطة ، واستخدمت فيها القنابل المسيلة للدموع ، وفي حزيران ١٩٩٠م ، تم عزل رئيس تحرير صحيفة ١٤ أكتوبر الرسمية ، واثنين من زملائه ، بسبب نشر مقالات تهاجم الإلحاد وتندد بأساليب التعامل مع علماء الإسلام ، أثناء فترة الهيجان الماركسي ، وكانت الانتفاضات ، والتمردات هنا وهناك ، حتى أسقطت هيبة الحزب ، وضاق الخناق الاقتصادي على الحكام الشيوعيين في عدن [1] ، وقد بدأ القلق ، والتململ ؛ يبدو واضحاً ، على القيادة الماركسية في عدن ، إزاء الأحداث المتوالية ضد الحزب الشيوعي العالمي وأنصاره ، فحاول القياديون البحث عن حلول سريعة للخروج من المأزق .

فاتخذوا تدابير واقية له من الغرق ، أو لتتيح له فرصة من الوقت ليرتب أوضاعه ، فاندفع إلى أحضان الدول الغربية و البرجوازية في الخليج بقوة ، وعمل كل ما يمكنه عمله ؛ لكسب الرضى ، وإقناعهم بأنه تخلى عن النهج الماركسي الأحمر ، وأنه قد أصبح ، يميل للارستقراطية ، بعد أن تخلى عن التوجه «البروليتاري» ، وأنه في وعي بأن عهد التطرف الماركسي قد ولى وراح ، غير أن المصداقية ، لم تبد على واقع الحزب الحاكم في عدن ، ولم يتخل عن تبني الاشتراكية ، ومصادرة الأموال الخاصة ، واستمر محافظاً على نشر النظرية الماركسية ، والدعوة إلى الثقافة اللينينية ، وظل يردد شعارين متناقضين في آن واحدٍ ، ففي المستوى الخارجي : يحاول تضليل الأنظمة ، والشعوب ؛ بأنه صار

---

١ ـ الملفت في الأمر أن الحزب الاشتراكي ، لم يكن لديه أدنى موردٍ مالي تجاري ، أو صناعي ، أو خدمي ، أو غيره يعتمد عليه ؛ سوى المساعدات ، والقروض من الاتحاد السوفيتي وحلفائه الماركسيين ، التي ناهزت سبعة مليار دولار.

معتدلاً ، وغير ماركسي ، وعلى الصعيد الداخلي : كان كما قال المثل العربي بتصرف . رجعت حليمة إلى عادتها القديمة» ، غير أن الدول المجاورة من مجلس التعاون الخليجي ، التي نبلت بعض أطروحات الحزب ، وطلبت التدليل على قلّه بإقرار ترسيم الحدود في مناطق التماس ، المختلف عليها بين اليمن الجنوبي ، والمملكة السعودية . فلبى الحزب لذلك الاختبار بمجرد وعد واستطاع بذلك كسب الأسرة المالكة في السعودية ، غير أن أمريكا والغرب ، نظروا إلى هذا الحسو بأنه انتهازي ، لا يصدق فيما يقول ، بدليل عدم وجود أى تغيير في النهج ، والأسلوب .

وبينما كان الحزب يتخبط حائراً في الوصول إلى حل ، يضمن له الطمأنينة ، والبقاء في السلطة بعدن ، قبل اللحاق بالأنظمة ، الاشتراكية المتهاوية . فكر ملياً لأقرب المخارج ، فلم يجد سوى الهروب إلى الأمام ، وهي الوحدة اليمنية ، ليخرج من مأزق السقوط القسري فاستجاب من خلال تدرج في الحوار مع الرئيس علي عبدالله صالح ، الذي كان في وضع قوي ، يسمح له بالإصرار ، والاستماتة ، في اتجاه تحقيق الوحدة ، واثقاً بسبب مركزه القوي ؛ على الصعيد الداخلي اقتصادياً [1] ، وسياسياً ، في حين كانت العلاقات الخارجية ؛ تمر بمرحلة شهر العسل للجمهورية العربية اليمنية ، مع جيرانها (دول مجلس التعاون الخليجي الست) [2] ، وانخراط اليمن في (مجموعة مجلس التعاون العربي الأربع) [3] ، فكانت تلك الميزات الداخلية ، والخارجية ، دافعاً رئيساً للرئيس «علي عبدالله صالح» للاستماتة في طلب يد الوحدة اليمنية ، المعشوقة التي أحبها كل زعيم قبله ، وعجز عن دفع مهرها الباهظ ، طوال خمسة وعشرين عاماً من عمر الثورة في جنوب اليمن .

---

١ ـ الوضع الاقتصادي كان أمثل بكثير عما هو عليه الحال في جنوب اليمن ، وحركة التنقيب النفطي مستمرة و الهجرة اليمنية إلى السعودية ميسورة . وحركة التجارة الداخلية ، والخارجية نشطة أيضاً .

٢ ـ هي : السعودية ، وعُمان ، و الإمارات ، وقطر ، والبحرين ، والكويت .

٣ ـ هي : مصر ، والعراق ، والأردن ، واليمن .

وقد عقدت عدة من اللقاءات الوحدوية ، والمحادثات الثنائية بين الرئيس «علي عبدالله صالح» ، وبين «علي سالم البيض» ، أمين عام الحزب الاشتراكي الحاكم في عدن ، حينذاك ، وكانت تلك اللقاءآت في نظر الشعب اليمني ، والمعايشين للحوارات الوحدوية ، كلّما احمرت الحدق ، أعزوفة قديمة اللحن والإيقاع ، تبدو غير ملفتة ، لشدة ما ألفها الناس ، ولم يعد أحد يصدقها، وكان في طي الغيب ما لم يكن في حسبان الناس .

إرهاصات الوحدة

لم يجد علي سالم البيض ، وزملاؤه الذين استولوا على مقاليد الحكم في عدن ، في أواخر يناير ١٩٨٦م سبيلاً آخر في تعاملهم مع الشطر الشمالي ، يمكنهم الفرار إليه ـ كما سبقت الإشارة إليه آنفاً ـ وهو : مواصلة الحوار، واللقاءآت ، بين قيادتي الشطرين ، والظهور في جلباب العاشق للوحدة اليمنية ، على حين أنهم يعيشون في أعماقهم بروح تعشق الانفراد بحكم جزءٍ من الأرض اليمنية ، مع الحفاظ على الاتجاه الأيدلوجي الماركسي ، غير أنه لا سبيل إلى ذلك ، في ظل انحدار طالع المنظومة الاشتراكية على مستوى العالم ، وفي مقدمتها زعيم المنظومة (الاتحاد السوفيتي) ، على حين أن صورة نظام الحزب الاشتراكي اليمني ، كانت حينذاك على الصعيد الخارجي في أسوأ مرحلة ، وأزرى صورة ، بالإضافة إلى وقوف نظام البيض ، وحزبه في الصف الموالي لإيران ضد العراق ، وحلفائه من العرب ، والغرب ، وكان قد تفرغ تفرغًا تاماً الرئيس : «علي ناصر محمد» ، ومجموعته للعمل خارجياً، ضد نظام علي سالم البيض في عدن ، وعلى الرغم من أنّ أحداث يناير ١٩٨٦م في عدن ، مثلت الزلزال الأعظم في تركيبة الحزب الاشتراكي ؛ في الجنوب والشمال اليمني ، وهدمت أعمدة التطرف في لجنته المركزية ، وخدمت شخص «علي

سالم البيض [١] ، بل أوصلته من الشارع إلى قمة السلطة لِخُلُوّ المجال له ، وأمثاله ، من أساطين الحزب ، وعمالقة الهيمنة العسكرية ، في داخل المؤسسة العسكرية الحزبية ، الذين أطاحت بهم أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م ، فإن علي سالم البيض تظاهر بالحزن والألم ، على أعضاء قيادة الحزب ، الذين سقطوا في مجزرة يناير ١٩٨٦م ، وتباكى كثيراً في خطاباته ، وأكثر من التهديد ، والوعيد بالانتقام لعبدالفتاح إسماعيل ، وزملائه القتلى ، وفي أكثر من تصريح ؛ صرح ولمّح باتهام الرئيس علي عبدالله صالح ، والاستخبارات الشمالية ، بتهيئة الظروف الدامية ، غير أن تلك المسوح التي ارتداها علي سالم البيض في تصريحاته ، كانت من باب ذر الرماد في العيون ، أوكقميص عثمان ، ولم يعد هناك أحد يجهل قصده ، وهو : جذب عواطف الحزب ، وأنصاره في الجنوب ، وصرف الأنظار عن التصفيات الدموية التي قام بها علي سالم البيض ، وزملاؤه الجدد، [٢] من أبناء المحافظتين : أبين ، وشبوة ، ولكن تلك الأساليب التي كانت تمارس في هذا الاتجاه ، لم تجد المبرر الكافي لرفض مواصلة الحوارات الوحدوية ، واستمرار العمل على تحقيق إعادة الوحدة ، خاصة وأن الرئيس علي عبدالله صالح تعشق الإصرار ، والاستماتة لتحقيق الوحدة اليمنية ، وأكد في

---

١ ـ كان علي سالم البيض قبل أحداث ١٣ يناير مطروحاً اسمه على قائمة الذين يجب فصلهم من الحزب الاشتراكي ، وجمدت عضويته في اللجنة المركزية ، ومطلوب للمحاكمة الجزائية بتهمتين ، رئيستين ، الأولى : اختلاس أموال الحزب وسرقتها ، والمراد بالحزب هنا الدولة . والثانية : خروجه عن القانون الذي يحرم الزواج بامرأة ثانية ، وكان علي سالم البيض قد اقترن بفتاة ، تسمى: « ملكي » وتجاهل القانون الذي يبيح العلاقة العاطفية ، خارج رباط الزوجية ، ولو بأكثر من أنثى ، وإن كانت زوجة لشخص آخر ، المهم أن تكون باتفاق الطرفين ، وألاّ تكون حليلة ثانية .

٢ ـ لقد شهد تاريخ الصراع في عدن ، أبشع جرائم القتل ، والهتك ، بعد يناير ١٩٨٦ م ، ولمدة ثلاث سنوات ، حيث كان الأصل لدى الحكام؛ أن كل أبناء محافظة أبين وشبوة العسكريين يستحقون القتل ، والمدنيين يستحقون السجن ، والتنكيل ، أما الموظفون العاديون : فكان مصيرهم الفصل من أعمالهم ، والسجون ، والتعذيب البشع .

أكثر من موقف استعداده أن يكون الضحية ، ولو بمفرده في سبيل تحقيق الوحدة . ولقد صدق الأثر القائل «اطلبوا الموت توهب لكم الحياة» .

ذلك المنجز العظيم ، وحلم الأمة اليمنية ، مدى القرون ، مهتبلا فرصة ضعف السلطة الحزبية في عدن ، واهتزاز موقفها الداخلي أمنياً، وسياسياً، واقتصادياً، وارتفاع أرقام المعارضين لها في الداخل والخارج ، واحتراق كرتها تماماً على الصعيد الخارجي .

وفي ظل تلك المفارقات ، عقد اللقاء الوحدوي الأول بعد أحداث ١٣يناير في مدينة تعز ، في تاريخ ١٩٨٨/٤/١٧م ، الموافق ٢٩ شعبان إلى ١رمضان ١٤٠٨هجرية ، بين الرئس «علي عبدالله صالح» و«علي سالم البيض» ؛ الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني ، تحت شعار مواصلة الجهود الوحدوية ، بين شطري الوطن اليمني ، وقد حضر اللقاء من الجانب الشمالي ، وفداً يضم كلاً من :

١	عبدالعزيز عبدالغني	رئيس الوزراء ، عضو اللجنة الدائمة .
٢	د: حسن مكي	نائب رئيس الوزراء ، عضو اللجنة الدائمة.
٣	د : عبدالكريم الأرياني	نائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية عضواللجنة الدائمة .
٤	مقدم : مجاهد أبوشوارب	نائب رئيس الوزراء، عضو اللجنة الدائمة .
٥	مقدم : عبدالله البشيري	رئيس هيئة الأركان العامة ، عضواللجنة الدائمة .
٦	يحيى حسين العرشي	وزير الدولة لشئون الوحدة ، عضواللجنة الدائمة .
٧	أحمد المحني	وزير النفط والثروات المعدنية .
٨	د : محمد الكباب	وزير الصحة ، عضو اللجنة الدائمة .
٩	مقدم : علي الآنسي	مدير مكتب رئاسة الجمهورية ، عضو اللجنة الدائمة .
١٠	مقدم : أحمد الرحومي	رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصناعة

	الغزل والنسيج ، عضو اللجنة الدائمة .
١١ مقدم : صالح عباد الخولاني	وكيل وزارة الداخلية ، مساعد أمين سر اللجنة الدائمة .
١٢ مقدم : علي محسن صالح	أركان حرب الفرقة الأولى مدرع ، عضو اللجنة الدائمة .
١٣ مقدم : درهم نعمان	محافظ لواء مأرب ، عضواللجنة الدائمة .
١٤ مقدم : محسن اليوسفي	محافظ لواء تعز ، عضو اللجنة الدائمة .
١٥ د : محمد عبدالملك العلفي	رئيس مصلحة المساحة .
١٦ مقدم : محمد ضيف الله	قائد لواء تعز ، عضو اللجنة الدائمة .
١٧ مقدم : عبدالله محرم	وكيل الجهاز المركزي للأمن الوطني .

ومن الشطر الجنوبي :

١ فضل محسن عبدالله	عضو المكتب السياسي ، سكرتير اللجنة المركزية .
٢ سعيد صالح سالم	عضو المكتب السياسي ، وزير أمن الدولة .
٣ عقيد : هيثم قاسم طاهر	عضو المكتب السياسي المرشح ، النائب الأول لوزير الدفاع ، رئيس هيئة الأركان العامة .
٤ صالح أبوبكر بن حسينون	عضو اللجنة المركزية ، نائب رئيس الوزراء ووزير الطاقة والمعادن .
٥ راشد محمد ثابت	عضو اللجنة المركزية ، وزير الدولة لشئون الوحدة .
٦ د : صالح محسن	عضو اللجنة المركزية ، مدير مكتب الأمين العام .

٧	محمد علي القيرحي	عضو اللجنة المركزية ، رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة شبوة.
٨	محمود حسين سبعة	عضو اللجنة المركزية ، رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة لحج .

وخرج اللقاء باتفاق حول خمس نقاط ، أهمها :

١ـ احتواء معالجة آثار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م .

٢ـ استكمال محاولة العمل الوحدوي ، الذي توقف بأحداث ١٣ يناير .

٣ـ تكليف سكرتارية المجلس اليمني الأعلى ، بإعداد برنامج زمني لإحالة دستور دولة الوحدة إلى مجلس الشعب ، في الشطرين .

٤ـ إزالة كل أسباب التوتر العسكري على الحدود الشطرية .

وبهذا اللقاء في مدينة تعز ، بدأ الحزب الاشتراكي بقيادة «علي سالم البيض» يطمح إلى : كسر حاجز العزلة السياسية والاقتصادية ، اللتان نجمتا عن الأيدلوجية الماركسية ، والاشتراكية العالمية خاصة ، عندما تخلىٌ السوفيت تدريجيًا عن التعصب الأيدلوجي ، وظهرت حركة الرئيس الروسي «بورس يلتسن» اليمينية من أروقة الكرملن السوفيتي ، تنادي بالعودة إلى النظام الرأسمالي ، في حين يقف فيه الرئيس السوفيتي «ميخائيل جورباتشوف» منادياً بالبروسترويكا «إعادة البناء» ، التي تعني عمليًا تفكيك دول الاتحاد السوفيتي ، ومنحها الاستقلال ، وإلغاء الدعم والمساعدات المالية لدول المنظومة الاشتراكية ، وعلى رأس قائمة تلك الأنظمة ، جمهورية اليمن الديمقراطية .

ولقد فطن الحزب الاشتراكي مبكرًا للمأزق الحرج ، الذي يعيشه ماليًا وسياسيًا ، واجتماعيًا ، فتحرك من موقعه الجمودي بالاتجاه نحو الدول الرأسمالية الإقليمية ، خاصة منها ذات الثروات النفطية ، حاملاً شعارات بَرَاءة

عن قناعته الجديدة ، ومن أهمها: التوقيع على ترسيم الحدود مع السعودية ، على أي حال تريد، والحرص على استدرار الأموال من دول المنطقة ، والمساعدات في إنجاز مشاريع تطوعيّة .

غير أن تلك الدول المجاورة ، لم تر مصداقية التوجه الجديد ، ولم تلمس تخلياً واضحاً عن النهج الاشتراكي اسماً ولاصفة ، فكانت غير عجولة في بسط أكفها السخيّة ، في فم الحزب ، ولكن بقدر معلوم .

ولم يتردد الحزب عن إجراء اتصالات مباشرة مع الغرب ، يعبر من خلالها عن قناعاته الجديدة بالنهج العلماني «اللاديني» ، غير أن الغرب الذي صنع الجنرال «ميخائيل جورباتشوف» في قلب الكرملن ، ليصل إلى حكم الاتحاد السوفيتي ، معلناً نهاية الامبراطورية السوفيتية العظمى ، كان متوقعاً نهاية الأنظمة الاشتراكية الأخرى ، «دون مقابل» ـ وطبعاً إذا سقط الرأس فبالأحرى ، يسقط الذنب ، فكان التعامل مع الحزب الاشتراكي اليمني بارداً ، لا يقوم على شغف بمواعيد الحزب .

وظلت قيادة الحزب في عدن تستجيش عواطف أنصارها ؛ في القبيلة والحزب ، بالعداء المتشدد للمسئولين عن أحداث ١٣ يناير ، ويأتي على رأسهم «علي ناصر محمد» ومن لجئوا معه إلى الشمال ، وفي كل لقاء يتم بين قيادة الشطرين يتقدم الحزب قبل تقديم ورقة عمل المؤتمر ، بطلب طرد علي ناصر محمد ، ومن معه من صنعاء ، ونفيهم إلى خارج اليمن كشرط أساسي لانعقاد اللقاء ، وكان هذا الشرط قد طرح بقوة بين يدي لقاء صنعاء ، بين الرئيس علي عبدالله صالح ، والرئيس علي سالم البيض ، بتاريخ ٣ مايو ١٩٨٨م . وقبل إعلان الوحدة ، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كان الحزب الاشتراكي قد رفض دخول صنعاء ، حتى يخرج منها: الستة الذين حكم عليهم بالإعدام في عدن إلى أي دولة أخرى .

وكاد الرئيس علي عبدالله صالح بمرونته المعروفة أن يستجيب ، لولا الوقفة الشجاعة للصف الثاني من القيادات العسكرية بصنعاء ، وتربطها علاقة

حسنة بعلي ناصر محمد ومن معه ، التي أعطت للرئيس علي عبدالله صالح عن استيائها ، وقلقها الشديد من المساومة لأماني الحزب الاشتراكي ، الآيل إلى السقوط ، وهدد أولئك الضباط بالرحيل إلى خارج اليمن تضامنًا مع أصدقائهم الجنوبيين ، المضطهدين من الحزب .

وتفهم الرئيس علي عبدالله صالح الموقف بحرج شديد ، إلاّ أن الضباط المناوئين لعلي سالم البيض وحزبه ، من مجموعة علي ناصر محمد، أدركوا حساسية المشكلة ، وابتعدوا عن العاصمة صنعاء خلال أيام اللقاء ، ولكن في شكل رحلةٍ سياحية داخل المحافظات الشمالية ، من شمال اليمن ، وعوداً إلى نتائج اللقاء في ٣ مايو ١٩٨٨م ؛ فلم يسفر ذلك اللقاء في صنعاء بين الرئيسين عن نتائج كبيرة سوى : ما أطلق عليها اتفاقية «إقامة مشاريع مشتركة بين الشطرين» (١) .

وعلى هامش اللقاء يوم ٤ مايو ١٩٨٨م ، كانت الخطوة الأولى على طريق رفع المعاناة والظلم عن المواطنين قد حدثت ، باتفاق أُبرم بين الأستاذ «عبدالعزيز عبدالغني» رئيس مجلس الوزراء ، عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي ، وبين الدكتور «ياسين سعيد نعمان» عضو المكتب السياسي ، رئيس الوزراء في الشطر الجنوبي ، ويقضي ذلك الاتفاق على نهاية : حظر التجول بين الشطرين للمواطنين بموجب البطاقة الشخصية ، وإلغاء الحاجة إلى جواز السفر والتأشيرة من السفارة (٢) .

١ـ راجع ص ٢١٤ ، من كتاب اليمن الواحد .

٢ـ وفق استمارة تحمل الاسم ، والميلاد ، وعنوان الإقامة في كل من الشطرين .

دون الحاجة إلى دفع مبلغ للتأمين ، لعودة المواطن إلى قريته في الشطر الجنوبي ، وكانت أجهزة الأمن السياسي في الشطرين قد احتالت على هذا الاتفاق ، واعتبرت البطاقة الشخصية : إستمارة دقيقة المواصفات ، يتم استخراجها من جهاز أمن الدولة قبل السفر ، غير أن هذا التصرف لم يلبث أكثر من بضعة أشهر حتى رغب الحزب الاشتراكي من جانبه في إلغاء تلك الإستمارة ، والاكتفاء بالبطاقة العادية من باب جذب الأضواء .

وفي مضمار التسابق على مرتبة التسامح والوعي ، أصدرت السلطات في صنعاء قرار حرية التنقل بين الشطرين ، بدون حاجة للبطاقة الشخصية ، فكانت فرجًا ، ومخرجًا، للذين عانوا: الكبت ، والحصار في المحافظات الشرقية والجنوبية .

كانت الحرب العراقية ، الإيرانية ، قد شغلت بال الدول العربية بأسرها ، واستغرقت فائض ثروتها دعمًا للمجهود الحربي العراقي ولم تخمد النيران بشكل نهائي ، وكان أكبر المشغولين بها ماليًا هي : دول مجلس التعاون الخليجي ، التي كانت بعلاقاتها الحميمة لصنعاء تمثل أهم مصادر الدعم المالي للجمهورية العربية اليمنية ، بفعل تأثير الهجرة ، والمساعدات السخية ، والقروض طويلة الأمد، وبالطبع لقد تأثرت الجمهورية اليمنية تأثرًا مباشراً بالظروف المالية الصعبة التي تعيشها دول مجلس التعاون العربي الخليجي جراء تلك الحرب .

فرشدت الإنفاق ، واختصرت بنود الميزانية ، وأوقفت بعض الدعم المالي ، عن المجاميع الشعبية ، والنازحين من جنوب اليمن إلى حد ما .

وفي ظل سياسة التقشف في صنعاء ، كان جيب الثروة الثوري الليبي ، بقيادة العقيد «معمر القذافي» ، يبحث عن أي نظام عربي خالٍ حينذاك ، من الصراعات العسكرية ، ليقف إلى جواره في معركته المسلحة الضارية في إقليم «الأوزو» مع الحكومة التشادية ، خاصة بعد الهزيمة المفاجئة للجيش الليبي في مضايق الحدود التي كان قد سيطر عليها ، فتوجه العقيد القذافي بطلب قومي،

هو: دعم عسكري من حكومة صنعاء ؛ للدفاع عن حدود الدول العربية ، في غرب إفريقيا .

وقد لبى الرئيس «علي عبدالله صالح» كعادته بسرعة لذلك الطلب ، وعمل جديًا على ترحيل مئات من المقاتلين الجنوبيين الذين نزحوا إلى الشمال ، مع الرئيس علي ناصر محمد ، ووافق ذلك الاختيار الصعب بالنسبة للمقاتلين الذين تم ترحيلهم إلى ليبيا، هوىً عند الرئيس علي ناصر محمد ، ومحمد علي أحمد الَّذَيْنِ تسابقا لاستلام الضرائب الباهظة من الرئيس معمر القذافي ، كأصحاب حق مشروع في استلام المكافأة السخية عن جهود وعرق المرابطين في الصحراء الليبية من ألوية الوحدة في الفترة من : ١٩٨٧م إلى ١٩٩٠م .

وقد شكل ذلك التصرف نوعًا من الارتياح النفسي لدى الحزب الاشتراكي في عدن ، من موقف الرئيس : علي عبدالله صالح ، من باب النكاية لعلي ناصر محمد وأتباعه ، كما شكل ارتياحًا نفسيًا أيضًا لعلي ناصر محمد ، ومحمد علي أحمد ، الَّذَيْنِ استفادا ـ كماذكر الرفاق ـ ثروة دولاريةً ضخمة لقاء ذلك [1] .

وفي نهاية عام ١٩٨٨م تسارعت الخطوات الوحدوية ، بصورة مايزال البعض يحتار في أسبابها ، وسرعتها ، وتلاحق أحداثها !! ، ففي ذكرى جلاء المستعمر البريطاني عن عدن ، كان الرئيس علي عبدالله صالح يرأس وفدًا إلى عدن ، ويفجر قنبلة الصمت ، ويقترح بجرأةٍ إعلان توحيد شطري اليمن في دولةٍ فيدراليةٍ واحدة ، بينما صرح الماركسيون ـ الحزب الإشتراكي ـ في عدن صيغة كونفدراليةٍ كمحاولة لامتصاص المفاجئة ، غير المتوقعة ، التي وضعتهم أمام موقف حرج .

---

١ ـ كانت بداية الخلاف الحاد بين علي ناصر محمد ، ومحمد علي أحمد على أرقام عالية من المال ؛ وبسببها توسعت دائرة الخلاف وانحاز كل منهما إلى مصلحته الشخصية بصورة عدوانية ، على حساب الشخصيات العسكرية الأخرى .

وقد خرجت الاجتماعات في عدن بالتوقيع على اتفاقيةٍ أكثر إثارةً تقضي بإحالة مشروع الدستور لدولة الوحدة للاستفتاء عليه شعبيًا، الأمر الذي يعني قيام وحدة اندماجية فور الموافقة عليه [1] .

لقد كان ذلك الاتفاق ، والطرح الجريء للرئيس علي عبدالله صالح بمثابة مغامرةٍ جديدةٍ ، أثارت المخاوف ، والشكوك ، لدى الشخصيات الاجتماعية البارزة في الشطر الشمالي ، وقادة الجيوش ، والتيارات الإسلامية ، وخاصة الحركة الإسلامية ـ الإخوان المسلمون ـ كما أزعجت أساطين الحزب الاشتراكي والمتعصبين للماركسية في السلطة في عدن ، وعلى الرغم من التحليل الذي خرج به الحزب الاشتراكي ؛ لسرِّ ذلك الإصرار من الرئيس علي عبدالله صالح ، على التسرع بإعلان الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن ، حيث عزوه إلى السنَد الداعم للنظام في صنعاء ماليًا ، وعسكريًا ، وهما : مجلس التعاون العربي ، والخليجي ، وأن الرئيس صدام حسين من وراء تشجيع الرئيس علي عبدالله صالح على ذلك ، رغبة في تنويب الشيوعيين في عدن ، الذين يكنون العداء للرئيس صدام حسين ويكيدون له ، إلاّ أن الحزب الاشتراكي اعتبر التوقيع على الاتفاقية والقفز في مضمار السباق على الوحدة قد أكسبه وأمده بطاقةٍ جديدةٍ للاستمرار في الحكم ، وضمان قدر من النجاة قبل السقوط كغيره من الأنظمة الاشتراكية الأخرى .

واعتبر علي سالم البيض تلك : فرصة أخرى لتجديد حيوية الحزب المنهار بالمشاركة في تحقيق الوحدة اليمنية التي جددت من رصيد الحزب ، ونفخ خطابه الإعلامي بالقوة والحياة ، وبعد أن كان الحزب محتضرًا ، قام ينتفض من جديد ، وأوحى في كثير من تصريحاته بتخليه عن النهج الماركسي ، وجدد شعاراته البالية ؛ ليقدم نفسه بأنه حزب الوحدة ، والديموقراطية ، وحقوق الإنسان !! .

١ـ عن بحث الانتحار بخنجر الانفصال بتصرف يسير ، «ناصر يحيى» مجلة المجتمع الكويتية ، العدد ١١٢٤ السنة ٢٥ الثلاثاء ٥ جماد الآخر ١٤١٥ هـ .

أما جانب الرئيس علي عبدالله صالح ، ونظام صنعاء ، فقد تفرغ بقوة للإصرار على تشكيل لجان مشتركة لصياغة اللوائح المنظمة لعملية الدمج بين الوزارات ، وفعلاً تم تشكيل اللجان في غضون شهر واحدٍ في كل من صنعاء وعدن ، وتبلورت فكرة الدمج بين الوزارات ؛ بصورة لايكاد يصدقها أعضاء الوفدين للسرعة وركاكة الأسس ، وابتلاع كل مالذ وطاب ، دون قراءة أو تدقيق أو تمعن ، كالعريس الذي لايهمه شيء إلاّ الوصال .

وكان الناس بين مصدق ، ومكذِّب ، حتى دارت الأيام أشهرًا يسيرةً على كثرة الوفود والزيارات ، حتى جاء يوم ٢٧ رمضان ١٤١٠هـجرية ٢٢ إبريل ١٩٩٠م ، يحمل معه اتفاقية ملحقةً بدستور دولة الوحدة اليمنية ، الذي صاغته لجنة شمالية جنوبية ، في أواخر السبعينات ، ومطلع الثمانينات ، على صورة استرضائية للحزب الاشتراكي ، حينما كان في عنفوان شبابه وقوته في عدن ، والذي شارك في إعداده : مثقفون يمنيون أغلبهم من المحبين أو الراضين عن التيار الماركسي في عدن ، الثائرين على القدر الكبير من التدين ، والالتزام بالتقاليد الاجتماعية اليمنية المحافظة . وكان ذلك التوقيع بين الرئيسين علي عبدالله صالح ، وعلي سالم البيض ، بالقبول بذلك الدستور القريب من التوجُّه العلماني في بعض نصوصه ، بمثابة صاعقة شديدة الأثر ؛ على رجال الدعوة الإسلامية والعلماء ، وحركة الإخوان المسلمين .وهنا أتم الله قدره لليمن السعيد، وصدر قرار دمج مجلس الشعب الأعلى في عدن بمجلس الشورى في صنعاء تحت اسم : مجلس النواب ، ليقول لكل شيء تأتي به الحكومة نعم (١) .

وأعلن عن قيام الوحدة الاندماجية في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، ورفع العلم للجمهورية اليمنية على مقر قاعة فلسطين في عدن ، قام برفعه الرئيس علي عبدالله صالح ومن حوله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وعلي سالم البيض ، وكافة أعضاء المجلس الاستشاري الشماليين ، واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الجنوبي ، بعد أن تم اختيار علي عبدالله صالح رئيسًا للجمهورية ،

---

١ ـ للأسف كنت أحد أعضائه .

وعلي سالم البيض نائبًا له ، بناءً على اتفاق مسبق .

وقد اعتبر الحزب الاشتراكي رفع علم الوحدة على مقر اللجنة المركزية أولاً في عدن قبل صنعاء : مزية دعائية له ، وكان شرطًا متعمداً من علي سالم البيض بينما المتوقع من كافة الأوساط والأحزاب أن يرفع العلم على قصر الرئاسة ، الذي يمثل مقر سيادة الدولة الوحدوية ، واعتبرت تلك الحركة نوعًا من الأنانية للحزب .

وعاد الرئيس علي عبدالله صالح من عدن إلى صنعاء عود الفاتح المظفر ، ويصطحب معه علي سالم البيض ، وعدداً من أعضاء اللجنة المركزية للحزب وقد كلف ـ بناء على اتفاق سابق ـ حيدر أبو بكر العطاس بتشكيل الحكومة لدولة الوحدة

صراع المبادئ في الدستور

حاول قادة الاتجاه الإسلامي ـ عبثًا ـ إثناء الرئيس : علي عبدالله صالح عن القبول بذلك الدستور الآنف الذكر، وطرح بدائل في بعض المواد العلمانية الصريحة ، وأبدوا استعدادهم للتعاون معه في تهيئة الظروف والشعب ، لأعراس الوحدة ، في حالة تلبية مقترحاتهم (١) .

---

١ ـ الجدير بالذكر أن الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، الذي أصبح فيما بعد عضواً في مجلس الرئاسة ،أول من اعترض على ذلك الدستور ، وهاجمه بشدة ، وتبنى معارضته إعلامياً، وأصدر الفتاوى ، وسلسلة من الأشرطة ، من دار إقامته حينذاك في حي العزيزية بمكة المكرمة ، ومن خلال حملة توعية لليمنيين المغتربين في السعودية ، والطلاب في الجامعات حتى أقلق النظام في صنعاء ، أكثر مما أقلق نظام عدن، ممادفع بالنظام إلى معاداته ، ومضايقته والكيد له ، ووصل مرحلة التربص به . فيما كان الأستاذ: ياسين عبدالعزيز حسن ، أمير جماعة الإخوان المسلمين في اليمن يبدي تحفظاً على مهاجمة الدستور بذلك الأسلوب .

غير أن الرئيس علي عبدالله صالح وجد نفسه أمام ضغط مقابل ؛ فقيادة الحزب الاشتراكي في عدن ، تصر على عدم إجراء أي تعديل في ذلك الدستور ، وتعلق القبول بالاستمرار في الوحدة اليمنية على شرط عدم المساس بذلك الدستور ، وعلق الحزب الاشتراكي آمالاً كبيرة على اتخاذ الدستور سبباً رئيساً لكسر العصا ؛ بين الرئيس علي عبدالله صالح ، وحلفائه الإسلاميين ، وعمل على إذكاء الخلاف بين الحليفين ، بطريقة هادئة ، وذكية ، حيث كان الحزب لا يدلي بتصريحات تحتمل بأن الحزب متشدد في قضية تعديل الدستور ، وليس هناك متشددٌ في قضية تعديل الدستور سوى الرئيس علي عبدالله صالح ، بينما يؤكدون رسمياً ، ولأعضاء الحزب أن التنازل عن أي نص من ذلك الدستور ، يعني التسليم والخضوع ، للإمبريالية ، والمساومة بمبادئ وأهداف ثورة ١٤ أكتوبر ، وسبتمبر وتفريط بالنهج العلماني للحزب .

وقد نشبت معركة إعلامية شرسة أطلق عليها «معركة الدستور» استصدر تنظيم الإخوان المسلمين - الذي يقوده الأستاذ ياسين عبد العزيز القباطي، الذي نحى بالتنيظيم خلال قيادته له منذ أواخر السبعينات خط التحالف السياسي مع حكم الرئيس علي عبد الله صالح - فتوى شرعية من أكثر من مآتين من علماء الدين الإسلامي ، بعدم جواز القبول بنصوص ذلك الدستور، وأنه علماني ، يحارب الإسلام ، وقد أرفقوا بالفتوى مذكرة تحمل الثغرات ، والمآخذ على الدستور، وقد وزعت بشكل واسع في المدن ، والأرياف ، وانحاز طلاب المعاهد العلمية إلى صف العلماء الذين أصدروا الفتوى ، كما كتبت الشعارات الرافضة للدستور على الجدران ، والملصقات في الريف والمدينة ، وتصدر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمرالمعارضة للدستور باعتباره رئيساً للجنة التحضيرية للتجمع اليمني للإصلاح «التيار الإسلامي» ومن ورائه زعماء التيار الذين كانوا في مرحلة السرية يحركون الموقف، ويدفعون الخطط ، والجماهير ، ويتفاوضون بصورة معلنة على اعتبار التحفظ الحزبي مازال قائماً، ومن أولئك : الأستاذ عبد الوهاب الآنسي الذي أصبح حاليانائبا لرئيس الوزراء والعقيد : محمد عبد الله اليدومي

وبرز الشيخ عبدالمجيد الزنداني في مقدمة الخائضين غمار معركة الدستور وقام بدور بطل القصة وهو الذي أمّ الجماهير المتظاهرة في ميدان السبعين وأذكى فيهم روح الحماس ضد الدستور، وتقدم المسيرة مشاهير من علماء اليمن ، ومنهم القاضي يحيى بن لطف الفسيل رحمه الله ، والقاضي حمود الشبامي ، وغيرهما ، وشاركهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر متزعما المعارضة لنواة حزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض ، وأدى المتظاهرون صلاة الظهر بتيمم في شارع الستين أمام دار الرئاسة ، وهتفوا وهم مئات من الآلاف بهتافات ناقمة على ما أسموه : « ديموقراطية القهر ، منها هذا النص :

رب نسألك يا إلهي مسألة   اهد الشيوعي وإلاّ اهلكه

زيد الفوضى ، بأرض اليمن   ياربي ، بأرض اليمن ياالله

قالوا الخمرة بصيرة منجزات   وتصاريح الزنا للعاهرات

شعبنا رافض   لا لا للدستور لا لا للخمور

قل لمن دستورهم علمانية   يسقط الإلحاد وحزب الشيوعيه

شعبنا رافض   لا لا للدستور لا لا للخمور

وكانت الحملة تحت شعار « لاللدستور» في المدن والأرياف ، ولمّا لم ينجح التيار الإسلامي في إثناء الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر عن الانجرار في فلك ذلك الدستور ، بعد تلك المسيرة الجماهيرية إلى قصر الرئاسة، وأطلق عليها اسم : المسيرة المليونية ، التي شارك فيها جماهيرٌ من كافة أنحاء اليمن ، كتعبير سلمي، بأسلوب حضاري ، يؤكد معارضتهم لذلك الدستور .

غير أنَّ شيئًاما لم يحدث في مجرى إثناء الرئيس ، بعد أن قابله ممثلون عن المتظاهرين، وخرجوا بمواعيد أن يعرض الموضوع على الرفيق علي سالم البيض ، عند طلوعه من عدن ، مع عضوي مجلس الرئاسة ، القاضي عبدالكريم العرشي ، وسالم صالح محمد ، الغائبين أيضاً.

وكانت النتيجة بالرفض معروفة سلفاً وخلفا، فقاطع العلماء المعارضون للدستور وأنصارهم الاستفتاء على الدستور الذي تم على مستوى الشعب ، في جو مملوء بالمشاحنات والمكايدة والدعايات - المبالغة لدى الجانبين - بعدأن تمت الوحدة في جو بهيج .

وعمد حزب المؤتمر الشعبي إلى انتهاج حملة مضادة تركزت على استصدار فتوى نقيضة من رئيس هيئة العلماء القاضي محمد بن اسماعيل الحجي ، ونائبه الشيخ ناصر محمد الشيباني ، وغيرهمامن العلماء البارزين اجتماعيًا، والصحفيين ، والكتاب ، وتم استعداء كل أجهزة الأمن والإعلام ، والصحافة ، لشن حملة هجومية شرسة ، تتهم المعارضين للدستور بالعداء للوحدة اليمنية مباشرة ، وكأن الوحدة هي الدستور ، والدستور هو الوحدة ، وهذا ما أصر عليه علي سالم البيض ، وكرس الحزب الاشتراكي هذا المفهوم داخليا وخارجيا بشتى الوسائل الرسمية .

وأوفدت وزارة الخارجية الوفود إلى المغتربين ، والطلاب اليمنيين في خارج اليمن ؛ لتوعيتهم بأن الدستور إسلامي ، ولا غبار عليه ، وكانت المعركة تلك أول قضية يتلاحم فيها الحزب الاشتراكي ، والمؤتمر الشعبي ، ضد التيار الإسلامي.

وتم الاستفتاء الشعبي على الدستور ، في يومي : الأربعاء والخميس ١٥و١٦/ مايو ١٩٩١م ، بعد عام من قيام الوحدة تقريبا وقاطع الاستفتاء سواد أعظم من أبناء الشعب ؛ لتعلن النتيجة كالتالي :

١ - المسجلون في عموم الجمهورية ١,٨٩٠,٦٤٦ مستفتيًا .

٢ - الذين أدلوا بأصواتهم ١,٣٦٤,٧٨٨ .

٣ - الذين قالوا نعم للدستور ١,٣٤١,٢٤٧ .

٤ - الذين قالوا لا للدستور ٢٠٤٠٩ .

٥ - الآراء الباطلة ٣٠١٣٢ .

وبذلك تكون النتيجة : الموافقة على الدستــور بنسبــة ٩٨,٣٪ [1] وهذا وضع المعركة الدستورية بصمت التيار الإسلامي على هزيمة نكراء ، لتبدأ الحكومة التي منحها مجلس النواب الثقة على برنامجها بصورة عاجلة ، تحت وطأة الشعور بالإحباط لدى الأعضاء الإسلاميين من جهة ، وتحت وطأة النشوة والشعور بالنصر من جهة الآخرين .

ويتجلى الموقف السياسي العام في الجمهورية اليمنية على النحو التالي : حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي شريكان في الحكم ، وكافة الأحزاب والتنظيمات والقوى الشعبية ، التي كانت ماتزال تحت بلورة التأسيس ، يشكلون المعارضة .

وهناك بدأت مرحلة الكر والفر ، وتصيُّد العثرات ، والهجوم والدفاع بين المعارضة ، والحكام .

المهر المعجز

كان الحزب الاشتركي ـ من خلال مساومته على إعادة تحقيق الوحدة ـ قد نجح في فرض شروطه المجحفة على الرئيس وحزب المؤتمر الشعبي كمهر لا تراجع عنه ومن تلك الشروط : اقتسام السلطة من قمة القيادة حتى مستوى مدير عام ونائبه ، في الشطر الشمالي ، مع الاحتفاظ برئاسة الحكومة ، ورئاسة البرلمان ، ووزارة الدفاع ، وبعض مفاصل الدولة الهامة ، بينما اشترط ـ برعونة المدلل ـ بقاء المحافظات الجنوبية والشرقية تحت سيطرته الكاملة ، مع احتفاظه بهيمنة حقيقية على جيشها السابق ، ومعداته العسكرية ، وعدم الدمج الكامل للجيش في الشطرين ، عدا تبادل مواقع بين أربع وحدات من كل جانب ـ مع

١ ـ مجلة الديموقراطية عن مجلس النواب ، العدد (١) .

الاحتفاظ بالتبعية الادارية والسياسية على ماكانت عليه دون تغيير ، وأن يتم توظيف عدد خمسمائة ألف من أتباع الحزب الاشتراكي ، وممن يختارهم الحزب في وزارة الخدمة المدنية والدفاع ، والأمن بحجة أنهم كانوا موظفين في عدن .

لقد كان الهاجس الذي يقلق الاشتراكيين ، هو : خوفهم من خسرانهم لمواقعهم في القيادة ، نتيجة للانتخابات النيابية المتوقع إجراؤها وفق اتفاقية الوحدة ، في نهاية ١٩٩٢م ، وبرغم سيطرتهم القهرية على المحافظات الشرقية ، والجنوبية إلاّ أن المحافظات الشمالية والغربية بكثافتها السكانية مثلت رعباً حقيقياً ، لعجز آلة الحزب عن إجبارهم على الإدلاء بأصواتهم لمرشحي الحزب ، إضافة إلى وجود قوتين معاديتين للتيار الاشتراكي العلماني ، وهما فاعلتان في الوسط اليمني الشعبي : القبيلة والإسلام .

ومضى عام ١٩٩١م وهو شهر العسل الوحدوي ؛ بالنسبة للاشتراكيين الذين كانوا لاينامون ، ولايتركون أحداً ينام ، من كثرة التطبيل ، والمدح المفرط ، لتجربة الحزب الناجحة ــ على حدقولهم ــ في خلق نموذج دولة النظام والقانون والمؤسسات ، ورخص الأسعار ، وبسط الأمن ، والاستقرار ، وحسن الإدارة ، في الشطر الجنوبي سابقًا ، فجعلوا من تجربة الحزب في حكم الجنوب قبل الوحدة ــ جنة الأحلام ـ وكأنهم يعرضون بالحكم الجمهوري في صنعاء ، ويستقطبون الولاء الجماهيري من أبناء الشمال ، ورغم أن المحافظات الجنوبية كانت في مطلع الوحدة اليمنية ، في غاية من المعاناة والقهر ، وانعدام أدنى مظهر حضاري في المدينة والريف ، وسوء المعيشة ، والكبت ، واتساخ الشوارع وتهدم المنازل ، وانتشار القمائم والمزابل وزجاجات الخمور المتهلكة في الأرصفة والشواطئ ، وكانت مجاري الصرف الصحي تزكم الأنوف ، وكل الأحياء الراقية قديما في عدن وغيرها كذلك .

القسم الثاني :

الفترة الانتقالية

١ ـ أعراس ومآتم

٢ ـ فأرة السد .

٣ ـ انفجار البالون

٤ ـ خيبة أمل .

٥ ـ النشوز الوحدوي .

٦ ـ ألغام وأقلام (تحليل)

٧ ـ القات الديناميت

٨ ـ مقديشو چولد مور

٩ ـ انفصال ديمقراطي

١٠ ـ معركة الانتخابات

١١ ـ هزيمة بشرف

١٢ ـ الحزب ضد الحزب



اعراس ومآتم

عرفنا من خلال وجهة نظرنا الآنفة ، مسيرة الوحدة ، حتى ولدت في واقعنا السياسي ، عام ١٩٩٠م ، وأتم الله على اليمن حلمه المنشود ، ورد عليه غائبه المفقود ، وحقه المغتَصب : وحدته الغراء .

غير أننا هنا بحاجة إلى أن نثير بعض التساؤلات المحرجة للبعض ، ونحاول الاقتراب من سناء الحقيقة ، لأن القلم المؤرخ يعتبر شاهد العصر ، وبقدر إنصافه يكون مدى احترامه ، والسؤال الهام هنا: هل كان الشريكان الرئيسان علي عبدالله صالح ، وعلي سالم البيض ، مقتنعين بالوضع الوحدوي ، الذي تمت عليه الوحدة الاندماجية ، بنفس صيغة التقاسم ، والشركة في كل شيء ؟ .

وهل كان كل من الشريكين يحب الاحتفاظ بصاحبه وزميله ، ما بقي هو في الحكم ؟ أم كان كل منهما «يمنتج» مواقفَ استدراجية للآخرين ، للحصول على قدر أكبر من التنازلات ويبيت في طويته انقلاباً ، ضد الآخر ، لإقصائه من المنصة الرئاسية ، سواء بالبطاقة أو بالطلقة ، ولو بعد حين ؛ لينفرد وحده بالزعامة ، والرئاسة .؟؟؟

ثم هل كان الود بين الشريكين الثانويين : الحزب الاشتراكي اليمني ، والمؤتمر الشعبي العام ، بلجنتيهما : الدائمة ، والمركزية ، أوالعامة في المؤتمر الشعبي ، أو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي ، قد توطد فعلاً ، وصار كل منهما يراعي حمى الحزب الآخر ، كما كان واضحاً في الخطاب السياسي ، والموقف الإعلامي ؟ أم كان كل حزب منهما يقرأ في كف الآخر ، سرعة زواله واحتراق كرته شعبياً ، ويراهن على غروب نجم شريكه في العاجل القريب ؟؟.

إن الإجابة على هذه الأسئلة بصدق ووضوح من أي طرف منهما ، تعتبر حتى الآن ضرباً من المستحيل ، لأن مرحلة الكشف للتاريخ لم يحن بعد أوانها ، بحكم قصر الفترة وحيوية الحدث ، وقرب زمن الطلاق السياسي ، غير أن التحليل والتأول ، والاستنتاج الشخصي ليس محظوراً ، بل : ذلك مايعطي الباحث عن الحقيقة وبحثه احتراماً مرموقاً في أعين المنصفين ، وهنا أستطيع القول : إن السنة البشرية في أبناء آدم ، والفطرة الإنسانية التي جُبِل عليها هذا الكائن البشري ، لاتهوى أبداً من يقف منافساً لها ، أويطلق عليه الند ، كما لاتحب إلاّ أن تكون الوحيدة ، في جماليات الأحداث ، وبدائع الزمن ، وتغار من الشريك ، ويغضبها إضافة شيء من الجهد المشترك إليه ، (١) .

وهل الرئيس علي عبدالله صالح ، وقيادة حزب المؤتمر الشعبي العام ، وعلي سالم البيض ولجنته المركزية ، إلاّ جزء من هؤلاء البشر الذين تنطبق عليهم قاعدتنا الآنفة الذكر ، وإن لم يعترف بها أحدٌ أو ادعى المثالية في عكس نظريتنا هذه فإن الحقيقة المظلومة تظهر من وراء المواقف فقط ، ونتائج التصرفات التي تبرزها الأيام لتؤكد الآتي :

١ـ لقد أصر الرئيس علي عبدالله صالح ، على الوحدة اليمنية الاندماجية في ظل ظروف كانت أسعد أيّامه .

لأن الحزب الاشتراكي كان يجري القهقرى ، وينقرض بسرعة فائقة ؛ ليودع الحياة السياسية إلى غير رجعة ، ولابديل له ولا مفر سوى الهروب إلى الوحدة اليمنية ، لينجو من الهلاك ، وعقوبة الشعب ، فبادر الرئيس علي عبدالله صالح لاحتضانه بصورة عاجلةٍ مباغتة متوقعاً أن يلفظ الحزب أنفاسه الأخيرة في مخدع الرئيس في غضون عام أوعامين ، سواء بالبطاقة الانتخابية من يد جماهير الشعب ، أم بالتشقق والتجنيح ، في القادة والقاعدة .

وفي كليهما للرئيس مطمع ، وعلى هذا الحساب فلا مانع لدى الرئيس من

١ـ عدا من اصطفى الله قلوبهم لعبادته بالإخلاص ، وغمر نفوسهم بالإيمان الكامل .

تلبية مطالب الحزب ، وقادته مهما كانت ، كما تلبيً حاجة المحتضر من الماء ليلفظ أنفاسه الأخيرة ، راوياً هانئاً ، ومن المؤكد أن أعضاء الحزب الاشتراكي خرجوا من عدن أشبه بفقراء عام الرمادة ، فكان أغناهم يسكن في منزل أوشك على السقوط ، استولى عليه من أحد الملاك الذين كانوا في عدن ، قبل الجلاء الإنكليزي ، وفي ظل حركة التأميم كان ذلك المنزل من حظه ، وظل يقيم سعيداً ، يحشد من حوله مئات الزجاجات الفارغة ، الحمراء ، والبيضاء ، المحلية والمستوردة ، للمسكرات ويرقع خروق النوافذ المكسرة بصفحات الجرائد اليومية قبل قراءة محتوياتها ، ويصب المخلفات والمهملات من نافذة شقته ، من الدور الثالث أو الرابع مثلاً ، إلى مدخل المنزل .

ولاتعوزه الحاجة إلى البحث عن حمام عند الحاجة ، خلال كونه في الشوارع ، الخلفية، أو الأحياء الشعبية في أكوام الخشب ، والزنك والبراميل المتراكمة ، فهنا وهناك مايغنيه عن البحث عن دورة للمياه ، وكل شيء من الفواكه والكماليات والترفيه ، والجماليات محظور ، عدا قضاء ساعات متأخرة من الليالي الحمر على الشاطئ الذهبي ، وساحل العشاق ، مع المصرح لهن بممارسة الحب والجنس ، وشيء كبير من المشروبات الكحولية ، وذلك كل ماهنالك .

أمّا وسائل النقل ، والمواصلات فسيارات « LAND ROVER » لاند روفر البريطانية ، ذات الموديل من ٥٠ إلى ٦٧ ، التي لم تجد من يزيل عنها ركام الصدأ الساحلي ، ويستمتع سكان المدن بعوادم السيارات (الحارق من الوقود) ، كما يستمتعون بعلب السجائر ، وكل مواطن يحمل في جيبه بطاقة تموين ، ليشتري الرغيف من المخبز ، بعد طابور طويل ، عدا طائفةٍ محدودة هم : أعضاء المكتب السياسي ، لقد كانوا على مستوى عالٍ من الرفاهية ورغد العيش .

لقد فكر الرئيس علي عبدالله صالح ـ وإن لم يعترف ـ أن أولئك المحرومين من حق العيش السعيد في عدن ، ستبهرهم حرية الحياة في شمال اليمن ، وسوف يطمئنون إلى وضعهم الجديد ، في الفلل الفارهة في منطقة حدة الساحرة

والشقق الحديثة الراقية في المدن السكنية ، في صنعاء ذات الأثاث الراقي والجو الأنيق ، وأنهم سيتحضرون على سيارات «اللاند كروزر» اليابانية الحديثة ذات الراحة والهدوء ، وسيصنع معهم كما صنع الخليفة العباسي مع الشاعر : «علي ابن الجهم» عندما قدم إلى بغداد ، مع الشعراء ، يمدح الخليفة بأوصاف بدوية جلفة ؛ فيقول له :

أنت كالكلب في حفاظك للوُدّ   وكالليث في قراع الخطوب

أنت كالدلو لاعدمتك دلــوا   من كثير الدلا كثير الذَّنوب [1]

حتى ظن جلساء الخليفة أن جزاء ذلك الشاعر الموت ، إلاّ أن الخليفة كان حليماً ، وذكياً ، وواسع الصدر ، أحال ذلك الشاعر إلى الرصافة على شاطئ النهر ، وأنعم عليه بقصر ، وجوار جميلات ، ليتحضر ويتمدن ، فيأتي إليه بعد شهر ، وهو أرق شعراً من شعراء بغداد ، فيقول :

عيون المها بين الــرصافة والجسر

جلبن الهوى من حيث أدري ولاأدري

لقد اتبع الرئيس علي عبدالله صالح خطة ذلك الخليفة ، بل زاد عليها بتسليم السلطة ، وزمام الأمور الإدارية ، والمالية إلى أولئك المحرومين في ظل الحزب في عدن ، وفي سبيل راحة أولئك ـ عادى ، وسالم ـ وأحبّ ، وأبغض ، منتظراً يوم رجوعهم إلى أحضان الهدوء ، وإيثار السعادة المادية ، ثم لينخرطوا في جماهير الشعب ، ويمتزجوا بأخلاط الناس ، والعادات ، والأعراف والتقاليد ، فتذوب في نفوسهم عقدة الشعور بالزعامة ، وحب الهيمنة والتسلط ، ومن ثم يخلدون تدريجياً للذوبان الاجتماعي ، وتهدأ فيهم الأعصاب الحزبية الثائرة .

ولا مانع مع ذلك أن يسقطوا في مستنقع الرشاوى ، والمتاجرة بالقضايا والمواقف ، ومن ثم : سيعافهم الشعب ويلفظهم إلى شارع النفي الاجتماعي ،

١ـ الذَّنوب : بفتح الذال المشددة : الدلو الواسع .

كأي منبوذٍ لسوء سلوكه .

ففعلوا كل ذلك ، بل وأضعاف ذلك ، غير أن ظن الرئيس قد خاب فعلاً في تحقيق أقلمتهم ، وإثنائهم عن حب التسلط والحرص على بقائهم في السلطة ، مهما كان الوضع أوالثمن .

فظلوا طوال الفترة الانتقالية التي نقلتهم من كادحين إلى برجوازيين ، يذكرون الحزب الذي خدمهم بالوصول إلى ذلك المستوى بكل تقدير ، ويتجاهلون إغضاء الرئيس ، وإرخاء الحبال لهم تماماً ، فكانوا جيشاً عارماً في ميدان الابتزاز ، وحجراً قاسياً صلباً إزاء التنويب ، والتذبذب .

حتى تعرض الرئيس علي عبدالله صالح للشماتة ، والازدراء من كل لسانٍ لصمته وتعاطفه الواضح إزاء تلك التصرفات المخجلة التي لم تؤدِّ إلى نتيجةٍ [1] .

وركز الحزب الاشتراكي على تواجده الملحوظ في الأرياف والمدن الشمالية وتوسع في افتتاح المقرات للحزب حتى حيث يوجد عضو واحد في قريةٍ نائيةٍ ، فإن الحزب يقوم بافتتاح مقرٍ ضخم له على حساب الميزانية العامة للدولة ، هذا مانعتقده جزءاً رئيساً من الإجابة الحرجة على أسئلتنا الحائرة على منضدة الرئيس وحزب المؤتمر حتى اليوم .

أمّا السؤال الذي نحن بحاجة إلى الإجابة عليه بوضوح من الحزب الاشتراكي ، وعبثاً أن نعتقد حصولنا على ردٍ صحيح فهو :

هل كان الحزب الاشتراكي وعلي سالم البيض بالذات ، صادقاً مع نفسه ، وإرادة الجماهير ، وفي قناعة تامة بأن يتخلى عن الحكم ويغادر الساحة السياسية كحاكم ، إذا مافشل في الحصول على أصوات الناخبين ديموقراطياً؟.

وهل كان مقتنعاً بالوحدة اليمنية والرحيل إلى صنعاء لتصبح عدن محافظةً بعد أن كانت عاصمةً له ، ولولم تكن ضغوط الواقع الدولي ، الجاثمة على نحر

١ـ عدا من بعض العناصر الذين لايتجاوز عددهم أصابع اليد المحافظين على مصالحهم الشخصية فقط .

المنظومة الاشتراكية في كافة أقطار العالم كذلك ، وهل يقبل بالشركة الدائمة في الحكم في المرتبة الثانية بعد الرئيس علي عبدالله صالح ؟؟ ، ونعتقد أن الإجابة الصحيحة الصريحة على هذه الأسئلة : لن تكون ميسورة الحصول من أولئك المسئولين .

غير أن الواقع الذي حملته أمواج الأحداث في تقلبات الأيام ، قد أجاب جوابًا شافيًا وافيًا، فقال :-

لقد شعر علي سالم البيض براحة النجاة ، وبَرْد الأمان ، بمجرد مغادرته عدن ، وتسلقه جبل «سمارة» متجهًا إلى صنعاء يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م ، يرافقه الرئيس علي عبدالله صالح في عاصفة من الهتاف والتصفيق ، نعم لقد شعر بالراحة والاطمئنان ؛ لأنه نجا من الغرق في سفينة الاشتراكية العلمية ، التي يطاردها طوفان الصحوة في أرجاء العالم ، وأحس أن الارتماء إلى حضن الوحدة اليمنية يمثل طوقًا هامًا للنجاة .

ومع ذلك لم يكن في أعماق نفسه مقتنعًا بالمرتبة الثانية على الدوام ، في تشكيلة مجلس الرئاسة ، الذي شكل بالاتفاق على النحو التالي :-

١ ـ علي عبدالله صالح رئيسًا .

٢ ـ علي سالم البيض نائبًا .

٣ ـ عبدالعزيز عبدالغني عضوًا .

٤ ـ عبدالكريم العرشي عضوًا .

٥ ـ سالم صالح محمد عضوًا .

فهو يرى لنفسه حقوقًا ، وامتيازات ، يتفوق بها على الرئيس علي عبدالله صالح تؤهله إلى اعتكاس الخارطة ، ولو بعد حين ، غير أن الرجل قد : أسرها في نفسه ولم يبدها لهم ، ومما لاريب فيه أن الرجل كان يَكْبُر الرئيس علي عبدالله صالح من حيث السن وله مهارة وتمرسٌ على صياغة الشعارات ،

واستمالة عواطف الآخرين بالتباكي ، ودموع التماسيح على جنته المفقودة ، التي خرج منها مضحياً لأجل الوحدة .

إضافة إلى ترسانة هائلة من الأسلحة والذخائر ، خاصة وقد حالفه الحظ بإرضاخ النظام في صنعاء ؛ لتلبية كافة أمانيه ، ومتطلباته ، من مواقع قيادية ، ودرجات وظيفية ، وترقيات عسكرية جديدة بعد الوحدة خلال الأعوام الثلاثة من الفترة الانتقالية ، مايربو عن عشرة آلاف رتبة عسكرية .

ناهيك عن الطرح الداخلي والخارجي ، بأنه الجانب المضحي في سبيل الوحدة ، ومن ثم ، بدأ يعمل مع بعض قيادات ، تجيد التخطيط في سكرتارية المكتب السياسي للجنة المركزية ، للبدء بمعركة صراع النفوذ والاستيلاء على ثغرات ، للسياج الأمني للرئيس علي عبد الله صالح ، التي يمكن النفوذ من خلالها إلى مرحلة إسقاطه تماماً ، والرجوع به إلى أسفل السُّلم ، وتتمثل تلك المحاولات في :-

١- ترتيب الأوضاع العسكرية بالأسلحة الثقيلة الفتاكة ، لتعزيز سيطرة الحزب ، وتمكينه من السيطرة الدائمة على العاصمة صنعاء ، ولذلك قام الحزب باختيار الألوية العنيدة ، والشرسة ، من أنظف قواته العسكرية عُدةً وعتاداً وولاءً لتنقل معسكراتها إلى المداخل الرئيسة للعاصمة صنعاء ، تتلخص في نقل لواء باصهيب الميكانيكي إلى مدينة ذمار ، المسيطر على طريق صنعاء عدن ، تعز ، إب ، البيضاء ، والتي تقع في الجنوب من صنعاء ، ونقل اللواء الثالث مدرع إلى معسكر الثورة في مدينة عمران ، المدخل الرئيس إلى العاصمة صنعاء من المحافظات : حجة ، وصعدة وكافة المناطق الشمالية التابعة للواء صنعاء .

ونقل اللواء الخامس مظلات إلى منطقة «العرقوب» من بلاد «خولان» ، في الشرق من العاصمة ، واللواء ١٤ مشاة إلى منطقة «أرحب» في الشرق الشمالي من مطار «الرحبة» الدولي الوحيد ، للعاصمة صنعاء ، واللواء الأول مدفعية إلى مدخل مدينة يريم ، ولواء من الحراسة الخاصة لعلي سالم البيض، إلى مقر

إقامته بالقصر الجمهوري ، وإلى المدخل الشرقي للعاصمة شارع مأرب ، وكتيبة إلى الشرطة العسكرية ، وأخرى في معسكر الأمن المركزي .

إضافة إلى آلاف من المليشيات المدربة ، ورجال الشرطة الشعبية ، الذين يعتبرون شقًا هامًا من الجيش تدريبًا ، وتنظيمًا مع كميات كبيرة من الأسلحة ، والمعدات العسكرية ، والذخائر ، وكانت درجة الجاهزية على أتم وأكمل صورة ، وكان «علي سالم البيض» يرى أن في تلك الترتيبات العسكرية ، ضمانًا لأمنه وسلامة حزبه ، ومعينًا على تنفيذ أي عملية صدام عسكري لاي غرض ينوي القيام به .

٢ ـ السيطرة التامة على السلك الدبلوماسي اليمني في كافة أنحاء العالم ، واختيار السفراء ، والوزراء المفوضين ، من أصلب وأعتى رجال الحزب ، الذين كانوا يجيدون استخدام الدبلوماسية الدعائية ، وكسب عواطف الدول التي يعملون بها ، لصالح الحزب الاشتراكي ، وضد الرئيس علي عبدالله صالح ، بطرح تقارير ، وأخبار مصطنعة ، تسيء إلى حزب المؤتمر الشعبي العام ، وقيادته ، وتصمه بكل المعايب التي تغضب لها تلك الدول .

كما اعتمد معظم رجال السلك الدبلوماسي ، أسلوب تعكير الأجواء السياسية ، للعلاقات بين الرئيس علي عبدالله صالح ، وزعماء الدول الصديقة ، وتلميع الحزب الاشتراكي ، ودوره في مستقبل اليمن الجديد ، وعلى حين غفلةٍ أو غفوةٍ من الرئيس ، وحزب المؤتمر ، تعقدت العلاقة اليمنية الدولية مع كل الدول التي يرأس السلك الدبلوماسي فيها أعضاء في الحزب الاشتراكي ، من «أتاوا» ، إلى «بكين» .

٣ ـ أقام الحزب الاشتراكي استراتيجيته الثابتة مع الرئيس علي عبدالله صالح ، على مبدأ «أنت فقط» لغرض الخداع الدعائي ليذر الرماد في عينيه ، لئلاً يرى حقيقة ماعليه الحزب ، وفي نفس الوقت يوغرون صدره على رجاله المخلصين له في الجيش والأمن ، ويعلل أي تعثر يحدث أوسوء تفاهم ، بتدخل

أسرة الرئيس ، والجنرالات الذين من حوله في شئون إدارة الدولة ، والتأثير على وجهة القرار السياسي ، ويقصد من وراء ذلك تحقيق الدفع بالرئيس ، ليتخذ موقفاً طائشاً إزاء الموالين له ؛ من القادة العسكريين ، في سبيل تأكيد النفي لما يدعيه الاشتراكيون ، ومن ثم يكون الرئيس قد فقد قلوب أنصاره ومؤيديه ، وتنشأ بينهم ظاهرة التخلي ، والتبرم من بعضهم البعض ، وحتى يبقى الرئيس وحيداً في مواجهة الحزب المتآمر عليه ، بعد أن يكون : قد فقد أنصاره الموالين له فيسهل على الحزب الاشتراكي افتراسه [1] كما قيل في المثل العربي : «أكلت يوم أكل الثور الأبيض» .

وكان الطرح متميزاً بأسلوب إغرائي مثير ، يستعدي الرئيس على حلفائه ، ومن أبرز خصائص ذلك الأسلوب الماكر : التهويل ، والتضخيم لحجم تلك الشخصيات البارزة في الجيش ، والمجتمع ، وتزوير الأخبار الملفقة بأسلوب صحفي مثير ، وكأن الهدف الوحيد أن يركب الرئيس رأسه ، ويمتطي صهوة الغرور فيكسر أذرعته بيده ذاتها ، وحينذاك يجهز عليه الحزب بعد أن يكون قد جرده من كامل أسلحته وأنصاره .

٤ ـ العمل على تفجير الموقف الداخلي بين أبناء الحركة الإسلامية ورجال القبائل من جهة ، وبين الرئيس وأجهزة الأمن من جهة أخرى ، مستخدماً وسائل الدعايات الكاذبة ، في أسلوب تغريري مرعب .

فكل مجلس للقات كانت صحف الحزب الاشتراكي تصوره جلسةً سرية للمؤامرة لقلب نظام الحكم ، وتصور المعاهد العلمية التي شأنها شأن المدارس ، بثكنات عسكرية للتدريب العسكري والتأهيل الحربي ، لتنطلق منها ألوية الانقضاض على الحكم لإسقاط النظام .

أمّا محافظة «صعدة» ، وجبال «حجة» ، و «المراقشة» ، و «مودية» ،

١ـ يؤكد ماقلناه القوائم التي أنزلها الحزب ، ونشرها على صفحات الجرائد ، وتحتوي كشفاً شاملاً بأسماء الضباط والقادة ، الذين سماهم من مناطق حاشد ، في اتهام واضح وإثارة للنعرة المناطقية .

و«مـأرب» ، ـ على حد زعم الحزب فكلها معاقل تدريب ، وتخزين للأسلحة ، والعتاد الـحـربي ، وأمّا خطب الجمعة فكانت توصف في جرائد ، ونشرات الحزب بأنها خروج سافر على القانون ، وتحدٍّ للسلطة ، ولغرض الدفع بالجماهير ضد الدولة ــ وتهيئة باسم الدين للجماهير للثورة وهكذا نهجت صحف الحزب الاشتراكي ، الموالية له ، دون وازع من حياء أو رادع من ضمير ، وعلى رأس تلك الجرائد صحيفة صوت العمال الأسبوعية ، التي كانت لاتتورع من إنكار وجود الشمس في وقت الظهيرة ، وقريب منها كانت جريدة المستقبل ، التي لاتنشر على صفحاتها سوى مايثير الرعب والقلق والأوهام ، وتذم هذا ، وتطعن في ذاك ، وأمّا الثوري الناطقة بلسان الحزب فهي أشد إمعانًا في الأكاذيب ، وتزييف الحقائق ، وتحذو حذو هذه الجرائد الأسبوعية جريدة ١٤ أكتوبر اليومية الرسمية في عدن ، الواقعة تحت سيطرة الحزب الاشتراكي ، وكذلك الوضع لجريدة الراية العربية .

وما أكثر الأبواق الموالية للحزب ، ذات الأصوات النشاز عن واقع المجتمع وفي هذه المحاور الأربعة الآنفة الذكر ، أضاع الحزب من وقته زهاء عام كامل ، يدور في نفس الدائرة المغلقة ، خدمة لتلك الأغراض .

فارة السد

حتى جاء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م ، كان القدر على موعدٍ مع اليمن ليستيقظ على أصوات إذاعة الكويت الباكية ، وهي تستغيث من هجوم كاسح على شعبها ، يقوم به العراق ، ويدك بدباباته وطيرانه ، القصور الأميرية ، ويستولي على كافة تراب الكويت ، يومذاك : كان مجلس النواب اليمني في حالة انعقاد ، وكان الموقف مؤلما جداً ، وكانت قلوب الناس تعتصر ألمًا ، وحزنًا على الكويت ، ومشاعر الغضب لا يحتملها إنسانٌ .

وانفضت الجلسة قبل الافتتاح ، وطالب النواب الحكومة ، والرئيس علي

عبدالله صالح ، ونائبه بسرعة التدخل الشخصي ، لإيقاف الهجوم على الكويت ، وبأي وسيلة ممكنة ، وعاد كل نائب إلى منزله يحتضن جهاز الراديو ، وكأنه من الذهول سكران لما يجري ، لقد احتضنت الدولة الموقف الشعبي الغاضب ، بمواعيد استبيان الموقف ، ومتابعة الحدث ، ومحاولة العمل على حقن الدماء ، ووقف إطلاق النار ، غير أن كل ساعة تمر ، تأتي بمزيد من تفاقم الموقف ، حتى جاء عصر ذلك اليوم الأسود باستيلاء الجيش العراقي على الكويت الذي كان منعطفًا خطيرًا في تاريخ الأمة العربية ، وتاريخ علاقاتها وتصدع صفها ، وتماسك الموقف النفسي تدريجيًا على قاعدة «كثيِّر الشاعر العذري» مجنون عزة

«فلا تجزعي ياعَزّ كل مصيبةٍ
إذا وطِّنت يومًا لها النفس ذلت»

فعددناها في اليمن مصيبة ، لامناص من تعود النفس على حمل هولها الأليم ، وبعد أن أكمل الجيش العراقي استيلاء ه على الكويت ، كان التوقع المفترض شعبيًا ، واجتماعيًا أن ينسحب الجيش العراقي بعد مصالحة عاجلةٍ مع الكويت ، بأخذ الجزيرة التي كان العراق يطالب بها ، ويحن إليها ، غير أنَّ شيئًا من ذلك لم يتم ، وكانت المفاجأة الثانية : بأن حكومةً كويتية جديدة قد شكلت ، وأن ذلك يعد انقلابًا عسكريًا داخليًا فقط ، استولى على الحكم ، واندمج في وحدة مع العراق .

هنالك بدأ الأمر يتضح أنها قضية سيطول أمدها، وعواقبها أليمة ، [١] المهم : أن التطورات في قضية الكويت تلاحقت شيئًا فشيئًا ، وأطل الشيطان برأسه من قبل نافذتين الأولى : تصلب الرئيس صدام حسين ، ورفضه الانسحاب الفعلي الحقيقي ، والتخلي عن الكويت ، والثاني : التدخل الغربي الأمريكي

---

١ ـ لتفاصيل المأساة ، راجع كتابنا : الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء ، ط ١/ ٢/استاربرس ، القاهرة ١٩٩٣م .

الأوربي الاسرائيلي عسكريًا، وبداية حشد القوات الدولية لغزو العراق .

وهناك بدأ الموقف في اليمن ينحاز سياسيًا إلى جانب العراق ، حيث أبرزت وسائل الإعلام ، ومجلس الرئاسة خطورة التدخل الأجنبي في المنطقة ، واعتبرتها هي القضية الأكثر خطرًا ، وأن جريمة استقدام القوات الغربية إلى المنطقة ، تفوق جريمة غزو الكويت من قبل الرئيس العراقي «صدام حسين» .

والتزامًا بأمانة التاريخ ، فإن غالبية الشعب اليمني ، والقطاع المثقف الواعي لم يقبل ولم يقتنع بهذا الطرح ، بل ظل متعاطفًا مع الكويت ، وحزينًا على ماحلّ به .

وبعد زيارة خاطفة لغرض الوساطة ، قام بها الرئيس علي عبدالله صالح إلى مصر ، والعراق ، والسعودية ، لغرض منع تأليب القوات الدولية ، وتأجيل حشدها لبعض الوقت ، حتى يمكن إقناع الرئيس صدام حسين ، الذي أصر وتصلب ، على عدم الانسحاب .

إلاّ أن الوساطة فشلت ، وقد حضر الرئيس علي عبدالله صالح ، ونائبه علي سالم البيض ومجلس الرئاسة بكامل أعضائه إلى مجلس النواب ، وتم الطرح الصّريح الواضح ، بأن بلادنا ضد التدخل الأجنبي في المنطقة ، وتقف مع العراق وتتضامن مع الرئيس صدام حسين ، للتصدي للعدوان الأجنبي في حالة شن هجوم على العراق .

لقد كان الرئيس علي عبدالله صالح يلقي خطابه أمام البرلمان ، وعلي سالم البيض يقف على يمينه يهتف ويصفق بحماس وابتسامة ، وكأنه يحسّ بالورطة التي يتمناها للرئيس علي عبدالله صالح ، الذي كان أحد أقطاب «مجلس التعاون العربي» ، المجلس الذي أقلق تشكيله «دول مجلس التعاون الخليجي» وكان اليمن يفخر ضمنيًا بانتمائه إلى ذلك المجلس ، وكان علي سالم البيض الذي قَدِم إلى صنعاء الوحدة ، يغتاظ جداً كلما ذكر ذلك المجلس ، لأنه يعتبر ذلك من المنجزات التي تحسب للرئيس علي عبدالله صالح وليست له .

وهنا بدأ الخط السياسي يتضح للحزب الاشتراكي ، لينفذ من خلال توتر العلاقات ، بين الرئيس وبين المملكة السعودية ودول الخليج ؛ بأنه نقيض حتمي للسياسة التي انتهجها الرئيس علي عبدالله صالح ، في ولائه للعراق ، وأن الحزب الاشتراكي يقف مع الكويت وقضيته العادلة ، غير أن الحزب لم يجرؤ على إعلان هذا الموقف السياسي أمام الجماهير المؤيدة للعراق ، بسبب إقدام حكومة المملكة السعودية على طرد مليون مغترب يمني ، كانوا يقيمون في السعودية ، كرد فعل على موقف الرئيس اليمني ، وبعض المثيرين للشغب في صفوف الشعب ، الذين تعمدوا نشرالصور الكاريكاتيرية الوقحة للملك فهد ، والرئيس الأمريكي جورج بوش ، والرئيس السوري حافظ الأسد ، وأمراء الدول الخليجية ، وكان لكل فعلٍ : رد فعل أسوأ ، وكانت صحف الحزب الاشتراكي ، تخرج شبه محايدة ، لاتقف مع العراق ، ولامع الكويت ، وإن قالت موقفًا لصالح أحدهما ، فانما تُكفِّرُ به عن موقف صدر لصالح الآخر ، ونستطيع القول إنها كانت منافقة للطرفين وكذلك دأبت أغلبية أحزاب المعارضة العلمانية .

غير أن العلاقات السرية بين الحزب الاشتراكي اليمني والمملكة السعودية ، بل ودول مجلس التعاون الخليجي كافة ، قد وجدت من هذه المحنة سببًا للانفراج وتعمقت العلاقة بينهما ، في تحالف سري ، فكانت تجري الاتصالات بينهما ، وتبادل المعلومات ، عبر القاهرة ، حيث كان السفير اليمني : عبدالجليل غيلان أبو «نبيل» اشتراكي هو حلقة الوصل ، وطبّال المرقص الدبلوماسي ، وقد وظف كافة إمكانات السفارة اليمنية بالقاهرة ، لرسم صورة قاتمة عن اليمن ، في ظل عهد الرئيس علي عبدالله صالح ، بعد الوحدة الاندماجية ، وأقنع السلطات المصرية ، والسعودية ، بأن الدولة اليمنية الحالية لاعمل لها سوى التخريب ، والتآمر مع الرئيس صدام حسين ، ضد جيرانها دول شبه الجزيرة ومصر ، بعد أن انحازت مصر إلى مجلس التعاون الخليجي ، عندما هاجم الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، مجلس التعاون العربي بشدة ، وأطلق عليه «مجلس التآمر» رغم أنه عضو فيه ، بل من مؤسسيه في عام ١٩٨٩م .

وتمتنت العلاقات السرية بين الحزب الاشتراكي ، والحكومة السعودية ، من خلال الدور الاستخباري للحزب الاشتراكي ، ونقل المعلومات الخاصة بالدولة اليمنية إلى الحكومة السعودية ، في شكل تقارير مبالغ فيها ومثيرة ، ومعظمها كاذبة ، كعربون للصداقة الجديدة ، وقربان لخوض مرحلةٍ جديدة ، تخدم المخطط السري البعيد للحزب الاشتراكي ، ليلعب دورًا جديدًا في منطقة الشرق الأوسط لأنه كان يبحث عن سندٍ قوي ورافدٍ مالي غزير ، يضمن به استمراريته بقوة على قمة السلطة في صنعاء ، حتى تنتهي مرحلة التعارف الأولى ، بتقديم هذا الدور الأخطر في حياة العلاقات اليمنية العربية التي تميزت بحسن الجوار ، منذ أكثر من ربع قرن من الزمن .

ولم يَفُتْهُ أن يحافظ على توازن موقفه داخليًا ، فقد كان يلعب دور الجاسوس فقط ، فلا يهاجم العراق ، ولايتمعر وجهه عندما تذم السعودية ، بل كان يصف الموقف ، ويصرح تصريحات لاتثير غضب هذا ، ولا إعجاب ذاك ، حتى دفع الرئيس علي عبدالله صالح بنائبه علي سالم البيض على رأس وفدٍ لزيارة العراق ، واللقاء بالرئيس صدام حسين ، في محاولةٍ لإقناعه بالقبول والتفاوض على الانسحاب من الكويت ، وتفادي الموقف ، فاهتبل علي سالم البيض فرصة ذلك اللقاء مع الرئيس العراقي : صدام حسين ، ليقول عن الرئيس علي عبدالله صالح كلامًا من شأنه إدخال الرئيس في عمق الصندوق الأسود ، وقطع آخر مودة له مع الدول العربية ، ومصر ، والخليج ، عندما أوحى للصحف المصرية في شكل شهادةٍ دعائية ، بأن الرئيس صدام حسين أوحى إلى علي سالم البيض بأنه لم يغز الكويت إلاّ بعد اتفاق خُماسي مسبق، [1] وقصد تأكيد القول بأن غزو الكويت تم بعد اتفاق بين صدام حسين ، وعلي عبدالله صالح ، والملك حسين ، وياسر عرفات ، وعمر البشير السوداني ، لغرض إسقاط علي عبدالله صالح وأصدقائه من قائمة الشك ، إلى قائمة اليقين للمؤامرة .

---

١ ـ عن إبراهيم نافع ، الأهرام وظهر الغلاف لكتابه حرب الخليج .

ولم تنته الحرب العراقية ضد دول الحلفاء إلاّ وقد أصبح علي سالم البيض والحزب الاشتراكي أحبابًا مخلصين ، في نظر السعودية [1] ولأن الحزب الاشتراكي اليمني ، يملك وجهين في كل اتجاه ، فقد حافظ على شعاراته الثورية القديمة أمام أعضائه الجدد ، والمغرورين القدامى ، بأن السعودية إمبريالية ، والمؤمنين بأن عداوته معها تاريخية ، وأنها مستعمرة أراضي يمنية ، وتمثل الرجعية والكهنوت ، ولكن الوجه السياسي الآخر للحزب يرتدي قناع المرونة ، والتظاهر بالاعتدال ، ويرفع خارجيًا بشكل هادئ شعار الوقوف مع الكويت ، ويتودد للسعودية ، وطبعًا يلعب بذلك الدور الاستثماري ؛ ليستنزف الرصيد المخصص لأصدقائها في الداخل ، إضافة إلى الرصيد المعد لغرض التأديب والانتقام من الرئيس علي عبدالله صالح ونظامه بعد الحرب .

وخلال تلك الأيام العصيبة في منطقة الخليج ، بدأت المكايدات السياسية والإدارية تطل برأسها على الشريكين في الحكم ، ويتمترس كلّ منهما وراء قضايا محددة ، أصابت القيادة الوحدوية ـ كما كان يطلق عليها ـ بالصداع أو التصدع ، ومن تلك المماحكات المشهورة :-

١ ـ التهيئة للانتخابات العامة .

٢ ـ الحديث عن التعديلات الدستورية .

٣ ـ فشل المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي عن توحيد ورقة الاختبارات المدرسية في ورقة واحدة في كافة المحافظات .

---

١ ـ لم تلتفت حكومة السعودية إلى أي غاضب من الرئيس علي عبدالله صالح ، أو متربص بالوضع في صنعاء لتقف معه ، وتتخذه صديقًا لها ، ولو طرق أبوابها بإلحاح ، بعد أن فتنت بعلي سالم البيض ، والحزب الاشتراكي ، بل قطعت علاقتها بكثير من الشخصيات الاجتماعية اليمنية ، التي كان لها علاقة بها ، استغناءً عن دورها ، بحكم حصولها على صداقة الحزب الأقوى ـ الاشتراكي ـ ، وظنته شحمًا ، حتى تبين لها فيما بعد أنه كان ورماً .

٤ ـ ميزانية مصنع «صيرة» في عدن ، لصناعة المشروبات الكحولية الخمور ، وإدراج أرقام عالية في الموزانة العامة للدولة تناهز ثلاثمائة مليون ريال لصالح ذلك المصنع ، دون النظر إلى ماله وما عليه .

٥ ـ تدوين سبعة وأربعين قانونًا لكافة الوزارات ، وإنزالها على مجلس النواب بالجملة ، والضغط الشديد لسرعة إقرارها دون مناقشة كافية ، بحجة أن الحكومة لدولة الوحدة معطلة من العمل بسبب عدم وجود قوانين وحدوية .

٦ـ معركة قانون التعليم التي كانت أعنف المعارك القانونية بين التجمع اليمني للإصلاح من جهة ، وبين حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي من جهة أخرى .

هذه القضايا التي كانت مطروحة للنقاش على منضدة الحزب الاشتراكي والمؤتمر ، كانت تقلق أيضًا أعضاء مجلس النواب ، وعلى الفور قفزت القضايا التي حولها الجدل إلى صدور الصفحات الحزبية والرسمية ، فكانت الجرائد الرسمية في صنعاء : الثورة ، و ٢٦ سبتمبر ، تقولان خلاف ماتقوله صحيفة ١٤ أكتوبر الرسمية في عدن ، أمّا الصحف غير الرسمية فحدث عنها ولاحرج ، فكانت كما قال الشاعر :

فحسبكموا هذا التفاوت بيننا   وكل إناءٍ بالذي فيه ينضح

وحينذاك ، حاولت الحكومة برئاسة «حيدر أبوبكر العطاس» أن ترفع مستوى دخلها الضريبي لمواجهة العجز في الميزانية ، الناتج عن إرهاق الموازنة لسبب استقدام نصف مليون موظف ، حملهم الحزب الاشتراكي إلى وزارة الخدمة المدنية ، ولم يكونوا قد تم تسكينهم في الخدمة في أي من الشطرين قبل الوحدة إضافة إلى آلاف من المدنيين تم تحويلهم خلال أسابيع إلى ديوان وزارة الدفاع برتب عسكرية عالية ، وبمرتبات ومواقع قيادية مرموقة .

فتم رفع أسعار الوقود : البترول ومشتقاته ، فكانت الزيادة مفاجئة وغير

متوقعة لكافة أبناء الشعب ، خاصة أنها ضاعفت أسعار البترول إلى ١٠٠٪ مرةً واحدة ، وأسعار الدولار إلى ٢٠٠٪ وهلمَّ جرًا في أسعار المشتقات الأخرى ، وحينذاك ارتفعت أجور النقل البري والجوي بنسبة ١٠٠٪ وواكبها انقطاع بترولي لأسابيع ، ربما لأسباب أهمها : انقطاع النفط الليبي عن الموانى اليمنية بسبب حرب الكويت .

وزاد الجوّ كهربة عندما أذيع أن محاولة اغتيال قدتمت ، في الساعة الثانية عشرة وخمس وأربعين دقيقة ظهرًا ، من يوم ١٠سبتمبر ١٩٩١م ، في شارع الستين الجنوبي من مدينة صنعاء ، استهدف حياة الكاتب «عمر الجاوي» ، «اشتراكي» جناح معارض ، غير أنه نجا ، وقُتل مكانه صديقُه ورفيقه «حسن الحريبي» وقد أخذ هذا الحادث بعداً أمنيًا أكثر من حادث قتل العقيد (ماجد مرشد) اشتراكي ، مستشار وزير الدفاع ، في ساعة متأخرة من الليل في جولة تقع بالقرب من معسكر الأمن المركزي ، حيث أعلن عن قتله بسبب اشتباك بالنار جرى له مع إحدى الدوريات ، عندما رفض التوقف .

كانت تلك الأحداث ، التي فتحت بوابة التأرجح في مسيرة الوحدة اليمنية وأثارت حدةُ الغلاء ومضاعفات الأسعار غضب جماهير الشعب ، وبدأت النكات اللاذعة من أبناء الشعب تنطلق ساخرةً من حكومة العطاس ، وتسمى المرحلة «الفترة الانتقامية» .

وكان الحزب الاشتراكي ، قد اتجه نحو جمع الثروة والأموال ، والشره النقدي ، ليبني مركزهُ المالي داخليًا ، وينعش رصيده الدولي باستثمار علاقاته الحميمة مع السعودية ، ودول الخليج ، حيث كلف عدداً من أعضاء المكتب السياسي ، «الوزراء» للعمل في اتجاه استغلال موازنة الدولة ، والإيرادات الغير منظورة من المحافظات الجنوبية والشرقية ، والمساعدات الخارجية ، مع فتح موارد استثمارية محلية ، يعود مردها المالي إلى أرصدة الحزب ، (المكتب السياسي) ، حتى أشارت إحصائيات الجهاز المركزي للرقابة ، إلى أن مبلغًا

يناهز ألفًا وستمائة مليون ريال ، تم التحايل عليه من ميزانية الدولة لصالح الحزب الاشتراكي .

والوزراء هــم :-

١ ـ محمد حيدرة مسدوس	نائب رئيس الوزراء .
٢ ـ صالح منصر السيـلي	محافظ عـدن .
٣ ـ صالح بن حسينـون	وزير النـفط .
٤ ـ فضل محسن عبدالله	وزير التموين والتجارة .
٥ ـ محمد سعيد مقبل	مدير الدائرة المالية للقوات المسلحة
٦ ـ سالم محمد جبران	وزير الثروة السمكية .

أمّا الموارد المكشوفة خارجيًا :-

* المساعدات السخية من دول مجلس التعاون الخليجي .

* العائد الاستثماري لأرصدة الودائع في البنوك الخارجية .

* قيمة فوارق المناقصات التي تمنحها الشركات المتعاقدة ، لتنفيذ مشاريع التنقيب ، والامتيازات الخاصة .

الموارد المكشوفة داخليًا :-

* عائد قيمة أسلحة ثقيلة وذخائر تستخرج من المستودعات المركزية ، وتصدر من ميناء عدن إلى كل من : الصومال ، وجيبوتي ، لصالح المعارضة المسلحة ، تدفع أثمانها نقدًا بالدولار .

* أسلحة وذخائر من المستودعات المركزية التي يسيطر عليها الحزب ، في جبل حديد بعدن ، ومن العند والبريقا ، وأسلحة خفيفة يتم تهريبها إلى كل من عمان ، والسعودية برًا وبحرًا ؛ لتباع بأسعار عالية للقبائل ، وتجار الأسلحة .

* عائدات وزارة الزراعة والثروة السمكية ، الرصيد المجمد بالدولار تحت سمع وبصر حزب المؤتمر .

* بيع وتمليك وإيجار أراضي عامة ، وخاصة في مدينة عدن ، والمكلا ، وغيرهما من المحافظات ، لصالح الشركات الأجنبية والمحلية ، والمستثمرين .

* الاتجار بالسيارات ، والعقارات في صنعاء وتعز ، وغيرهما من المحافظات الشمالية .

* رديات المرتبات للقوات المسلحة ، وبنود الخدمات .

* بيع كل المخزون الاحتياطي من معدات المؤسسات ، والقطاع العام الواقعة تحت سيطرة الحزب في المحافظات الجنوبية ، والشرقية .

* السيطرة على المدن السكنية الواقعة على شارع الستين من شمال صنعاء ، وغربها ، والتي تقوم بتمويلها دول شقيقة ، مثل الجماهيرية الليبية ، تحت إشراف وزارة الإسكان ، والتخطيط الحضري .

* السيطرة على إيرادات وصادرات ، مصافي النفط في عدن ، والسيطرة على مكتب مبيعاتها في لندن ، والاستئثار لقيمة خمسة آلاف برميل يوميًا باسم تسرب ، خلال عملية التصفية .

* تكوين عدد من الشركات العقارية ، والجمعيات التجارية ، وتمليكها أهم أراضي ، وشواطئ عدن ، وأحياء من صنعاء ، وتعز ، والحديدة .

ذلك ماجعل الواحد من أعضاء اللجنة المالية ، والمكتب السياسي يظهر فجأة خلال عام واحد بعد إعلان الوحدة الاندماجية ، ومعه مايزيد عن عشرين قصرًا أو «فيلا» خاصةً به ، في الأحياء الراقية في كل من صنعاء ، وعدن ، وتعز بل ويمتلك عشرات السيارات .

وعبر هذه اللجنة المالية تم ربط التجار اليمنيين الذين هم من أصول يمنية حضرمية ، يقيمون في السعودية ، ودول الخليج ، ماليًا ، بطموح : حضرموت

«الباهامس» الثانية ، و«عدن لأهل عدن» ، «هونج كونج» وإلى غير ذلك من الشعارات ، وقد طمحت تلك اللجنة المالية إلى : الاستيلاء التام على كل شبر من الأراضي المخصصة لإقامة السوق الحرة ، في منطقة «كالتكس» البريقا ، واحتجاز الأراضي المغرية في شواطئ عدن ، والمكلا .

أما الوضع المقابل للرئيس علي عبدالله صالح ، وحزب المؤتمر الشعبي العام ، فقد كان أمام تحديات صعبة ، تنذر بالخطر ، فلقد أنفق كل مابحوزة الدولة من الأموال ، لكسب عواطف الحزب ، ووهبهم المدن السكنية ، والأراضي المغرية ، التي تصل أثمانها إلى آلاف الملايين من الريالات ، واشترى لهم كل السيارات الحديثة في الأسواق ، من يابانية وألمانية ، وغيرهما ، ووهبهم ثلثي مناصب الدولة ، وتحالف معهم ضد حلفائه التاريخيين منذ مطلع عهده ، وظهر معهم في خندق واحد ، واعتقد أنه كان يفعل ذلك لقاء تفكيكهم واستمالة قلوبهم إليه ، فعساهم يخلدون إلى الرفاهية والنعيم .

غير أن صنيعه ذاك أحيا فيهم الأمل بأنهم شيء كبير ، بل وأنعشهم إنعاشًا ، ماكانوا يحلمون بشيء منه ، فاستذلوا موقف الرئيس ، واستهانوا بكل البروتوكولات الثنائية ، وظهروا بمظهر الند ، بل البديل الحتمي فلم يجد لسان حال الرئيس علي عبدالله صالح إلاّ أن يتمثل بقول الشاعر :

إن أنت أكرمت الكريم ملكته

أو أنت أكرمت اللئيم تمردا

ومما أضعف موقف الرئيس علي عبدالله صالح ، إزاء الحزب الاشتراكي في مطلع الوحدة ، وبداية الأزمة أيضًا هو : إصراره على فردية القرار ، وعدم الاستماع إلى المقربين منه ، والاستخفاف برأي كل ناصح يحذره من إنعاش الحزب الاشتراكي ، الذي كان قد أوشك على حل نفسه ، ومما هزّ في موقف الرئيس ، العزلة الدبلوماسية مع الدول العربية ، التي تحالفت ضد العراق ، ومن كافة دول الحلفاء الغربيين ، كعقوبة طبيعية على موقفه الإعلامي المؤيد للعراق .

كما أن العبء الثقيل ، الذي أدى إلى اختناق النظام ، وتحت مسئولية الرئيس هو : عودة زهاء مليون مغترب إلى اليمن من السعودية ودول الخليج ، حاملين معهم ظلمًا تنوء بحمله القرون ، فوقفوا في مخيمات من القماش ، تحت حرارة الصيف ، حين تتعدى أربعين درجة مئوية ، لاغذاء ، ولا ماء ، ولامأوى .

كما أدى طردهم إلى تجفيف للمصادر الوحيدة للعملة الصعبة ، التي كانت تتدفق على البلاد ، وبهذه النكبة السوداء ، انخفض تلقائيًا سعر الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي ، بنسبة ٣٠٠٪ في شهر واحد ، فبدلا من ١٨ريال قيمة الدولار الواحد صار في مطلع سنة ١٩٩٢م ٥٦ريالاً وبنفس الفارق تصاعدت أسعار السلع بنسبة ٣٠٠٪ ، فكانت وصمة أخرى في جبين الوحدة والرئيس ، وحكومة حيدر العطاس ، وأضافت تأكيداً جديدا على اسم «الفترة الانتقامية» .

فاستغلت المعارضة السياسية ذلك التدهور ، ورقة رابحة لإثبات فشل الدولة ، وسوء نيتها ، فخرج اتحاد طلاب اليمن مع آلاف من حزب التجمع اليمني للإصلاح ، والغاضبين من التنظيمات الأخرى ، بمظاهرة عارمة ، إلى بوابة مجلس النواب ، تندد بالغلاء ، وهيمنة الحزب الاشتراكي ، ومن شعاراتها :-

ياحكام البلاد	رفقًا رفقًا بالعباد
أين الحكمة والتدبير	ياصُنّاع الطوابير
أين الرخاء الموعود	يا أصحاب الوعود
من أين جاء صالون ٩٠	والأزمة في البر سنين
الشعب صاحي ماهو نوم	لاتلاعب بعد اليوم
أين السكر أين الغاز	ياحكومة الألغاز
أين السكر أين الصاص	ياحكومة العطاس

أما على الصعيد الخارجي ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، التي خرجت من حربها مع العراق منتصرةً عسكريًا، بفعل القوة الضاربة للحلفاء ، قد عقدت مؤتمرها في الكويت ، بعد تحريره من القوات العراقية ، ومن أوائل ما بحثته في ذلك اللقاء ، هو : الموقف من الدول الأربع التي وقفت ولو شكليًا مع العراق [١] وفي مقدمتها اليمن ، وبعد مداولات ساخطة ، أجمعت تلك الدول [٢] على مقاطعة تلك الدول مقاطعة اقتصادية تامة ، لمدة خمس سنين ، بل ومضايقتها سياسيًا ، وتشجيع المعارضة لتلك الدول والأنظمة ، وقد يتعدى الأمر تلك الحدود ، إلى التعهد بإسقاطها تمامًا ، خاصة منها اليمن ، التي تشكل بقوتها البشرية ، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ، وصلابتها في الصراع ضغطًا على ترجيح كفة النزاع ، إذا ما حدث ـ لاسمح الله ـ مع جيرانها ، لذلك كان لابد من تثبيتها وراء الخط الأحمر ، وتنفيذًا لهذ الاتفاق ، كان لابد من البدء بالتحرك السريع للاتصال بالأصدقاء القدامى والجدد .

ومن هذا البند الأخير ، بدأت المسيرة العنيفة للأزمة تدخل منعطفًا شديد الانحناء ، فقد غابت الكلمات العذبة من الشفاه الاشتراكية ، وتغير الخطاب السياسي ، وتجددت الشعارات ، نحو التخوف على مستقبل اليمن ، وخفتت مشاعر التضامن بين حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني ، وازدادت المنافسة على التقاسم الوظيفي ، والتجنيد الفئوي ، والمناطقي .

فيما بحث الشباب المتحمس ، المتدين في المحافظات الجنوبية والشرقية ، عن منقذٍ جديد يرفع عن كاهله وطأة الحزب الاشتراكي الذي مايزال في كل ممارساته ، وشعاراته الداخلية ، في المناطق التي تحت سيطرته ، ـ ماركسية لينينية لاتقبل التراجع ، بعد أن خاب ظن أولئك المتحمسين ، وأخفقت آمالهم التي كانوا يعلقونها على نتائج الوحدة اليمنية ، في تذويب الحزب ، ورفع عصاه

١ـ هي : اليمن ، والسودان ، والأردن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢ ـ قبل أن تدخل السعودية في صراع مسلح مع دولة قطر على الحدود .

الإلحادية عن حرية الشعب في معتقداته ، فكانوا كما قال المثل العربي :-

«وافــق شــنٌ طـبـقـة» .

فاحتضنتهم جماعة الجهاد ، التي تعتبر محظورة في كل الأقطار الإسلامية ، بعد أن وجدوا حزب التجمع اليمني للإصلاح ، قد صار سياسياً ، لايرى غير الجهاد السياسي نافعًا للمرحلة ، .

فذهب أولئك الشباب ، يستمدون من تنظيمهم الانتحاري ، بعض الأسلحة والمعدات العسكرية ، التي تعتبر موجودةً في اليمن لكل يمني إذا وجد المال ، وبدأت معارضتها العسكرية ضد الحزب الاشتراكي ، في بعض المناطق .

كما التفت الرئيس علي عبدالله صالح التفاتة ذات شأن ؛ لأبناء الجنوب ، الذين كانوا مشردين من الحزب الاشتراكي قديمًا وحديثًا ، ويقيمون في صنعاء ، وفي سورية ، وعلى حالة من سوء العيش ، إلاّ بعض القادة العسكريين الذين اندمجوا قبل الوحدة في السلك العسكري ، وكان يطلق عليهم «جماعة علي ناصر محمد» ، ومتى أطلق عليهم هذا التعريف أدرك السامع أنهم النقيض الفعلي لعلي سالم البيض ، وحزبه الاشتراكي إضافةً إلى مجموعات أخرى كانت قد نزحت إلى الشمال في فترات الصراع الدامي قبل ١٣ يناير ومنهم : مجموعة العميد حسين عثمان عشال ، ألد أعداء الحزب الاشتراكي ، ومجموعة : محمد علي هيثم وجماعة : قحطان الشعبي ، ومجموعة (سالمين) ، وسالم ربيّع علي .

كانت تلك اللفتة بمثابة محاولة وقتية ، لإشغال الحزب بسوابقه ، وما اقترفت يداه ، كإشارة واضحة بأن أوراقًا رابحةً ماتزال في قبضة الرئيس علي عبدالله صالح ، لو أطـلق لها العنان ، لما وجد الحزب وقيادته راحة الأمن والاطمئنان .

غير أنه من غير الإنصاف أن يقال : إن الأحداث الدامية ، ومسلسلات الاغتيالات كانت ذات صلة بأجهزة الأمن ، أو بنوايا الرئيس ، لأن أبسط القواعد العقلية ، والسياسية ، لاتسمح لرئيس يقود نظامًا في دولة ما ، يعمل أو يسمح

بتشويه سمعتها أمنياً !! ، أو يغض طرفه راضياً بالقلاقل ، بعد أن بلغت الضجة الإعلامية الشرق والغرب ، وأساءت إلى سمعة اليمن كثيراً حينذاك . كما لا يستطيع الحزب الاشتراكي أن ينفي وجود تصادم دموي وتآكل تنظيمي داخل الحزب ، دون رضى من قيادته ، وكمثل واحد على ذلك : ما حدث للعقيد نعمان قاسم حسن العديني ، عضو قيادة الحزب الاشتراكي ، في محافظة إب ، الذي جرت تصفيته جسدياً داخل سيارته بكمين في الطريق ، من قبل أحد منافسيه في الانتخابات الداخلية لقيادة الحزب ، ومن أعضاء الحزب ذاته ، بمجرد خروجه من قاعة الانتخابات

ومع ذلك فلا ننفي أن لتواجد بعض شباب «جماعة الجهاد» ، مع عدد كبير من أصحاب الثارات القديمة والحديثة ، من أبناء الجنوب ، الذين لهم دماء على أكف الحزب الاشتراكي ، بصمة واضحة في مظاهر الانتقام ، والتعدي على بعض القيادات الحزبية .

وقبل أن نتحدث عن بعض تلك الأحداث المؤسفة ، لابد لنا من التنويه إلى عامل هام ، من عوامل التربص الدموي ، بقيادات في الحزب ، وهو عامل المرأة ، فمما لاشك فيه ، ولاجدال حوله ، من أن الحزب الاشتراكي اليمني نشأ في عدن مهتماً بالعلاقات النسائية الخاصة ، وبناء جسور الصداقات الغرامية مع الحسناوات ، ومن جميلات الفن ، والرقص ، والمرح ، حتى كان لايكاد بعض كوادره يفرق بين حرية المرأة وحقها ، في المشاركة في شئون الحياة والعلم والعمل ، وبين إخضاعها للتحلل والتهتك والإباحة المطلقة .

وكثيرٌ ما يختلف عشيقان على معشوقة واحدة ، ويتداولانها حباً كل بصفة سريةٍ عن الآخر ، فإذا عرفت تلك الصداقات المزدوجة ، تبدأمرحلة الغيْرة ، وحب الانفراد ، وتتآمر اللعوبة الجميلة على هذا ضد ذاك ، وكثيراً من الأحداث التي تحملتها السياسة ، والفترة الانتقالية ، والأزمة كانت من هذا القبيل[1] .

وبالمقابل فقد قامت بعض الجميلات بدور هام في خدمة الحزب ؛ حيث لعبن

---

١ ـ لولا مراعاة المشاعر لإخواننا العشاق والعشيقات ،والتزاما منا بآداب الكلمة ، لَسَرَدنا بعض الحكايات المشهورة لبعض ضحايا الحب ، في مدرجات النجوم الفنية لأكابر الشخصيات .

دور تقريب وجهات النظر بين الأصدقاء القدامى والجدد ، الذين كانوا خصوماً متناحرين ، بفعل تأثير أحداث ١٣يناير ١٩٨٦م الدامية في عدن ، بحكم خبرتهن المتمرسة في جهاز الاستخبارات « أمن الدولة » على رأب الصدع ، ولَمِّ الشمل ، في إعادة بعض الثقة للرفاق ببعضهم البعض ، ولـو مؤقتاً .

ولقد وجدت المعارضة السياسية نفسها في آخرعام ١٩٩١م أمام تحالف حكومي ، دب في نفسه مرض التنافس ، وانتزع ذلك المرض ، عوامل الثقة ، وتصاعدت ثورة التهم المتبادلة في ارتكاب الأخطاء ، واقتراف المخالفات ، والعبث المالي ، والمحسوبيات ، وتململ الشعب متبرماً من هذا السلوك المباغت ، للنظام ، الذي وعد بتحقيق جنة الأحلام .

وأما الرئيس علي عبدالله صالح ، وحزب المؤتمر الشعبي فقد التزما جانب الصمت ، وسياسة ضبط النفس ، في محاولة ـ غير ناجحة ـ ، للهروب من ألسنة الشامتين ، من الذين أغضبهم ، وقطع حبال مودتهم ، من أجل العلاقة الجديدة مع الحزب الاشتراكي ، وظل يحاول مسك العصا من الوسط ، متظاهراً بالحكمة والصبر ، على حين أنه كان عاجزاً تماماً عن اتخاذ رد فعلٍ يعلن بموجبه التبرؤ من الحزب الاشتراكي ، وأعماله ، بل حاول الدخول في منافسة مع الحزب ، لاسترضاء الجماهير ، واستقطاب قلوب الغاضبين ، وتقريب الذين أبعدهم سلفاً والدخول في معركة الصراع السياسي ، على مراكز النفوذ .

أما الحزب الاشتراكي فقد وضع قدماً ويدين مع السلطة ، وقدماً ولساناً مع المعارضة ، فكان حاكماً ، وفي نفس الـوقت معارضاً ، يزايد بالشعارات ويعلن الأسى والأسف على تجربته الرائدة ـ على حد قوله ـ في أسلوب الحكم ، وبناء الدولة المركزية ، قبل الوحدة .

حتى تجلت الهزة الواضحة لعلاقة الحزبين الشريكين في الحكم ، المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي ، في منتصف عام ١٩٩١م ، حيث بدأ كل حزب يتهم الآخر على مستوى الجرائد ، والمجالس ، إلاّ أن علاقة الرئيس علي

عبدالله صالح ظلت منحازة للحزب ـ ربما من باب المزيد من الاستدراج وكسب العواطف ـ بالرغم أن الطرح الناري إعلامياً ، قد بدأ من قبل الحزب الاشتراكي في اتجاه إخلاء العاصمة صنعاء من السلاح ، وترحيل المعسكرات المحيطة بها وكان الشعار المرفوع في معظم خطابات علي سالم البيض بالنص : « إن صنعاء تشكل ترسانة أسلحة ، واستمرار هذا الوضع يعني بقاءنا مقيدين ، أو نتقاتل فيما بيننا » (١).

وتعليقنا على هذا : إنهافعلاً كلمة حقٍ ، ولكن أراد بها باطلاً ؛ لأن العاصمة الثانية عدن الخاضعة لسلطان الحزب ، كانت حينذاك محاطة أيضاً بأكثر من ثمانية معسكرات ، من الوحدات العسكرية القتالية ، بينما العاصمة صنعاء كانت محاطة بأربعة معسكرات فقط ، ومن هذه النقطة التي أثارها علي سالم البيض ؛ بدأ الألم يستوطن في رأس الدولة الوحدوية (٢) .

وقبل الانهيار الأعظم ، في آخر حائط للثقة ، بين الشريكين ، كان تضامنهما في وجه التجمع اليمني للإصلاح ، في معركة « قانون التعليم » التي أثارت جدلاً واسعاً في أروقة مجلس النواب ، وتصدى حزب الإصلاح ، ومن ورائه العلماء ، والأغلبية الساحقة من المثقفين ، لإلغاء ذلك القانون ، أو تعديله في بعض النصوص التي تمس المعاهد العلمية ومناهجها ، حيث تعتبر من أهم المعاقل التربوية للتجمع اليمني للإصلاح ، واستصدروا فتاوى من العلماء ، ونظموا حملة استنكار واسعة ، مع بعض النقابات ، والهيئات ، والشخصيات الاجتماعية البارزة ، التي يمكن أن تؤثر على الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر ، أما موقف الحزب الاشتراكي ، فمفروغ منه ، فهو النقيض المباشر لحزب الإصلاح ، فكرياً وسلوكياً ، وكانت أهم الثغرات التي توجعوا منها في

---

١ ـ الحياة اللندنية عدد ١١٢٠٢ عن صوت العمال .

٢ ـ لم يكن الطرح السياسي المقابل من قبل حزب المؤتمر موفقاً حينذاك ، حيث كان رده على طلب إخلاء صنعاء من المعسكرات ضعيفاً ، والرئيس بنفسه يتولى الرد بقوله : « ليس لدينا حرب مع الدول المجاورة حتى نخرج القوات إلى الحدود » ولم يطرح خطورة الأسلحة الكثيفة في عدن ، ويطلب إخراجها .

قانون التعليم نورد ما كتبوا بالنص :

« ١ ـ لقد تعمد واضعوا مشروع القانون ، مع سبق الإصرار على النص صراحة ، بإلغاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم ، التي عم نفعها أرجاء اليمن ، ولمس كل يمني ذلك ، وتخرج منها المئات من حفظة القرآن الكريم ، وأى خير يرتجى من قانون يقصي كتاب الله العزيز ويستعصي عليه .

٢ ـ كما تعمد المشروع إلغاء المعاهد العلمية التي تعد بحق: صرحاً تربوياً وعلمياً شامخاً ، ومنجزاً وطنياً عظيماً ، عرفها الشعب اليمني كذلك ، ولمس أثرها المجيد في الدارسين ، الذين أفادوا منها علماً وسلوكاً ، وأثبتت نجاحاً فاعلاً ، شهد لها به الأعداء قبل الأصدقاء ، وكان القياس أن يعمم خيرها ، ويستفاد من تجربة نجاحها ، بدلاً من الإصرار على شطبها ، وإلغائها .

٣ ـ لقد صاغ واضعوا المشروع ، الأهداف والأسس والمنطلقات للتعليم ، صيغة فضفاضة ، ركيكة ، دونما تحديد أو صراحة بمقاصدها ، تسمح لأصحاب الأهواء أن يفسروها تفسيرات بعيدة عن أحكام الإسلام ومقاصده ، ويدخلوا من خلالها إلى الانحراف بمناهج التعليم عن الحق ، وصولاً إلى زعزعة عقيدة أجيال اليمن ، ومسخ أفكارهم وجرهم إلى الضياع .

٤ ـ لقد تضمن مشروع قانون التعليم هفوات تربوية خطيرة ، من أفظعها تعميق مفاهيم وأساليب تربوية عقيمة ، أثبت الواقع فشلها ، ونقدها المختصون بشئون التعليم » .

غير أن حزب المؤتمر الشعبي العام ، التزم بموقفه المؤيد للحزب الاشتراكي ، وصمد في وجه المعارضة ، ودفع بالمؤيدين له في مجلس النواب ، للتضامن مع الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي ، وتم التصويت على ذلك القانون في شهر ١٩٩١/٨م ، وخرج الحزب الاشتراكي منتصراً بفضل مساندة حزب المؤتمر له ، في فرض قانون التعليم ، إلاّ أن تمرير القانون في قاعة مجلس

النواب ، لا يكفي لتطبيقه مباشرة ، وكان بحاجة إلى استكمال الإجراءات الدستورية ، بأن يصدره رئيس مجلس الرئاسة ، للتنفيذ ، ولم يكن لرئيس مجلس الرئاسة على ما يبدو رغبة في تنفيذ ذلك القانون ، بل كان يقصد الضغط على المعارضة ، وخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح ، حيث لم يطبق ذلك القانون ، ولم يحدث منه ما كان يتوقعه حزب الإصلاح .

وحينذاك اتجه الحزب الاشتراكي بكل قواه صوب الأحزاب السياسية المعارضة ، الصغيرة ، التي لها ميول اشتراكية ، أو قريب منها ، وبدأ يتحالف معها ، لرفع عقيرة الحزب ، في وجه شريكه في الحكم ، المؤتمر الشعبي العام ، وفعلاً تمكن من التقارب والتفاهم مع كثير من الأحزاب الصغيرة ، مثل : حزب الأحرار ، الحزب الناصري الوحدوي ، التجمع الوحدوي ، وغيرها من الأحزاب الشيعية الإسلامية ، ـ المختلفة مع الرئيس وحـزب المؤتمر ـ ، ومع التجمع اليمني للإصلاح أيضاً ، مثل حزب الحق ، واتحاد القوى الشعبية اليمنية .

وفي غفوة عن الحيطة والحذر ، تعرض وزير العدل ـ اشتراكي ـ « عبدالواسع سلام » في إبريل ١٩٩٢ م إلى محاولة اغتيال فاشلة شبيهة بحادث محاولة اغتيال عمر الجاوي ، إلاّ أن الفارق بينهما أن هذه المحاولة الأخيرة ، كانت مؤثرة ، وأدت إلى إسعافه إلى أوربا ، وبقائه للعلاج مدة طويلة .

بدأت التهم عن مسئولية الحادث ، تتجه إلى خصوم الاشتراكي جميعاً ، الحاضرين منهم والغائبين ، بل ربما الأحياء ، والأموات ، فمن قائل إنها تصفية دموية ، من ورائها الرئيس علي ناصر محمد ، الذي أفسح المجال للرئيس وللحزب الاشتراكي بالانفراد بصنعاء ، وغادر إلى سوريا للإقامة الدائمة في ١٩٨٩م ، ومنهم من كان يتهم الحزب الاشتراكي ذاته ، من داخله للتخلص من بعض كوادره المزعجة ، في أسلوب تعاملها واهتمامها بالإثارة والتشنيع في داخل الحزب ، وآخرون يعلقون الحادث بأسباب تنافس حاد على إحدى الجميلات ، وكانت أجهزة الأمن تتكهن تورط جماعة الجهاد في العملية ،

إلاّ أن الحزب كقيادة سياسية ، حمل المسئولية عن الحادث ، قيادة المؤتمر الشعبي العام ، الذي يعد شريكاً للحزب في السراء والضراء ، من باب مصاعدة الأزمة ، وتفعيل دور الخلاف ، وإيجاد المبررات ، للوصول إلى هدف غير معلن عنه ، وهو تنفيذ المخطط الذي تنتظره الدول التي تراهن على إسقاط الوضع ، وتأديب اليمن شعباً وحكومة على موقفه من حرب الكويت .

واشتعلت مشاعر القلق الأمني ، في كل حدب وصوب ، إبان الأربعة الأشهر الأخيرة من ١٩٩٢م ، حيث كان المؤتمر الشعبي العام لا يحسن استخدام أوراقه السياسية ، والأمنية ، لحملة ضد الحزب ، فالحزب الاشتراكي معروف بدمويته وقدرته على التضليل الإعلامي ، فلو قال المؤتمر الشعبي العام إنه المسئول عن محاولة اغتيال الدكتور « أحمد محمد الأصبحي » أمين سرّ اللجنة الدائمة ، والرجل الثاني في حزب المؤتمر الشعبي العام ، بعد الرئيس علي عبدالله صالح ، لماشك أحد في صدق تلك التهمة ، غير أن المؤتمر لم يستخدم تلك الورقة ، في حال حاجته الماسة إليها .

بل مضى في إبرام اتفاقية جديدة مع الحزب الاشتراكي في نوفمبر ١٩٩٢ م ، أعدتها لجنة مشكلة من أربعة أعضاء في الحزبين ، تهدف لتعزيز الثقة بين الشريكين ، وتوحيد الإرادة السياسية ، وكان المؤتمر الشعبي مضطراً لعقد تلك الاتفاقية ، لينفي عن نفسه التهم ، التي يكيلها الحزب الاشتراكي عليه ثم لأنه يخشى المزيد من السقوط الاقتصادي ، والاختناق المالي ، الذي بدأ يشتد عليه ، وكان وضع الحزب الاشتراكي مالياً أفضل بكثير من وضع المؤتمر الشعبي ، خاصة بعد أن تم التفاهم ، وإبرام الخطة بين الحزب ، ودول المنطقة في شبه الجزيرة ، التي ترعى تحركات الحزب ، وتتابع خططه ، والأشواط التي يقطعها للإطاحة بالرئيس علي عبدالله صالح .

وكان الحزب قد كسب إلى جانبه آلافاً من الموتورين ، من سوء وضعهم المالي والسياسي ، من الأحزاب والتنظيمات ، وقواعد الحزب القديمة ،

والمنساقين وراء الشعارات البراقة ، الواعدة برفع المعاناة عن الشعب ، ولكن الأشد تحمساً لذلك ؛ هم :

١ ـ الحزب الاشتراكي اليمني .

٢ ـ حزب التجمع الوحدوي الناصري .

٣ ـ حزب الحق

٤ ـ حزب الأحرار .

٥ ـ اتحاد القوى الشعبية اليمنية .

ورأى الحزب الاشتراكي أن الفرصة صارت مواتيةً ، لإسقاط الرئيس ، والقذف به وراء التاريخ ، فكل شيء قد صار مهيئاً لصالحه ، فالوضع الخارجي للحزب حاليًا لم يعد هو وضعه في عام ١٩٩٠م ، فقد صار وضعاً لامعاً لدى مجلس التعاون الخليجي ، بل ومحبوباً، وأزمته المالية قد حلّت ؛ بسبب تلك العلاقات الذهبية ، أمّا ديون الحزب فقد تحملتها دولة الوحدة ، بمجرد رفع علم الجمهورية اليمنية على مبنى قاعة فلسطين بعدن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م ، وقدرها زهاء خمسة آلاف وخمسمائة مليون دولار .

وقد ملك الحزب أوراقاً جديدةً ، يزايد بها في الساحة السياسية ، ومن أهمها : إصداره عفواً عاماً عن كل خصومه السياسيين ، الذين حكم عليهم بالإعدام في عدن ، نتيجة أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م ، وفي مقدمتهم الرئيس علي ناصر محمد ، وتمكن من ربط علاقات متينة ، تقوم على أساس المصالح المشتركة ، مع بعض رموز القبائل ، الذين أثبتت التجارب الطويلة في تعاملهم مع الأنظمة والدول بأن يأخذوا ما يعطى لهم ، ويؤيدوا بألسنتهم فقط ، أما قلوبهم ومواقفهم ، فلا يمنحونها سوى أنفسهم ، ذلك الفهم الخاطئ عن رجال القبائل عند الحزب ، يعود سببه إلى أن الحزب الاشتراكي ، لم يكن له سابق تجربة للتعامل مع القبائل .

انفجار البالون

كل ما أسلفناه من موقف الحزب المطمئن داخلياً ، قد دفع الحزب لوضع خطة إسقاط عاجلة للرئيس علي عبدالله صالح سلمياً ، حيث خطط لقيام أعمال شغب واسعةٍ ، تنطلق من مدينة تعز ، المحافظة الثالثة ، وتتابع في كل محافظات الجمهورية ، فتقوم بإحراق المؤسسات الحكومية ، والعبث بوثائق الدولة ، ومهاجمة المتاجر ، والشركات التجارية ، ثم المنازل الخاصة بالشخصيات البارزة ، الموالية للرئيس ، وحزبه .

ويتم خلال تلك الأعمال اصطياد ولاء الرعاع من الناس ، ومحبي الفوضى ، بطريقة إباحة كل شيء لهم ، حتى خصص الحزب فرقة من «الكومندوز» المدربين في الحراسات الخاصة ، والجيش الواقع تحت سيطرة الحزب الاشتراكي ، مزودة بوسائل قطع حديثة ، تقوم بالسير في مقدمة المظاهرات العارمة ، وتقوم بدور الكسر السريع للأقفال ، مهما كان نوعها ، أو متانتها ، ومن ثم تتقدم الجماهير المتظاهرة لنهب محتويات المستودعات الخاصة ، والعامة ، كمنحة لها من الحزب الاشتراكي ، وفعلاً أبرمت الخطة ، واختير لها يوما ٩ و ١٠ من ديسمبر ١٩٩٢م ، لتنطلق من تعز فالحديدة وصنعاء ، وتتلاحق في كافة مناطق الجمهورية ، وتهدر خلالها كافة الأموال والممتلكات ، في المحافظات الشمالية فقط .

واستجاب لممارسة النهب المحتاجون ، والعائدون من السعودية بالفقر والعوز ، وفي ظل إعلان الديمقراطية ـ ذات الباب المخلوع ـ أمنياً لن يكون في مقدور سلطات الأمن مقاومتها أوالتصدي لها .

وليس من سبيل حينذاك للرئيس علي عبدالله صالح ، إلاّ أن يرحل عن الحكم ، خاصة أنه المسئول الأول عن اليمن الموحد كرئيس ، ثم عن المحافظات الشمالية والغربية المتضررة على وجه الخصوص لأنه من أبنائها ، وأي قمعٍ عسكري فإنه لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من الصدام والدماء ، وكانت فعلاً خطة قاصمة للظهر ، لو لم تكن حاملة في طيّها جرائم تستحق خذلان السماء فاندلعت المظاهرات العارمة ، ترفع الشعارات المعبرة عن التنديد بالرئيس شخصياً ، وأحرقت كل ما أتت عليه .

ومن الدوائر الحكومية التي تضررت في تعز إدارة البلديات ، والتعليم ، ومركز الهيوب التجاري « أكبر سوق حديث للقطاع الخاص في مدينة تعز » ، واجتاحت المظاهرات شوارع المدينة ، ولم يكن في حسبان أحد من رجال الأمن مواجهة هذا الدمار بصرامة وحزم ، حتى لا يعتبر تعدياً على الحرية والديمقراطية ، وغض المسئولون المباشرون في محافظة تعز الطرف في البداية ، بناء على توجيهات من صنعاء ، معتقدين أنها غضبة محدودة ، حتى بان أمرها واضحاً في يوم ١٠ ديسمبر ، بأن من ورائها أصابع خفية تستهدف شيئاً أكبر وأن المظاهرات لن تنتهي ، ولاسيما عندما وقف أصحاب المحلات التجارية المعتدى عليها من المتظاهرين يدافعون عن ممتلكاتهم بأسلحتهم ، وفعلاً سالت دماء غزيرة ، في عدد من المدن جرى إحصاؤها كالآتي :

عدد القتلى : خمسة عشر وعدد الجرحى : مائة واثنان وثمانون . وعدد المحتجزين ستمائة وواحد وستون مشاغباً .من المحافظات: أمانة العاصمة صنعاء، وتعز، والحديدة، وذمار ، وإب ، ورداع ، والبيضاء.

وشجعت سلطات الأمن فكرة الدفاع الشعبي عن ثرواتهم ، أما الدولة فأخرجت الجيش إلى الشوارع ، وسيطرت على تلك الفوضى ، وتصدت قوات الأمن المركزي لجموع المتظاهرين بعنف ، خاصة في مدينة تعز ، التي انطلقت منها الشرارة الأولى ، وخفتت أعمال الشغب في يومها الثالث ، وتفرق المتظاهرون إلى منازلهم ، والمصابون أقاموا في المستشفيات أشهراً عديدة تحت العلاج ، عالة على ما تقدم لهم الدولة ، أما الحزب الاشتراكي الذي خطط للموجة العارمة من أعمال الشغب ، فقد أصيب بخيبة أمل لفشل تلك المظاهرة

عن أداء مهمتها التي كان يتطلع إليها، وأن النتيجة جاءت عكس ما كان يريد حيث تضرر منها أبناء الشعب قاطبة ، وأثارت سخط التجار ، وسكان المدن ، وأحيت مشاعر الخوف والقلق والرعب ، عند كافة أوساط الشعب ، ولم تكن أصابع الاتهام تشير بالتهمة إلى أي جهة دفعت بتلك الجماهير البريئة ، سوى إلى الحزب الاشتراكي اليمني ، الشريك في الحكم ، المتمرس على إدارة مثل تلك الأعمال ، خاصة منها المعادية للقطاع الخاص ؛ من التجار ، وقد بادر الحزب الاشتراكي للتبرؤ من تلك المظاهرة ، ونفى أن يكون من ورائها ، بل وأدان أسلوب التخريب ، وكما صنعت كافة الأحزاب السياسية المعارضة والحاكمة ، صنع الحزب ليبرئ نفسه ، ويخرج من الحلبة على الأقل كما دخلها

وقد بحث عن شماعة يعلق عليها جريمته ، كأنها السبب في اندلاع تلك الأعمال ، فلم يجد سوى حادثة قتل أحد جنود المرور عبده علي شرف من قبل ضابط في الجيش يدعى أحمد راجح الجاكي ، واتهم إلى جانبه أنور حامد أمين عبدالعزيز الشميري ، مجند المرور اشتجرا لدى إشارة السير في إحدى شوارع العاصمة صنعاء ، قبل اندلاع المظاهرات ، صدفة غير مرتب لها ، إلاَ أن المظاهرات وشعاراتها ، ومكان اندلاعها، أكدت أنه لا صلة لها بالحادث ، فالقاتل والمقتول ليسا من تعز ، مكان اندلاع الفتنة والنهب .

خيبة امل

غير أن الحزب الاشتراكي استطاع أن يُقيِّم حجمه ، وقوة تأثيره ، في تحريك الجماهير ، ولو بالخداع من وراء الأقنعة والشعارات كمّاً وكيفاً ، ولو أن الحزب عندما اتخذ تلك الوسيلة المغامرة ، كان قد غره إقبال أعداد من أبناء المحافظات الشمالية التحقوا بعضويته ، وتعصبوا له تعصباً كبيراً، وقد بلغ عدد الشماليين الذين حملوا بطاقة الحزب الاشتراكي ، خلال السنة الأولى بعد الوحدة ، زهاء ثمانية عشر ألفا .

وظن الحزب الاشتراكي ـ خطأً ـ أن تلك الجماهير التي التحقت به ستظل تتدفق بنفس الأعداد كل عام ، ونسي أن السبب الحقيقي لاندفاع تلك الأعداد إنما هو الطمع ، في أن تَعْبر على جسر الحزب الاشتراكي الحاكم ، إلى الرتب العسكرية العشوائية ، وإلى الدرجات الوظيفية في وزارة الخدمة المدنية ، وعلى الأقل لكي تتمتع بقدر من المال المخصص لرعاية نشاط الحزب ، وتوسيع قاعدته ، خاصة عندما عرف القدر المخصص من ميزانية الحزب ، لعام ١٩٩٢م بأربعمائة مليون ريال ، لمواجهة حملة كسب الأعضاء ، والانتخابات البرلمانية ، وطبعاً فالقبائل في اليمن شأنهم شأن غيرهم من قبائل الشعوب النامية ، يقبلون على مصدر المال ، ولو كان آسناً ، ولكنهم لا يدفعون مقابل ما يستلمون غالباً ، فكان الحزب الاشتراكي يرى أنه بجماهيره الوهمية ، قد بلغ درجة الإمام الخميني في إيران ، من حيث القدرة على تحريك الشارع جماهيرياً ، وإسقاط النظام بالمظاهرات والمسيرات ، ولعل صفقة سرية ، عبر لقاء سري في القاهرة ، عقد في ١٧/١٠/١٩٩٢م بمبنى فندق سمير اميس ، غرفة ١٠١٦ مع دبلوماسي اشتراكي يمني هناك ، عند مازار لواءً من الأمن الداخلي لإحدى الدول المجاورة ، المهتمة بإسقاط نظام الحكم ، كان أحد خياراتها : أعمال الشغب تلك .

وتجلى الموقف واضحاً بعد ذلك للحزب الاشتراكي ، بأنه لم يكن خميني اليمن ، ولم يكن الرئيس علي عبدالله صالح مثل «الشاه رضا بهلوي» ، بل أصيب الحزب الاشتراكي بذهول عندما اكتشف أن عدد أعضاء التجمع اليمني للإصلاح ، وهو بعيد عن السلطة ، بلغ سبعة عشر ألف عضو ، وأن المؤتمر الشعبي العام منح عدد أربعة وعشرين ألفاً ، بطائق العضوية .

وهذه الأحداث انعكست سلباً على مستقبل الحزب الاشتراكي ، وعلاقاته بحزب المؤتمر ، حيث كان من نتائجها الحتمية التالي :

١ ـ إعادة النظر في أسلوب ممارسة الديمقراطية ذات الباب المخلوع ، التي شجعت الفوضى ، وخلقت المهاترات التشنيعية بين الصحف والجرائد ، التي بلغ عددها أربعًا وخمسين جريدة ومجلة ، منها اليومية ، ومنها الأسبوعية، ومنها الشهرية ، ومعظمها لا عمل لها سوى استفزاز مشاعر الجماهير ، وترويج الشائعات الكاذبة ، ومنابر للشتائم ، والتهم .

فقد دفعت تلك الفوضى بأجهزة الأمن في اتجاه مراقبة ما يجري بحزم ، وقلمت ــ ولو يسيراً ــ من مخالب الفوضى في الديمقراطية ، وذلك ما جعل حيدر أبو بكر العطاس ، رئيس الوزراء يبدأ حملته الهجومية على قيادة وزارة الداخلية ، وبالذات ، يقصد رجل الأمن الأول العميد الركن « غالب مطهر القمش » الذي يعتبر من أهم فقرات العمود الفقري ، لحكم الرئيس علي عبدالله صالح ، وكثيراً ما طالب العطاس بإقالة وزير الداخلية والأمن ، واستمات في ذلك الطلب ، إلاّ أن مطالبته تلك جاءت بعد أعمال الشغب ، فكانت شكواه مفضوحة المغزى والهدف .

٢ ـ أقبل التجار وأصحاب المصانع العملاقة والمتوسطة ، وأصحاب المستودعات التجارية ، على شراء الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ، واتخذوا لمتلكاتهم حراسات خاصة مسلحة ، بتصاريح رسمية من الجهات الأمنية ، وكذلك الحال مع سكان المدن الذين يخافون على أهلهم وأسرهم من عودة الفوضى ، وبقدر ما كان معلوماً من تحميل الحزب مسئولية تلك الأحداث والتطورات ، كانت غضبة الجماهير تتصاعد ضده .

٣ ـ قذفت تلك الأحداث بالرئيس علي عبدالله صالح ، إلى مراجعة حساباته ، في أسلوب علاقاته السياسية من التجمع اليمني للإصلاح ، وجماهيره العريضة ، وأكسبته إيماناً بأهمية دور المخلصين له في أجهزة الأمن، والجيش ، خاصة أولئك الذين كانوا بالنسبة له بعد يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م يمثلون دوراً ثانوياً في التأثير على مجرى الأحداث ، فبفضل دورهم الصامد ،

تمكن من إفشال مخططات خصومه ، ومن ثم ذهب يعقد التحالفات مع كل من يستطيع التصدي للحزب ولو بشيء يسير .

٤ ـ وأهم من هذا وذاك أن تلك الأحداث جعلت الرئيس يمعن النظر في قضية هامة كان قد فرط فيها ، وهي قضية الأمن والاستقرار في المحافظات الشمالية ، التي كانت تعتبر آمنة مطمئنة ، على حين أنه يرى المحافظات الجنوبية والشرقية الواقعة تحت وطأة الحزب الاشتراكي هادئة ساكنة ، تُحكِم فيها المليشيات التابعة للحزب الاشتراكي ، مع الشرطة الشعبية ، قبضتها بالرعب ، كما كانت قبل الوحدة ، وكانت تَعتبِر محافظتي تعز وإب العمق الاستراتيجي لكلا الحزبين .

٥ ـ دفعت أعمال الشعب تلك بالأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض ، نائب الرئيس للبحث عن خطة جديدة لاستعادة ولاء أنصاره ، والمنتسبين لحزبه ، ثم لتكوين المشهد الأول من الفصل الثاني من مسرحية «الاعتكاف» ، الذي يتلخص في سفر علي سالم البيض إلى عدن ، حيث تتواجد المعسكرات الخاضعة لحزبه ، وحيث لا وجود لأي ثقل لدولة الوحدة عسكرياً ، ولا أمنياً ؛ سوى كتائب من الأمن والشرطة ، بأسلحتهم الخفيفة للمشاركة في إرساء دعائم الأمن فقط ، ومع ذلك يعتبرون في مقام المتهن المستضعف ، وعندما يذهب علي سالم البيض للاعتكاف مرة بعد أخرى ، إنما يدرك تمام الإدراك بأن اعتكافه في عدن يعني أنه سل سيف العودة إلى التشطير ، والانفصال عن دولة الوحدة ، وأن أي اعتكاف يتم في عدن يقلق الوضع في صنعاء ، ويؤثر على معنوية الوحدويين قاطبة ، وبذلك يضمن علي سالم البيض أن يأتي إليه الوسطاء ، والدولة ، والرئيس علي عبدالله صالح ، وتلبى كافة مطالبه ، ثم يعود إلى صنعاء ، وقد حقق ما يريد بذلك الاعتكاف ، فيما لو اعتكف في مدينة أخرى من مدن الشطر الشمالي كالحديدة ، وتعز ، فلن يستطيع خلق أي قلق عند أحد .

لقد وجد الحزب الاشتراكي نفسه قد نجح في ترميم علاقاته مع دول الجوار الغنية ، وصار الصديق الأكبر ، بل الوحيد لتنفيذ رغباتها ، [1] وبالتالي فإنه يكون قد ضمن عمراً جديداً ، وقد تمكن أن يؤكد للغرب ، وخاصة المملكة البريطانية وأمريكا ، أنه قد عدل تماماً عن نهجه الماركسي ، وأنه يمكن أن يلعب دور شرطي في الجزيرة العربية ، كما ظن أن وجهه الأحمر الدموي ، الذي خرج به من عدن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م قد ستره بقناع الديموقراطية والوحدة والانتقال إلى صنعاء ، والعداء لصدام حسين ، والانحياز إلى صف السعودية ، وبدأ يشد الحبل في عنق الرئيس علي عبدالله صالح ؛ بأطروحات كثيرة للعب بعواطف الجماهير ، وشكاوى شديدة المرارة ، من شخص الرئيس وأسرته ، وأجهزة الأمن في صنعاء والإسلاميين ، ويفرض شروطاً قاسية للخروج من كل اعتكاف يذهب فيه إلى عدن ، وكأنه الطفل المدلل ، وقد بدأ يقدم نفسه للجماهير ، وإلى مجلس النواب ، وكأنه قادم جديد على الساحة السياسية ، وأكثر من التأكيدات على أنه يملك حلولاً لكافة المشاكل القائمة ، وأهمها مشكلة الأمن والاقتصاد .

ولعل الطبخة الكبرى ، لإعلان الانفصال قد بدأت بعد أن فشل في قلب نظام الحكم بأعمال الشغب والفوضى الفاشلة خلال يومي ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٢م ، فقد كان الاعتكاف بعد تلك الأعمال ، في مدينة عدن بمثابة رسالة واضحة للرئيس علي عبدالله صالح ، مضمونها بأن لدينا ورقة أكثر ضماناً ، يمكننا استخدامها لنفض اليد من هذه الوحدة التي تمت بين الشطرين ، وليس

---

١ ـ نعم ذلك الحزب الذي كان يتهمها بالرجعية ، والكهنوت ، ويرى أنها العدو التاريخي لليمن ، والقوة الظلامية ، ويصم الإسلاميين ، وكل من يختلف معه بأنهم عملاء لتلك الدول الرجعية ، بل هو المسئول عن تعميق العداوة والشقاق بين الإخوة أبناء شبه الجزيرة العربية في شمالها وجنوبها .

إلاّ أن الحزب أصبح يجيد التحرك السريع من موقع إلى موقع ، ليصل إلى هدفه العاجل ، والحفاظ على وجوده في الحكم مهما كان الثمن .

في إمكان أحد الوقوف في وجهنا، وحينذاك رفعت اللجنة المالية للحزب الاشتراكي برئاسة «ابن حسينون» وزير النفط، تقريرها لعلي سالم البيض، بأن كل شيء من هذا القبيل صار على ما يرام، فالأراضي التي تم احتجازها على شاطىء البحر، والمنطقة الحرة، والمواقع الاستراتيجية في كل من عدن، والمكلا، وصنعاء، وتعز، تساوي ملايين الأمتار، وكل قطعة باسم عضو مضمون مع الحزب، أو باسم إحدى مؤسساته.

وأمّا صالح منصر السيلي رئيس دائرة الاستثمار محافظ عدن، قد حقق أرصدة استثمارية، من مصادر خارجية، بلغت الأرقام فيها حداً عالياً في البنوك الأجنبية، إضافة إلى عائدات من بيع الأسلحة، وصادرات من ممتلكات الدولة، إلى جيبوتي والصومال، قد وردت إلى صندوق الحزب في عدن.

النشوز الوحدوي
والاعتكاف

واطمأن الرفيق علي سالم البيض كثيراً على المنجزات النقدية، ليعتكف في عدن مدة أربعين يوماً تقريبًا، مشدداً الحراسة على نفسه وقصره، ومصدراً توجيهاته إلى كافة النقاط في مداخل عدن، بمنع حمل السلاح ولو شخصي لأي قادم من المحافظات الشمالية، وكذلك في نقطة مثلث العند، لقد كان المسافرون المتجهون إلى محافظة لحج، أو مدينة الحوطة، يواجهون تفتيشاً دقيقاً، وكأنهم داخلون مكتب الرئيس في حالة حرب.

كما فرض على القادمين من الشمال أن لايدخلوا مدينة عدن بزيهم اليمني الرسمي الشعبي (الجنبية)، ولو كانوا دبلوماسيين، بينما يذهب الدبلوماسيون اليمنيون بزيهم الرسمي ـ الجنبية ـ إلى روما، ولندن، والقاهرة،

وألمانيا ، كما يذهب العُمانيون به كذلك . كما فرض إجراءات مشددة على حمل البطاقة الشخصية ، ذلك ما أعاد إلى الأذهان النغمة المشئومة « جنوبي ، شمالي » فإذا سئل أعضاء الحزب عن سرّ ذلك التصلب ، والتحول في الموقف يقولون : عدن لأهل عدن .

وهناك تعرضت شخصيات من الشماليين الزائرين لمدينة عدن خلال تلك الفترة للمضايقات ، والطرد ، والسخرية ، وشاعت الألقاب النابية على ألسنة بعض أعضاء الحزب في عدن ، عندما أطلقوا على أيّ شمالي كلمة « دحباش » لمزاً وغمزاً ، بسبب ظهور أحد الممثلين الشباب في مسرحية يمنية النص ، فكاهية ، يحمل بطلها هذا الاسم المستعار .

كما شعر الشماليون في مدينة عدن بمزيد من الإذلال والامتهان ، والازدراء ، وكأنهم قدموا من صحراء سيبيريا ؛ بل أشد ، وقد بذل الرئيس علي عبدالله صالح وغيره ، محاولات عديدة لعودة علي سالم البيض إلى صنعاء ، فلم يستطع إقناعه أحد ؛ حتى لبى الرئيس له كل شروطه التعجيزية التي كان يطرحها عاجلاً أو آجلاً في شئون الدولة أو الأموال ، أو الجيوش ، ومن ضمن ذلك ، شرط علي سالم البيض أحد أمرين ، الأول : إخراج كافة القوات المسلحة من ضواحي صنعاء ، إلى حدود الدول المجاورة ، أو شواطيء البحر ، أو يسمح للبيض بإحضار آلاف من معسكر الحرس الخاص التابع له في عدن ، بالانتقال إلى صنعاء ، وإقامة معسكر في الشمال الشرقي من مدينة صنعاء ، بل في موقع استراتيجي ، يطل على مطار الرحبة ، مقابل ما لدى الرئيس من حشد عسكري في صنعاء ، أما المعسكرات التي حول مدينة عدن فلا كلام عنها ، وقد قبل الرئيس هذا الشرط ، وغيره من الشروط ، وعُرِف هذاباتفاق الحديدة ؛ الذي مرّ علي سالم البيض من عدن إلى مدينة الحديدة بحملة عظمى من الحراسات الخاصة ، التي يبلغ قوامها أكثر من خمسين سيارة عسكرية ، تحمل ما يزيد عن أربعمائة جندي ، مزودين بالأسلحة الثقيلة ، والمتوسطة ، وكأنه

ذاهبٌ لمواجهة عدو في الخط الأمامي من المعركة ، وبمجرد عودته إلى صنعاء استقدم لواءً كاملاً تحت اسم الحرس الخاص ، واحتفظ بمئآت منهم في قصر الرئاسة بصنعاء - محل إقامته - والبقية منهم التحقوا بموقعهم خارج صنعاء في جبل الصمع أرحب .

وتحول الموقف إلى تنافس حاد بين الرئيس ونائبه ، وظهر التعصب الحزبي ، من الحكومة التي يرأسها حيدر العطاس ؛ خاصة عندما تدهور الريال بسبب عدم وجود غطاء للعملة ، يتمثل في قوة الصادرات من اليمن إلى الأسواق الخارجية ، لقاء أثمان بالدولار ؛ تعيد للريال اليمني اعتباره ، وتعزز مركزه ، إلاّ أن حكومة حيدر العطاس قامت بإغراق الأسواق من الطبعات الكثيرة للعملة اليمنية (الريال) ، فطبعةٌ في سنغافورا ، وأخرى في تيوان ، وأخرى في السويد ، وأخرى في لندن ، وكل طبعة تُعدُّ بالمليارات ، مزيدة ومنقحة ، فأدى ذلك التضخم إلى هبوط الريال بنسبة ٥٠٠ ٪ عما كان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

وقد بدأت معركة التحضير الجدي للانتخابات النيابية على مستوى الشعب في الريف والمدينة ، كان المفترض أن تجري في نوفمبر ٩٣م ، وهناك وجد الحزب الاشتراكي نفسه أمام خيار صعب ، وأنه مهدد بالسقوط إذا ما نزل الساحة الانتخابية ، خاصة في المناطق الشمالية كثيرة السكان ، منافساً للمؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ؛ فمعناه السقوط التام ، والغروب من منصة الحكم ، فكيف وأنى له أن يقبل ذلك ، ومن ورائه جيوش جرارة ، وأسلحة كثيرة ، وبحارٌ من النقود [١] .

---

١ - يجدر بنا القول : أن علي سالم البيض ، وقيادات حزبه ، لم يحسنوا استقطاب قلوب أبناء شعبهم ، بالأموال ، والإغراق النقدي ، كما يصنع الرئيس .

فكان الحزب ، يحاول الاحتفاظ بالثروة الطائلة لقيادته، بل لعدد قليل منهم ، ويحيل القواعد والمؤيدين على الشعارات ، وشد الأعصاب خوفاً لا طمعاً ، وذلك ما جعل الجماهير من أبناء القبائل يلتفون حول الرئيس ، ويتهمون علي سالم البيض بأنه بخيلٌ في طبعه .

فعمد البيض إلى اعتكاف جديد في عدن ، أعلن فيه صراحة لشروط جديدة لعودته إلى صنعاء ، وقبوله بالحوار ؛ وإلاّ فلن يعود إلى صنعاء ، ومن أهم تلك الشروط : التمديد للفترة الانتقالية لمدة خمس سنين أخرى ، أو إلى أجل غير مسمّى ، وتأجيل الانتخابات النيابية تماماً ، والشرط الثاني : ـ إن كان ولابد من الانتخابات ـ أن يعقد اتفاق مسبق بين الحزب و الرئيس على توزيع الحقائب الوزارية ، ورئاسة الدولة والجيش ، بغض النظر عن النتائج الانتخابية ولتكن ما تكون ، ليضمن بقاءه في السلطة مرة جديدة ، والشرط الثالث : أن توزع الدوائر الانتخابية في المحافظات بالتساوي ، باعتبار المساحة ، لا باعتبار السكان ، فمثلاً في محافظة المهرة الشرقية ، التي تتمتع بعدد خمسين ألف نسمة ، يكون لها من المقاعد البرلمانية مثل ما لمحافظة صنعاء التي يسكنها مليونان ، أو مثل محافظة تعز التي يسكنها مليون وثمانمائة ألف نسمة على الأقل ، لغرض الفوز بمقاعد تلك المحافظات القليلة السكان ، الواقعة تحت سيطرة الحزب وطرح شعاراً يقول : الأرض مقابل السكان ولتكن ديمقراطية ، ولكن « من طراز جديد » ، وإلاّ لن يعود البيض إلى صنعاء ، ولن يقرر دخول الانتخابات .

وكان واثقاً أن موقفه مضمون الاستجابة له ، بسبب القوة العسكرية التي تقع تحت يده ، مخدوعة بأكاذيب الشعارات ، فإن لم يستجب لمطالبه ، فإعلان قرار الانفصال جاهز ، وبيان الاعتراف الدولي بدولته جاهزٌ أيضاً ، ولم يكن قد تغير شيء في الجنوب عما كان عليه الوضع قبل الوحدة ، حتى الوثائق الرسمية ، والختومات ، وهذه نماذج من الختومات الرسمية التي استمر العمل بها حتى شهر ١٩٩٤/٦م .

مشـــغل البطـاريات
اللـــواء التـدريبي
التـــاريخ:
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

وقد تصلب الرئيس علي عبدالله صالح أمام هذه المطالب السخيفة ديمقراطياً ، وشنّع بوجهة نظر الحزب ، الذي يدعي الديمقراطية أمام الغرب ،

ويحاول قتلها والالتفاف عليها واقعياً، ولرؤية خاصة بالرئيس ؛ لأنها فرصته الوحيدة لتحجيم الحزب ، وفضح عدد أنصاره ، وحجمه شعبياً ، فقد عرض الرئيس علي عبدالله صالح بدائل أخرى للحزب ؛ ليختار منها ما يشاء ، ومن تلك العروض :

١ ـ أن يندمج الحزب الاشتراكي مع المؤتمر الشعبي اندماجاً كلياً .

٢ ـ أن ينزل منافساً رئيساً مع حلفائه ، دون أي تنسيق مع المؤتمر ، وليختر الشعب من يريد .

لقد أخذت هذه المفاوضات ، والاعتكاف الثاني وقتاً غير قصير ، وذهبت مقدمة عام ١٩٩٣ م في الأخذ والرد ، وذهاب الوساطات وعودتها ، وكلمات المهاجمة الشخصية بدأت تطفح بها الجلسات الخاصة ، واللقآءت الحزبية .

إن الحزب الاشتراكي تعود الحياة طوال تجربته من أول الثورة في الجنوب ألاّ يعيش خارج إطار السلطة معارضاً ، ولا مشاركاً لغيره في الحكم ، مهما كان الثمن ، ومن أجل ذلك تعرض الحزب ذاته لأربع تصفيات دموية رهيبة داخل قطاعاته ، كان أشهرها تصفية قحطان محمد الشعبي ، ورفاقه ، وإقصائهم من قمة الحكم إلى ميدان الإعدام في عام ١٩٦٨م ، وتولى الحكم خلفاً له الرفيق « سالم ربيع علي » ، وواجه التصفية الدموية الثانية ، التي حدثت عند إقصائه من منصب الرئاسة في يونيو عام ١٩٧٨م ، وبنهايته شرّد ورحّل آلاف من الشعب ، والجيش ، هاجروا إلى شمال اليمن ، ليتولى عبدالفتاح إسماعيل الحكم ، خلفاً له ، والتجربة الثالثة التي حدثت في شكل تصفيات وظيفية ، وإقصاءآت من منصة الحكم ، بعد إقصاء عبدالفتاح إسماعيل من الحكم ، عام ١٩٨٢ م ، وكان آخرها دموية ، وعنفاً أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م .

فلذلك كان الحزب الاشتراكي يحرص على أن لايعيش خارج السلطة ، لأنه يرى إذا فارق السلطة ، فسيكون كالسمك ، أو الضفدع إذا أُخرج من الماء

فلن يبقى هناك حزب ، حيث لا قوة عسكرية تحميه ، ولا ثروة مالية من موارد الدولة تتدفق عليه .

لقد كان علي سالم البيض مدركاً فيما بعد ، أن العيوب الداخلية في تصرفات أي حزب كان في المجتمع اليمني ، إنما يسترها ويخفيها عن أعين أعضاء الحزب ، وقواعده : المال ، والحكم . فإذا خرج الحزب من هذين العنصرين ، فلن يكون هناك ارتزاق ، ولا استبداد ، وبالتالي فلن يكون هناك حزب .

لقد كان تصلب الرئيس علي عبدالله صالح ، وحزب المؤتمر الشعبي العام إزاء شروط الحزب الاشتراكي ، ومطالبه في هذه المرة مفاجئاً للغاية ، فما تعود أحدٌ في الساحة اليمنية أن يسمع كهذا ، فالرئيس علي عبدالله صالح الذي لم يَرُدّ للحزب الاشتراكي أي طلب ، ولم يتمرد أمام كل الشروط، وضحى بقلوب أصدقائه ، من أجل الحزب الاشتراكي عدة مرات ، ووافق على خوض عدة مغامرات تشريعية ، وسياسية ؛ نزولاً عند رغبة الحزب ، كان أهمها :

١ ـ إلغاء كافة القوانين واللوائح ، والبروتوكولات ، التي كانت قد أعدتها اللجان المشكلة باسم لجان الوحدة ؛ لمدة أربعة أعوام ، قبل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ م ، وكانت تلك أنظمة دولة بكاملها ، استغرقت جهداً ووقتاً ، وطاقات كبيرة .

٢ ـ إلغاء كافة القوانين واللوائح والبروتوكولات ؛ التي كانت قد أعدتها اللجان الوزارية بين الشطرين ، قبل الوحدة الاندماجية خلال الأعوام من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٩م .

٣ ـ الموافقة على تقاسم السلطة بنسبة ٥٠ ٪ مع الحزب الاشتراكي مع فارق السيطرة على الوزارات السيادية في مؤسساتها الكائنة في الشطر الشمالي ، أما في الشطر الجنوبي فكل شيء بقيَ للحزب ، ومؤسساته ، وكان منصب الرئيس لمجلس الرئاسة ، يعادل بمفرده ثمنًا للحزب الاشتراكي: رئاسة

مجلس النواب ، ورئاسة مجلس الوزراء مجتمعتين .

٤ ـ التضامن مع إصرار الحزب الاشتراكي ، والنزول عند رغبته في معركة الدستور خلال عام ١٩٩٠ و ١٩٩١ م ، التصادم العنيد مع غالبية الشعب وإرادته .

٥ ـ التضحية بكل المدن السكنية للحزب وأعضائه ، وإيرادات وزارة الزراعة والثروة السمكية ، والدائرة المالية للجيش ، والإبقاء على كل مؤسسات الدولة في الجنوب بيد الحزب ، وتحت إرادته .

٦ ـ تخصيص ميزانية ضخمة قوامها مئآت الملايين ، من الموازنة العامة للدولة ، لصالح الحزبين الشريكين في الحكم .

٧ ـ الوقوف إلى جانب الحزب الاشتراكي في فرض رغبته ، والإصرار على تمرير قانون التعليم العام في مجلس النواب ، رغم القناعات الخاصة لدى الأغلبية في حزب المؤتمر الشعبي ، بعدم صلاحية ذلك القانون ، الذي جاء بديلاً لقانونين وحدويين ، ولقانونين شطريين ، وتمت صياغته في شكل التفاف واضح ، لإسقاط المعاهد العلمية ، من قبضة المعارضة السياسية ، التي تتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح ـ الإسلامي ـ .

٨ ـ تلبية رغبة الحزب الاشتراكي في عزل كل مسئول يتبرم منه الحزب ، ولو كان من خلاصة حزب المؤتمر ، وأنشط مؤيديه [1] ، وقد تكون جريمته الوحيدة لدى الحزب ، هو تحيزه لحزب المؤتمر الشعبي العام .

٩ ـ تعديل كل نص قانوني ، متى وكيف رغب الحزب الاشتراكي .

١٠ ـ محاولة استرضاء الحزب في ممارسة إذلال ، وإقصاء ، وإلغاء

---

١ ـ ومثلاً على ذلك محافظ تعز السابق ، العقيد « محسن محمد اليوسفي » و الذي كان من وراء إبعاده عن المحافظة هو الحزب الاشتراكي .

أدوار بعض القادة العسكريين والمدنيين ، الذين كانت علاقاتهم ممتازة بالشعب وضباط الجيش ، وصاحبة دور رئيس في إقناع كل الغاضبين ، بسلامة نهج الرئيس ، وأسلوبه في معالجة الأمور ، وخلق المبررات المقنعة لتنازلاته للحزب ، وإن كان أولئك القادة غير مقتنعين فعلاً ، بتلك التصرفات .

١١ ـ القبول باستقدام أهم الوحدات العسكرية الخاضعة لإدارة الحزب الاشتراكي مع أسلحتها الحديثة والفتاكة ، إلى مداخل العاصمة صنعاء ، وتطويقها بتلك المعسكرات من ثلاث جهات ، في شكل دائرة منفرجة ، ذمار ، خولان ، بني الحارث ، عمران ، صنعاء .

لقد كان كل شيء يطرحه الحزب الاشتراكي ، كشرط لاستمرار الوحدة ، ومَهْرٍ لعدم الصدام ، يعتبر مقبولاً لدى الرئيس دون جدال .

وما عاد أحدٌ من حزب المؤتمر الشعبي المتشددين ضد الحزب الاشتراكي أو من الأحزاب الأخرى ، يصدق أن شرطاً ما ، بعد تلك التنازلات يمكن أن يرفضه الرئيس ، وكان الذي يدفع في اتجاه رفض مطالب الحزب ، وشروطه ، إنما يغامر بمنصبه ، أو بمستقبله .

الغام واقلام

(تحليل)

لعل ما جعل الأمور تصير إلى ذلك المصير ، هو :

أ ـ هزيمة العراق أمام الحلفاء .

ب ـ العلاقة الودية التي قامت بين الحزب الاشتراكي ، ودول مجلس التعاون الخليجي .

ج ـ التهويل لحجم الحزب الاشتراكي ، ودوره في عين الرئيس ؛ لأنه يمتلك طابوراً خامساً ، ماهراً بالدعايات ، وحرب الشائعات إلى حدٍ بعيد .

د ـ ضعف دور الاستطلاع الحربي ، والاستخبارات العسكرية ، في صفوف الوحدات العسكرية الواقعة تحت سيطرة الحزب ، وتأثر المخبرين ـ إن وجدوا ـ بتهويل قوة تلك الوحدات العسكرية للحزب .

هـ ـ تمكن الحزب إعلامياً من السبق إلى تشويه مواقف الرئيس ، وحزب المؤتمر الشعبي العام ، وإضافة كل أخطاء الحكومة ، وإرباك الاقتصاد ، إليهما شخصياً ، إذ لا وجود للمقابل ،النشط من جانب حزب المؤتمر وأجهزته الإعلامية .

و ـ عدم اليأس في قلب الرئيس من الوصول إلى الهدف الذي اقتنع به ، في أسلوب إسقاط الحزب وتذويبه ـ كما سبق أن أسلفنا ـ تحت تأثير الرفاهية ورغد العيش ، والخلود إلى الثراء ، والهدوء .

ز ـ تخوف الرئيس علي عبدالله صالح من شدّ الحبل في اتجاه تفاقم أزمة الثقة ، والوصول إلى العودة لعهد التشطير ، بسبب احتفاظ الحزب بقوة عسكرية ضاربة .

ولكن الشروط في هذه المرة التي كانت تعتبر لدى الحزب الاشتراكي في حكم المسلم بها من قبل الرئيس علي عبدالله صالح ، وحزب المؤتمر الشعبي العام كالعادة .

إلاّ أن الرئيس كان قد تملكه شعور كبير بالإحباط ، إزاء عجرفة الحزب وعدم تأثير التنازلات السابقة على أسلوب التعامل في العلاقة بينهما، بالإضافة إلى تعرض الرئيس شخصياً لسخرية أنصاره ، وأعدائه ، والمراقبين السياسيين ، جرّاء التنازلات التي قدمها ، ويقدمها للحزب الاشتراكي مرة بعد أخرى ، دون أي مقابل من الحزب ، وإزاء ذلك : ـ

فقد رفض الرئيس علي عبدالله صالح شروط الحزب الجديدة كاملة ، وأهمها التنسيق في دخول الانتخابات النيابية ، التي أصرت قيادة المؤتمر

الشعبي العام على عدم قبولها ، لأن معناها أن يصعد الاشتراكيون إلى السلطة من جديد ، على أكتاف حزب المؤتمر الشعبي العام ، دون أن يقدموا مقابل ذلك شيئاً يذكر ، أما الشروط الأخرى التي قدمها الحزب على استحياء ، وهي تمديد الفترة الانتقالية ، وإلغاء الانتخابات لمدة خمس سنين ، أو توزيع الدوائر الانتخابية باعتبار مساحة الأرض ، لا باعتبار عدد السكان الناخبين ، الذين يمثلهم نواب الشعب في البرلمان .

ولقد حملت الصحف المعارضة وعلى رأسها جريدة الصحوة ، لسان حال التجمع اليمني للإصلاح ، وجريدة الإصلاح ، الصادرة في تعز [1] ، وكذلك جريدة ٢٢ مايو ، في مقالات رئيس تحريرها ، وبعض الصحف التي كانت تهاجم على استحياء ، قبل انفجار الموقف الإعلامي ، مثل الميثاق ، والحرية .

وهكذا لم يبق إلاّ خياران وحيدان ؛ أمام الحزب الاشتراكي هما :

الأول : الاندماج الكلي مع حزب المؤتمر الشعبي العام في تنظيم سياسي واحد ، وهذا يعني تعويم الحزب الاشتراكي ، وتخفيف التعصب في أعضائه ، وارتباط قيادته بالرئيس علي عبدالله صالح ، الذي سيكون طبعاً هو رئيس الحزب الجديد ؛ بحكم الأغلبية ، ويعني أيضاً تقهقر القيادة الحالية حينذاك ، عن المواقع الأمامية في قيادة الحزب ، وخاصة منها : علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي ، ولعل الحزب الاشتراكي درس هذا الجانب السلبي فقط ، وقرر إزاء ذلك عدم القبول بالدمج مع المؤتمر الشعبي ، واعتبر تلك الفكرة بمثابة محاولة جديدة ؛ لإلغاء الحزب الاشتراكي ، وتذويبه ، وقد صرح علي سالم البيض في خطاباته الجماهيرية في عدن ، يومذاك ، في إشارة واضحة بقوله :

---

١ ـ من أبرز الصحفيين الذين شنعوا بهذه الشروط المخجلة : نصر طه مصطفى ، وفارس السقاف ، وأحمد الشرعبي ، ومحمد الزرقة ،، ونعيمان ، وعبد الوهاب الروحاني ، رئيس تحرير جريدة ٢٢ مايو التابعة للمؤتمر الشعبي العام وغيرهم ،

« إننا نرفض سياسة الضم والإلحاق » [1] .

و الثاني : هو الخيار الوحيد ، وهو الخيار الديمقراطي ، المتمثل بإجراء انتخابات حرة لتحديد الحجم الحقيقي لكل حزب بشهادة الشعب ، في صندوق الاقتراع .

ومع ذلك فإن الاشتراكيين تعمدوا إثارة أكثر من أزمة سياسية ، واعتكاف ؛ لإجبار حزب المؤتمر الشعبي العام ، على أن يتراجع عن موقفه الرافض لفكرة التنسيق ، أو تأجيل الانتخابات !! واستخدم الحزب ضغوطاً عدة من أبرزها :

١ ـ تحريض النقابات التي يسيطر عليها الحزب لتأجيج النزاعات ، والتلويح بالإضرابات ، وتحريك الشارع في مظاهرات وشغب .

٢ ـ إثارة النزعات القبلية ، والطائفية ، والمذهبية ، والمناطقية ، وتحريك عجلة الثارات ، وزعزعة الأمن في الطرق ، باستئجار مرتزقة يقومون باختطاف السواح ، والزوار الأجانب ، والعاملين في الشركات الأجنبية في البلاد .

٣ ـ إعادة العزف على وتر شمالي ، وجنوبي ، وزيدي وشافعي ، وبكيلي وحاشدي ، وقحطاني وهاشمي ، وهكذا .

٤ ـ الإجهاز على الموازنة العامة للدولة ، وتحجيم الإيرادات ، ورفع معدل الإنفاق ، من خلال رئيس مجلس الوزراء « حيدر أبو بكر العطاس » ، وكان العجز في الموازنة العامة للدولة قد بلغ جراء ذلك بنسبة ٤٥ ٪ تقريباً في عام ١٩٩٢ م بينما كان في سابقتها بنسبة ١٧٪ فقط .

وكنتيجة حتمية لذلك العجز ، تصاعد سعر الدولار ، واتخذ حيدر العطاس رئيس مجلس الوزراء قراراً إلزامياً عبر المجلس ، يلغي بموجبه ، ما بقي من رجال المؤتمر الشعبي العام في السلك الدبلوماسي اليمني في الخارج

---

١ ـ علي سالم البيض في الضالع ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م .

تحت مبرر االتّقشف ، بينما كان واضحاً أن المقصود بذلك ، هو سحب عناصر المؤتمر الشعبي من السلك الدبلوماسي غالباً .

كما أعلنت خطة جديدة لإلغاء المشتريات الثانوية ، والكماليات ، والأثاث لكافة مرافق الدولة ، بينما كان ذلك الإجراء مفروغًا منه تلقائياً لسبب وأسباب ، من أهمها : أن البنود المخصصة لذلك قد تم سحبها ، وما بقي منها إلاّ اليسير وبالتالي فلا سبيل إليه بسبب العجز الرهيب في الموازنة ، وجفاف السيولة النقدية في البنك المركزي اليمني ، ولأن معظم مدراء العموم في مكاتب الوزارات ، ممن رشحهم الحزب الاشتراكي ، فقد تبنى رئيس الوزراء فكرة عملية تمليك سيارات الدولة للمدراء ، بثمن رمزي آجل ، لايكاد يذكر ، بحجة ترشيد الإنفاق ، حتى إذا ماعين مديراً جديداً ، فلا يجد له سيارة ، إلاّ بشراء جديد ، وهكذا خسرت الدولة معظم السيارات بلا مقابل .

وتلك المحاولات التي قام الحزب الاشتراكي بحبكها لم تفلح جميعا في إجبار حزب المؤتمر الشعبي ليتراجع عن موقفه وإصراره ، وكان لابد إزاء ذلك ثم بسبب الضغط الذي تدفع به المعارضة السياسية بجماهيرها ، وصحفها ، وأصدقائها في الحزبين الحاكمين لإنهاء الفترة الانتقالية ،ـ من رضوخ الحزب الاشتراكي للرغبة الشعبية ، ولقد تلقى الاشتراكيون في قيادة الحزب تطمينات من فروع الحزب في المحافظات الكثيفة بالسكان ، ومن أهمها : محافظة ـ تعز ، وإب ـ تفيد قدرة الحزب على تحقيق نتائج مذهلة في الانتخابات ، تمكن الحزب من تحقيق الحصول على أغلبية ساحقة من مقاعد البرلمان ، خاصة إذا لم يتم هناك تنسيق بين حزب المؤتمر الشعبي ، وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، ذي القاعدة الإسلامية العريضة جماهيرياً، وفي ظل هذه المعركة الديمقراطية ، أو السياسية ، كانت أحداث التدهور الأمني قد تلاحقت ، وشاع التوتر العسكري إلى حدٍ غير كبير ، وأبدع المخططون لتفعيل الأزمة أمنيًا ، في رسم أكثر من سيناريو للاضطرابات ، وإشاعة القلق والرعب .

وجد الحزبان الشريكان الحاكمان نفسيهما أمام أزمة إعلامية ذات حرب كلامي مستفحل ، خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩١م ، ولم يفلح القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في ٢٨ يناير ١٩٩٢م ، القاضي بتوحيد الإدارة السياسية ، وتعزيز الثقة ، بعد تعرضها لأعاصير المكايدة ، والغليان ، إلاّ أن ذلك القرار عالج الجوانب الإعلامية ، والأمنية فقط ، وهي ما كانت إلاّ نتيجة حتمية لسلسلة طويلة من التصرفات ، والأطماع المزعجة لكلا الشريكين في الحكم ، وكانت أشهر عام ١٩٩٢م عامرة بالأحداث التي تكدر صفو كل متطلع إلى خير اليمن واستقراره .

ومن أشهر تلك الأحداث :

حملة الحزب الاشتراكي اليمني إلى المراقشة بمحافظة أبين ، دون علم ولا استشارة من شريكه الأكبر في الحكم ، المؤتمر الشعبي العام ، وعلى الأقل رئيس مجلس الرئاسة علي عبدالله صالح ، فقد فوجيء الشعب في تاريخ ١٩٩٣/٣/١م ، بالصحف الأجنبية ، وخاصة منها جريدة الشرق الأوسط والحياة ، السعوديتان تنقل أخباراً عن تحرك عدد من الجيوش ، والمدرعات إلى جبل المراقشة لغرض إلقاء القبض على الشيخ « طارق الفضلي » ، وعلى بعض من رجال قبيلته « آل الفضلي » ، بتهمة الانتماء إلى جماعة إسلامية محظورة «الجهاد الإسلامي» وتحمله مسئولية محاولة اغتيال « علي صالح عباد » مسئول الحزب الاشتراكي في مدينة زنجبار[1] يوم ١٩٩٢/١٢/٢٤م ، وكان

---

١ ـ الجدير ذكره أن طارق الفضلي ابن لأحد السلاطين المشهورين في جنوب اليمن ، وكان على عداء سابق مع الحزب الاشتراكي ، بل كان منفياً خارج اليمن ، لأن الحزب كان يستهدف حياته ، أما المتهمون المباشرون في رأي النيابة عن محاولة اغتيال « علي صالح عباد » فهم :

١ ـ أبو بكر سعيد مقبول ٢ ـ عبدالله صالح بن جدي

٣ ـ جمال بخيت النهدي ٤ ـ سالم صالح أمدبي

وأن الثلاثة الأولين في السجن ، وكل أولئك إن صح الاتهام ليسوا من حزب المؤتمر ، ولا من أنصاره .

لتلك الحملة الانفرادية أثرٌ سلبي على العلاقة بين الحزبين ، وقد رفض الشيخ طارق الفضلي الاستسلام إلى قوات الحزب الاشتراكي ، رغم إعطائه الوجه ، والأمان ، فلم يعد يرى ـ كغيره من أبناء الجنوب ـ للحزب الاشتراكي عهداً ولا ذمة ، إلاّ أنه وافق على الاستسلام إلى سلطات الجيش والأمن ، في صنعاء وبعد أن طلب المحاكمة المدنية ، حسب شرع الله ، في العاصمة صنعاء ، سلم نفسه لأقرب معسكر : لواء العمالقة ، الذي لا يتبع سلطات الحزب الاشتراكي في عدن ، ومن ثم سلّم إلى وزارة الداخلية بصنعاء في ١٩٩٣/١/٩م ، وأجرت سلطات الأمن ، في وزارة الداخلية ، التحقيقات الأولية ، بالاشتراك مع النيابة العامة ، وقبل إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية المدنية ، طلب الحزب الاشتراكي ، تسليمه إلى عدن ، ليحاكم في عدن ، أو في مدينة زنجبار عاصمة أبين ، أمام أي قاضٍ اشتراكي ، ولكن وزارة الداخلية ، رفضت ذلك الطلب ، بحجة تحيز المحاكم هناك ، إلى الحزب الخصم للمتهم ، وكان ذلك ما أدى إلى كسر العصا بين «حيدر أبوبكر العطاس» رئيس الوزراء « اشتراكي » ، والعقيد غالب مطهر القمش ، وزير الداخلية ، رئيس جهاز الأمن السياسي « مؤتمر شعبي » .

وقد أضاف ذلك الحادث في نظر الحزب ، إضافة إلى محاولة اغتيال وزير العدل « عبدالواسع سلام ـ اشتراكي » [1] بعداً جديداً لحدة الصراع ، وتحميل الأزمة فوق طاقتها ، حيث ربط الحزب الاشتراكي تلك الأحداث بحادث محاولة اغتيال « عمر الجاوي » ، و« حسن الحريبي » عام ١٩٩١ م [2] ، وتمسك الخطاب السياسي ، والإعلامي ، للمؤتمر الشعبي العام بأن الحزب الاشتراكي، جاء إلى الوحدة في صنعاء ، وهو يحمل عبئاً ثقيلاً من الجرائم ، والثأرات

---

١ ـ سبق الحديث عن تلك الحادثة إجمالاً .

٢ ـ سبق الحديث عن تلك الحادثة التي كانت في ١٠سبتمبر ١٩٩١ م .

والدماء ، والتطرف العقدي ، منها ما هو للشعب اليمني ، في الشطر الجنوبي سابقاً ، ومنها ما هي للحزب نفسه ، بل للأجنحة التي تم تصفية أنصارها ، وأقاربها دموياً في عدن ، قبل يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ م ، بالإضافة إلى أن الحزب يعتبر مستهدفاً من كل الجماعات الإسلامية ، التي تميل إلى العنف ؛ رداً على التظاهر ، والدعوة إلى الماركسية الإلحادية ، ونفت وسائل الإعلام ، والدوائر السياسية في المؤتمر الشعبي ضلوعها في أي مؤامرة تستفز الأمن والاستقرار لأي كان ، وقد قدمت المتهمين في قضية قتل «حسن الحريبي» إلى المحكمة ، إلاّ أن الحزب رفض ، وبالرغم من أن المتهمين جميعاً عرفت أسماؤهم ، وأعلنت في الجرائد ، والإذاعة ، وبذلت وزارة الداخلية مبلغاً مالياً لمن يُبلغ عن أماكن تواجد الهاربين منهم [1] بعد أن تم القبض على «حسين علي ناصر عليوة» الذي أدلى بمعلومات إلى النائب العام ، عن أن هناك أهدافاً أخرى من قيادات الحزب الاشتراكي المستهدفة ، وهم :

١ ـ ياسين سعيد نعمان .	٢ ـ صالح منصر السيلي .
٣ ـ هيثم قاسم طاهر .	٤ ـ أحمد مساعد حسين [٢] .

وأحمد مساعد حسين لم يعد مع الحزب الاشتراكي ، بل صار من

---

١ ـ من الأسماء الذين ذكرهم اتهام النائب العام ذلك :-

١ـ أمين حسين الصلاحي خولان	٢ـ فيصل أحمد جزيلان	٣ ـ علي مجمل الصلاحي
٤ـ صالح عبدالله شتان	٥ ـ عبده علي الصلاحي	٦ـ علي قاسم السقاف
٧ـ صالح عباد الردماني	٨ ـ صالح حسين الدماجي	٩ـ حسين محمد مصلح .
١٠ـ صالح علي دهمش الأشطل	١١ـ علي حسين دهمش	١٢ ـ أحمد علي بزة .

وكان الدافع للمتهمين كما توقع المطلعون هو الثأر للمشائخ من خولان وعلى رأسهم الشيخ ناجي علي الغادر الذين قتلهم الحزب الإشتراكي غدرًا في أواخر الستينات في حالة استضافتهم في خيمة ملغومة في نجد مرقد بمنطقة بيحان . والصواب أن لا علاقة للثأر بهذه العملية .

٢ـ المرجع : تقرير النائب العام محمد علي البدري إلى مجلس النواب ١٧|١١| ١٩٩٣م .

أعضاء قيادة المؤتمر الشعبي العام .

وقد نبهت النيابة العامة ، وأجهزة الأمن في المؤتمر ، تلك الشخصيات المستهدفة ؛ لأخذ الحيطة والحذر .

وقد حدث في العام ذاته محاولة استفزازية لـ«أنيس حسن يحيى» [1] عضو مجلس النواب بإطلاق النار عليه [2] وكانت تحقيقات النيابة العامة قد حيدت التهم الموجهة إلى المؤتمر الشعبي ، بإدارة الانفجارات التي حدثت في حضرموت عام ١٩٩٣م ، حيث نسبتها إلى «يسلم باراس» والشيخ «طارق الفضلي» تخطيطًا لاتنفيذًا .

وكان بالمقابل قد تعرض الشيخ «عبدالمجيد الزنداني» أبرز الرموز الإسلامية في اليمن ، عضو اللجنة العليا للتجمع اليمن للإصلاح ، لمحاولة اغتيال فاشلة في منزله بصنعاء ، بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤م ، كانت تحسب على أجهزة الأمن الخاصة بالحزب الاشتراكي اليمني .

وقد ألقي القبض على المتهم [3] ، وسلم إلى الأجهزة الامنية ، فالنيابة العامة ، وكان بإمكان النيابة العامة إذا كانت متحيزةً ضد الحزب الاشتراكي ، كما كان يتبرم ، أن تترك التهمة كما هي على الأقل ضد الحزب ، غير أن التحقيقات قد أُعلنت بأن المتهم كان مخلول العقل .

كما كان الحال في قضيةٍ أخرى مشابهةٍ حدثت في منزل «حيدر أبو بكر العطاس» عندما أشهر رجل المسدس في وجه «محمد حيدرة مسدوس» ، نائب

---

١ ـ عضو الحزب الاشتراكي للجنة المركزية ، بعد أن كان مطلوبًا للمحاكمة من الحزب ذاته ، بسبب أنه كان من جناح «علي ناصر محمد» يوم ١٣يناير ١٩٨٦م .

٢ ـ تقرير النائب العام الذي سبقت الإشارة إليه ص ٤١ ، واتهم أشخاصًا هم :-

(١) الزبير محمد شرف . (١) محمد عبدالله صعتر دهيش .

(٣) محمود ناصر الكعدي . (٢) محمد سعد سيف العريني .

٣ ـ واسمه توفيق علي العزي الحبيشي .

رئيس الوزراء «اشتراكي» حيث كتب محمد حيدره مسدوس بقلمه « أنا عارف أنه مختل وهو من الحزب الاشتراكي أطلقوه » [1] .

ومن أحداث عام الزلزال في الفترة الانتقالية إن جاز ، إطلاق هذا الاسم على عام ١٩٩٢م ، كان مساء يوم ١٩٩٢/٨/٢٠م مساءً صاخبًا بالانفجارات في الحي السياسي بعصر ، حيث سمعت الانفجارات في منزل الدكتور «ياسين سعيد نعمان» رئيس مجلس النواب ، بعد أن أبلغه نائب وزير الداخلية العقيد (حسان) أن محاولة تجري ضده .

وقد علق مطلعون قضائيون على اعترافات أدلى بها «حسين علي ناصر عليوة» حول كل الأحداث السابقة لإلقاء القبض عليه ، واللاحقة بعد اعتقاله ، مما جعل الشكوك والتحليلات تعتقد بأن الرجل : كان قد دفع به الحزب الاشتراكي في شكل متهم ليطرح سيناريو «وهميًا» كان الحزب قد رسمه له ، كي يوجه التهم إلى أعداء الحزب الاشتراكي ؛ ليتم القبض عليهم ومحاكمتهم بماليسوا مسئولين عنه ، حيث أكد الرجل ذاته بأن المتهمين في قضية «ياسين سعيد نعمان» ، هم المتهمون في قضية حسن الحريبي ، وعلي صالح عباد في أبين ، وبالتالي يكون الحزب قد ضمن بذلك أربعة مخارج يتمناها :-

الأول : كسب التعاطف الجماهيري الحزبي لموقف الحزب .

الثاني : إبعاد التهم عن نفسه ، وأن الاحداث ليست مدبرة منه .

الثالث : الإيقاع الجنائي والتغرير بخصومه .

الرابع : إعطاؤه مبرر التراجع عن الوحدة اليمنية .

١ـ يعلق بعض العناصر المقربة من الحزب أن التهديد بالمسدس كان من ورائه قصة عاطفية مثيرة كان يراد بها الانتقام ، وآخرون من المطلعين بأنها سيناريو لإثارة مزيد من مبررات التوتر السياسي .

القات الديناميت

ومما أكد ذلك الاتهام هو : حدوث انفجار لغم في كِفَّتي ميزان بجوار منزل حيدر أبوبكر العطاس بتاريخ ١٩٩٣/٩/٤م ، حيث لم يصب أحدٌ بأذى جراء ذلك الانفجار ، رغم ازدحام الناس بمنزل رئيس الوزراء وحوله ، ولم توجه التهمة لغير رجل ، كان قد ألقى عليه القبض حرس منزل حيدر أبوبكر العطاس ، عندما كان هارباً من الانفجار ، وقبل أن يدخل منزل صديقه الذي جاء لزيارته بجوار منزل رئيس الوزراء ، وكانت القرينة العظمى ، الدالة على تورطه هو : وجود مادة سوداء وأتربة على يده الملوثة ، والتي قال الحزب إن تلك آثار مادة «T.N.T» ديناميت ولكن المعمل الجنائي أثبت أنها مادة قات من المزرعة التي كان يقطف منها القات كل يوم ، ويذهب إلى السوق ليبيعه ، وفي حملة الرعب المتبادلة كان قد انفجر لغم موقوت ، بجوار منزل القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة ، ولم يعثر على الجاني ، وسجل الحادث على مجهول ، وانفجر أيضاً لغم آخر في منطقة بئر عبيد بصنعاء أيضاً ، بجوار منزل العقيد محمد عبدالله صالح ، الشقيق الأكبر للرئيس ، وقائد الأمن المركزي ، وقد سجل الحادث أمنياً بفعل مجهول . وكذلك الحال كان في حادثة انفجار عبوة ناسفة بجوار منزل العقيد ركن : محمد أحمد إسماعيل ، قائد اللواء الثامن صاعقة ، فجميعها الفاعل مجهول .

مقديشو جولد مور

تلك الأحداث لعام ١٩٩٢م وبضعة أشهر من عام ١٩٩٣م ، كانت قد قربت الحزب الاشتراكي وعناصره من قلوب الناقمين على الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي ، بسبب حرب الكويت والعراق ، وجعلت الحزب الاشتراكي هو الصديق الحميم ، والمرشح المؤهل لإعادة تقسيم اليمن ، وإضعافه .

وكان الحزب يعي تلك المؤثرات حق الوعي ، بل كان يعتبرها تأشيرة دخول إلى الأرصدة والبنوك ، والثروة الخليجية السعودية بصراحة القول ، وربما كان يتلقى تعويضات مغرية ، عن مايحدث ضده ، ولذلك ليس بعيداً عن تصورنا أن تكون بعض الأحداث حقيقية ليس للحزب ضلوع فيها ، وبعضها صنعها بيده ، واختار لها الزمان والمكان والسيناريو .

والدليل على ذلك : أن العناصر التي قامت بتفجير مطار عدن ، وفندق «جولد مور» في شاطئ عدن ، وكذلك فندق «عدن موفمبيك» في يوم واحد ، كان الحزب الاشتراكي في عدن قد ألقى عليها القبض في يوم الحادث الموافق الثلاثاء ١٩٩٢/١٢/٢٩م ، حين كانت القوات الأمريكية متواجدةً هناك في الفنادق ، بعد موافقة خاصة من الرئيس علي عبدالله صالح ، بناءً على طلب أمريكي بتسهيل التواجد الأمريكي للأمم المتحدة ، في قضية التدخل في الصومال ، فلعل الحزب الاشتراكي أراد بتلك الحادثة على مايبدو : تحقيق أكثر من هدف ، وقد اتضح جلياً حتى الآن ، الأهداف التالية :-

١ ـ إشعار الأمريكيين أن علي عبدالله صالح ، لايملك حق الإذن أو السماح في أي شأن من شئون عدن ، وأن الحزب الاشتراكي فقط هو القادر

على حماية أمن الأمريكان هناك .

٢ ـ تأكيد مصداقية الحزب في ادعاءاته بأن الإرهاب للجماعات الإسلامية قد استوطن اليمن ، تحت مظلة الرئيس علي عبدالله صالح ، وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، وأنه يستهدف : الحزب الاشتراكي المسكين بسبب انفتاحه العلماني .

٣ ـ إظهار قبضة الحزب الأمنية في المحافظات الجنوبية عندما تمكن إلقاء القبض على الجناة في نفس اليوم .

غير أن الحزب لم يقدم الجناة للمحاكمة ، ولم يرسلهم إلى الأمن السياسي في صنعاء ، أوإلى النيابة العامة ، حتى لاتنكشف المؤامرة ، بل احتفظ بأولئك الذين يسميهم جناة وإرهابيين في سجن المنصورة في ضيافة خاصة ، تشمل السكن المتميز ، والوجبات الممتازة ، ولكل سجين مبلغًا قدره ثلاثمائة ريال في كل يوم ، قيمة القات [1] وهذا أسلوب لم يعرف لدى السلطات اليمنية مع المخربين إن جاز التعبير ، لاقبل الوحدة ولابعدها ، خاصة لدى سلطات الحزب الاشتراكي التي عرفت بأنها تترك السجين في زنزانة تحت الأرض في سجن «فتح» مساحته ١,٥ × ١ متر ، في درجة حرارة مئوية ٤٢ من أيام الصيف ، والجراح في جسمه ترعاها الدود ، دون السماح له بالعلاج ، أوزيارة أهله .

ذلك التعاطف في هذه المرة، جاء خلافًا لما عرف عن الحزب سلفًا، وختم المسلسل بادعاء الحزب الاشتراكي بأن المعتقلين هربوا من السجن، الذي يقع في المنصورة ، تحت حماية كتيبة كاملة ، وأسوار يبلغ ارتفاعها ٧ ـ ١٠ أمتار [2] .

---

١ ـ نقلاً عن جمال بخيت النهدي ، المتهم الرئيس بلسانه ، كما أنه أكد عدم تعرضه لأي تحقيق ، أو مثول أمام أي محقق كان ، وهو العدو الألد للحزب الاشتراكي ، وقائد مغامر لمجموعات فدائية من الشباب الإسلامي .

٢ ـ كان الفرار في يوم ١٨/٧/٣ ١٩٩م .

وقد ألف الجهاز السياسي والإعلامي للحزب ، ملفاً طويلاً من اعترافات المتهمين ـ الذين لم يحقق معهم أحد ـ ومشفوعاً بأدلة مصنوعة ، ووثائق مدبلجة ثم يذهب موفدٌ رسمي [1] بذلك الملف إلى الدول التي تعاني أعمال التخريب ، والإرهاب في الوطن العربي ، وفي مقدمتها : جمهورية مصر العربية ـ حماها الله ـ ليؤكد لتلك الدول أن الحزب الاشتراكي ، أول المستهدفين بالإرهاب الديني وأن الوحدة اليمنية أنعشت الإرهاب ، وحيدت الحزب في أن يتخذ شيئاً ضد تلك العصابات الإرهابية ، وأن الحزب يتطلع إلى التنسيق ، وتوحيد الجهود في مواجهة المد الإرهابي ، وعلى حد زعم الحزب ـ أنه يتمثل في المعاهد العلمية ، وعلاقات اليمن بالنظام العراقي ، والسوداني ـ وأن الرئيس علي عبدالله صالح هو الكهف لكل أولئك ، وفعلاً لقد دق الحزب على وترٍ حساس ، أثر في الرئيس المصري حسني مبارك ، ودول الخليج ، وأثار في أنفسهم مزيداً من الغيظ والقلق من اليمن بأسره [2] .

انفصال ديمقراطي

هذا ما نسمي به فترة الأزمة الحادة ، التي بدأت في أغسطس ١٩٩٣ م بعودة علي سالم البيض ، من الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدن ، عبر باريس وعمّان ، وقبل الحديث عن ذلك الزلزال ، لا بد لنا من حديث سريع عن معركة الانتخابات النيابية ، ودورها في تفاقم الأزمة .

---

١ ـ هو العميد : صالح منصر السيلي محافظ عدن ، رئيس جهاز أمن الدولة سابقًا رئيس دائرة الاستثمار الحزب ، وأنشط الدعاة للانفصال الشطري في اليمن ، غاب عن الساحة يوم ١٩٩٤/٧/٧م والتواتر على أنه لقي حتفه غرقًا في البحر .

٢ ـ جراء تلك التقارير التي قدمها الحزب ، ومنذ ذلك الحين ، قامت مصر بإغلاق الخط المباشر للهاتف بين اليمن ومصر ، مما ألحق ضرراً بالتجار ، والمرضى والسواح بين القطرين الشقيقين .

معركة الانتخابات

الانتخابات البرلمانية اليمنية جاء ت بعد أن تأجلت عن موعدها المحتم ، حسب اتفاق إعلان الوحدة اليمنية ، ولكن تأجيل الانتخابات ما كان إلاّ مدة لا تتجاوز خمسة أشهر من الموعد المتفق عليه ، وجاءت بعد مخاضٍ شديد ، وآلام وتعقيدات ، ولعل الأحداث الأمنية ، والتوتر الشديد ، كان من أهم المعوقات ، أو كانت تلك المعوقات من مراميها إلغاء الانتخابات ، أو تأجيلها إلى أمدٍ غير مسمّى نزولاً عند رغبة الحزب ، فلما استقر الأمر لصالح البدء بالانتخابات ، وحدد موعدها يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٣ م اصطفت كافة الجهود ، وانصبت الحملات الدعائية في حشد الناخبين للتسجيل في دوائر الانتخابات ، وكل حزب استدعى أنصاره من كل حدبٍ وصوب ، وتفاعل الشعب اليمني بكل فئاته ، في سبيل نجاح الانتخابات ، كأول ممارسة ديمقراطية بعد الوحدة ، يعلق عليها أمل نهاية المهازل ، والعبث الناجم عن الفترة الانتقالية ، التي كما قلنا يطلق عليها الانتقامية ، ورغم الجدية ، والحزم التي تمتعت بهما اللجنة العليا للانتخابات ، برئاسة القاضي « عبدالكريم عبدالله العرشي » ، إلاّ أن حزبي المؤتمر الشعبي العام ، والحزب الاشتراكي ، تمكنا من الزج بعناصرهما اقتساماً ، في لجان التسجيل للناخبين ، وكان حضور بقية الأحزاب ، والمستقلين قليلاً في لجان تسجيل الناخبين ، ذلك ما جعل بعض اللجان تسهل متواطئةً تسجيل بعض الناخبين في غير دوائرهم ، لتوقع نجاحهم في الدوائر التي سجلوا فيها ، ولكن ذلك كان في حالات قليلة ، كما لوحظ من بعض المتعصبين لأحزابهم في لجان التسجيل ، إيجاد العراقيل أمام المسجلين ، مثل الادعاء بأن أفلام الكاميرا قد انتهت ، ومرة أخرى : الكاميرا غير صالحة ، وحيناً لا يُقبل المعرف بالناخب في حالة عدم وجود بطاقة شخصية ، فإن توفرت كل هذه الأشياء ، فيطرد بعض

الشباب بحجة أنهم صغار في السن ، هذا إذا كان المسجل قد أحسّ ، أو أبْلَغَهُ أعضاء حزبه في الدائرة ، أن أولئك المسجلين سينتخبون غير حزبه .

ومع ذلك فقد تدفقت الملايين على التسجيل ، وتم على ما يرام ، وتفاقم الصراع أي تفاقم بين الحزب الاشتراكي ، وكافة الأحزاب وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام ، وبعد شد وجذب ، وتهديد ووعيد ، حصل الحزب الاشتراكي على بعض التنازلات ، والتنسيق مع حزب المؤتمر الشعبي العام ، في دوائر المحافظات الجنوبية ، والشرقية ، حتى سحب المؤتمر الشعبي مرشحه في مديرية الشحر بحضرموت لصالح حيدر العطاس رئيس الوزراء ، ربما لأن حزب المؤتمر كان لا يريد أن يؤجج الموقف ، ويخشى من حدوث صدام تُلغَى بأسبابه الانتخابات ، واهتبل حزب التجمع اليمني للإصلاح الفرصة ، ليقوم بالتنسيق مع حزب المؤتمر في المحافظات الشمالية والغربية ، إلاّ أن الحزب الاشتراكي تصدى لحدوث ذلك وهدد بمقاطعة الانتخابات ، « وما أدراك ما بعد المقاطعة » ؟؟؟ .

كانت معسكرات الجيش قد سجلت في الدوائر التي تقيم بها ، أو يتواجد عملها فيها ، وحدث يوم ٢٧ إبريل المنتظر ، بعد حملة دعائية مركزة من كافة الأحزاب والمستقلين ، فأما الحزب الاشتراكي ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الناصري الوحدوي ، فقد اختاروا مرشحيهم في الدوائر التي نافسوا فيها من أعضاء حزبهم ، سواءً كانوا مؤهلين للنجاح أم لا ، واعتمدوا على تقارير فروع أحزابهم في المناطق ، وتوقعاتهم ، وأما حزب المؤتمر الشعبي العام فقد بنى استراتيجيةً لاختيار مرشحيه بانتقاء الشخصيات البارزة اجتماعياً ، في دوائرها ، ولو كانوا مستقلين ، وأطلق عليهم مرشحوا حزب المؤتمر ، واعتبر المرشحون ذلك : فرجاً لهم من منافس باسم المؤتمر ، واستفادوا من المساعدات المالية التي يقدمها الحزب للمرشح المتوقع نجاحه ، ولم يضمن أي من الأحزاب النتيجة كما توقع لها ، ومنهم من نجح في خطته بنسبة عالية ، كالمؤتمر الشعبي ولم يكن راضياً كل الرضى عن النتيجة التي تمخض بها فرز الأصوات ، إلاّ أنه

كان الأكبر والأكثر حظاً، حيث شكلت كتلته عدداً يبلغ مائة وعشرين مقعداً من مرشحيه الذين أعلنهم في قائمته قبل يوم الانتخاب ، واستمال بعد إعلان النتيجة عدداً يناهز الثلاثين ممن نجحوا مستقلين ، لقاء عطاء مالي ، ومواعيد بحسن الصلة [1] ، وأما المرتبة الثانية فقد حظي بها التجمع اليمني للإصلاح الذي فاز بعدد اثنين وستين مقعداً من قائمة المرشحين باسم التجمع اليمني للإصلاح ، وانضم إليه ثلاثة مقاعد فيمابعد، وكان حظُّ كل من : المؤتمر الشعبي ، والتجمع اليمني للإصلاح واقعًا من دوائر المحافظات الشمالية .

أمّا الحزب الاشتراكي فقد مني بهزيمة فادحة في المحافظات الشمالية ، كثيفة السكان ، وأخفق ، إلاّ من بعض الدوائر التي تعد بالأصابع ، ولكنه سيطر على كافة الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية ، واعتبرها دوائر مغلقة عن سواه عدا أربعة مقاعد في مجلس النواب حصل عليها حزب المؤتمر الشعبي : مقعد من محافظة حضرموت ، ومقعد من محافظة لحج بشتى الطرق ، ومن أهمها : طرد بعض المراقبين ، وتهديد اللجان ، وغمس يد كل ناخب ممن لا يضمنون صوته لصالح الحزب ؛ في علبة الحبر ، خارج لجنة الانتخاب ، وقبل الوصول إلى الصندوق ، لغرض حرمانه من الإدلاء بصوته ، واتهامه بأنه ، يريد الإدلاء بصوته مرتين ، وقد شاعت أكثر من عملية ضرب ، لبعض اللجان الانتخابية ، والتي تعوق سيطرة الحزب على الموقف ، واستقبل مستشفى الثورة العام حالة كسر عظام لأحد المراقبين هناك ، إضافة إلى أن فرز الأصوات ، كان قد تم في بعض الدوائر بسرّية تامة ، بعد طرد المرشحين ، ووكلائهم ، وبعض أعضاء اللجان ، فكانت تلك الإجراءات المخلة بأبسط قواعد الديمقراطية ، وحقوق

---

١ ـ الجدير بالذكر أن حزب المؤتمر الشعبي العام حدد مبلغاً بين أربعمائة ألف ريال ، وإلى مليون ريال لكل دائرة انتخابية ، أما الحزب الاشتراكي فقد أعطى بين خمسمائة ألف ، إلى مليون ريال ، إلاّ بعض الدوائر ، التي فيها تحد ، ومنافسة فقد دفع كل منهما فيها ما يصل إلى أربعة ملايين ريال .
أما حزب الإصلاح فقد اعتبر خمسين ألف ريال أدنى اعتماد ، وأعلاه مائتي ألف ريال فيما أظن .

الإنسان ، هي التي جعلت الحزب الاشتراكي يصل إلى مستوى المرتبة الثالثة ، فيحصل على ستة وخمسين مقعداً [1] ، وكان يوم إعلان النتيجة بالنسبة له يوماً مرّاً لسببين :

الأول : أن الفارق بينه ، وبين شريكه في الحكم حزب المؤتمر الشعبي يصل إلى : ٣ : ١٠ ، وكان يتمتع بحظٍ في الحكم ، وبنسبة ٥٠ ٪ على الأقل .

الثاني : لأن حزب التجمع اليمني للإصلاح تبوأ المرتبة الثانية ، وكان الحزب الاشتراكي يوهم نفسه ، وأصدقاءه ، أن الحزب هو الخيار الأول ، فكان هول المأساة بقدر سوء التقدير ، وكبرياء الطموح ، ولم يوفق للدرجة الرابعة سوى حزب البعث (العراقي)، الذي حصل على خمسة مقاعد ، ويرجع أيضاً سبب حصوله على هذه المقاعد ، إلى حسن اختيار مرشحيه ، من الشخصيات البارزة اجتماعياً وقبلياً ، وما عدا هذه الأحزاب ، فقد خرجت من باب الديمقراطية إلى حجمها الحقيقي ، الذي لم يمكنها من الحصول على أكثر من مقعد واحد، أو اثنين ، إلاّ من بعض المستقلين كما زعموا ، عند نزول الانتخابات ، فقد انضم كثير منهم إلى حزبه أو بقيَ ضمن الأعضاء المستقلين يعمل فيهم لاستقطاب ولائهم لحزب ينتمي إليه سراً .

هزيمة بشرف

لقد أعلن الحزب الاشتراكي قبوله بنتيجة الانتخابات ، والتسليم بالخيار الديمقراطي ، مع احتفاظه بحق الطعن ، ضد بعض الدوائرالتي فاز فيها حزبا المؤتمر ، والإصلاح ، لأنهما قدما طعناً ، في الدوائر التي فاز فيها الحزب الاشتراكي ، بمجرد إعلان النتائج ، بل إن كلاً من المؤتمر والإصلاح ، قدم طعناً

---

١ ـ علق الاستاذ : عبدالملك المخلافي ، عضو اللجنة العليا للانتخابات ، رئيس اللجنة الإعلامية ، رئيس الحزب الوحدوي الناصري بقوله : الانتخابات كانت تجسيداً للتشطير ، جريدة الإيمان العدد ـ٢ـ .

ضد الآخر .

وحسمت معركة الطعون بسحب كافة الطعون ، والادعاءات ، وتمت دعوة مجلس النواب للانعقاد الأول في مايو ١٩٩٣/٥/١٥م ، حسب نتائج الانتخابات التي تم إعلانها في ٢٩و٣٠ إبريل ١٩٩٣م ، وفوجئت الكتل البرلمانية بوجود التوتر والمجاذبة العنيفة ، بين الكتل الثلاث الكبرى ، فالمؤتمر يرى أن له ثلاثة حقوق تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً ، وتلك الحقوق هي :

الأول : الحصول على نصف أعضاء البرلمان تقريباً ، وهي أكبر الكتل البرلمانية .

الثاني : إنّ فيه الرئيس ، والقوة ، والقاعدة العريضة .

الثالث : كونه الطرف الرئيس في صناعة الوحدة اليمنية ، المولود السعيد

غير أن حاجات في نفس يعقوب أجبرته على التنازل عن حقه ، والتفاهم مع الكتل البرلمانية الكبرى ، ومن تلك الحاجات :

الأولى : اضطرار الرئيس إلى تعديل مواد هامة في الدستور تتعلق بشكل رئاسة الدولة ، ولا تملك أي كتلة عدداً من الأعضاء يمكنها من ذلك التعديل ، إذ المطلوب لإجراء أي تعديل موافقة مائتين وواحد من الأعضاء ، (الثلثان من أعضاء المجلس) ، وبدون الحصول على تلك الأغلبية فلا أمل في التعديل ، ولا يملك ذلك العدد سوى : الثلاث الكتل الرئيسة الكبرى : المؤتمر الشعبي + الإصلاح + الاشتراكي ، خاصة أن بعض الأعضاء يتغيبون ، والتصويت قد يكون سرياً ، تتاح به فرصة لغير المخلصين للمؤتمر ، بعدم الموافقة .

الثانية : حزب التجمع اليمني للإصلاح عندما يكون معارضاً بقواعده الواسعة ، يعطي للمعارضة من الأحزاب الصغيرة الأخرى قوة إعلامية وثقلاً سياسياً ، قد يصل حد إزعاج السلطة ، ومن خلال التجربة الفعلية ، أثناء الفترة الانتقالية تجلى ذلك واضحاً .

الثالثة : أن الحزب الاشتراكي اليمني ، مازال صاحب قوةٍ عسكرية ، وأسلحة ، وأجهزةٍ أمنية ، وصاحب رغبةٍ جارفةٍ للعودة إلى الانفصال ويبحث عن مبرر لذلك ، كما أنه من المستحيل أن يمارس معارضةً ديموقراطية نزيهة ، في ظل وضعه ذاك .

لهذه الحاجات وغيرها مما لم يحن الوقت للحديث عنها حالياً ، دعا المؤتمر الشعبي العام شريكه القديم الاشتراكي ، ومُعَارِضَهُ الصديق ، تجمع الإصلاح لتشكيل حكومة ائتلافية ، وإجراء تعديلات دستورية ، يتحقق من خلالها حصول كل حزب على النص الذي يريد ، وتكون مسئولية التعديلات الدستورية ؛ تضامنية بين الأحزاب الثلاثة ، وعلى أساس ذلك الائتلاف ، يتم اقتسام السلطة في كل المؤسسات ، بنسب مختلفة متميزة ، تجعل حزب المؤتمر الأول ، للاعتبارات الآنفة الذكر ، والحزب الاشتراكي الثاني للاعتبارات التي ذكرنا أيضاً ، وبغض النظر عن حجمه شعبياً ، الذي حدد موقعه في البرلمان بالمرتبة الثالثة ، وأن يكون حزب الإصلاح الثالث ، لأنه لا يمتلك قوة عسكرية ، وهو آتٍ من صفوف المعارضة إلى الحكم ، ومركزه المالي ضعيف ، وحدث ذلك بعد أن كان حزبا المؤتمر ، والاشتراكي ، قد وقّعا وثيقة ائتلاف ثنائي بينهما أولاً .

وبهذه الخطوة الثلاثية كان حظ المؤتمر الشعبي العام من المواقع السيادية العليا: رئاسة مجلس الرئاسة ، وعضواً واحداً فيه ، ونيابة رئيس مجلس النواب ، ونيابة رئيس مجلس الوزراء[1] .

وكان حظ الحزب الاشتراكي : نيابة رئيس مجلس الرئاسة ، وعضواً

١ـ وتألف العدد من :علي عبدالله صالح ، عبدالعزيز عبدالغني ، ومحمد الخادم الوجيه ، وحسن محمدمكي .

واحداً فيه ، ورئاسة مجلس الوزراء ، ونائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب ، ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء [1] .

وكان حظ تجمع الإصلاح : رئاسة مجلس النواب ، وعضواً واحداً في مجلس الرئاسة ، ونائباً ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء [2] .

كما أعطى حزب البعث (العراقي)، منصباً واحداً ، وهو نيابة ثالثة لرئيس مجلس النواب [3] ولما كان التحاور قائماً بين الكتل البرلمانية الرئيسة الثلاث والحوار متواصلاً ، وكل كتلة في حالة انعقاد ، والمفاوضات جارية على أشدها فقد كان التفاهم على تشكيل ائتلاف ثلاثي حاكم ، من الأحزاب الرئيسة الثلاثة بمثابة حلٍّ ، ومخرج ، يدرأ عن البلاد شر الوقوع في كثير من المخاطر ، والتوتر وبناءً على ذلك فقد ، شرع مجلس النواب في الاجراءات الدستورية لترتيب أوضاع شكل رئاسة الدولة ، وكان النص الدستوري يخول لمجلس النواب تمديد فترة مجلس الرئاسة لتسعين يوماً فقط ، إن كان هناك ضرورة [4] .

ووقف المجلس أمام عوائق شتى تحول دون تشكيل مجلس جديد للرئاسة ومن أبرز تلك العوائق ، بل كبرى العوائق : قضية تعديل الدستور ، الذي يواجه أزمة عدم الرضا والاقتناع من كافة أحزاب الائتلاف ، وعليه تحفظات كثيرة ، وبالتالي كان لابد من البدء في تناول قضية الدستور بما له وعليه ، ولذلك توقف مجلس النواب عن الدعوة إلى تشكيل جديد لمجلس الرئاسة ، الذي

---

١ ـ ويتآلف العددمن : علي سالم البيض ، سالم صالح محمد ، حيدر أبوبكر العطاس ، علي صالح عباد محمد حيدرة مسدوس .

٢ ـ ويتآلف العددمن : عبدالله بن حسين الأحمر ، عبدالمجيد الزنداني ، عبدالوهاب الآنسي .

٣ ـ د . عبدالوهاب محمود عبدالحميد .

٤ ـ راجع دستور الجمهورية اليمنية ، المادة ، ٨٨ ـ ٨٩ .

يعيش توتراً شديداً ، في طرفيه القديمين المؤتمر الشعبي ، والحزب الاشتراكي وكانت الحرب الإعلامية على أشد ضراوتها ، بين الصحف ، والقناتين الأولى والثانية ، وراديو صنعاء ، وراديو عدن ، والخطب النارية الساخنة بين الطرفين تتأجج شيئاً فشيئاً، وإبان تلك المرحلة ، أعلن حزب التجمع اليمني للإصلاح المرشح للائتلاف الحاكم أنه يقف محايداً في مواقفه المعلنة ، وصحفه الصادرة باسمه ، سوى مقالات أسبوعية تتسم بمهاجمة بعض الكتاب الاشتراكيين ، الذين يحملون على كواهلهم راية الهجوم الدائم على كل شيء ، من شأنه أن يكون إسلامياً، أو يؤكده ويؤيده الإسلاميون ، وكانت المراشقات الإعلامية لا تكاد تنقطع من الكتاب اللامعين في جريدة الصحوة [1] .

غير أن تلك المقالات لا تمثل بالضرورة ، رأي حزب التجمع اليمني للإصلاح رسمياً، ولو نشرت على صدر صفحات الجرائد الناطقة باسمه .

ولقد حاول حزب الإصلاح حينذاك ، مسك العصا من الوسط ، ومداراة الطرفين ، ليتوصل من خلال علاقاته الهادئة بين الطرفين ، من تمرير تعديلاته الدستورية ، التي عجز عن تمريرها سابقاً عبر تحريك الشارع ، والمسجد، والمنبر ، وحشد المسيرات الجماهيرية ، رغم أنه كان يمتلك في هذه المرة ورقتين هامتين ، يمكن استخدامهما ، لإخضاع حزب المؤتمر ، والاشتراكي ؛ لتعديلاته الدستورية ، وهما:

الورقة الأولى : الكتلة البرلمانية التي تشكل عدداً صحيحا، قوامه خمسة وستون عضواً في مجلس النواب ، يتعذر على الحزبين الحاكمين تمرير أي تعديل دون موافقة تلك الكتلة إضافة إلى أنه يتمتع بولاء عددٍ من المستقلين ، ومن أعضاء الكتل البرلمانية الأخرى .

---

١ ـ يذكر أن الصحفية : رشيدة القيلي ، ونصر طه مصطفى ، ونعيمان ، وغيرهم كانوا في حلبة صراع متواصلة مع الكتاب الذين أشرنا إلى كتاباتهم .

الورقة الثانية : التحالف مع أحد الخصمين ، ضد شريكه الآخر ، في فرض آرائه ومقترحاته ، إزاء أسباب التوتر بينهما : التعديلات الدستورية ، فبانضمام حزب التجمع اليمني للإصلاح ، إلى حزب المؤتمر ، يمكنهما عمل أي تعديلات دستورية يريدان ، دون موافقة كتلة الحزب الاشتراكي في البرلمان ، لأن عدد الكتلتين ، ـ إذا حضر كافة أعضائهما ـ يبلغ النصاب الدستوري مع استقطاب بعض المستقلين ، وبعض أعضاء الكتلة البرلمانية للحزب ، التي انخرط بعض أعضائها في سلك الاستخبارات السرية ؛ للرئيس وحزب المؤتمر دون علم الاشتراكي ، مع أن انضمام حزب التجمع اليمني للإصلاح ، إلى موقف الحزب الاشتراكي ، لو حدث حينذاك ، لكان مستحيلاً على حزب المؤتمر الشعبي العام ، أن يفرض أي تعديل دستوري ، بسبب عدم توفر النصاب الدستوري لعدد أعضاء كتلته الحزبية ، الذين يمكنهم إجراء أي تعديل .

ولتلك الأسباب كان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ، يخطبان ود التجمع اليمني للإصلاح ، لتلك ، ولأسباب أخرى ، أهمها: تعرية كل من يقف أمام مقترحاته لتعديل الدستور ، في مادته الثالثة التي تنص على أن : الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع ، وكان حزب الإصلاح يناضل طوال الفترة الانتقالية ، لإعادة صياغة هذه المادة كالتالي : الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعاً [1] . وبين هذه المعارك الكلامية ، والصخب الإعلامي حسم مجلس النواب الموقف ، بثلاثة أمور :-

الأول : تمديد فترة مجلس الرئاسة ، بقية مدته الدستورية ، وكان الباقي منها زهاء شهرين ، ثم إضافة الثلاثة الأشهر الأخرى التي هي حق خاص

---

١ ـ رأيت حينذاك ، أن موقف الإصلاح كان حكيماً بتلك الوسطية ، لسبب هام هو : ألاّ يتحمل على كاهله حظاً من غضبة الشعب ، على الفترة الانتقالية ، وحكومتها التي أفلتت الأمور ، ونحرت الاقتصاد ، وجرت على الشعب الويلات .

يمنحها مجلس النواب إذا أراد ذلك .

الثاني تكليف حيدر أبو بكر العطاس ، بتشكيل حكومة ائتلاف وطني ثلاثي ، يتكون من : حزب المؤتمر الشعبي العام ، وحزب التجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني ، ويراعى الترتيب ، حسب النفوذ العسكري والمالي ، وليس حسب قوة الأحزاب في قاعة البرلمان ، وبالتالي فالأول حزب المؤتمر ، والثاني الحزب الاشتراكي ، والثالث حزب الإصلاح .

الثالث : تشكيل لجان من أعضاء البرلمان ، تقوم باستقبال الملاحظات ، والمقترحات من كافة الأحزاب والتنظيمات ، والأفراد، والهيئات ، حول مقترحات التعديلات الدستورية ، التي تجعل الدستور الجديد ، يخرج في صيغة يرضى عنها كافة قطاعات الشعب ، وتجعله ملبياً كافة طموحاتهم ، وبهذا القرار الحاسم من مجلس النواب ، [1] اتجه كلٌ صوب وجهته ، فأما حيدر العطاس فقد شكل حكومته الائتلافية على النحو التالي [2] :-

الاسم	المنصب	الانتماء
١ - حيدر أبو بكر العطاس	رئيساً للوزراء	اشتراكي
٢- حسن محمد مكي	نائباً أول لرئيس الوزراء	مؤتمري
٣ - محمد حيدرة مسدوس	نائباً لرئيس الوزراء	اشتراكي
٤ - عبدالوهاب الآنسي	نائباً لرئيس الوزراء	إصلاحي
٥ - مجاهد أبو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء	بعثي مستقل
٦ - محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء	مؤتمري

---

١ – طبعاً كان قرار مجلس النواب ، بناء على موافقة مسبقة من حزب المؤتمر ، والحزب الاشتراكي ، وتجمع الإصلاح ، وما كان له اتخاذ تلك الخطوة الجريئة لولا تفاهم قد حدث مع أطراف المحنة الرئيسين .

٢ ـ وكذلك التشكيل الوزاري ، كان قد تم الاتفاق عليه ، وتعيين وزرائه ، باتفاق الأحزاب الثلاثة المؤتلفة ، في التشكيل ، المختلفة في كل ما عداه .

	وزير الصناعة	
٧ - عبدالله الكرشمي	وزيراً للأشغال	مؤتمري
٨- صالح أبو بكر بن حسينون	وزيراً للنفط	اشتراكي
٩ - أحمد علي السلامي	وزيراً للكهرباء	اشتراكي
١٠ - جار الله عمر	وزيراً للثقافة	اشتراكي
١١ - حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام	مؤتمري
١٢ - محمد أحمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة	مؤتمري
١٣ - نجيب غانم	وزيراً للصحة	إصلاحي
١٤ - محمد حسن دماج	وزيراً للإدارة المحلية	إصلاحي
١٥ - محمد سعيد عبدالله	وزيراً للإسكان	اشتراكي
١٦ - عبدالله أحمد غانم	وزيراً للعدل	مؤتمري
١٧ - عبدالسلام خالد كرمان	وزيراً للشئون القانونية وشئون مجلس النواب	إصلاحي
١٨ - يحيى العرشي	وزيراً للخدمة المدنية	مؤتمري
١٩- صادق أمين أبو راس	وزيراً للزراعة	مؤتمري
٢٠ - عبدالرحمن بافضل	وزيراً للتموين	إصلاحي
٢١ - محمد علي هيثم	وزيراً للشئون الاجتماعية	مؤتمري
٢٢ - أحمد الآنسي	وزيراً للمواصلات	مؤتمري
٢٣ - أبو بكر القربي	وزيراً للتربية والتعليم	مؤتمري
٢٤ - علوي السلامي	وزيراً للمالية	مؤتمري

٢٥ ـ فضل محسن عبدالله	وزيراً للثروة السمكية	اشتراكي
٢٦ ـ عبدالكريم الأرياني	وزيراً للتخطيط والتنمية	مؤتمري
٢٧ ـ محمد سالم باسندوة	وزيراً للخارجية	مؤتمري
٢٨ـ غالب القرشي	وزيراً للأوقاف	إصلاحي
٢٩ ـ صالح عبيد أحمد	وزيراً للنقل	اشتراكي
٣٠ـ يحيى المتوكل	وزيرًا للداخلية والأمن	مؤتمري
٣١ ـ هيثم قاسم طاهر	وزيرًا للدفاع	اشتراكي

وأما مجلس الرئاسة ، فقد انصرف لممارسة مهامه الدستورية ، وجميعه في صنعاء ، وكان كل حزب يعكف على تعديلاته الدستورية ، كل فيما يهمه [1] حتى تقدمت الحكومة الائتلافية ببيانها الذي يعتبر برنامج عملها لمدة أربعة أعوام مقبلة ؛ إلى مجلس النواب في تاريخ ١٩٩٣/٧/٤م .

وكان برنامجاً تتجلى فيه الظروف ، التي يعيشها الإطار الزمني لذلك البيان ، ففيه كل ما من شأنه أن يدفع مجلس النواب إلى حجب الثقة عن الحكومة ، فالغموض في التعبير ، واللهجة الخطابية ، والوعود الغير محددة ، والركاكة الصياغية ، والقصور الواضح في تحديد المسئوليات ، كانت سمات ذلك البيان ، وكان لسان حال « حيدر العطاس » يقول للنواب ، أتحدى من يرفض هذا البيان ، لعلمه بأن رفض البيان سيكون بمثابة شماعة جديدة للحزب الاشتراكي ، يعلق عليها كافة أسباب تنصله من الوحدة ، وتبعاتها، ويبرر له التراجع عن اتفاقيات ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، ومع ذلك فقد تلقى مجلس

١ ـ لا يعني أن المكايدة ، والمماحكات انتهت ، بين المؤتمر ، والاشتراكي ، أو توقفت ، ولكن إلى حد ما انشغلت مؤسسات الحزبين بالمهام الجديدة .

النواب ذلك البيان الساخر الهزيل ، بكل تكريم ، وغضب بعض النواب منه ، وتصبّر آخرون ، وكان أكبر الصابرين عليه هو الشيخ «عبدالله بن حسين الأحمر» رئيس المجلس ، الذي كان موقفه كمن يداري طفلاً ، أو يصالح بين قبيلتين همجيتين ، ويحاول استرضاء الطرفين ، ولو على حساب نفسه ، ومكانته ومنصبه .

ودام ذلك البيان في أروقة المجلس مدة ، تنوف الشهرين ، وحاول المجلس أن يجتاز عنق الزجاجة بإصلاح وترميم ذلك البيان الهش ، على أن يحضر مجلس الوزراء ، ويبدي حيدر العطاس التزامه بتوصيات وملحوظات مجلس النواب ، ولكن ـ عبثاً ـ أن يفكر بأن يصل المجلس إلى هذه الأمنية ، وكثيراً ما هدد بعض النواب بحجب الثقة عن البيان ، وبالتالي الحكومة تعتبر محلولة ، إلاّ أن الضغوط كانت شديدة من قيادات الأحزاب الثلاثة ، وخاصة منها: حزب المؤتمر والإصلاح ، على كتلها البرلمانية ، بأن منحت الحكومة الثقة ، وحينذاك كان علي سالم البيض قد توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، لغرض معلن ـ هو العلاج ـ في يونيو ١٩٩٣م .

وبعد سفره ، حاول نائبه في الحزب الأمين العام المساعد « سالم صالح محمد » أن يقنع حيدر العطاس ، بوقفةٍ قصيرة على منبر مجلس النواب ، يقول فيها : أعد المجلس إذا أتيحت لي الفرصة ، وتوفرت الإمكانات اللازمة أن نعمل بتوصيات المجلس على أن يعتبر المجلس ذلك منه التزاماً ، كأنه جزء من بيان الحكومة .

وقد اضطر المجلس إلى منح العطاس ، وحكومته الثقة ، بناءً على ذلك ، في مطلع أغسطس ١٩٩٣م ، وقد بدا واضحًا في الأفق السياسي للحزب الاشتراكي ، الميول الجارف إلى العودة للتشطير من جديد ، فما أكثر ما كان يتردد على ألسنة المقربين من المكتب السياسي ، واللجنة المركزية ، من التباكي على الجنة المفقودة : الدولة المثالية ؛ في الشطر الجنوبي ، قبل الوحدة ، ويصرحون بالحنين إليها دون حياء .

الحزب ضد الحزب

كانت الأعمال المزعجة في اتجاه تصعيد الأزمة ، لاتكاد تتوقف ، فالمعركة السياسية في أشدها ، والتحركات العسكرية ، والأمنية مستمرة ، ولكن بصورة أقل تلاحقاً مما كانت عليه عام ٩٢م ، وقد حدثت بعض المفارقات ، والأحداث الأمنية ، على مستوى الداخل والخارج ، وتولدت بعض التوترات النفسية بين قادة الحزب الاشتراكي أنفسهم ، وخاصة : الشعور الذي خلفه تشكيل الحكومة الائتلافية ، لدى قيادات بارزة في الحزب ، حيث هُمِّشت شخصيات ذات دور وكفاءة متميزة ، ولم يراع لها مكان ، في الحكومة الجديدة وخاصة منهم الذين ينتمون الى مناطق شمالية ، كالدكتور ياسين سعيد نعمان ويحيى الشامي وعلي السلامي [1] وأمثاله كثيرون من أبناء الشمال ، وإن كانوا قدمنحوا ألقاباً تنظيمية عالية ، غير أنها لم تكن سوى حيلة مكسوفة لإبعادهم عن الدولة ، كماظهر خلاف داخلي آخر ، بين رجلين من أبرز قيادات الحزب وهما : صالح منصر السيلي محافظ عدن ، وصالح بن حسينون » وكلاهما حضرميان ، وسبب ذلك الخلاف هو : احتواء صالح منصر السيلي لكافة الأرصدة الداخلية والخارجية ، من الأموال التى تلقاها الحزب من الخارج خلال أشهر الغليان ، وقد عمد الآخر إلى تشغيل الأموال الهائلة في استثمارات خاصة به في الداخل والخارج ، وعمل على إنشاء مجمعات سكنية خاصة يديرها مقربون إليه ، ومن أسرته ، كما تقرصن على عشرات من قطع الاراضي المغرية في شواطئ وأحياء من مدينة عدن الكبرى ، كما كانت له مجموعة من معارض السيارات ، التي تضم آلافاً ، من أحدث الموديلات القادمة من عُمان ،

---

١ ـ لاحظ كلمة حيدر العطاس أمام مجلس النواب في ٥ /١١ /١٩٩٣م .

والمملكة السعودية ، عبر الحدود البرية ، نتيجة لسيطرة صالح منصر السيلي على زمام الأمور في محافظة عدن باعتباره محافظاً ، وفي بقية المحافظات الشرقية باعتباره رجل الحزب الاشتراكي ، ورمزًا من رموز ه القوية ، وكان أيضا يتمتع بنفوذ قوي ، في شئون المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع ، في المحافظات الجنوبية ، باعتباره كان عميداً في الجيش ، ورئيساً لجهاز أمن الدولة بالإضافة إلى كونه يمثل قيادة الحزب ، واللجنة المركزية ، وذلك ماجعله يستغل ذلك النفوذ الواسع ، والتفويض المطلق ويخرج آلافاً من القطع الخفيفة والمتوسطة ؛ من الأسلحة من «جبل حديد» ليتولى المتاجرة بها بعض أقاربه ، وشركاؤه في الاستثمار ، ويأمر بتصدير بعضها للطوائف المتناحرة في الصومال ، وحكومة جيبوتي ، لقاء أثمان بالدولار ، يتم تحويلها عبر البنوك الدولية خارج اليمن .

وكان نائب رئيس الوزراء «محمد حيدرة مسدوس» قد وجد في نفسه غيظاً من تلك التصرفات الابتزازية الفردية ، ولعل الغيرة دفعته الى الإدلاء بتصريحات ، يغمز فيها مجاراة الدول الخارجية التى يسعدها تمزيق اليمن ، واستخدام أبنائه ولقد كان متحيزاً لزميله «صالح بن حسينون» ومتبرماً من صمت علي سالم البيض إزاء تلك التصرفات ، ولكن لبرهة قصيرة من الزمن فسرت فيما بعد أنها عبارة عن لعبة أدوار قصيرة الفصول ، تحت مظلة الحزب الاشتراكي .

أمّا سالم صالح محمد ، فقد كان أشد تضجراً أو تحفظًا على أسلوب علي سالم البيض ، في التعبير عن مايريد ، وكان يرى في أسلوب البيض عجزاً ، عن مصارحة زملائه أعضاء المكتب السياسي ، للجنة المركزية ، عن مايراه صواباً في مضمار التنافس السياسي والعسكري ، .

ومن قائل : إن الدستور الذي طرح أمام مجلس النواب ، باتفاق أحزاب الائتلاف الثلاثة ، سيتم مناقشته بعد مرور ستين يوماً من قرار مجلس النواب بمبدأ التعديلات من حيث المبدأ ، وتلك مدة ينبغي ألا تكون قبل شهر١٠/١٩٩٣م .

وبالتالي فمجلس الرئاسة ، بحاجة إلى إعادة تشكيل ، ليس بالضرورة دستورياً ، فما زال له حق الاستمرار إلى شهر ١٩٩٣/١١م ، غير أن تتابع المعارك الكلامية ، واحتدام معارك الشتائم والتهم ، يحتمان الإسراع بتطييب النفوس ، وطمأنة علي سالم البيض بالعودة إلى موقعه ، وبالتالي فلا بد من الشروع في : إعادة ترتيب وضع مجلس الرئاسة ، الذي مازال مؤتمرياً ، اشتراكياً ، فقط .

وخلال مدة إرجاء نقاش التعديلات الدستورية ، التي أقرت من حيث المبدأ في البرلمان ، في ٤ / ٨ / ١٩٩٣م أن علي سالم البيض التقى في يوم الأربعاء ٩ / ٨ / ١٩٩٣م بنائب الرئيس الأمريكي « ال غور » منفرداً ، وقد حدد اللقاء عبر قنوات غير الدبلوماسية اليمنية ، في واشنطن .

كما سبق له اللقاء كذلك ، بمستشار شئون الشرق الأوسط ، في مجلس الأمن القومي «مارتن انديك» ، دون علم مجلس الرئاسة في صنعاء ، وفي ظل عدم وجود ملف العلاقات اليمنية الأمريكية ، الذي يفترض وجوده بين يديه ، إن كان اللقاء رسمياً ، بالصفة السياسية ، وفي ١٩ أغسطس فوجئ مجلس الرئاسة والحكومة والنواب ، بعودة علي سالم البيض إلى عدن ، عبر باريس عمَّان على طائرة يمنية خاصة ، «اليمدا» بعد أن التقى بالدكتور ياسين سعيد نعمان ، الذي ذهب من صنعاء للقائه هناك ، وعاد به إلى عدن مباشرة دون أي استقبال رسمي أو اتصال مع الرئيس ، أو علم مكتب الرئاسة في صنعاء ليرتب أمر استقباله رسمياً !!! .

وكان الحزب الاشتراكي ، قد أعلن عن هروب كافة السجناء الذين ألقى عليهم القبض بتهمة الإرهاب ، والتطرف ، وتفجير طائرات في مطار عدن ، وفي فندق عدن ، وجولد مور ، وإرعاب الأمريكان في عدن ، وكان فرارهم من سجن المنصورة الحصين ، الذي بناه البريطانيون عام ١٩٥٦م ، في يوم السبت ١٨

تموز (يوليو) ١٩٩٣م [1] رغم الحراسات المشددة ، والأسوار العالية ، ولم يبق من أولئك أحد في السجن ، ومن أولئك المتهمين : جمال بخيت النهدي ، وناصر عبدالله عبدالسلام ، وصالح منصر الشاوش ، وصالح فرج يسلم الخنبشي ، وفر معهم الحارس لنوبة الحراسة أيضاً . وبعد أن كان أولئك المتهمون في عرف مريحة ، ويتقاضى كل منهم ثمانمائة ريال ، قيمة قات يومياً ، من عدنان سالم البيض ، إضافة إلى كافة وسائل الطعام و الملبس ، دون أي تحقيق ، وهناك يقول النائب العام في تقريره لمجلس النواب بالنص : « مع العلم بأن كل من ضبط في التحضير ، والمباشرة ، في قضايا التفجيرات في فندق عدن والجولد مور ، والشاليهات ، والإدارة المالية للشاليهات ، هؤلاء كلهم هربوا من السجن ولم يبق أحد . وهم الرئيسون الستة الأساسيون ، لسوء الحظ أنهم هربوا ، ومعهم الجندي الذي كان يحرس النوبة ، وعملية الهروب قصتها لا تقنع أحداً » .

كان الحزب قد اكتفى بالإعلان عن هروبهم من السجن ، ونشر صورهم ، وكأن الأمر لا يعنيه ، ولم يحدد من المسئول عن ذلك ، ومضى يندد بأسلوب سجن الشيخ طارق الفضلي المحتجز في السجن المركزي بصنعاء ، لأنه يتمتع بغرفة مستقلة ، وفرش جيد ، ويدخل الطعام إليه من خارج السجن مع الزوار ، وتلك - في نظر الحزب - جريمة ترتكبها وزارة الداخلية ، وتتحمل مسئوليتها لأنه عملٌ يدل على التواطؤ من وزير الداخلية - على حد قولهم - .

وفي شهر أغسطس ذاك شددت وزارة الداخلية ، ملاحقتها للهاربين من السجن ، فلم تفلح ، حيث دخل الهاربون المملكة السعودية ، وعولجوا في مستشفياتها الخاصة في عناية طيبة وخرجوا بجوازات سعودية أيضًا ، وهذا لغزٌ آخر أو أحد الأسئلة .

---

١ - مجلة الوسط : (العدد ١٠٨) ٢١ / ٢ / ١٩٩٤ م .

وإذا عدنا للحديث عن الاحتكاكات السرية في قيادة الحزب الاشتراكي ، فإننا نرى سالم صالح محمد ، قد سافر من صنعاء إلى أوربا للعلاج في يوم ٢٠ أغسطس قبل أن يقابل علي سالم البيض بعد عودته إلى عدن في اليوم الأول ، ولم يستقبله ، ألأنّ خصومة بينهما استفحل أمرها ، واستشرى خطرها ؟ ، أم بسبب التعديلات الدستورية ؟ ، أم لأن الدكتور ياسين سعيد نعمان حمل في رحلته إلى باريس خطة عملٍ شاملة ، أعدت في المكتب السياسي ، تلبي رغبة علي سالم البيض الانفصالية ، ولم يكن سالم صالح محمد راضيًا عنها ، فسافر مغضباً يدلي بالتصريحات النارية ، ضد اعتراض البيض على التعديلات الدستورية التي وقّعَ على القبول بها سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب ، ووافق بها جارالله عمر وزير الثقافة ، في حالة غياب علي سالم البيض في أمريكا ، وتمضي الأزمة في اتجاه جديد ، بل تعتبر جذعةً في مطلع شبابها ، وعنفوانها .

القسم الثالث

الشــقاق :

١ ـ الأزمة السياسية .

٢ ـ الاستراتيجية العامة للحزب الاشتراكي .

٣ ـ التصعيد والحشد .

٤ ـ خطة عسكرية مضادة.

٥ ـ الوقوع يوم التوقيع .

٦ ـ دماء على وثيقة العهد .

٧ ـ ربيع الغليان .

٨ ـ طبول الحرب .

٩ ـ شهر الاستراتيجيات .

١٠ ـ الاستراتيجية العسكرية في صنعاء .

١١ ـ التشكيل العسكري للمحاور .

١٢ ـ الجاهزية والإعداد.

١٣ ـ إبريل الدامي.

١٤ ـ حطام في عمران .



الأزمة السياسية

من ٢٠ أغسطس - ١٩٩٣م إلى - ٤/٤/١٩٩٤م

بمجرد أن التقى البيض بأعضاء مكتبه السياسي ، وقيادات عسكرية رفيعة المستوى ، في القوات المسلحة ، الخاضعة لسيطرة الحزب الاشتراكي ، كانت تلك اللقاءات المكثفة المغلقة خلال العشر الأيام الأخيرة ، من أغسطس ١٩٩٣م في عدن ، بمثابة تحريك جاد لقناعات تلك القيادات في اتجاه تصعيد الأزمة ، والقناعة بالعودة للتشطير .

كان العائدون من عدن إلى صنعاء وغيرها من المحافظات الشمالية يحملون شعارات جديدة ، وأطروحات تثير الدهشة والعجب ، تسخر من الوحدة وظروفها ،وأجهزتها السياسية والإدارية ، ويصفونها بكل منقصة ومذمة ، متناسين أن حزبهم كان المحور الرئيس في خلق تلك الظروف والأجهزة ، واعتقد جازماً أن الاستراتيجية العامة للانفصال بكامل فصولها كانت حينذاك في بلورتها الأخيرة ، وأن الفصل الأول من فصولها هو : تهيئة عناصر الحزب بشتى الوسائل ومختلف الأساليب لتقبل إرادة الانفصال ، والعودة إلى ماقبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ م .

أتذكر أن مفاوضاً باسم الحزب الاشتراكي ، أكد رغبته في أن ينصح حزبه بالخروج من الائتلاف والعودة إلى المعارضة ، وهذا التصريح يعتبر في ظاهره الرحمة ، وفي باطنه من قبله العذاب ، فأي خروج من السلطة سيكون لحزب يفرض هيمنته على ترسانة هائلة من السلاح ، والطيران ، ونصف الجيش والأسطول البحري كاملاً وصواريخ الأسكود ، ويحكم قبضته الحديدية على ستة محافظات من اليمن ، تعتبر الأكثر مساحة ، فكيف ستكون معارضة هذا

الحزب إذن . إنه تصريح ضمني بإقامة دولة جديدة ، نقيض لدولة الوحدة .

وبالمقابل أشيع في صنعاء عن عودة الرئيس السابق علي ناصر محمد ، كمرشح مستقل لعضوية مجلس الرئاسة ، وبرغبة المؤتمر ، والإصلاح ، وذلك ما جعل صحيفة الحياة اللندنية ، تسارع في اتصال هاتفي معه إلى دمشق ، وتكتب على صدر صفحتها الأولى « علي ناصر محمد عائد في أيلول ، ولن ينتمي إلى أي حزب » .

بينما حاول الحزب الاشتراكي أن يتقرب من حزب الإصلاح قليلاً ؛ ليضمن انفراد حزب المؤتمر ، في معركته مع الاشتراكي فقط ، وتحييد حزب الإصلاح جانباً، فانتهز حزب التجمع اليمني للإصلاح هذه الرغبة ، وطرح موافقة الاشتراكي على المادة الثالثة من الدستور ، المتعلقة « بالشريعة الإسلامية مصدر القوانين » ، وفعلاً تحركت الصخرة الكؤود ، وحلت فعلاً بالنص المناسب .

تعليق :

يذكر أن ذلك التململ من الحزب الاشتراكي ، حول مادة الشريعة الإسلامية ، كان قد تم في ١٥/٨/ ١٩٩٣م قبل عودة علي سالم البيض من أمريكا ، بالتشاور مع سالم صالح محمد ، من باب خلق المزيد من الغيظ لعلي سالم البيض ، قبل عودته ، غير أن «علي سالم البيض» بعد عودته ، أطلق رفضه التام ، وأظهر اعتراضاته على كل تلك التعديلات الدستورية ، التي تمت جملةً وتفصيلاً ، واعتبرها مبرراً كافياً له ؛ للاعتكاف في عدن ، للمرة الثالثة ، وممارسة الضغط باعتكافه ذاك للوصول إلى : إلغاء تلك التعديلات الدستورية من الأطراف الأخرى في الائتلاف .

حينذاك لم يعد أحدٌ يكترث من اعتكاف «علي البيض » في عدن ، فقد

صار في نظر الرئيس وغيره ، أسلوباً مملولاً ، ومألوفاً من «علي سالم البيض» يريد به فرض مطالب جديدة ، وتمرير أطروحات انتهازية أخرى ولم يكن يخطر في ذهن أحد ، أن هذا الاعتكاف سينتهي بطلب شيء واحدٍ لا بديل عنه وهو الانفصال .

غير أن اليافطة الأولى والأطروحات التي رفعها البيض هي : التعديلات الدستورية مرفوضة ، فيما يتعلق بمادة الشريعة الإسلامية ، والحكم المحلي ، ورئاسة الدولة .

لقد ظهر إلى جانبه في الرفض ، الدكتور ياسين سعيد نعمان ، وظهر النقيض سالم صالح محمد ، فأما سالم صالح محمد ، فقد كان أشد تضجراً وتحفظاً على أسلوب علي سالم البيض ، في أسلوب التعبير عما يريد ، وكان يرى في أسلوبه ذاك ، عجزاً عن مصارحة زملائه أعضاء المكتب السياسي ؛ اللجنة المركزية ؛ عمّا يراه صواباً في مضمار : التنافس السياسي ، والعسكري والأمني مع شركائه وخصومه ، وعلى هذا الحال الغير مستقر ، أوغير المطمئن ، في الأوضاع الداخلية للحزب ، تولى سالم صالح محمد زعامة الحزب الاشتراكي بالنيابة ، حينما كان علي سالم البيض في أمريكا ، فانتهزت قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام ، فرصة سانحة بتوتر أجواء التباين بين قيادات الحزب ، بمجرد إحساسها بنقطة الضعف السرية ، التي كان يظن قادة الحزب أنها تدور في الخفاء ، بشكل سري لا يعلم عنه أحد .

واهتبل المفاوضون عن حزب المؤتمر ، الفرصة السانحة للضغط في اتجاه إنهاء التعديلات الدستورية ، التي طالب بها علي سالم البيض ، ثم وقف في وجهها ، وراوغ طويلاً ، لأنه لم يرد أن يتم شيء في سبيل الوصول إلى حلول جذرية ، تقطع السبل إزاء تصعيد الموقف ، وتطويل زمن المهاترات ، والتوتر

حتى يبلغ التصعيد ذروته ، فيجعل الحلول مستعصيةً ، على كل ذي لُبٍّ ، ووعي حتى تصل الذروة التي وصلت فعلاً إليها في مطلع مايو ١٩٩٤ م مرحلة الصدام فالانفصال ، وفي ظل غياب علي سالم البيض في أمريكا ، كانت أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثة قد وصلت إلى حلول جذرية في صياغة التعديلات المطلوبة لكل حزب ، ومنها تعديلات الحزب الاشتراكي ، التي تقدم بها ، عدا نقطة كما يقال في المثل العربي إنها : « القشة التي قصمت ظهر البعير » ، وجعلت علي سالم البيض يشعر أن رفاقه في الحزب قد تعمدوا التضحية به ، عندما وقع سالم صالح محمد على الصيغة النهائية للتعديلات الدستورية ، بموافقة كافة أعضاء المكتب السياسي - على حد قول سالم صالح محمد - وتلك القشة القاصمة هي :

المادة ١٥٠فقرة ــ ب ــ من التعديلات الدستورية التي تنص على أن يعين رئيس الجمهورية نائبه ، بدلاً من انتخابه ، فكان سالم صالح قد أحسن طريقة الانتقام ، إن صدق علي سالم البيض . بأنه لا علم له بإقرار تلك التعديلات ، بينما كذبه سالم صالح ؛ ورد عليه بأنه : « على اطلاع بكل ما يجري خطوةً خطوة » ، وأثارت الصحف اللندنية ضجة ، في تحريك السوق الإعلامية حينذاك .

لقد طغت المعركة الدستورية على أحداث إقلاق الأمن ، التي حدثت خلال الأشهر بين شهر ١٩٩٣/٥، إلى ١٩٩٣/٨م ، لأن المعركة السياسية اضطرمت واشتد أوارها في الخارج ، أكثر من الداخل ، وقبل أن نتحدث عن عمق الاتصالات ، واللقاءات العلنية والسرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وما أثارت من جدل ، نتعرض لحادث أمني حدث في ١٩٩٣/٥/٧م في منطقة «العَبْر» ؛ أدى إلى مقتل عدد من الضباط والجنود من «لواء تيسير» الخاضع للحزب الاشتراكي ، كما جرح في الحادث أربعة آخرون من صف وجنود اللواء

ولهذا الحادث قصة نرويها نقلاً عن الجانبين :

يقول صالح عمر الجرو ، المتهم السجين آنذاك : إنه وزميله ثنيان مسعد بالحارث كانا قد ضلا الطريق ، ليلاً في الصحراء ، ولهما رفيق آخر نجا بنفسه عند الاشتباك الثاني ، بأنهم كانوا في سيارتهم الخاصة ، وليس بحوزتها سوى أسلحتهم الشخصية فقط «آليات كلاشنكوف» ، ولما تاهوا عن جادة الطريق في الصحراء قاموا بإطلاق العيارات النارية جواً بالذخيرة المضيئة ، لعل من يراهم فيأتي ليدلهم على الطريق ، وذلك فعلٌ دأب على فعله التائهون في الصحراء ، فكان من دورية معسكر لواء تيسير أن تقدمت نحوهم بعدد من الجنود ، في سيارة متحركة ، فلما اقتربوا منهم ، أخبروهم الخبر ، فطلبت منهم الدورية تسليم أسلحتهم الشخصية مباشرة ، فرفض المتهمون ، بحجة أنهم هم الذين استنجدوا باللواء .

وحصلت بينهم بعض المشادات الكلامية ، طلب المتهمون على إثر ذلك الوصول إلى المعسكر ؛ للتفاهم مع قائد المعسكر ، وعند وصولهم البوابة ، أمر رئيس العمليات المقدم ركن : علي عبدالله مثنى الزبيدي بأخذ أسلحتهم بالقوة ، وسبهم في دينهم ـ على حد قولهم ـ ، وكان معه الرائد : راجح محمد راجح ، والملازم أحمد ردمان فرحان الشميري ، وأربعة من الجنود ، فكان المتهمون أجرأ على الفتك ، والضربات العاجلة ، وتمكنوا من قتل المقدم ، والرائد ، ومعهما قتل الجندي قائد شعفل ، وأصابوا الملازم أحمد ردمان الشميري ، ومعه ثلاثة آخرون ، من الجنود بجراح ، وتمكنوا من الهروب إلى الصحراء ، وتابعتهم الأطقم المسلحة إلى الصحراء ، وتمكنوا من الاشتباك معهم ، بما بقي معهم من ذخائر ، واستولوا على أحد أطقم اللواء ، وعليه مدفع رشاش عـ ٧ , ١٢ وتراشقوا بالنيران حتى الصباح ؛ فأحاطت بهم القوات من كل جانب ، واشتد بهم العطش ، ونزفت منهم الجراح ، ففر الثالث واستسلم اثنان ، أحدهما كان في غيبوبة من جرح عميقٍ في رأسه ، ولم يكن في حوزتهم شيء

مما ذكره الادعاء ، من الألغام ، والديناميت ، أو الصواريخ .

أما الجندي فارس عيدروس ، الحارس على مستودعات السلاح في اللواء فيقول : « لقد تعودنا حضور سيارات مدنية ، لرجال القبائل ، والقادمين من صحارى الربع الخالي من حدود السعودية بالعملة الأجنبية ، ليأخذوا من مخزون اللواء ما يريدون ، وظن الضباط القتلى أن هؤلاء القادمين ، من أولئك الأصدقاء الذين نعتادهم ، ولما تبين خلاف ذلك ، ظنو هم أعداءً ، والصواب أنهم كانوا مسافرين فقط » .

أما تقرير النائب العام ، الأستاذ محمد البدري ، الذي عرضه لمجلس النواب في ١٩٩٣/١١/٥م ـ ١٤١٤/٦/٢١ هـ ، والذي استند فيه إلى المعلومات الواردة إليه ، بحكم موقعه القضائي ، جاء فيه : أثناء التحري في نقطة التفتيش طبعاً ـ قام المذكوران بإطلاق النار ، على أفراد النقطة ، وقد طلبوا قائد المعسكر فأبلغوا بأنه غير موجود ، فجاء رئيس العمليات ـ ومعه المذكورون آنفاً ـ من الضباط والجنود ، وفجأة وجه المتهمان أسلحتهما إلى رئيس العمليات ، ومن معه ، فقتلا : المقدم ركن «علي عبدالله مثنى» ، والرائد «راجح محمد راجح» والجندي «أحمد قائد شعفل» ، وأصابا الأربعة الآخرين بجروحٍ ، وبعد عشرة أيام من المطاردة ، تم إلقاء القبض على أحد الجناة ، الذين تمكن أحدهم من الفرار ، وهو مصاب بجروحٍ في رأسه ، وبعد التحقيق مع المذكورين ، اتضح أن المذكورَين ، مرتبطان بمنظمة الجهاد ، على مستوى عموم محافظات الجمهورية ، وقد سرد أسماء ؛ للمجموعة السرية ، وعدد أفرادها ستة وعشرون ، من أبرزهم : عوض بن عشيم ، وقد أشيع أن « ابن عشيم » الضد النقيض للحزب الاشتراكي ، والزعيم المرموق لجماعة الجهاد ، التي يطلق الحزب عليها لقب «الإرهابيون ، والمتطرفون» ، ولنحتفظ بهذا الاسم ، لنعود إليه في الأسئلة الحرجة بعد قليل فإن لم نعد إليه فيكفي أن نعلم أنه أصبح من القادة العسكريين البارزين أصحاب الدولار المرموق في المعارك

العسكرية في محور شبوة وحضرموت ، إلى جانب الحزب الاشتراكي ، وقال في مقابلة معه أجرتها جريدة الحياة ، والشرق الأوسط إنه قاتل مع الحزب الاشتراكي بكل قناعة ، فسبحان الله .

أما الحكاية التي سقناها سلفاً برواياتها الثلاث ، فنترك للقارئ اختيار أقربها إلى الصواب ، والتصديق لما يراه منها معقولاً .

والذي يهمنا أن نؤكد عليه هو : أن الضحايا معظمهم من رجال الحزب الاشتراكي ، وكان جنود الحزب ، هم الَّذين أسروا الجناة ، وحكموا عليهم بالإعدام من محكمة الحزب الاشتراكي أيضاً ، سواء في الصحراء ، أو بعد عشرة أيام ولكن لم ينفذ فيهم الحكم بعد صدوره حتى يوم ١٩٩٤/٧/٧م ، وهرب الحزب ، وتولى إعدامهم في مكان الحادث مجهولون فقط، ومن القصص المتواترة أن أجسادهم عثر عليها في الرمال حول المعسكر ، بعد عشرين يوماً من قتلهم ولم تتغير ، ولعل الله أكرمهم بالشهادة لأنهم قَتَلوا مدافعين عن أنفسهم ، ثم قُتِلوا ظلماً .

ووجه التعجب هنا يتمثل في : من أين جاء ت تلك الكمية من الأسلحة ، التي ادعى الحزب وجودها ، بحوزة الجناة ؟؟!! إذ لا يوجد ثمة أسواق ولا مدن ولا تجار سلاح فهل يجوز أن نصدق القائلين من اللواء نفسه ؟!! وهما المساعد مثنى عبادي النهدي ، وحسين صالح اليافعي «جندي» عندما شهدا بأن المستودعات الخاصة بالمعسكر ، كانت مفتوحة لأولئك الجناة لقاء مبالغ مالية ، أو التزامات بتنفيذ عمليات عسكرية ، تحت سيطرة الحزب ؟ ؛ لاستغلالها ورقة رابحة في سوق الدول ، التي تشكو الإرهاب ، إضافة إلى شهادة فارس عيدروس السابقة وأن الاشتباك الذي حصل بينهم ، وبين أفراد اللواء فيما بعد سَبَبُه عدم علم الدورية عن مصدر تلك الكمية ، وحدث الاشتباك المفاجيء المؤسف ؛ ليتحمل رصيد الإرهاب و التطرف ، مسئولية ما حدث ، لصالح رصيد الحزب الاشتراكي خارجياً ، ومثل هذه الصفقات العسكرية السرية

حدثت في عدن مفاجأة أكبر ، عندما اتضح أن الصواريخ التي استخدمت ضد الطائرات الأمريكية في مطار عدن اشترتها عصبة المهاجمين من اللواء العاشر طيران في عدن .

والذي يهمنا هو : العودة إلى أغسطس ١٩٩٣م بعد أن منحت الحكومة الائتلافية فيه الثقة ، وبدأ عمل الحكومة على أنها حكومة ثلاثة أشهر ، ستنتهي بعد انتخاب مجلس الرئاسة الجديد ، ولاشك أن الذي سيكون رئيس مجلس رئاسة مستقبلاً سيكلف آخر بتشكيل الحكومة الجديدة .

وتمضي الأزمة في اتجاه يجعلها أشد تفاقمًا ، وتوالت الأحداث اليومية ، والتصعيد الإعلامي من قبل الحزب الاشتراكي ، خاصة عندما أعلن حزب المؤتمر الشعبي في أواخر أغسطس أيلول ١٩٩٣م ، عن ضم أعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر إلى لجنته الدائمة ، التي تقابل اللجنة المركزية [١] وفي يوم ٢٣ أغسطس ، تعرض الرئيس علي عبدالله صالح إلى نقد لاذع من قيادات في حزب المؤتمر [٢] بسبب لجوئه للتنازلات الكبرى للحزب الاشتراكي ، الذي تعود الرعونة ، وفرض مايريد بواسطة مسلسل الاعتكاف ، .

وقد أدرك الحزب الاشتراكي أنه يعيش انقسامات داخلية ، وجدلاً يدور في الخفاء ، فدعا علي سالم البيض لاجتماع طارئ للجنته المركزية للحزب ، لغرض إعطائها دفعةً من التعبئة ، ومحاولة تصفية الأجواء ، وفض التكتلات المناطقية داخل الحزب .

وخرج الحزب بقناعة تامة تقتضي احتواء المعارضة وتبنيها ، ودعم مطالبها الصعبة ، وقد كان الحزب الاشتراكي متفوقًا في اجتذاب عدد كبير من

---

١ ـ من المعلوم بالضرورة أنها كانت خطوة استقطابية لعدد من المترددين عن انضمامهم إلى كتلة حزب المؤتمر ، ولم يكن للجنتين المركزية في الحزب الاشتراكي ، أو الدائمة في المؤتمر أي دور مؤثر على وجهة القرار السياسي لقيادة الحزبين . ورأى الاشتراكي أن القرار مناورة سياسية .

٢ ـ أشهد أن ذلك النقد كان لاذعًا ، وجريئًا حتى لايستطيع أن يتحمله زعيم فيما أظن .

المعارضة ، وتسليط الأضواء على موقفه ، رغم أنه حزب حاكم رئيسي في الائتلاف ، ولم يجد حزب المؤتمر الشعبي رداً على تلك الازدواجية السياسية للحزب ، الذي يضع قدماً في المعارضة وقدماً آخر في السلطة ، إلاّ أن يهدد بإعادة النظر في جدوى التحالف مع الحزب .

ومع رحيل شهر أغسطس بل في ٢٦ منه ١٩٩٣م ، رحل عن الحياة القاضي «خالد قاسم سعيد» رئيس محكمة عدن مسموماً ولم يحمل المسئولية عن الجريمة أي طرف من الناس ، ومرّ الحادث إلى إرشيف النسيان ، ويعلن الحزب الاشتراكي في صنعاء أن اعتكاف علي سالم البيض قضية شخصية تخصه وحده ، لايمكن مناقشتها على مستوى اللجنة المركزية للحزب ، وقد اعتبر هذا التصريح ، إقراراً ضمنياً من كافة أعضاء اللجنة المركزية ، لاعتكاف علي سالم البيض وعدم العودة إلى صنعاء .

وفي ٢٩ أغسطس أعلن في عدن عن محاولة خطف طائرة مدنية «لليمدا» [1] من قبل المدعو مهيوب أحمد صالح ، وكان المختطف يطلب توجه الطائرة إلى الكويت ، أو سلطنة عُمَان ، ولكن تمت السيطرة على المختطف ، وألقي القبض عليه ، وفشلت المحاولة ، وأذاعت وسائل إعلام الحزب الاشتراكي أن من وراء تلك العملية «جماعة الجهاد» المتهمة بالتفجير في حضرموت وعدن ، [2] .

وبدأ علي سالم البيض يتحرك في آخر يوم من أغسطس في مدينة عدن ، كأنه زعيم دولة اليمن الوحيد الذي لاند له ولاشريك ، خاصة عندما استقبل الرئيس الأمريكي السابق «جيمي كارتر» ، الذي يطيب له أن يتابع الأحداث التي

١ـ اليمدا : كلمة مختصرة لليمن الديموقراطية من عصر التشطير ، وظلت خاصة بالحزب الاشتراكي ، لاتخضع لدولة الجمهورية اليمنية .

٢ ـ بعد أن حصحص الحق تبين أنها عملية دعائية قام بها الحزب ؛ لشد الأنظار ، وجذب الانتباه إليه كأحد المستهدفين للإرهاب ، ولم يثبت على المختطف قضائيًا شيء.

تتعلق بالفتن الداخلية بين الشعوب ، وإعداد ملف التطرف والإرهاب ، إلى البيت الأبيض الأمريكي ، وبعد أن قابل كارتر في المطار بعدن ، عاد يدلي بملء فمه أنه رافض للتعديلات الدستورية ، كأول تصريح علني من نوعه ، منذ عاد إلى عدن ، قادمًا من أمريكا ، في ١٩ أغسطس ١٩٩٣م ، وابتكر شعارًا فلسفيًا ، سياسيًا للحزب يرفعه في وجه الرئيس علي عبدالله صالح : «إننا نرفض سياسة الضم والإلحاق والإلغاء» [1] .

وقد طرحت هذه العبارات الغامضة الواضحة على مجلس الوزراء الائتلافي الذي منح الثقة من مجلس النواب يوم ١٩٩٣/٨/٢م ، وطالب حزب المؤتمر ، من قادة الحزب الاشتراكي تفسيرًا واضحًا لهذه التطورات ، التي تنعكس سلبًا على الحالة الأمنية ، والاقتصادية في البلاد .

غير أن هناك رائحة طبخة سرية ، كانت من وراء الكواليس ، قد تمت بين الرئيس علي عبدالله صالح ، ونائبه علي سالم البيض ـ فيما أعتقد ـ أنها تمت في غضون اللقاءات الوحدوية السرية للزعيمين قبل الوحدة ، بصورة سريّة ـ ربما وجد الرئيس علي عبدالله صالح أنه عاجز عن الوفاء بها ، وتلك أمور ظلت في طي الكتمان ، ماهي ؟ وكيف؟ .

إلاّ أن حدسي ؛ يعتقدأن البيض طرح شروطاً لإقامةالوحدة ، وأهمهاالأخذ بالمبدأ العلماني اللاديني للدولة ، وأقسم بشرفه أن لاتكون وحدة الاّ على ذلك المبدأ ، ثم التخلص من التيار الديني ، الذي مازال متشددًا في أمور ربط الحكم بتطبيق الشريعة ، وأشياء أخرى دونها خرط القتاد .

وقد هدد الرئيسُ علي عبدالله صالح بأن سيلقي خطاباً أمام مجلس النواب ، يصارح فيه بكل شيء جرى ، وقد تم إثناؤه عن هذا الخطاب ، بناءً على

---

١ ـ وردت هذه الألفاظ لأول مره في خطاب علي سالم البيض ، أمام نقابة العمال في عدن وهي إشارة واضحة إلى خوفه من عدم عودته لمنصب نائب الرئيس .

طلب من : د. ياسين سعيد نعمان ، والتزم بأن يعمل الحزب على إقناع علي سالم البيض بالعودة إلى صنعاء ، غير أن حيدرالعطاس قدتوجه في يوم ٤ سبتمر ١٩٩٣م إلى عدن ، تحت شعار الإقناع للبيض بالعودة ، واصطحب معه تقريراً في غاية السرّية ، يحمل تفاصيل هامة عن مدى جدارة الحزب ، ومدى إمكانية السيطرة على كافة مداخل صنعاء والطرق المؤدية إليها ، ويؤكد ارتباط رجال القبائل بالحزب الاشتراكي وتوجهاته ، وفيه بيان عن الإمكانات المطلوبة لذلك ، ومن غرائب اللعب السياسية ، أن ينفجرلغم ، بجوارمنزل حيدرالعطاس بعد أن سافر إلى عدن وسبق الحديث عن الحادث ، وملابسته تحت عنوان: «القات الديناميت» وتندلع المظاهرات في صنعاء احتجاجاً على الغلاء في ١٩٩٣/٩/٦م ، بتحريك من قيادة الحزب من باب التجربة ، أوعرض البروفة الأولى التي يعرف من خلالها قدرة الحزب على تحريك الشارع ، ومدى مصداقية أنصاره ، أبناء المحافظات الشمالية ، المشكوك في ولائهم لتوجهات الحزب ، غير أنها كانت تظاهرات فاشلة ، غيرمؤثرة .

ومرت كغيرها من الأحداث في وادي الصبر اليمني ، وقد طلب حيدرالعطاس من قيادة الحزب الاشتراكي في زيارته تلك ، تشكيل هيئةٍ تدرس القوانين الصادرة عن الحكومة التى يرأسها ، وتعدلها كمن يلعب دورحكومة الظلّ المعارضة .

وفي ٨ سبتمبر ١٩٩٣م أعلن عن موقف عسكري محدود حدث بين وحدة عسكريةٍ من الجيش ، ومسلحين ، كانوا قد هاجموا معسكراً لشركة «توتال» الفرنسية ، وقد أعلن عن اعتقال الجيش لعشرةٍ من المسلحين الذين هاجموا المعسكر ، وقد أحس السياسيون ، وبعض العسكريين ، أن هناك صناعة خفية لأحداث تتوالى على الساحة اليمنية ، ليست أحداثاً عفوية الوقائع ، وإنما ترعاها جهات رسمية ، وأن الحزب الاشتراكي ، يعتمد أسلوب التضخيم الإعلامي ، والتهويل لتلك الأحداث ، لغرض زعزعة الوضع الأمني ، ولفت أنظارالدول

المستفيدة من حدوث تلك الأعمال ، وردود أفعالها .

فبادر الدكتور ياسين سعيد نعمان ليمتص الغضبة ، ويسوي تجاعيد الأزمة ، الحبلى بالخطة الشاملة للحزب ، حتى لاتفضح ، فقال : إن علي سالم البيض ليس معتكفًا في عدن ، وإنما سيتجول في بعض المحافظات ، وسيعود إلى صنعاء ، وبينما تتواصل لقاءات الائتلاف في صنعاء ، في يوم ١٤سبتمبر ١٩٩٣م ، حول التعديلات الدستورية ، ومقترحات الحزب ، التي تشترط تعديل المادة المتعلقة بشكل رئاسة الدولة ، ورؤية الحزب إلى ضرورة ترشيح الرئيس والنائب في قائمة واحدة ، وأن نجاح الرئيس يعني نجاح النائب .

فوجئ الشعب بإعلان الحزب الاشتراكي عن حدوث معارك ضارية في مدينة الحوطة ، وبيت عياض ، بين الشباب الإسلاميين وبين قوات الحزب الاشتراكي «سلطات الأمن والمليشيات» بحجة أن الجانب الأول مسئول عن عمليات التفجيرات والاغتيالات السياسية (!!!) ، وأنهم من جماعة الجهاد ، وابتلع حزب الإصلاح ريقه ، على غصة ، وعلى مضض ، من ذلك التصرف الصارم ضد شباب الصحوة الإسلامية في بيت عياض ، والذين لاصلة لهم بجماعة الجهاد إطلاقًا ، ولا بأي أحداث مخلة بالأمن ، وإنما كانت بمثابة رسالة واضحة إلى حزب الإصلاح والمؤتمر ، بأن الشرطة الشعبية ، والاستخبارات للحزب الاشتراكي مازالت صاحبة القرار في تلك المحافظات ، وقادرة على استئصال جذور الأحزاب المخالفة لها ، ثم أيضًا : الاستفادة من الحدث داخليًا؛ لصد إقبال الشباب عن التدين واعتناق أحزاب أخرى ، ثم المزايدة بالعمل خارجيًا ، في سوق مكافحة الإرهاب والتطرف ، وقد بدأ حزب المؤتمر ، ولأول مرة في يوم ٢٤سبتمبر ١٩٩٣م ، يستخدم نفوذه الشعبي ؛ لحشد جماهير من أتباعه ؛ لتقوم بمظاهرة صاخبة في شوارع عدن ، تندد بالبيض والحزب ، وتستنجد بالرئيس وحزب المؤتمر ، ومن شعاراتها :-

«أنت فين يامؤتمر ، نحن نريد الأمان ، يابيض يابيض يكفي تحريض» .

وفي تلك الشعارات ردٌّ واضح ، على خطابات البيض المهددة المحرضة على التحرر من هيمنة صنعاء ، وقد أفاد المؤتمر الشعبي لأول مرة في تاريخه في عدن ، أن وجد من يخرج إلى الشارع ، ويهتف في وجه الحزب الذي عرف بالدموية والقمع الفوري .

وواكب تلك المصاعدة والمباراة ؛ للزوبعات الأمنية ، ماحدث في ذات الشهر ١٢سبتمبر ١٩٩٣م ، محاولة اغتيال الشيخ «عبدالمجيد الزنداني» في منزله بصنعاء ، وقد سبق الحديث عن هذا الحادث ، إلاّ أنه حمل ترجمةً واضحة إلى رجال حزب الإصلاح ، وقادته بأن الاضطرابات الأمنية ، سوف تنالهم كغيرهم سواءً بعقلاء الاشتراكي ، أم بمجانين حزب البعث السوري .

وقد كان شهر سبتمبر ١٩٩٣م شهراً متميزاً ، بوضع اللمسات الأخيرة لفريق العمل السّري في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ، على خطةٍ شاملة لتصعيد الموقف ، من الاعتراف بالاعتكاف ، إلى إعلان الانفصال ، والعودة إلى ماقبل يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م .

وهذه الاستراتيجية التي سنوردها هي عبارة عن خطوط عامة لخطة بدائية رسمها الحزب الاشتراكي في اتجاهاتها ـ السياسية ، والإعلامية ، والاقتصادية والخارجية ، والعسكرية .

لقد كان يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٣م يوماً متميزاً باتخاذ قيادة الحزب الاشتراكي قرار التصعيد والتوتر ، حتى الوصول إلى الانفصال ، مهما قدم الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه من تنازلات ، ومع تعميد تلك الخطة العامة الكبرى من علي سالم البيض ، وحيدر العطاس ، أدلى البيض بتصريح يومذاك ، قائلاً : إن إنهاء الاعتكاف مرتبط بقرار من المكتب السياسي للحزب [1] وبتصريحه هذا المطمئن إلى تأييد الاعتكاف ، وخطة التصعيد بإجماع المكتب

---

١ ـ الحياة اللندنية العدد ، ١١١٧٨ /٢١ سبتمبر ١٩٩٣م .

السياسي ، بينما يعتبر قد كذب تصريح ياسين سعيد نعمان ، الذي نفى أن يكون اعتكافًا وإنما سيزور المحافظات جميعًا، ويومذاك ردّ الرئيس علي عبدالله صالح على ذلك التصريح بسخرية بقوله : «علينا أن نتعلم كيف ندير خلافاتنا ، وأن نتعلم من مدرسة الديموقراطية ، ومدرسة الديموقراطية لاتعني الإساءة للآخرين ، وإثارة الحقد ، لكن الديموقراطية تعني البناء ، ونتعلم كيف نتخاطب ، ونتحاور مع بعضنا البعض ، وكيف ندير خلافاتنا جميعًا من أجل الأمة ، وليس من أجل مصالحنا وكراسينا في السلطة» (١) .

وكان الرئيس علي عبدالله صالح يظن أنه اعتكاف من نوع الاعتكافات السابقة ، نهايته مرهونة بتقديم تنازلات أكثر ، ولذلك رفع رأسه عاليًا، ومارس التهكم والسخرية ضامنًا نهاية الاعتكاف والأزمة ، غير أن الغيب كان قد ادخر في طيه أغرب الأقاصيص ، وأبدع الأسرار ، وهنا أتوقف عن المضيّ في يوميات الأزمة السياسية ، وتصعيداتها لنتأمل : ماخرج به اللقاء المغلق لبعض زعماء الحزب الاشتراكي الذي انتهى يوم ١٨سبتمبر ١٩٩٣م .

الاستراتيجية العامة للحزب الاشتراكي (٢)

الأهداف :-

الانفراد بحكم كلي أو جزئي على الساحة اليمنية ، يكون الحكم فيه للحزب الاشتراكي اليمني ، ويقوم على أسس : خليفتها الاشتراكية العلمية ، مع الالتزام بمثالية النهج العلماني في ظل مناخ ديموقراطي سليم .

١ ـ إسقاط نظام علي عبدالله صالح والتخلص من عصابته .

---

١ ـ من خطاب الرئيس في حضرموت ٩٣سبتمبر ١٩٩٣م ، عند افتتاح تصدير النفط من حقل المسيلة .

٢ ـ معظم نصوص هذه الاستراتيجية ، عثر عليها ضمن الوثائق الخاصة ، في يوم ١٩٩٤/٧/٧م ، وقد أوردناها بتصرف يسير مع حذف ألفاظ نابية .

٢ ـ إقامة حكم بديل ، يكون رمز سيادته الحزب الاشتراكي اليمني ومبادئه .

٣ ـ إذا عجز الحزب عن تحقيق ذلك ، فالانفراد بحكم جزئي في جنوب اليمن ، وشرقه وغربه ، في ظل أنظمة فيدرالية ، جمهورية حضرموت الكبرى ، وجمهورية الجنوب اليمني ، وجمهورية الإقليم الغربي .

٤ ـ مواصلة العمل على تحقيق الوحدة الفدرالية مع جمهورية يمنية في شمال اليمن ، تقوم بعد إسقاط نظام علي عبدالله صالح .

ولتحقيق هذه الأهداف الكفيلة بتحقيق مبدأ العدالة والحرية لكل الأمة اليمنية فيجب العمل في ضوء الفصول الخمسة لهذه الخطة :

الفصل الأول : التهيئة والإعلام .

١ـ رفع درجة القناعة لدى أعضاء الحزب الجنوبيين بالدرجة الأولى ، خاصة منهم أعضاء اللجنة المركزية ، ثم سائر الأعضاء ، بوسيلة : بث الشعور بالإحباط النفسي ، وتعثر مسيرة البناء ، والوقوع ضحية التآمر الدموي ، في ظل الوحدة الوهمية القائمة ، حتى يعمل الجميع بروح الفريق الواحد ؛ للوصول إلى الأهداف .

٢ ـ محاولة الكسب والاحتواء لكل النازحين ، من جنوب وشرق اليمن ، إلى صنعاء والمناطق الشمالية والغربية ، سواءً كانوا خصوماً قدامى أوجدداً ، ومنهم السلاطين وأبناؤهم ، وألوية الوحدة العسكرية الذين نزحوا مع علي ناصر محمد واحتواء القيادات العسكرية البارزة فيهم ، مهما كانت التنازلات .

٣ ـ تحسين مستوى العلاقات ، التي تقوم على أساس الإعجاب والإغراء المادي ، والوعود المستقبلية لكل أبناء القبائل في شمال اليمن ، والتي يمكنها

تقبل الانتصار للمذهبية ، والمناطقية ، والقبلية مثل : حاشدية ، وبكيلية ، خولانية إلى غير ذلك .

٤ ـ كسب واحتواء ماأمكن من أفراد القوات المسلحة والأمن ، والقيادات الفاعلة في الوحدات العسكرية ، التابعة لصنعاء .

٥ ـ استمالة عواطف المواطن اليمني في كل مكان ، نحو الحزب وأهدافه ، بشتى الوسائل والطرق ، ومنها : تجديد الشعارات ، والمساعدات المالية السخية ونشر التسليح والتوعية لرجال القبائل ، التي يمكنها أن تقف إلى جانب الحزب ، عند الصراع المسلح مع الحذر من المرتزقة .

٦ ـ تغيير الخط الإعلامي ، في كافة وسائل الحزب الإعلامية بالتدرج المتواصل المدروس ، والطرق على ماتميل إليه قلوب الناس ، من كافة الفئات ، بما في ذلك : رفع شعار التدين ، والالتزام بالدين والتحفظ على أي نشاط من شأنه أن يستفيد منه الآخرون ، مع إبراز جانب سلامة المقصد ، ونبل الهدف «الوحدة» .

٧ ـ استقطاب أشهر الأقلام ، والصحف المحلية الدولية ، واسعة الانتشار، واستغلال المقائل والمناسبات محليًا ، ودوليًا .

الفصل الثاني :العلاقات الخارجية

تحقيق العلاقات الخارجية المتميزة بالحزب وأهدافه من خلال :

١ ـ النشاط الدبلوماسي في كافة أنحاء الدول الإقليمية والعالمية ، عبر القنوات الدبلوماسية التابعة للحزب الاشتراكي ، وتبادل الوفود ، والمعلومات التي تحقق أهداف الخطة ، وتؤدي إلى عزلة تامة للخصم ، إقليميًا ودوليًا ، وتكلف لجنة خاصة بنقل مواقف وتصرفات سيئة من سلوك الخصم ، «ولو تدبلج »

بإتقان مع جودةٍ في الطرح والإثارة .

٢ـ فتح خطوط اتصال مباشرة ، مع كافة دول العالم ، والهيئات والمنظمات بعيدًا عن مايسمى وزارة الخارجية الذيلية ، للجهاز الاستخباري في صنعاء .

الفصل الثالث : الأمن والاقتصاد

١ ـ القضية الأمنية والاقتصادية أهم محور للاستراتيجية ، وبالتالي فيجب اتخاذ التالي .

أ ـ تسليح عناصر الحزب ، التي يمكنها أن تصدق مع الإدارة الحزبية في الشمال والجنوب ، وخاصة : المدن الرئيسة ـ صنعاء ـ تعز ـ إب ـ الحديدة ـ البيضاء ـ عمران ـ مأرب .

ب ـ ترحيل أكبر كمية من العتاد ، احتياطًا للمرحلة ، مع قدر كافٍ من الأسلحة الخفيفة ، والمتوسطة ، واختزانها في منازل .... والموثوقين ، ومقرات الحزب الاشتراكي الحصينة .

ج ـ التشديد على بقاء المحافظات الشرقية والجنوبية ، معزولة السلاح ، خاصة من كل شمالي ، حتى من السلاح الأبيض بسائر أنواعه ، وإجراء التحري الدقيق في نقطة المثلث ، ودارسعد ، والعلم .

د ـ إعادة ترتيب أوضاع جهاز أمن الدولة في عدن ، بكامل نشاطه ، وتفعيل الدور الاستخباري ، والاستطلاع الحربي .

هـ ـ التخطيط لعمليات انتحارية خاطفة في عمق العدو ، عند البدء بالتنفيذ لشل حركته ، وإصابته بالإرباك والرعب ، وإسقاط مراكزه القوية المعادية .

و ـ السيطرة على مشاعر الجنود ، والضباط في كافة الأجهزة الأمنية

القائمة ، من خلال إثارة قضية حرمانهم ، وهضمهم من كافة الحقوق ، والتفرقة والاختلاس ، وضرب الأمثلة من الواقع السّيئ لوضع رجل الأمن والجيش .

ز ـ التوسع في حشد القوة القبلية المسيطرة على الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى صنعاء ، ليتم قطعها فور صدور الأوامر .

ح ـ الدفع بالقبائل الشمالية ، في وجه التسلط ، ومطالبتهم بالحقوق والمساواة مع حاشد ، وفرض مطالبهم بالقوة عبر :-

١ ـ احتجاز كل شيء حكومي يصل إلى مناطقهم .

٢ ـ اختطاف شخصيات زائرة ، عبر القبائل ، لغرض التأكيد للعالم ؛ بأن الوضع الأمني تفلت عن سيطرة الأسرة الحاكمة ، والأصولية الإرهابية في صنعاء ، وتلك أهم نقطة ينهار بسببها جيب الديكتاتور النقدي ، والاقتصادي .

٣ ـ محاولة قطع أنبوب النفط المؤدي إلى رأس كثيب الحديدة .

٤ ـ شراء العملات الأجنبية من الأسواق ، وإضعاف خزينة السلامي [١]. وتجفيف السوق منها تماماً .

٥ ـ نشر عملات ورقية ، الريال فقط ، بكميات خيالية ، دون توقف .

٦ ـ ترحيل كل شمالي إلى الشمال ، وكل جنوبي إلى الجنوب ، وتعطيل كل الدوائر والمؤسسات في الشمال ، بصورة تدريجية ، خلال ثلاثة أشهر ، ويمكن استخدام الحزم إزاء المنتفعين ، الذين قد يرفضوا مغادرة الشمال .

---

١ ـ خزينة السلامي لعلهم يقصدون : البنك المركزي اليمني .

الفصل الرابع :
الاستراتيجية السياسية

هي المعركة التي يجب الوصول من خلالها إلى الهدف العام ، والتي يجب تجديد خطوطها ومواقعها بشكل دائم ومستمر ، وأن يحسن المسئولون عن تنفيذها لعبة الأدوار والمناورة ، ويتحمل مسئولية إدارتها الرفيق المناضل «علي سالم البيض» والدكتور «ياسين سعيد نعمان» ، ويجب أن تتركز على الآتي :-

١ ـ جر آلية حزب المؤتمر الشعبي إلى خلافات داخلية ، وتنافس على أكثر من قضية : النفوذ ، الثروة ، المواقع القيادية ، الشعور بالحرمان .

٢ ـ محاولة خلق التوتر في علاقات : علي عبدالله صالح وحزبه ، مع كافة التنظيمات السياسية ، وفي مقدمتها ــ الإصلاح ، والبعث ، وفك الائتلاف الثلاثي بطريقة لايكون الحزب الاشتراكي البادئ «وفق خطط مدروسة ، منفصلة» .

٣ ـ تقزيم علي عبدالله صالح ، ونظامه شعبياً ، وإسقاط هيبته في الشارع اليمني ، عبر المنظمات والاتحادات .

٤ ـ تحميل علي عبدالله صالح ونظامه العشائري ، يافطة الإرهاب والتطرف ، وتحميله مسئولية التخريب في الدول العربية ، على وجه الخصوص – مصر ــ وأنه حوّل صنعاء إلى وكر للإرهاب والتطرف ، ــ وبذكاء يتم تقديم أدلة مقنعة ــ .

٥ ـ استحداث مراحل مرتبة ، ومدروسة لتقديم أكثر من مشروع ، وأكثر من مبادرة وطنية ، تنجر إليها الأنظار ، والآمال ، ويستفيد الحزب من عامل الوقت ، وتعرية العدو ، وسحب البساط تدريجياً من أجهزته المركزية ، سواءً ماتسمى مؤسسات دستورية ، أو مستحدثات بالقرارات الفردية ، ويأتي في المقدمة تعرية وتهميش دور أغلبية مجلس النواب المتميزة .

الاستراتيجية العسكرية

الفصل الخامس :

١ - يجب تقديم خطة مدروسة شاملة ، بكافة الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها - وفق مراحل - الوصول إلى الآتي :

أ - استعادة ألوية الجيش التابعة للحزب ، من الشمال إلى ثكناتها السابقة قبل ٢٢مايو ١٩٩٠م ، بكامل معداتها العسكرية وفق خطة .

ب - ترحيل كل جندي أو ضابط ، من المحافظات الشرقية والجنوبية جاء من الشمال بعد يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م ، ومضايقة كل من لايرحل ، تحت أي شعار أو مبرر ، ومنع العائدين إلى وحداتهم من المجازين ، والحذر من استقدام أي كثافة بشرية جديدة إلى الوحدات المتمركزة في الجنوب ، أو معدات عسكرية ابتداءً من ١٥/١٠/١٩٩٣م ، «وفق خطة» ويستثنى الطلاب لخدمة الدفاع .

ج - أخذ الحيطة من تواجد أي عدد بشري مدني من المحافظات الشمالية في عدن والمحافظات الأخرى ، قد يدفع بهم نظام - الدكتاتور - من رجال الأمن والجيش ، بهدف التجسس والسيطرة عند اللزوم ، وخاصة مايطلق عليهم - مقاوتة - حيث يلاحظ ازدياد أعدادهم بشكل مطرد .

د - إعداد تقييم عاجل لعناصر الحزب العسكرية في الوحدات الشمالية ، ذات المواقع المؤثرة إيجابًا ، والبدء معهم بترتيب أوضاع مستقبل الحزب في وحداتهم ، ومدى مايمكن الاستفادة منهم ، عند بداية الصراع .

هـ - الإسراع بتفتيش الجاهزية القتالية ، في كافة الوحدات العسكرية ، التي يمكن أن يعتمد عليها الحزب ، وصيانة فورية عاجلة للمعدات التي تعتبر خارج الخدمة أو بحاجة إلى تجهيز .

و - إعادة ترتيب وتنظيم قوات الشرطة الشعبية والمليشيات ، ورفع مستوى

أفرادها معيشياً، ومعنوياً، وقتالياً.

ز ـ سد العجز البشري للوحدات العسكرية ، بتجنيد عدد لايقل عن عشرين ألف مجند ، من المحافظات ، لحج ، عدن ، حضرموت ، تعز ، والعمل على سرعة التدريب والتأهيل والتسليح وفق خطة .

ح ـ إعادة تشكيل الاستطلاع والتجسس العسكري ، وتجنيد ثلاثة آلاف عنصر سري لهذا الجهاز الهام ، وتنشيط دوره على مستوى الفصائل والسرايا فما فوق ، ويجب بصورة مبدئية استغلال طاقة كافة العناصر العاملة للحزب حالياً ، بشكل جدي وسريع .

ط ـ رسم خطة المواجهة العسكرية ، في حالة فشل الخطة السياسية للوصول إلى الهدف العام ، مع توزيع الأدوار بشكل كامل ، وشعور بالمسئولية إزاء ذلك .

الخطة العسكرية الأولية

تهدف هذه الخطة إلى :

١ ـ تحقيق الأهداف العامة للخطة الشاملة .

٢ ـ الحشد التدريجي المبكر .

٣ ـ تماسك الحزب وتلاحم قواته .

٤ ـ تحرير المناطق الغربية من القهر والعبودية لـ «.........» من خلال عمليات المحاور التالية :

المحور الأول : كرش ، الشريجا ، الراهدة .

١ ـ لواء لبوزة .

٢ ـ لواء احتياطي محور العند .

٣ ـ اللواء التدريبي ، بعد استبعاد العناصر المشكوك في تأييدها .

٤ ـ اللواء ٢٢ مشاة .

٥ ـ اللواء الأول مدفعية ، إذا تمكن من الانسحاب من يريم (محافظة إب) .

وتنتشر قوات الألوية في المحور ، وفق خطة عملياتية تعدها قيادة الألوية والعمليات ، خلال مدة لاتتجاوز ١٥/١٠/١٩٩٣م ، وتعنى أولاً بمعسكر الكبسي ، إذا لم ينسحب قبل المواجهة ، ويراعى جانب الضغط التكتيكي في شكل أسهم متقدمة في اتجاه ماوية ، حُمر ، واحتمال كافة التوقعات المفاجئة ؛ من اللواء الثاني مدرع معسكر الكبسي [١] .

٥ ـ تجنيد عدد من مناطق التماس من محافظتي لحج ، وتعز ، وإعدادهم إعداداً عالياً ، كدرع أمني وعسكري ، يتم من خلالهم تأمين خطوط الإمداد إلى محافظة تعز والحديدة ، عبر المنافذ القديمة ، والمستحدثة ، ويدربون على الرصد والاستطلاع ، ويكلف بالمهمة «محسن» [٢] مع إمداده بالوسائل التي تتيح له فرصة التنفيذ ! .

٦ ـ حينما يحين الوقت المناسب ؛ لكسر الطوق من أي نقطة في هذا المحور ، يجب الدفع بقوة رئيسة من : اللواء ٢٥ميكانيك ، الشرطة العسكرية ، الحراسات الخاصة ، والمليشيات ، للتوغل السريع ، في عمق المرتفعات الغربية ، باتجاه التربة ، تعز ، أو الراهدة ، الصلو تعز ، حينذاك يكون الخط الموازي سياسياً، لإعلان الحكم الذاتي ، من العاصمة تعز ، لينضم إلى جمهورية اليمن

١ـ معسكر الكبسي : نسبة للشهيد الملازم أحمد الكبسي ، قائد حملة عسكرية في أول الثورة السبتمبرية .

٢ـ محمد سعيد عبدالله .

الديموقراطية الوحدوية ، في حين يكون معسكر صلاح الدين ، والتاسع طيران ، قوة إسناد ودعم ، وتراجع خطة هذا المحور كل خمسة عشر يومًا ، ويشرف الوزير مباشرةً على كل ما يستجد أو يستحدث .

٧ـ وفي حالة تمكن اللواء الثالث مدرع ، من العودة من عمران سياسيًا ، يكون ضمن قوات هذا المحور .

المحور الثاني : الضالع قعطبة .

١ ـ لواء عبود .　　　　٢ ـ اللواء الخامس مدرع «كتيبة» .

٣ ـ لواء باصهيب في حالة عودته من ذمار .

٤ ـ يتحقق الدعم والإسناد من : لـ ٢٨ دفاع جوي من العند ، واللواء ٩ طيران العند ، ولواء مدفعيه ١٣٠ ، ويتحدد دور هذا المحور في ثلاث مهمات فقط :-

الأولى : اقتحام الخطوط الدفاعية للواء الحمزة ، والسيطرة التامة على مدينة قعطبة ؛ في أول يوم من المواجهة الشاملة ، وإحكام السيطرة على مرتفعات المدينة .

الثانية : منع اللواء الثاني مدرع من الانسحاب أو الإمداد أو المساندة لأي وحدة شمالية في اتجاه الضالع .

الثالثة : تدمير أي قوة تتقدم في اتجاه قعطبة ، من خلال كثافة نيران المدفعية ، والطيران ، مع ملاحظة عدم احتياج هذا المحور ؛ لأي دعم بشري ، والمهم توفير العتاد .

وفي حالة وجود ضغط مضاد من معسكرات صنعاء على لواء باصهيب ، إذا لم يتمكن من الانسحاب قبل الصفر ، فيعزز باللواء الأول مدفعية ، من يريم ، وبلواء الوحدة الشعبيّة (مدني) شمالي ، وتواصل قوات المحور تقدمها إلى يريم ، ويقوم بمساندته اللواء الخامس دروع ، واللواء العاشر طيران ، مع تشديد

الضغط في اتجاه محور مأرب ، لشغل معسكرات صنعاء ، عن فتح طريق ذمار يريم .

المحور الثالث : طور الباحة ، المفاليس .

١ ـ اللواء ٢٥ ميكانيك . ٢ ـ لواء المهندسين . ٣ ـ يساند هذا المحور : لواء ردفان ، الجلاء احتياطي محور كرش ، طور الباحة .

ويتولى هذا المحور بقيادة العميد (مثنى) الآتي :-

أولاً : السيطرة على المرتفعات من المقاطرة ، بعد أن يصل محور كرش إلى الراهدة ، والثاني : تدمير لواء خالد ، والأول عروبة ، بالتعاون مع الأسطول البحري ، وفي هذا المحور يتولى الرفيق «.......» تجنيد أعداد كبيرة ، من الظريفة ، المضاربة ، البوكرة ، الصبيحة ، العَطَيْرة ، للدفع بمئات منهم للسيطرة على خط الحديدة ، تعز ، بعد أن يحقق محور كرش ٨٠ ٪ من مهمته ، أويحافظ على المهمة الثانية فقط ، ويعاد النظر في مهام هذا المحور وقواته ، خلال عشرين يوماً من اليوم .

المحور الرابع : مكيراس ، ذي ناعم .

هذا المحور يعيش ظروفًا محرجة مالم ينسحب لواء العمالقة ، ويتحسن الوضع في المحافظة أبين .

١ ـ اللواء ٢٠ ، بشرط التعزيز المبكر ، بالعتاد المدفعي ١٣٠ ، وتصحيح الوضع القيادي أولاً .

ويمكن أن يعزز بالأفراد تباعًا، من الألوية : شمسان ، مدرم ، وتنحصر مهمته في تحييد القوات المعادية ، المحتشدة في اتجاه البيضاء ، والاستعانة

بالحقول الصغيرة من الألغام ، وتدمير الطريق نهائيًا ، في حالة بقاء العمالقة في أبين ، وتطوير الدفاع بالكمائن المتحركة ، وقبل البدء يجب التخلص من رموز العمالة ، والتخريب في المحافظة ، للحيلولة دون تحريك المرتزقة الإسلاميين ؛ لصالح الديكتاتور ، وعلى كلٍّ ، فلابد من التدقيق وإعادة الإحصاء والتقييم ، لوضع المحافظة المقلق ، والبحث عن وضع أمثل للمحور ، ويمكن وضع احتياطي للمحور : ١ ـ لواء الوحدة . ٢ ـ لواء ٣٠. ٣ ـ لواء شبام المشكّل ، بعد استقرار وضع العمالقة ، أوضمان إبادتهم .

المحور الخامس : حريب مأرب .

تقع أهمية هذا المحور في مستوى أهمية الصِّراع الاقتصادي ، والتحكم المستقبلي ؛ لضمان قوة النظام محليًا ودوليًا ، وإقليميًا .

وهذه الثغرة الثنائية ، في محور مأرب يقع فيها مستقبل اليمن الطبيعية ، لأن اليمن بدون حقول نفطية ، وثروات جيولوجية ، لاشيء . ويغلب على الظن أن الدكتاتور ، في صنعاء حريصٌ على حقول النفط في شبوة وحضرموت ، إضافة إلى مأرب ، كما أنه يائس من تعز وإب ، ومن هذا المنطلق التصوري ، يجب الاهتمام بهذا المحور الواسع الصحراوي ، وتشكيله كالآتي :

١ ـ لواء ملهم ، وتعويض النقص البشري سريعًا .

٢ ـ لواء حنيشان .

٣ ـ لواء ٣٠ ، إذا استقر وضع محور مكيراس إيجابيًا .

٤ ـ لواء شلال .

٥ ـ لواء فيصل رشيد ، دفاع جوي .

٦ ـ لواء الطيران عتق .

٧ ـ كتيبتين دفاع جوي من العبر .

وهذا المحور يقوم بثلاث مهام استراتيجية :

الأولى : قمع عصابات العملاء لنظام صنعاء في عتق ، ومحافظة شبوه ، بأسلوب مفاجئ ، وإبطال دور الأسلحة التي يختزنها المتمردون القدامى والجدد ، والقضاء على أي محاولة عسكرية مضادة ، وفي هذا الصدد يمكن ضم مليشيات الحزب ، والشرطة الشعبية إليه ، لهذا الدور الأهم .

الثانية : اعتبار وضعه قابلاً لسرعة الحركة إلى أبين ، أو إلى مأرب ، والاستيلاء على حقول النفط ، وخاصة إذا تقدمت الألوية الشمالية بهجوم كاسح في اتجاه حضرموت أو شبوة ، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة إخلاء أبين من القوات الشمالية ، قبل الصفر ، ويمكن لهذا المحور الاستفادة من الوضع القبلي المتوتر بينهما ، وتزويد قبائل مراد ، ودهم ، بالأموال والسلاح ، لرفع قدرة مراد العسكرية ، وتشجيع «دَهم» (١) على توجيه ضربات خاطفة ، لغرض شغل قوات العدو وتمزيقها في المقاومة الداخلية الجانبية .

المحور السادس : (الأوسط)مأرب ، شبوة ، حضرموت .

١ ـ لواء عباس .　　　٢ ـ لواء باوزير .　　　٣ ـ لواء تيسير .

وهذه الألوية تقع عليها ثلاث مهمات رئيسة ، والرابعة جانبية :

الأولى : تأمين خطوط الدعم والإمداد البري ، عبر الحدود إلى محور شبوة مأرب ، وإلى ألوية الطيران ، والدفاع الجوي في كل من عتق ، المكلا .

الثانية : يشكل سهمًا ثانيًا لمحور شبوة مأرب ، في حالة تعثر مهمته .

الثالثة : احتياطي لمحور شبوة مأرب ، في حالة تحرك قواته إلى محور أبين .

١ـ قبيلة يمنية عريقة بمحافظة الجوف .

ملحوظة للمعالجة : هذا المحور بحاجة إلى دعم الدفاع الجوي ، وخاصة (العمودي)، وترتب لهذا المحور قيادة واعية تماماً .

المحور السابع : عمق أبين .

في حالة بقاء القوات الشمالية في محافظة أبين ، يشكل المحور التالي : –

١ ـ لواء الوحدة ، المحفد .

٢ ـ لواء مدرم جعار .

٣ ـ لواء شمسان ، دوفس .

ومهمة هذا المحور تقع في اتجاهين :–

الأول : إحكام الطوق على قوات لواء العمالقة ، وإبادتها إذا لم تستسلم .

الثاني : قمع أي وكر للإرهاب الديني ، وعملاء ...... علي عبدالله صالح ، المتحفزين لمواجهة الحزب ، وفي حالة رحيل العمالقة قبل ساعة الصفر ، تلغى المهمتان للوائين ، ويشكلان دعماً احتياطياً لمحور مكيراس البيضاء .

قوة احتياطي القيادة في محافظة عدن :

١ ـ لواء "" صواريخ /م/ سبأ .

٢ ـ اللواء الأول د . ج. طيران بير فضل .

٣ ـ اللواء العاشر عمودي / طيران .

٤ ـ قوات البحرية .

٥ ـ كتيبتين مدفعية .

٦ ـ الحرس الخاص .

٧ ـ ألوية المشاة الثلاثة بعد التشكيل وسد النقص في الألوية .

٨ ـ الحرس الجمهوري + الخاص .

٩ ـ اللواء الخامس مظلات إذا انسحب من خولان سياسياً .

١٠ـ اللواء ١٤مشاة إذا انسحب من أرحب الصمع .

١١ ـ استدعاء الاحتياطي العام .

ويراعى إلغاء الإجازات المفتوحة ، ورفع الروح المعنوية ، والاهتمام بتجديد الشعارات ، وتأجيل الأسفار والرحلات ، والبدء بتمحور الوحدات وفقًا للخطة الدفاعية .

وبعد أن سردنا هذه الخطة ، التي لا أراها ـــ ومعي كل خبراء الحرب والاستراتيجيات ـــ سوى أفكار مهزوزة ، لقادة سياسيين فقط ، فليس فيها ما يجعلها ذات مصطلحات قيادية عسكرية ، بل أراها خالية من جوانب هامة ، يجب أن تبدأ الخطة بمعالجة شاملة وتهتم العسكرية لأي جيش نظامي أولاً بتدمير قوات العدو ، في العمق ، وتحييد سلاح الطيران ، والدفاعات الجوية للعدو ، وتوزيع الوحدات مختلفة التخصصات على المحاور فإن لم تكن شاملةً وافيةً ، إنما تعتبر خطة سخيفةً ، خاصة إذا كانت خالية من جوانب المفاجآت ، وإرباك الطرف الآخر في أقوى تحصيناته ، وهذا مايجعلني أجزم أنها خطة أولية سرية ، ربما كتبها حيدر العطاس ، وعلي البيض ، وبعض مستشاريهما فقط .

التصعيد والحشد

وعلى التَّو ، بعد أن فرغ الرجلان على ما يبدو «علي سالم البيض» ، وحيدر العطاس من رسم الاستراتيجية العامة شكلت غرفة خاصة بالعمليات

داخل اللجنة المركزية بعدن ، مهمتها تنفيذ الخطة ، ومتابعة التطورات ، ورفع تقارير يومية للأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق «علي سالم البيض» ، وقد وضعت كافة الإمكانات اللازمة تحت تصرف تلك الفرقة الساهرة على التنفيذ غير أن هناك عناصر تولت التنفيذ ، واهتمت بالمتابعة دون أن تكون ضمن أعضاء المكتب السياسي مثل سكرتير حيدر العطاس (عبدالله بافقيه) وغيره . بل هناك شخصيات عسكرية وأمنية ذات ولاء متميز لعلي سالم البيض ، وصالح السيلي ، وابن حسينون ، الفئة التي تنتمي إلى حضرموت ، ربما بدافع المصلحة المشتركة أو بدافع التعصب الحزبي المتخلف ، وقد لاتكون مطلعةً على الخطة السرية للانفصال بوضوح ، كماهو الحال عند بعض أعضاء المكتب السياسي ، الغير موثوق بهم لدى المهندسين للخطة .

ومن هنا بدأت الأحداث تأخذ بصماتها على الخارطة المرسومة للاستراتيجية بشكل خطوات متلاحقة ، ففي ٢٠سبتمبر١٩٩٣م ، عاد وفد شكل من أحزاب الائتلاف الثلاثة من عدن إلى صنعاء يحمل تأكيد علي سالم البيض بكل ثقة ، أن اعتكافه لم يعد قضية شخصية كما كان يذكر . بل إنه قرار المكتب السياسي (١) وهو اليوم ذاته الذي اعتمدت فيه الخطة العامة للوصول إلى الانفصال ، أو الإطاحة بنظام صنعاء في ١٨سبتمبر ١٩٩٣م .

وفي ذات الأسبوع ، كان الوقت قد حان ؛ لافتتاح أول حقل نفطي في منطقة «المسيلة» بحضرموت ، وبدأت تلوح في الأفق التربصات ، والحرص على اختصار الطريق إلى إسقاط نظام صنعاء ، والتخلص من الرئيس علي عبدالله

١ـ الوفد كان يضم ممثلين عن الائتلاف الحكومي وهم : عن حزب المؤتمر عبدالكريم الأرياني ، وعبدالملك منصور ، ومحمد سالم باسندوه ، وعن الإصلاح محمد عبدالله اليدومي ، وعبدالوهاب الأنسي ، وعن الاشتراكي محمد سعيد عبدالله (محسن) .

صالح ؟ ، الذي يمثل بيت القصيد للحزب الاشتراكي في خطته .

وراجت شائعات عمن سيتولى حضور تدشين نفط المسيلة ، أهو الرئيس علي عبدالله صالح ؟ ، رغم ماهنالك من أخطار وتخوفات وتربصات ، أم النائب المعتكف ، علي سالم البيض ، الذي سيحسب افتتاحه للنفط هنالك بحسابات انفصالية بحتة ، داخليًا وخارجيًا ؟، إلاّ أن الرئيس علي عبدالله صالح ذهب إلى هنالك ، متجاهلاً تلك الشائعات ، وألقى خطابهُ الساخرَ من موقف البيض [1] وحسبت تلك الخطوة الجريئة لصالح الرئيس ، وظهر فيها أنه صاحب المنجز النفطي الوحيد ، وكأن علي سالم البيض ـ الذي دعي لحضور الافتتاح وقاطعه ـ رافضًا التنقيب عن الثروات ، أولم يكن له اهتمام بها ، بل كان مشغولاً بإدارة الأزمات والاعتكافات .

وفي اليوم التالي من افتتاح نفط حقل «المسيلة» أعلن الحزب الاشتراكي الانتهاء من محاكمة عناصر الجهاد ، على حد تعبيره الذين سجنوا في حضرموت ، لدى اشتباك جرى لهم مع لواء عسكري تيسير في منطقة الخشعة «العبر» ، وأن الأحكام صدرت بالإعدام ، وكان الحزب يرى أن في إعلانه ذاك تعريضًا بالرئيس ، وردًا سريعاً على تصريحات الرئيس في المسيلة ، وفيه أيضًا تقربٌ إلى الأنظمة العربية ، والغربية والعبرية ، التي ترفع شعار مقاومة الإرهاب والتطرف .

ومع نهاية الشهر الأول من تصعيد الأزمة بوقود الاعتكاف ، كان أعضاءُ من المكتب السياسي ، قد توزعوا الأدوار الهادفة إلى تحقيق مفردات

١ـ في ظل إجراءات أمنية مشددة ، رعاها على مايبدو لواء كامل من الحراسات الخاصة ، في شكل تحدٍّ سافر للتمترس ، والوقوف وراء الخارطة الشطرية .

الاستراتيجية العامة الآنفة الذكر .

ولعل الدور الذي أنيط بسالم صالح محمد هو دور حمامة السلام ، حيث عاد من رحلاته العلاجية ، في جولات مكوكية ؛ بين صنعاء وعدن ، ليلعب دور الوسيط المحايد لإنهاء الأزمة بين الرئيس ونائبه ، خاصة وأن هذه المهمة بدأت تظهر في حقيبة سالم صالح محمد ، بعد أن عاد إلى عدن أولاً ، وأجرى اتصالات هاتفية بعد يومين مع الرئيس علي عبدالله صالح إلى صنعاء ، وفي آخر يوم من سبتمبر ١٩٩٣م ظهر الحزب الاشتراكي في تصريح على لسان علي سالم البيض ، بقائمة مثيرة من الشروط التي يرى أن الأزمة السياسية ستنتهي بتحقيقها ، ويبدو أن هذه النقاط ، تمثل طرح الجبهة الوطنية ـ جناح الحزب الاشتراكي في شمال اليمن ، التي يرمزلها بـ«حوشي» و«جودي» حزب الوحدة الشعبية ، والجبهة الوطنية الديموقراطية ، وتبناها المكتب السياسي في الجنوب ، ليضمن موقف أنصاره في الشمال للزج بهم في الصراع المستقبلي لقيادة الحزب ضد الرئيس علي عبدالله صالح ، حتى تتعمق القناعة لديهم بالانفصال ، لضرورة إقامة دولة تقوم على مبادئهم الفكرية ، وأن الحزب يناضل من أجل الوصول إليها وهي :

١ ـ القبض على المتهمين ، في حوادث الاغتيالات والتفجيرات والتقطع والإرهاب ، وغيرها من القضايا المخلة بالأمن العام ، وتقديمهم إلى المحاكمة الفورية والعلنية .

٢ ـ إخلاء المدن من المعسكرات ، وبالتحديد المدن الرئيسة ، خلال فترة محددة .

٣ ـ نقل السلطة إلى المحافظات ، ومنح المحافظات الصلاحيات ، وتطبيق اللامركزية المالية والإدارية ، وتحديد تأريخ لإجراء الانتخابات المحلية ، بما

يضمن نقل السلطة إلى المحافظات ، ويحقق اللامركزية المالية والإدارية .

٤ ـ ابتعاد الأشخاص الأوائل عن أحزابهم ، وبالتحديد الرئيس ، ونائب الرئيس ، ورئيس مجلس النواب خلال فترة تحملهم مسؤولياتهم ، والابتعاد عن قيادة الائتلاف ، من أجل رعاية الوحدة ، والديمقراطية، وتعزيز الوحدة الوطنية .

٥ ـ اتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء ، والنيابة العامة .

٦ ـ تعيين مجلس الشورى بالتساوي ، بين محافظات الجمهورية ، الـ ١٨ ، تمهيداً لانتخابه مستقبلاً .

٧ ـ الوقوف أمام الأوضاع الاقتصادية والمالية ، واتخاذ التدابير لضبط عملية الإيراد ، وتقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات ، وتصحيح الأوضاع المالية ، والإدارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسيب الإداري ، وإجراء قانون مالي وإداري ، وتطبيق قانون التقاعد .

٨ ـ وضع موازنة عامة سنوية والتقيد بها، وعدم تجاوزها، أو الخروج عنها، والعمل على إخضاع مجلس البنك المركزي ؛ لقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته فقط .

٩ ـ العمل على أساس خطة للتنمية ، وبرنامج استثماري سنوي لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، المتوازنة .

١٠ ـ إصدار العملة الجديدة فوراً .

١١ ـ وضع برنامج تنفيذي زمني ؛ لتحويل القرارات المتخذة إلى واقع عملي ، فيما يتعلق بتحويل عدن إلى منطقة حرة .

١٢ ـ احترام الهيئات ، وعدم التدخل في مهماتها .

١٣ ـ إجراء تقسيم إداري سريع لمحافظات الجمهورية ، بمايؤمن إزالة آثار التشطير ، ويعزز الوحدة الوطنية ، وبما يمنع تدخل المؤسسات العسكرية ، وقياداتها في الشئون المدنية .

١٤ ـ إعادة ترتيب القوات المسلحة والأمن ، على أساس وطني ، يعتمد على التأهيل والخبرة والكفاء ة ، وإعادة ترتيب وضع الأمن السياسي ووظائفه ، على أساس الخيار الديمقراطي .

١٥ ـ الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية ، على أن تشكل لجنة وطنية لمناقشتها، واستفتاء الشعب عليها .

١٦ـ انتخاب مجلس رئاسة من خمسةٍ : اثنان من المؤتمر ، واثنان من الحزب الاشتراكي ، وواحد من حزب الإصلاح ، مع التزام مبدأ العمل ، من خلال الهيئات ، ووفقاً لخطط وبرامج محددة .

١٧ ـ العمل على اتخاذ الإجراءات ؛ لتنفيذ الاتفاقات الوحدوية ، وتحديد جدول زمني لتنفيذها .

١٨ ـ العمل على تبني الدولة عملية صلح شاملة ، لمدة خمس سنوات ، وإشراك القوى والشخصيات السياسية ، والاجتماعية كافة لتحقيق هذا الهدف ، على أن ترصد الدولة الإمكانات الكافية ؛ لحل ما بقي من قضايا الثأر تحت إشراف مجلس الوزراء .

هذه المطالب التي ينادي بها الحزب الاشتراكي ، ويتشدد في سرعة قبول المؤتمر لهذه الشروط ، كان من شأنها إحراج قيادة المؤتمر الشعبي ، وخاصة الرئيس ، حيث أن تلك النقاط المطروحة لا يختلف عليها اثنان ، إنها مطالب معقولة بل ومشروعة ، وضرورية لحياة أي شعب يريد الخير والأمان .

لقد أراد الحزب الاشتراكي من طرحها إلصاق التهمة على جبين المؤتمر الشعبي ؛ بأنه يعارض تلك المطالب العادلة ، وأن الحزب الاشتراكي ، وقيادته يناضلان من أجل تحقيقها لصالح الشعب ، ولقد تعاطف عدد غير قليل من غير المطلعين على حقيقة اللعبة ، وزيف الشعارات ، وصدقوا أن حزب المؤتمر، يسير في اتجاه نقيض لهذه النقاط ، في حين أن الحزب الاشتراكي من ألد أعدائها، وأشد المعارضين لتطبيقها والالتزام بها، ولو كان الرئيس علي عبدالله صالح بادر بقبولها على الفور، وأصدر المؤتمر الشعبي جدولاً سريعًا لتنفيذها، لكان الحزب الاشتراكي وقيادته ، أول المعارضين وأشد الرافضين لتنفيذها، غير أن الذي تمناه الحزب الاشتراكي قد حصل ، وهو: التردد والنقاش حولها، من قبل قيادة المؤتمر الشعبي ، وذلك ماجعل حزب المؤتمر ، يظهر بصورةٍ كأنّه كارهٌ للإصلاح السياسي ، والمالي ، والإداري ، والعسكري . وفي رأيي أنه ماكان موفقًا في تصرفه ذاك .

وما أن رمى الحزب الاشتراكي بنقاطه سالفة الذكر ، في ملعب حزب المؤتمر ، حتى عاد حيدر العطاس من عدن ، يطرح مبادرة لإنهاء الأزمة ، من وجهة نظر الحزب الاشتراكي ، يتلخص محتواها في : أن يجدد مجلس النواب فترة الرئاسة ، ويستمر مجلس الرئاسة المكون من حزبي المؤتمر الشعبي ، والحزب الاشتراكي فقط ، وأن يستمر النقاش والحوار ، في موضوع التعديلات الدستورية .

كان ذلك في مطلع أكتوبر ١٩٩٣م ، وكان حيدر العطاس ، بمبادرته هذه ، يقوم بتنفيذ مادة من مواد الخطة العامة ، السياسية ، التي رسمها في أسبوعه الأول في عدن ، وتهدف تلك المبادرة في حقيقتها إلى : استبعاد حزب تجمع الإصلاح عن مجلس الرئاسة ، بعد أن صار شريكًا ثالثًا في الحكم من خلال

تشكيل الوزارة ، وفي حالة استجابة الرئيس وحزب المؤتمر لهذه المبادرة ، فقد يقوم حزب الإصلاح بإلغاء تحالفه في الحكومة ، وتحيزه بكتلته البرلمانية في وجه حزب المؤتمر الشعبي ؛ بمجرد خروجه إلى المعارضة ، وبالتالي يكون الحزب الاشتراكي قد حقق مرحلةً هامة من خطّته .

وأما النقطة الثانية من مبادرته : فإنها تعني : إلغاء التعديلات الدستورية السابقة ، التي سبق اتفاق الأحزاب عليها ، كما وقّع الحزب الاشتراكي على القبول بها ، عند غياب البيض في أمريكا ، ومثّله في التوقيع عليها ، سالم صالح محمد ، الأمين العام المساعد للحزب ، وفي ظل المماحكات المتزايدة يوما بعد يوم ، بدأت مساعي الوساطة بين الرئيس ونائبه تدخل مرحلة الأزمة ، فقد بدأت بوفد مشكل من : المشير عبدالله السلال ، أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية ، بعد ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م ، والشيخ : سنان أبو لحوم ، ومحمد سالم باسندوة ، وزير الخارجية ، والقاضي : عبدالسلام صبرة ، وكل هؤلاء ؛ من الشخصيات التي تتمتع بشهرة ونضال طويل .

وبدون انتظار لنتائج الوساطة التي عادت من عدن ، بمجموعة من الشكاوى التي سردها على مسامعهم علي سالم البيض ، وختمها بتأكيد مطالبته بقبول الرئيس علي عبدالله صالح ، بالنقاط السابقة ، الثمان عشرة ، فقد طفت المشكلة على سطح جدول مجلس النواب ، وتنادى كثير من النواب ، إلى تشكيل تجمع للإنقاذ الوطني ، بهدف إعادة المياه إلى مجاريها ، والعمل على الخروج من ركام الإشكالات ، إلاّ أن حماس تلك المجموعة الإنقاذية ، تلاشى بصورة عاجلة ، وتفكك ذلك التجمع ، خاصة عندما بدأ يأخذ اتجاهًا تعاطفيًا ، مع الحزب الاشتراكي ، وكأن الحزب هو الذي دفع بالفكرة ، ونادى إليها بصورة غير مباشرة .

حتى وصل إلى صنعاء يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٣م ، السلطان «قابوس بن سعيد» سلطان عُمان ، ليضع البصمة الأخيرة على ترسيم الحدود اليمنية العمانية ، ثم يقوم بدور الوساطة بين الرئيس ونائبه ، وكان لوصوله إلى صنعاء مباشرةً ، ـ في ظل غياب علي سالم البيض عنها ، مشغولاً باعتكافه في عدن ـ معنى واضح : تعبير عن موقفه المؤيد للوحدة اليمنية والشرعية ، خاصةً بعد أن أشاع عناصر الحزب الاشتراكي ، عن وصول السلطان قابوس إلى عدن أولاً .

والصدمة الكبرى الحقيقية ، التي أحرجت علي سالم البيض وحزبه في عدن ، حدثت عندما كان السلطان قابوس مغادراً صنعاء إلى بلاده ، حيث كان الحزب الاشتراكي قد حشد جماهيراً غفيرةً من محافظة عدن ، ولحج ، وأبين ، تحمل اليافطات ، والشعارات المعادية ؛ للرئيس علي عبدالله صالح ، وتصطف لاستقبال السلطان «قابوس بن سعيد» من مطار عدن إلى المعاشيق ، استراحة الرئاسة .

وكان السلطان قابوس قد تلقى في ليلته الأخيرة في صنعاء نبأ من عدن ، يفيد: أن الحزب الاشتراكي في عدن قام بتمزيق صور الرئيس علي عبدالله صالح من كافة الدوائر والشوارع ، ورفع بدلاً عنها صور علي سالم البيض .

وفوجئَ علي سالم البيض ، والجماهير التي حشدها في مطار عدن ، أن السلطان قابوس قد وصل إلى عُمان ، وألغى زيارته لعدن ، يوم ٥/أكتوبر١٩٩٣م وكانت هذه الصدمة غير المتوقعة ، قد حمّل الحزبُ الاشتراكي مسئوليتها، الرئيس علي عبدالله صالح ، واتهمه بإقناع السلطان قابوس بعدم زيارة عدن .

ومن يوم ذاك ، بدأ مجلس النواب يولي الأزمة المتصاعدة جل اهتمامه ، حيث شكل لجنة خاصة ؛ برئاسة الشيخ : عبدالله بن حسين الأحمر ، رئيس المجلس ، وعضوية رؤساء اللجان المتخصصة فيه ، لمعالجة القضايا العالقة في طريق تسوية الأزمة ، وفي مقدمتها السبل الكفيلة بانتخاب مجلس رئاسة جديد ، وقد بعث مجلس النواب برسالة إلى الرئيس ونائبه ، ومجلس الرئاسة ، يخبرهم

فيها أن المدة الدستورية لبقائهم في مجلس الرئاسة سوف تنتهي في ٤ تشرين أول أكتوبر ١٩٩٣م ، وكان قد أصر حيدر العطاس على الأخذ بمبادرته السابقة للخروج من الأزمة .

غير أن حزب المؤتمر الشعبي أجاب بالرفض المطلق لتلك المبادرة ، وعلل ذلك الرفض ، بقوله : «التفاوض مجدداً على نقاط خرجت من أيدينا، وأصبحت من اختصاص مجلس النواب ، المرجعية الدستورية والشرعية للبلاد ، يعتبر عبثاً» .

وفي الوقت الذي حمل الحزب الاشتراكي فيه ، حملة إعلامية ترويجية ؛ لمبادرة حيدر العطاس ، دعا الرئيس علي عبدالله صالح مجلس النواب لممارسة صلاحياته وبالأسلوب المعهود عن الشيخ : عبدالله بن حسين الأحمر ، رئيس مجلس النواب ، وأعضاء اللجنة المشكلة من المجلس ، وهو المداراة ، والتصبر ، وابتلاع المواقف المنفرة ، توجهت اللجنة إلى عدن ؛ لتلتقي بعلي سالم البيض ، في يوم ٥ أكتوبر ١٩٩٣م ، لتخرج من عدن بعد سماع شريط كامل من الشكاوى والتبرم من معاملة الرئيس له ، ومن ضمنها: أنه يكلف عناصر رفيعة المستوى في الدولة ، للتجسس عليه ، ومضايقته ، حتى يوم كان في الولايات المتحدة الأمريكية ، وختم شكواه بأنه يطالب بالنقاط الثمان عشرة المطروحة سلفاً ، كشرط لإنهاء الاعتكاف في عدن ، وعندما أصر الشيخ: عبدالله بن حسين الأحمر على طلب معرفة الموقف الصريح لعلي سالم البيض عن ماوراء النقاط المطروحة ، أجابه بقوله : «ليس لدي ما أقوله للجنة حالياً ، وأن موقفه مرتبط بموقف الحزب الاشتراكي ، الذي سيعبر عنه لدى انتهاء المكتب السياسي للحزب من اجتماعاته وعاد الوفد البرلماني من عدن الى صنعاء كما قيل في المثل بـ«خفي حنين» ، بينمااشتدت الحملة الإعلامية المهاجمة ؛ لطرفي الأزمة من الجانبين ، كل يذم شريكه الآخر .

وقد وقف رئيس مجلس النواب ، بعد عودته من عدن ، على منصة المجلس،

يعلن أن التعديلات الدستورية قد وصلت إلى باب مسدود ، وأن الدخول في انتخابات رئاسية بات حتميًا .

وفي الليلة الأخيرة قبل الانتخابات الرئاسية ، حركت عجلة الحوار الثلاثي بين أطراف الائتلاف ، وبعد شدٍّ وجذب ، خرج المفاوضون باتفاق حول تشكيل مجلس الرئاسة ، يقضي بالرضوخ لرأي الحزب الاشتراكي ، المطالب بأن يشكل من : عضوين للمؤتمر الشعبي ، وعضوين للحزب الاشتراكي ، وعضوٍ واحدٍ للتجمع اليمني للإصلاح ، وفعلا تم انتخاب مجلس الرئاسة الجديد ، في يوم الاثنين ١١ أكتوبر ١٩٩٣م ٢٥ ربيع الثاني ١٤١٤هـ .

كان الفائز الأول هو الرئيس علي عبدالله صالح بمائتين وثلاثةٍ وستين صوتًا، ثم عبدالعزيز عبدالغني صالح بمائتين وأربعةٍ وأربعين صوتًا ، وعلي سالم البيض بمائتين وسبعة أصواتٍ ، ثم الشيخ : عبدالمجيد الزنداني بمائتي صوت وواحد ، ثم سالم صالح محمد بمائة واثنين وسبعين صوتًا بعد إعادة بالتصويت العلني ، عقب عدم حصوله على أغلبية مطلقة بالانتخاب السري .

وعلى الفور أصدر الرئيس علي عبدالله صالح ، قرارًا بانتخاب نائب له غيابيًا ، هو علي سالم البيض ، المعتكف في عدن ، وظنَّ المراقبون أن تلك الخطوة المطمئنة من قبل الرئيس ، ومجلس الرئاسة ، ستكون آخر مسمار في نعش الأزمة السياسية ، والتوترات العصبية .

غير أن الرد الفعلي من علي سالم البيض قد صدر ، في اليوم التالي لقرار إعادته إلى منصبه ، عندما دعا إلى حفل جماهيري في منطقة الضالع ، من محافظة لحج ، في يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٣م ، وكان بمناسبة ذكرى الثلاثين لثورة ١٤من أكتوبر .

ولم يكن سوى حفل ، صاخب بالخطب النارية ، وحاشد بألفاظ التشنيع ، والتهكم على الرئيس علي عبدالله صالح ، وأسلوب حكمه ، والسخرية المتكررة من خطوات الرئيس وإدارته ، حين ذاك ، كانت الطائرات الحربية ، «الميج» ٢١

وسخواي ، تحلق بارتفاع منخفض على رؤوس الجماهير ، في استعراض عسكري مثير ، خاصة عندما ذهب يفسر انتخابه في مجلس الرئاسة ، واسترضاءه بقوله : «إن دور مجلس الرئاسة ، ليس توزيع الهبات والهدايا ، ولكن دوره يجب أن ينصب على معالجة قضايا الاقتصاد الوطني ، ووسائل الأمن والدفاع» . ، وقد شكل ذلك الخطاب الملتهب ، دور الزيت على النار بالنسبة للأزمة .

وقد بدت بعض النجاحات الخداعية للحزب ، في سبيل تنفيذ خطته الرامية إلى كسب موقف بعض القبائل ، والعزف على وتر الامتيازات المناطقية ، والأسرية ، ليصنع شرخًا عميقًا في البنية الاجتماعية ؛ للشعب اليمني ، في المحافظات الشمالية .

وكانت الظاهرة القبلية لبعض أبناء قبيلة بكيل ، تسير على أصابع اللعبة الإعلامية للحزب الاشتراكي ، دون إدراك لأبعاد الموقف ، تجلىّ ذلك واضحًا في إعلان فصيل من أبناء بكيل عن قيام تنظيم سياسي بكيلي ، في صيغة مجلس موحد للمنضمين إليه ، ويتزعم ذلك التجمع ، الشيخ الشاب ، محمد علي أبو لحوم ، وهو عضو في مجلس النواب ، وأحد التجار المعدودين ، إضافة إلى كونه من أسرةٍ عريقة في قبيلة بكيل ، ذات طموح سياسي ، وإن لم يكن ذلك المجلس في فلك الخطة العامة للحزب ، إلاّ أن التوقيت الزمني لظهور تلك الدعوة كان غير موفق كثيراً ، بسبب التقاء لغة الطرح ، ضد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يقع في المترس المواجه للحزب الاشتراكي اليمني ، بينما لقي ذلك التجمع معارضةً من الغالبية في رجال بكيل الموالين للرئيس وحزب المؤتمر .

وتصاعدت حدة التوتر أكثر فأكثر ، عندما أصدر المؤتمر الشعبي بيانًا في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٤ أكتوبر ، يبدي أسفه من تصرفات الحزب الاشتراكي في مناسبة أعياد أكتوبر ، حيث ألقى القبض على بعض عناصر المؤتمر الشعبي ، في مدينة عدن ، وأودعهم السجن ، بتهمة تعليق صور الرئيس

علي عبدالله صالح ، على حائط .

مع أن الاحتفالات بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ أكتوبر في عدن ، كانت تحمل معنى صريحًا ، يفيد تقطيع حبال الوحدة ، ويُشعل القلوب من الغيظ في العاصمة صنعاء ، خاصةً عندما أكد على سالم البيض ، عدم استعداده للحضور لأداء اليمين الدستورية .

وأندلعت مسيرات ، وأناشيد في شوارع عدن ، على سيارات تحمل مكبرات للصوت ، تردد العزف والنشيد الخاص بالحزب الاشتراكي ، الذي كان يعرف قبل الوحدة ، رافعة علم الحزب ، والنجمة الحمراء ، والمطرقة والمنجل ، شعار الماركسية ، إضافة إلى رفع صور علي سالم البيض ، وزعماء الحزب الاشتراكي ، الذين لاقوا حتفهم في مجزرة ١٣يناير ١٩٨٦م ، بدلاً عن صور الرئيس علي عبدالله صالح ، ابتداء من المهرجان الخطابي ، الذي أقيم في منطقة الضالع يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٣م ٢٦ ربيع الثاني ١٤١٤هـ ، ومضى علي سالم البيض يدلي بتصريحات ، يعرض فيها بأساليب الغدر ، والخيانة ، كأنه يرى في عودته إلى صنعاء ، الاغتيال المحقق ، وبدأ يترحم على إبراهيم الحمدي ، الذي لاقى حتفه غدراً وبصورة غامضة .

ومع ذلك فإن سالم صالح محمد ، وهيثم قاسم طاهر ، عادا إلى صنعاء من عدن ؛ ليشهدا مهرجاناً عسكريًا في ميدان السبعين ، في العاصمة صنعاء ، بمناسبة ثورة ١٤ أكتوبر ، وكان حضورهما إلى صنعاء جزءاً من عملية المد والجزر ، التي يمارسها الحزب الاشتراكي ، تجاه الأزمة الراهنة ، لئلاً يكون اعتكاف البيض في عدن ، بمثابة الاعتكاف الشامل للحزب .

وقد جرت اتصالات مكثفة مع علي سالم البيض ، من كل الأحزاب ، والشخصيات البارزة في مجلس الرئاسة ، والنواب ، والوزراء ، لإقناعه بالحضور لأداء اليمين الدستورية ، يوم السبت الموافق ١٦/١٠/١٩٩٣م ، ١جماد الأولى ١٤١٤هـ ، إلاّ أنه وعد ولم يحضر في موعده ، وقد حضر بقية مجلس الرئاسة ،

وهم : أربعة وأدوا اليمين الدستورية ، وفقًا للنص الدستوري تمامًا ، عدا الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، ممثل حزب الإصلاح ، الذي أضاف إلى القسم الدستوري قوله : «وأن أتمسك بكتاب الله وسنة رسول الله ، كل ذلك ما استطعت» ، ورفع المصحف من منبر مجلس النواب بيده ، إلى قبالة رأسه .

وعلى الرغم من اعتذار علي سالم البيض عن الحضور ، وقوله في رسالة الاعتذار لأسباب تعرفونها ، وسأعمل بكل جد معكم لتوفير هذه الفرصة قريبًا .

فقد ألقى الرئيس علي عبدالله صالح كلمة أمام مجلس النواب ، وقال فيها : «لقد تجاوزنا الأزمة السياسية المفتعلة» . فكان تعبيرًا مذهلاً حينذاك ، والجميع يرى أنها تتفاقم يوماً بعد يوم .

والوفود العمانية تترى على صنعاء وعدن ، للوصول إلى حل للأزمة ، وبرئاسة «قيس عبدالمنعم الزواوي» نائب رئيس الوزراء العماني ، الذي كان في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٣م ، ٩جمادى الأولى ١٤١٤هـ، في صنعاء ، يعرض حلولاً عمّانية
واللجنة السعودية اليمنية للحوار حول المشكلة الحدودية تجتمع في الرياض لتواجه برودة تامة من الجانب السعودي الذي يطلب إرجاء المباحثات إلى موعد قادم تقترحه حكومة المملكة السعودية ، وفي رد على مخاوف من الصدام المسلح جرّاء الأزمة ، يدلي العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية ، بتصريح لجريدة الحياة اللندنية العدد (١١٢١٣) ، بقوله : «لاقدرة لأي طرف على التهديد» . بينما يواصل الدولار ارتفاعه نتيجة لتلك الأزمة ، بنسبة ٢٠٪ في أسبوع واحد .

وتتولى الصحافة الحزبية اليمنية ، والصحف السعودية اللندنية ، إبراز جانب الأعمال الإنشائية الضخمة ، حول منزل علي سالم البيض في عدن ، وتوسعة الطريق إلى منزله ، ممايؤكد نيته الإقامة الطويلة في عدن ، وهناك : أدرك الرئيس علي عبدالله صالح بأن الأمور تتجه للتكهرب ، وأن الوقت قد حان للعمل على محورين .

المحور الأول : الضغط على مطالب منطقية قدمها حزب المؤتمر الشعبي

في حدود تسع عشرة نقطة ، كرد طبيعي على شروط الحزب ، التي لخصها في ثمان عشرة نقطة ، في أواخر سبتمبر ١٩٩٣م ، وهي عبارة عن مطالبة للحزب الاشتراكي للقبول بالتراجع عن سياسته التصعيدية للأزمة ، وتعري بعض تصرفاته الانتهازية ، في حين أنه ينعاها على غيره ، وتلك النقاط هي :-

١ ـ «اعتماد الخيار الديموقراطي ، الذي ارتضيناه لأنفسنا جميعًا يوم قيام دولة الوحدة ، في ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠م ، وسيلة مُثلى ؛ للحوار بين القوى السياسية على الساحة اليمنية ، والابتعاد عن المهاترات والتحريض ، الذي يضر بوحدة الوطن ، ويعرض الوحدة الوطنية للانشقاق والتصدع.

٢ ـ الالتزام بالدستور الذي تم استفتاء الشعب عليه ، باعتباره المرجعية لسلطات الدولة المختلفة ، ومصدر الشرعية الدستورية ، وحتى يتم إقرار الدستور الجديد طبقًا للتعديلات الدستورية ، التي جرت مناقشتها في مجلس النواب .

٣ ـ الالتزام بالنتائج التي ترتبت على الانتخابات النيابية الحرة ، في السابع والعشرين من شهر إبريل الماضي ، واعتبار الخروج منها مخالفة للنهج الديموقراطي ، والسلوك الحضاري لشعبنا .

٤ ـ محاسبة كل مرتكبي الفساد المالي والإداري ، وتفعيل أجهزة الرقابة .

٥ ـ التقيد بالقوانين ، التي تم إقرارها من قبل السلطة التشريعية ، نصًا وروحًا .

٦ ـ احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان ، طبقًا للدستور ، والقوانين والمواثيق الدولية .

٧ ـ الكشف عن المفقودين من ضحايا الصراع السياسي قبل الوحدة ، وإيجاد الحلول الإنسانية المناسبة لهذه القضية .

٨ ـ عودة الممتلكات والأراضي المصادرة والمؤممة ، ورد الحقوق إلى أصحابها ، مع إيجاد المعالجات المناسبة ، والإنسانية لمشكلة المنتفعين .

٩ ـ عودة المباني والأراضي ، التي تم توزيعها بصفة هبات ، على نحو مخالف للقوانين والدستور ، منذ قيام الجمهورية اليمنية ، ولايتم التصرف بها ، أوبغيرها إلاّ وفق سياسات متفق عليها ، بين سلطات الدولة المعنية ، وطبقًا للدستور والقوانين .

١٠ ـ إرجاع أية مبالغ تم سحبها من خزينة الدولة ، أو أية مؤسسة من مؤسساتها ، بطرق غير مشروعة .

١١ ـ إرجاع الأسلحة والذخائر والآليات والسيارات الخاصة بالقوات المسلحة والأمن ، التي جرى توزيعها وبيعها ؛ لأنها ملك للدولة ، التي لايجوز لأي جهة التصرف فيها .

١٢ ـ إنهاء هيمنة الآحادية الحزبية ـ على سلطات وهيئآت الدولة ، وتمكين مسئولي الدولة فيها، من ممارسة صلاحياتهم ، وأداء أعمالهم ، لمصلحة الوطن والمواطنين ، بدون أي تدخلات أو ضغوط .

١٣ ـ التحقيق مع المحرضين ، والذين وقفوا وراء أعمال النهب والشغب ، التي جرت يومي ٩ ــ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩٢م ، وتقديم من يثبت تورطه سواءً بالفعل أو بالتحريض للمحاكمة ، مع تقديم التعويض المناسب لمن تضرروا لتلك الأعمال .

١٤ ـ استكمال دمج القوات المسلحة ، على أسس وطنية بعيدة عن المناطقية ، والقروية ، والسلالية ، والمذهبية ، كونها الدرع الواقي لسيادة الوطن ، والحامي لشرعيته الدستورية .

١٥ ـ الالتزام بتطبيق قانون حظر الحزبية ، في القوات المسلحة وقوات الأمن ، نظرًا لأهمية ذلك في تأميم استقرار الوطن ، والحفاظ على سيادته واستقلاله ، ومسيرة الديموقراطية ، حاضرًا ومستقبلاً .

١٦ ـ الالتزام بحيادية القوات المسلحة والأمن ، تجاه أي صراعات

سياسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وكذا الالتزام بعدم الهيمنة ، أو استخدام المؤسسات العامة ، من قبل أي حزب ، كأدوات في الصراع السياسي الحزبي .

١٧ ـ الالتزام بعدم ادّعاء أي حزب ، بالتمثيل المناطقي والوصاية على الشعب اليمني ، أو أي جزء منه .

١٨ـ عدم الالتفاف على السلطة التشريعية ، بأي اتفاقات جانبية مخالفة للدستور والقوانين ، واحترام حق ممثلي الشعب ، المنتخبين ، في ممارسة سلطاتهم وصلاحياتهم ، ممارسة حرةً دون ضغوط أو تدخل .

١٩ ـ الكشف عن مهربي وتجار الأسلحة والمخدرات ، في أي مرفق من مرافق البلاد ، أياً كانت مراكزهم أو مواقعهم ، نظراً لما في ذلك من إضرار بأمن الوطن ، ومن إفساد للناشئة من أبناء شعبنا».

والمحور الثاني : هو تقديم التنازلات ، وتهدئة الموقف ، في عقد لقاءٍ بين الرئيس علي عبدالله صالح عن المؤتمر ، وحيدر العطاس وياسين سعيد نعمان عن الحزب الاشتراكي ، ويخرج اللقاء باتفاق على : وقف الحملات الإعلامية من الجانبين ، ووقف حدة الضجيج بين الطرفين ، كان ذلك يوم ٢٦/ أكتوبر ١٩٩٣م ولم تلبث الهدنة سوى ثلاثة أيام ، رغم أن مجلس النواب قد بارك الاتفاق ، وألزم الصحف المحلية الرسمية والحزبية بعدم تصعيد الأزمة ، أو نشر شيء من وجهة نظر واحدة ، لغرض المساعدة على تهدئة الموقف ، وهدد بالإجراءآت القانونية لمن يخرج عن ذلك .

إلاّ أن علي سالم البيض كان أول من خرج على هذا الاتفاق في تصريح لجريدة الحياة اللندنية ، بقوله : «الوحدة في خطر ، ونرفض قيام مارونية في اليمن» . واندلعت بمجرد هذه التصريحات ، الحملات الإعلامية ، المسعورة من جديد ، حيث اشتهرت بعض الصحف ؛ بالدجل المفضوح ، وتأجيج الموقف بالأكاذيب ، ولم تمض غير ليلة واحدة على ذلك التصريح المثير ، حتى أعلن في

عدن ليلة الخميس ٢٨ أكتوبر ١٩٩٣م عن قتل الشاب «كامل الحامد» ، وهو ابن لأخت علي سالم البيض ، في وقت متأخر من الليل ، في منطقة المنصورة من مدينة عدن الكبرى ، وكان يوجد معه : ابنان لعلي سالم البيض : حيث تم الحادث أمام أحد المنازل .

وقد تولى عدنان علي سالم البيض ، مدير المباحث الجنائية في عدن ، إلقاء القبض على مرتكبي الجريمة ، ومسرح الحادث ، والمتهمين فيه ، وتولّى التحقيق فيه ، بالتعاون مع أجهزة الحزب المختصة هناك ، وبمجرد وقوع الحادث ، أطلق الحزب الاشتراكي التهمة على خصومه السياسيين ، وعلى رأسهم أجهزة الأمن ، التابعة لنظام الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء ، وقد رفع عقيرته في وجه حزب المؤتمر ، وصنع من ذلك الشاب القتيل زعيمًا ، أوأكبر من زعيم ، وتلقى علي سالم البيض سيلاً من برقيات العزاء والمواساة في الشاب الراحل ، تفوق في عددها برقيات التعازي في الرئيس جمال عبدالناصر ، يوم رحل عن الحياة ، حتى أن بعض البرقيات التي أذيعت ، كانت تحمل أسماء شخصيات وهمية لاوجود لها .

وعاشت مدينة صنعاء ليلة الجمعة ٢٩ من أكتوبر في جو حذر ، وتوقعت اندلاع عنف وشغب ، يقوم بهما عناصر الحزب الاشتراكي المخدوعة بتصريحات قيادتهم ، في عدن .

وفي يوم ٣١ أكتوبر ١٩٩٣م ، تم تشييع جنازة كامل الحامد ، في عدن ، في مسيرة كبرى ، يتقدمها علي سالم البيض وأبناؤه ، وقيادات الحزب من أعضاء المكتب السياسي ، ورددت الهتافات المعادية للرئيس والمؤيدة للحزب الاشتراكي ، وقد أذيعت مراسيم التشييع عبر تلفزيون القناة الثانية من عدن ، وصنعاء ، وكان الرئيس علي عبدالله صالح ، قد قدم التعازي إلى نائبه المعتكف في عدن ، وكافة المؤسسات الحكومية والهيئآت الشعبية .

وإزاء التهم اللاذعة من قبل الحزب الاشتراكي ، وتحميله حزب المؤتمر

وأجهزته الأمنية ، مسئولية الحادث ، كلف مجلس النواب : وزير الداخلية ، والنائب العام ، التحري والبحث عن مرتكبي الجرائم والاغتيالات ، ومن ضمنها هذا الحادث ، إلاّ أن وزارة الداخلية والنائب العام ، لم يستطيعا الحصول على اسم أي متهم بهذه الحادثة ، أو أن يعرفا من الذين ألقي القبض عليهم ، وأسدل الحزب الاشتراكي على الجناة ، حجاب الستر والتعتيم تماماً، وظل يتباكى ويشكو من تهديد عناصره بالتصفية الدموية .

وقد شاعت بعد أسبوع واحد ، الأخبار في عدن ، بأن الحادث كانت دوافعه أخلاقية محرجة ، وأن الغَيرة والسُّكر - أهم أسباب ارتكاب الحادث ، ولاعلاقة للسياسة والأزمة بقتل كامل الحامد ، والمسئول الأول هو: الشباب ، والجمال ، ولو كان الحادث ذا بعد سياسي ، لطال أبناء علي سالم البيض أولاً ، فقتلهما: أوجع للحزب من قتل الطالب الشاب كامل الحامد ، ومما أوحى بتصديق هذه الأنباء ، هو : عدم الإعلان عن الجناة ، أو محاكمتهم ، أو تسليمهم للتحقيق العلني .

وقد اجتمع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ، يوم الأربعاء ١نوفمبر ١٩٩٣م في اجتماع استثنائي ، تمكن علي سالم البيض ، وحيدر العطاس من استغلال المناخ المتفاقم ، وتسخيره لصالح الإقناع بعدم جدوى الوحدة ، والتراجع عنها ، والعمل في اتجاه العودة إلى ماقبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، وبالفعل ، لقد تنادى المقتنعون بالفكرة ، وبدأوا العمل الجاد ، في ضوء الخطة التي رسمها المهندسان للانفصال : علي سالم البيض ، وحيدر العطاس ، وقد ذهبت الوفود من أنحاء اليمن ؛ للعزاء والتوسط لإنهاء الأزمة ؛ إلاّ أن الكثيرين ممن عادوا من عدن ، من رجال القبائل والأعيان ، عادوا يحملون هدايا وهبات ، من علي سالم البيض ، مكونة من : أسلحة خفيفة ورشاشات متوسطة ، وأهمها البندقية ج ٣ سعودي الصنع ، والكلاشنكوف الروسي ، ويحمل بعضهم حوالات خطية من فئة المليون ريال ، من علي سالم البيض نائب الرئيس ، إلى مكتب الرئاسة في

صنعاء ، وعلى كره ومضض ، صرفت تلك الحوالات المالية ، من مجلس الرئاسة لصالح التحيز وكسب الأنصار ؛ لصالح الحزب ، لأن عدم صرفها، وعرقلتها؛ كان يخشى منه أن يؤدي إلى خلق مبرر جديد لعلي سالم البيض ، يستعطف به الوسطاء ، ويزداد بسببه نفوراً ، إلاّ أن الشيخ : عبدالله بن حسين الأحمر؛ رئيس مجلس النواب ، لم يتمالك كتم مافي نفسه ، حيث أطلق أول تصريح يحمل فيه علي سالم البيض المسئولية عن الأزمة ، حين قال : في ٢نوفمبر : «الأزمة بدأها الاشتراكي ، وبداية الحل عودة البيض إلى صنعاء ، [١] وكانت طائرة عسكرية نوع «سخواي» حربية روسية الصنع قد سقطت أثناء تحليقها في منطقة الحسوة ، بضواحي عدن ، وقتل طيارها، وعجز الحزب أن يحمل مسئولية سقوطها حزب المؤتمر ، بسبب رؤية الحادث ، وقد يؤدي ذلك إلى استخفاف الشعب بالتهم المثارة من قبل الحزب .

وقد حمل السفير اليمني في الجامعة العربية ، أحمد الشجني ، رحمة الله عليه ، على نائب الرئيس علي سالم البيض ، أمام الجامعة العربية ، وحمله مسئولية الأزمة السياسية ، ومصاعدتها ، بعد أن حاول الحزب الاشتراكي ، طرح الأزمة بصورة غير مباشرة ، على كثير من أعضاء الجامعة العربية ، والسفراء فيها ، بواسطة السفير اليمني الاشتراكي ، «عبدالجليل غيلان» في محاولة لتدويل الأزمة وإخراجها عن نطاقها المحلي .

وقد لاحظ الرئيس علي عبدالله صالح ، حاجته الماسة إلى التلاحم مع أعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ، وجعلهم على اطلاع على تطورات الموقف وأسراره ، بعد أن تبرم أعضاء اللجنة ، والكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي من عدم إطلاعهم على مايجري ، وخاصة عندما لاحظ بعض الأعضاء ، أن الحزب الاشتراكي قد حقق بعض النجاح في إقناع الكثيرين ، بأنه مظلوم ، وصاحب مطالب عادلة ، تخدم الشعب فقط ، فكان البدء باللقاءات الاعتيادية

---

١ ـ جريدة الحياة عدد ١١٢٢١ .

والاستثنائية في مقر حزب المؤتمر ، وفي معهد الميثاق الوطني ، وكثيراً ما حضرها الرئيس ونائبه ، في حزب المؤتمر الأستاذ : عبدالعزيز عبدالغني ، عضو مجلس الرئاسة .

وعلى مايبدو أن الحزب الاشتراكي ، بعد اتضاح خيوط المرحلة المتصاعدة وارتباط هذه الأزمة بأطراف أخرى خارجية ، ماكان له أن يرضى بالخروج من الأزمة قبل الخروج من الوحدة ، ولأن الفكر الاشتراكي في اليمن الجنوبي سابقًا نشأ على مائدة العداء للدول التي كان يسميها انبريالية ، كالسعودية مثلاً ، وقد شعر بعض قادات الحزب ، خاصة الشماليون منهم ، بأن الأزمة تسير في اتجاه يجعلهم في الأخير : الضحية الوحيدة في حالة انفصال اليمن إلى شطرين من جديد ، ويقال إن جار الله عمر ، عضو المكتب السياسي للحزب ، وزير الثقافة ، وهو شمالي ، ومحمد سعيد عبدالله محسن ، عضو المكتب السياسي ، ووزير سابق في الفترة الانتقالية ، وقبل الوحدة أيضًا، وثالثهم يحيى الشامي ، قد بدأت هذه المجموعة تميل إلى أن ترسي سفينة الأزمة على شاطئ تلبية رغبات الحزب ، وتقديم تنازلات من الرئيس علي عبدالله صالح ، كالعادة ، تنتهي الأزمة السياسية بموجبها .

وقد كان شهر نوفمبر ١٩٩٣م شهر وساطات ، ومحاولات جمة في هذا القبيل ، حيث قام الشيخ العميد مجاهد أبوشوارب ، أحد نواب رئيس مجلس الوزراء ، بوساطة بين الرئيس ونائبه ، ورافقه جار الله عمر في مطلع نوفمبر ١٩٩٣م ، وأما محمد سعيد عبدالله ، وسالم صالح محمد ، فقد توجها إلى ألمانيا بعذر العلاج .

غير أن لجنة الوساطة التي رأسها العميد: «مجاهد أبو شوارب» عادت من عدن ، بشرط جديد لـ«علي سالم البيض» ، وهو طرد قوات الحرس الجمهوري ، من قلة الرئاسة بعدن ، حيث قال البيض ـ معللا شرطه الجديد ـ: إن تلك الحراسة موالية للرئيس : علي عبدالله صالح ، وتعمل تحت قيادة أخيه العقيد

الركن : «علي صالح الأحمر» ، وأن علي سالم البيض يتخوف منها ، وفعلاً تم إخلاء منطقة المعاشيق واستراحة الرئاسة من الحرس الجمهوري ، وقد نجح الحزب الاشتراكي ، في الاستيلاء على هضبة المعاشيق ، وقصر الرئاسة فيها ؛ بحيلة دبّرها ، وهي : عندما جاء الرئيس الأريتري إلى عدن ، ونزل في قلة الرئاسة بالمعاشيق ، أضاف الحزب الاشتراكي سرية من الجنود راكبة على أطقم عسكرية ضمن موكب حرس الرئيس الأريتري ، تقدر بخمس عشرة سيارة ، ولما غادر الرئيس الأريتري عدن ، رفضت تلك القوة ، مغادرة قلة الرئاسة ، وتوتر الموقف بينها وبين قوات الحرس الجمهوري ، فكلٌ من القوتين تريد طرد الأخرى ، حتى تَمّ تسليمها للحراسة الخاصة لعلي سالم البيض ، كما التزم علي سالم البيض ـ مقابل ذلك ـ بوقف التصريحات التي من شأنها تفجير مواقف ، أو تصعيد أزمة ، ولمدة أسبوع فقط ، كي تتمكن لجنة الوساطات من تحقيق مهماتها .

وفي ٥ نوفمبر وصل الرئيس الفلسطيني: ياسر عرفات إلى صنعاء ؛ ليبذل جهداً في حل الأزمة السياسية ، ويزور عدن لتفهم المشكلة ، وكان قد عاد إلى صنعاء بجواب واضح وصريح ، بأنه لن يعود إلى صنعاء للعمل في مجلس الرئاسة مهما كان الأمر ، وبذلك اقتنع ياسر عرفات ، وخرج بيأس شديد ، ومضى لمواصلة مشاوراته مع إسرائيل ، لتحقيق الصلح والسلام ، مع اليهود في فلسطين .

وقد بدأت مرحلة جديدة أشد خطورة ، في حياة الأزمة ، عندما بدأت أجهزة الأمن في صنعاء وفي المناطق الشمالية ، تكتشف سيارات قادمة من عدن وهي في طريقها إلى الأرياف اليمنية والمدن ، تحمل على متنها قذائف للمدافع ، وقنابل ، وأسلحة أخرى متنوعة .

وأما مجلس النواب فقد اتجه إلى الحزم والجدية في تعامله مع الأزمة ، حيث أعلن الانعقاد الدائم ، حتى في يوم العطلة الأسبوعية الجمعة ، ودعا كافة

الأعضاء المتغيبين ، وشكل لجنة لتقصي الحقائق من بين أعضائه ، كما كلف وزير الدفاع ، ووزير الداخلية ، برفع النقاط المستحدثة ، على طول الطريق بين صنعاء وعدن ، وبعضها حسب ماكانت عليه الحدود الشطرية ، قبل الوحدة ، وكانت تلك المبادرة الأمنية ، المتمثلة في نشر النقاط الشطرية ، هي أخطر مابدأت به مرحلة التأزم ، حيث كان كل معسكر يتبع إحدى القيادتين الحزبيتين ، يقيم له نقطة تفتيش على الطرق العامة ، ويحميها بالدبابات ، ويذيق العابرين مرارة الاستبداد والعبث ، في كل نقطة ، كما لوكانوا في إحدى مطارات الدول الاشتراكية ، خلال الحرب الباردة ، بين السوفيت والأمريكان .

كما شدد مجلس النواب على وقف الحملات الإعلامية ، ومنع التصريحات المتصاعدة للأزمة ، وكلف النائب العام بمتابعة الموضوع ، كما كلف الحكومة بسرعة تقديم المتهمين بأعمال الإرهاب ، والقلق إلى المحاكمة ، وكان حزب المؤتمر الشعبي قد طرح بمرارة ، موضوع الانفجارات التي حدثت في صنعاء ، قريباً من منازل شخصيات قيادية هامّة في حزب المؤتمر وقد سبقت الإشارة إليها ومنها :-

١ ـ انفجار بالقرب من منزل العقيد محمد عبدالله صالح ، شقيق الرئيس ، وقائد الأمن المركزي ، وقد سجل الحادث على ذمة مجهول وعلق ملف القضية .

٢ ـ انفجار بالقرب من منزل القاضي: عبدالكريم العرشي ، عضو مجلس الرئاسة ، وسُجِّل على ذمة مجهول أيضاً .

٣ ـ انفجار بالقرب من منزل العقيد الركن غالب مطهر القمش ، وزير الداخلية السابق ، والأمن السياسي ، وسجل أيضاً على ذمة مجهول ، إضافة إلى اغتيالات بعض عناصرمن حزب المؤتمر في بعض المناطق من محافظات البيضاء .

٤ ـ انفجار بالقرب من منزل العقيد: «محمد أحمد إسماعيل» ، قائد اللواء الثامن صاعقة ، وسُجِّل على ذمة مجهول .

كما طرح الحزب الاشتراكي تهمًا أخرى ، سبق ذكرها في ما مرَّ معنا من: أحداث الفترة الانتقالية ، غير أن قرارات مجلس النواب لم تجد التجاوب الكامل ، بسبب عدم توافر المصداقية ، على إنهاء الأزمة ، مع أن المؤتمر الشعبي أصدر بيانًا عن لجنته العامة ، عرض فيه موقفه من التطورات ، وأبدى التزامه الكامل بكل قرارات مجلس النواب ، ومن أهمها : وقف الحملة الإعلامية ضد الحزب الاشتراكي ، ورفع النقاط المستحدثة من جانبه .

وقد جرت محاولات لرأب الصدع ، ومنها عقد مجلس الوزراء بكامله في مدينة عدن ، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٣م ، ليخرج بتشكيل لجنة وزارية لتعمل على : تقارب وجهة النظر بين الرئيس ونائبه ليتحقق اللقاء بينهما .

وكانت المخاوف قد تزايدت ، على الوحدة اليمنية ، بسبب غموض الموقف الدولي ، وعلى رأسه الموقف الأمريكي من الأزمة ، ووسط هذه المخاوف أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مع الوحدة اليمنية ، كونها تشكل المصلحة للشعب اليمني ، كما أن المندوبة الأمريكية «مارغريت دين» مسئولة قسم شبه الجزيرة العربية ، في وزارة الخارجية الأمريكية ، زارت صنعاء ، والتقت بمسئولين يمنيين ، وقيادات حزبية ، وطمأنت صنعاء عن عدم رضا أمريكا ، عن تصعيد الأزمة ، إلا أنّ وصول اليخت الملكي البريطاني إلى ميناء عدن مرتين خلال الأزمة ، قد تولد عنه شيء من القلق ، كما لو أنه جاء لمهمة إجلاء الرعايا البريطانيين ، عن عدن ، كما جاء في مهمته السابقة خلال أحداث يناير ٨٦ م ، وفي منتصف نوفمبر ، بدأ الحزب الاشتراكي يستنفر أعضاءه وأتباعه ، من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية ، للرحيل عن العاصمة صنعاء وغيرها ، من المحافظات الشمالية ، ربما كان لغرض تعطيل الدوائر الحكومية ، والمصالح ، والهيئآت التي يعملون بها ، وما أكثرها، إلاّ أنها أيضًا كانت تعني اقتراب ساعة الصفر لدى الحزب الاشتراكي ، خاصة أن النزوح كان بالعوائل والأمتعة ، في شكل مهاجرين أو مشردين ؛ لشدة الاستعجال ، فيما أعلن راديو عدن ، عن

اعتقال ضباط من الشرطة العسكرية الشماليين ، الذين يقيمون في عدن ، وعدد من الضباط الذين كانوا في فرع غرفة العمليات العسكرية بعدن ، وتعرض أولئك الضباط لتحقيق إرهابي ، وتعذيب نفسي وجسدي ، بتهمة أنهم أطلقوا النار من مسدساتهم اليدوية ؛ في اتجاه منزل عدنان علي سالم البيض ليلاً ، عندما كانوا في منطقة الشاطئ الذهبي ، وفسر المؤتمر الشعبي تلك التهمة بأنها محاولة لطرد الشرطة العسكرية عن عدن ، وأن منزل عدنان البيض ليس قريباً من مكان الضباط المتهمين ، ثم إن المسدس اليدوي لايمكن أن يكون لطلقة واحدة منه ، أو طلقتين ، جدوى ضد منزل كبير ، أو أنها تنال عدنان البيض ، إلاّ أن وزير الداخلية أكد أن الطلقات كانت جواً ، وذكر النائب العام في تقريره لمجلس النواب أن الطلقات كانت ناتجة عن حالة غير طبيعية وواكب تلك الأحداث المفزعة ظهور الجدية في الوساطة الأردنية ، وبداية جولة للشريف زيد بن شاكر ، إلى كل من صنعاء وعدن ، حيث استطلع الموقف ، وقيم الأزمة ، وعاد إلى عَمّان ؛ ليقدم مقترحاته للملك الحسين بن طلال ، لغرض قيامه بوساطة وصلح ، يجمع فيه بين الرئيس ونائبه ، وتوالت الوساطات الأردنية ، ولم تنقطع بعد ذلك التاريخ لمدة شهرين على التوالي .

وقد بدأ حزب المؤتمر الشعبي ، بمد رجليه على طريق التنازلات ، فقد حرص الرئيس علي عبدالله صالح ، على اللقاء مع علي سالم البيض ، في أي مكان وأي زمان ، وكان يرى أنّ اللقاء تتاح فيه فرصة استرضاء له ، ويعلق عليه أمل التوصل إلى حلول ، وكان الشيخ العميد مجاهد أبو شوارب ، لايكاد يصل إلى صنعاء ، حتى يعود مرة أخرى إلى عدن ، حاملاً العروض والتنازلات .

وقد عادت اللجان التي شكلها مجلس النواب ؛ لتقصي الحقائق ، ومراقبة النقاط المستحدثة ، بصورة مزعجة ، تؤكد وجود توتر عسكري ، وانتشار خارج حظيرة المعسكرات ، خاصة في الوحدات التابعة قيادتها للحزب الاشتراكي ، مثل لواء باصهيب في ذمار ، الذي رفض رفع النقطة ، التي أقامها في الطريق

المؤدية إلى يريم ، وإب وتعز ، وأن لواء عبود في الضالع ، التابع للحزب ، في حالة جاهزية قتالية عالية ، وتزايد في عدد الجنود ، كماهو الحال في معسكر الحمزة الثاني مدرع مستقل ، التابع للقيادة في صنعاء .

ومما ذكرنا ندرك أن الخطة التي عرضناها آنفًا للحزب ، قد قطعت مراحل هامة ، على طريق التنفيذ الحَرْفي ، لكل ماورد فيها ، وقد كان الموقف أمام مجلس النواب ، في يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م ، من قبل الحكومة برئاسة حيدر العطاس ، الذي كان ذلك آخر حضور له أمام نواب الشعب ، موقفًا صعبًا حيث سمع كل طرف مايرضيه ومايغضبه ، في تقارير اللجان ، التي شكلها مجلس النواب ، وكانت تقارير وزير الداخلية [١] ، والنائب العام [٢] إضافة إلى تقارير لجنة تقصي الحقائق ، لمجلس النواب ، من أهم وثائق الأزمة السياسية ، والمكايدات الحزبية ، قبل الحرب .

وقد تحرك حزب المؤتمر الشعبي العام ، في طرح المبادرات على طريق حل الأزمة ، واقتراح تشكيل آليات للحوار ، والتفاوض بين الحزبين ، كما ظل حزب التجمع اليمني للإصلاح ، ينصح بعدم اللجوء للقوة ، ويبدي تخوفاته من حدوث ذلك ، ويحاول تفهم الموقف من الجانبين ، ويقف وراء الرأي القائل بضرورة الحوار السياسي ، وغالبًا مايؤيد آراء حزب المؤتمر في إدارة الحوار ، وفي يوم ١٧ نوفمبر أيضًا ، عقد الرئيس علي عبدالله صالح ، ورئيس الوزراء حيدر العطاس ، جلسة طويلة مغلقة ، ظن المراقبون أنها لابد أن تخرج بجدوى مثمرة ، إلاّ أنها تكشّفت نتائجها ـ فيما بعد كما قال المثل العربي «تمخض الجبل ، فولد فأرًا» .

وبدأت اقتراحات بلورة الأفكار ، والتوجه نحو صياغة لمقترحات مفيدة تخرج البلاد من المأزق ، وتتجه إلى تشكيل لجنة حوار ، توجد الحلول ، أو غرفة

---

١ ـ العميد : يحيى المتوكل ، مؤتمر شعبي .

٢ ـ محمد علي البدري .

عملية ، تتحكم في مسار الأزمة .

في حين أعلن في عدن ، عن وجود خمسة قتلى من الضباط ، ثلاثة من لواء الشهيد لبوزة ، واثنان من اللواء الثاني مدرع في منطقة ردفان ، في محافظة لحج ، دون ضبط لأي جانٍ أو متهم ، ويتولى هيثم قاسم تطويق الحادث والتحقيق فيه ، بحكم أنه حدث في مسقط رأسه ، ويطوى ملف التحقيقات ، ويسدل الستار عن الحادث ، واتضح جليًا في مدينة عدن رفع الاستعداد القتالي للجيش ، وانتشار عسكري كثيف تابع للحزب الاشتراكي ، وبداية تدريبات في جبال عدن ، على ممارسة التسلق والاقتحام ، في وضح النهار .

كما عرفت حركة التجنيد والتعبئة وحشد القوات في كافة المناطق الجنوبية التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي ، دون هوادة ، وبالمقابل فقد بدأت إدارة التوعية السياسية في المعسكرات التابعة للدولة المركزية في صنعاء ، تفتح قاعات المحاضرات للمحاضرين تباعًا ، ليقوموا بتوعية الجند ، ومكاشفتهم بالتاريخ الدموي للحزب الاشتراكي ، وتوجهاته الانفصالية .

كما حدث تحرك متوازٍ ، بين الحزب الاشتراكي ، والمؤتمر الشعبي ، في التسابق على كسب موقف الرئيس السابق علي ناصر محمد ، الذي يقيم في سوريا ، وقد أوفد الطرفان إليه وفدين ، خلال أسبوع واحد ، كل منهما يهدف إلى استمالته ، واستغلال القوة العسكرية ، التي نزحت معه عام ١٩٨٦م ، من الجيش الذي كان تابعًا له ، وقبائل منطقته ، ولولا الأزمة ، فإن كليهما لايرغب في الجلوس معه ، ولا في التعامل السياسي ، إنما لغرض المزايدة والاحتواء ، وقطع الطريق على الآخر .

وفي عشرين من نوفمبر ١٩٩٣م ، وصل المندوب الأمريكي «أورثر هيوز» إلى صنعاء ، ليؤكد دعم الولايات المتحدة الأمريكية ، للوحدة اليمنية ، ويبدي قلق أمريكا من تفاقم الأزمة ، والتصعيد العسكري ، مما دفع بالسفير الأمريكي لزيارة علي سالم البيض في عدن ، وحمل إليه صورًا فضائية ، أمريكية ، توضح

تحركات القوات العسكرية والحشد ، في حين اتفق أطراف الأزمة والحوار ، على توسيع قاعدة الحوار الوطني ، في لجنة موسعة ، ممثلة من كل التنظيمات ، والشخصيات الاجتماعية والسياسية .

وقد شكّلت بعد محاولة واسعة وتداولات جادة ، من الإخوة التالية أسماؤهم : –

١ـ أنيس حسن يحيى عوض ، رئيس كتلة الاشتراكي البرلمانية .

٢ ـ حمود محمد بيدر ، الأمين العام لمنظمة مناضلي الثورة اليمنية

٣ ـ خالد فضل منصور ، رئيس التجمع اليمني الوحدوي

٤ ـ سنان عبدالله أبو لحوم ، رئيس اتحاد القوى الوطنية .

٥ ـ عبدالرحمن علي الجفري ، رئيس رابطة أبناء اليمن .

٦ ـ عبدالملك عبدالجليل المخلافي ، الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري .

٧ ـ قاسم سلام ، أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ، قطر اليمن .

٨ ـ مجاهد أبو شوارب ، شخصية مستقلة .

٩ ـ أحمد جابر عفيف [1] اتحاد القوى الوطنية .

١٠ ـ إسماعيل بن أحمد الوزير .

١١ ـ أحمد محمد الشامي ، الأمين لحزب الحق .

١٢ ـ أحمد عبدالرحمن قرحش .

١٣ ـ أحمد كلز .

---

١ ـ كان ذا جهدٍ ، وعزم فولاذي ، وهبه الوصول إلى وثيقة العهد والاتفاق ، لذلك اختير رئيساً للجنة قبل توسيعها في أول اجتماع لها في مؤسسة العفيف بصنعاء ، ثم أصبح مقررا دائما للجنة االحوار .

١٤ ـ جار الله محمد مسعد عمر .

١٥ ـ حيدر أبو بكر العطاس .

١٦ ـ حسين شرف حسين الكبسي .

١٧ ـ حمود هاشم عبدالله الذارحي .

١٨ ـ سالم حسن المعمري .

١٩ ـ صادق علي الضباب .

٢٠ ـ صالح ناصر نصران .

٢١ ـ صلاح بن أحمد قليته .

٢٢ ـ عبدالعزيز عبدالغني .

٢٣ ـ عبدالوهاب أحمد الآنسي .

٢٤ ـ عبدالقادر حسن محمد القيري .

٢٥ ـ عبدالقدوس يحيى المضواحي .

٢٦ ـ عبدالكريم علي يحيى الإرياني .

٢٧ ـ عبدالله أحمد غانم .

٢٨ ـ عبدالله صالح البار .

٢٩ ـ عبدالله محسن الأكوع .

٣٠ ـ عبدالواحد هواش .

٣١ ـ عمر عبدالله الجاوي .

٣٢ ـ فضل محسن عبدالله .

٣٣ ـ محسن محمد أبوبكر بن فريد .

٣٤ ـ محمد راوح سعيد .

٣٥ ـ محمد عبدالله علي الفسيل .

٣٦ ـ محمد عبدالملك المتوكل .

٣٧ ـ يحيى محمد الشامي .

٣٨ ـ زيد بن علي الوزير .

وبدأت لجنة الحوار الوطني أعمالها بشكل جدي ، وجلسات مكثفة ، وتنقل مستمر بين صنعاء وعدن ، وفي الوقت نفسه أعلن في صنعاء عن اغتيال الرائد أحمد الشامي ، مدير إحدى المديريات الشمالية في محافظة الجوف ، في عملية غادرة ، قريبًا من وزارة الإدارة المحلية ، وتوقعت كافة الأوساط أن يكون الاتهام موجهًا للحزب الاشتراكي اليمني ، في تلك الأجواء المتوترة ، وتبادل التهم ، إلاّ أن وزير الداخلية (مؤتمر شعبي) أصدر بيانًا يبرئ فيه الحزب الاشتراكي اليمني ، ويلقي باللائمة على الثأر ، وكان قد وصل وزير الخارجية البريطاني «مارك إيليوت» إلى عدن يحمل رسالة من حكومته إلى علي سالم البيض ، حول مشكلة الأزمة ، وتصعيد الموقف ، ذلك ما أوحى بمزيد من القلق ، لدى القيادة بشكل عام في صنعاء ، وأعاد إلى الذاكرة ارتباطًا وطيدًا بين المخابرات البريطانية ، وبين قيادة الحزب الاشتراكي ، منذ أمد بعيد ، وأثارت الشكوك البحث في ملف الاستخبارات السرية البريطانية اليمنية ، من قبل ١٩٦٧م في عدن ، وبدا كأن الأزمة تسير على أصابع أجهزة التجسس الغربية ، ذات المصالح القديمة في عدن ، وخلال تلك الزيارة ، شكل الحزب الاشتراكي مركزًا عملياتيًا ، في مقر اللجنة المركزية بعدن ، يهتم بنشر وقائع الأزمة ، وتدويلها إعلاميًا لصالح الحزب الاشتراكي ووجهة نظره ، برئاسة سالم صالح محمد ، وكان أول تصريح لذلك المركز ، في ٢٧/نوفمبر ١٩٩٣م ، باختيار البديل الفدرالي عن الوحدة اليمنية الاندماجية ، وأيد اعتكاف البيض في عدن ، وأصدر أكثر من إعلان ، عن عدم وجود أدنى مقومات الوحدة اليمنية ، نبي شكلها ذلك .

وقد شعرت الحكومة البريطانية باستياء الرئيس علي عبدالله صالح ، من موقفها المنفرد بعدن ، وعلاقاتها الخاصة بعلي البيض ، فبعثت برسالة تطمئن الرئيس ، بأنها مؤيدة للوحدة اليمنية ، إلاّ أن التوفيق لم يحالف الرسالة ؛ بتحقيق هدفها ، وكان أسلوب توصيلها مؤيداً للانفصال حيث وصلت إلى الرئيس عبر حيدر العطاس ، الطرف المتشدد في إدارة الأزمة ، فكانت بمثابة إقلاق أشد خاصة أنها جاء ت والخواطر في صنعاء مكدرة بسبب اختطاف الدبلوماسي الأمريكي «ماهوني» ، في مساء الخميس ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣م ، في محافظة مأرب ولم يكن سوى الحزب الاشتراكي متهماً بالدفع في هذا الاتجاه ، ليثبت للعالم الخارجي ، تدهور حالة الأمن ، وانفلات الأوضا ع في صنعاء .

وواكبت تلك الأحداث تحركات مكثفة ، ومحاولات متواصلة من الرئيس علي عبدالله صالح ؛ لكبح جماح الأزمة ، حيث زار وزارة الداخلية ، وأصدر أوامر بتشكيل غرفة عمليات في وزارة الداخلية ، لإلقاء القبض على كافة المتهمين ، بأعمال العنف والإرهاب ، وملاحقة الفارين ، في محاولة لاسترضاء الحزب الاشتراكي ، إلاّ أنها كانت غباراً في مهب الريح .

واستمر الحزب الاشتراكي في تصريحاته ، المنادية بالوحدة الفدرالية ، وبحجة أن الوضع الحالي كان أقل من مستوى الفيدرالية ، وواجهت هذه الفكرة الفيدرالية معارضة شديدة ، واستياءً كبيراً من كافة الأحزاب ، والتنظيمات ، ونواب الشعب ، واعتبرت تلك التصريحات من الحزب ، أنها تعني التراجع عن الوحدة اليمنية ، ولقوة الحملة المضادة ، تمنى الحزب الاشتراكي أنه لم يصرح بها ، خاصةً وأنها كشفت نواياه الانفصالية ، باعتراف صريح ، أمام كل جماهير الشعب ، وكان الحزب الناصري الوحدوي ، قد ندد بتلك الأفكار الارتدادية ، في مؤتمره الثامن ، الذي عقد في صنعاء ، وحضره الفريق أول

«محمد فوزي» عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديموقراطي الناصرى .

وأما فرس الرهان المنتظر الذي لم يعط تأييده لأحد الطرفين ، فهو علي ناصر محمد ، الذي كان يتلقى من الحزب الاشتراكي رسائل ووفود ، وتهدف إلى احتواء موقفه ، مع الحزب جهات عربية ، عزيزة على نفس علي ناصر محمد ، إلاّ أنه أيضاً يتلقى الدعوات والعروض المغرية ، من الفريق علي عبدالله صالح ، ويمنيه بالعودة ، وإتاحة الفرصة له بالمشاركة في الحياة السياسية خاصة عندما التقيا في عمان ، حيث طلب الرئيس من علي ناصر محمد العودة إلى صنعاء وتشكيل حكومة برئاسته ، فاعتذر علي ناصر محمد ، ولذلك وجد نفسه مضطراً ليمسك العصا من النصف ، ويعتذر عن العودة إلى اليمن ، في ظل تلك الأوضاع حتى يعرف من المنتصر ، والحقيقة أن الحزب الاشتراكي كان أنشط من خصمه بكثير ، في تصعيد الموقف الخارجي ، والعمل الدبلوماسي في الدول العربية وغيرها ، لكسب تعاطف الأنظمة إلى جانبه ، وساعده على ذلك ثلاثة أمور .

١ ـ تحديد الهدف والخطة المبكرة .

٢ ـ امتلاكه معظم رجال السلك الدبلوماسي اليمني ، في الخارج .

٣ ـ تزكيته من الأنظمة العربية المجاورة .

وقد قام صالح منصر السيلي ، بعدة جولات لهذا الهدف ، وقد حقق نجاحاً ملحوظاً، في إقناع تلك الدول ، وعلى رأسها: مصر ، وسوريا، وإزاء ذلك المسعى للحزب الاشتراكي ، الرامي إلى فرض طوق العزلة ، على القيادة السياسية للجمهورية اليمنية في صنعاء ، فقد قام حزب المؤتمر الشعبي بتوجيه وفود تحمل رسائل توضح الحقائق ، وتكاشف تلك الدول بحقيقة مايجري وراء الكواليس ، ومن تلك الوفود : مبعوث إلى القاهرة ، وهو : عبدالكريم الأرياني ، المشهور بالقدرة على المطارحة والمصارحة ، ومبعوث إلى عمان ، وهو : حسن أحمد اللوزي ، وتوج نجاح إطلاق سراح الدبلوماسي الإمريكي «ماهوني» يوم ٢ ديسمبر ١٩٩٣م من الخاطفين له ، تأكيدات القيادة الشرعية في صنعاء ، بأن

الوضع السياسي والدبلوماسي مطمئن للغاية ، وقد كثفت المملكة الأردنية من وساطاتها على مستوى الملك ، ورئيس الديوان الملكي ، وعرض الملك حسين عقد لقاء بين الرئيس ونائبه في المملكة الأردنية عمّان ، في الوقت الذي يبدأ فيه الرئيس استعداده للقاء البيض في عدن ، أوفي غيرها ، وأحس الحزب الاشتراكي بأن الرئيس علي عبدالله صالح ، وجانبه في صنعاء ، بدأ يتعامل مع تطوارات الموقف بجدية ، وأن حزب المؤتمر يتصدى لكل أطروحات الحزب الخارجية ، فانطلق الحزب الاشتراكي يثير دعايات إعلامية ، مثيرة للغاية ، وصعد حملة تجاوزت حد الصدق أو المعقول ، أو حتى التصرفات الأخلاقية ، فقد كانت التهم التي يكيلها ضد كل من هبّ ودبّ ، تبعث الحزن والخجل .

ومن تلك الدعايات قولهم :-

١ - «الرئيس علي عبدالله صالح ، يستقدم ضباطًا عراقيين إلى معسكر الكبسي في ردفان ، والغرض معروف من تلك الإشاعات هو : إثارة دول الخليج والسعودية ، كي تتلاحم أكثر وأكثر مع الحزب ، ضد الرئيس .

٢ - سالم صالح محمد ، يصرح في حديث لوكالة « فرنس برس» : أن اليمن يعتبر عمليًا فيه دولتان ، وعاصمتان .

٣ - ويصرح أيضاً :أن هناك قوى في المجتمع ، ستقوم بخطوة الانفصال مالم يتم إصلاح حقيقي ، ولكن متى ؟ وكيف ؟ لاندري [(١)].

وأمام هذا التصعيد القوي ، أعلن الرئيس علي عبدالله صالح ؛ عن حزب المؤتمر الشعبي ، موافقته على كافة شروط الحزب الثمان عشرة التي طرحها، وقبل بتأجيل الحديث عن النقاط التي طرحها المؤتمر كاملة .

وكان الرئيس قد وصل حداً عاليًا من القناعة بأن القضية ليست قضية

---

١ - جريدة الحياة ١١٢٥١ / ٨ ديسمبر ١٩٩٣م .

شروط أو مطالب ، بقدر ماهي قضية خطة انفصالية لا أقل ولا أكثر ، وكان قبوله بكافة شروط الحزب ، يمثل ورقة ضغط وإحراج للحزب ، ليسقط من يده ورقة المزايدات ، بالنقاط الثمان عشرة .

وقد تعرض الرئيس بمواقفه تلك ، إلى غضب الكثيرين في حزب المؤتمر ، الذين رأوا في تنازلاته تلك اعترافًا للحزب بعدالة مطالبه ، واعترافًا بقوة موقفه وقد علل الرئيس تلك التنازلات ، وغيرها ، بقبوله قائلاً «من أجل الوحدة اليمنية» وقد ذهب الوسيطان ، الشيخ : سنان أبو لحوم ، والعميد مجاهد أبو شوارب ، إلى عدن في ٨ ديسمبر ١٩٩٣م ، مبتهجين بموافقة الرئيس على شروط الحزب ، ومطالبه وعلى وضع جدول زمني لتنفيذ تلك الشروط ، على أن يعود علي سالم البيض إلى صنعاء ؛ لأداء اليمين الدستورية ، ويمارس مهامه في مجلس الرئاسة وتنتهي الأزمة السياسية بذلك

وقد كانت لجنة الحوار ، التي لاتقر ولاتستقر ، مفوضة بوضع الجدول الزمني ، غير أن الحزب الاشتراكي التزم بوضع الجدول الزمني بمفرده أولاً ، وعاد الشيخ سنان أبو لحوم إلى صنعاء في ١٢ديسمبر يحمل البشرى ، بأن علي سالم البيض قبل إغلاق ملف الفيدرالية ، كمنجز هام من منجزات لجنة الوساطة والحوار الوطني ، وما إن لاحت بوادر الانفراج بهذه المؤشرات ، حتى وصلت إلى عدن ، في يوم ١٣ديسمبر ، سفينة جيبوتية ، مرت عبر قناة السويس ، تحمل شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر ، للحزب الاشتراكي ، وقد شوهدت القواطر تجر الشاحنات في شوارع المعلى ، إلى المخازن المركزية في جبل حديد [١]، ذلك ماأزعج القيادة السياسية في صنعاء ، وأصاب المتطلعين إلى الحلول بالإحباط ، وكانت تلك العملية ، عبارة عن إزاحة برقع المغالطة عن جبين الحزب ، وكشفت الاستعدادات العسكرية بشكل أكثر وضوحًا .

وقد حاول حزب التجمع اليمني للإصلاح ، الاحتفاظ بالتوازن ، ومحاولة

---

١ ـ جريدة الحياة اللندنية ١١٢٥٨ .

الوصول إلى حل للأزمة ، من خلال موقعه المشارك في السلطة .

وفي مقابلة صحفية مع الشيخ : عبدالمجيد الزنداني ، في يوم ١٤ديسمبر ، أكد أن العلاقات ماتزال مع الحزب الاشتراكي جيدة .

وفي محاولة واضحة من الحزب ، لإثارة الغبار على فضيحة استيراد الأسلحة ، فجّر حيدر أبوبكر العطاس أزمة جديدة ، في يوم ١٧ ديسمبر ١٩٩٣م ٤ رجب ١٤١٤هـ ، حول ادعائه بأن نقطة عسكرية في مدخل العاصمة صنعاء ، تابعة لقوات الشرطة العسكرية اعترضت موكبه ، في محاولة لمنعه عن العودة إلى صنعاء ، بالرغم أنه رئيس للحكومة ، وادعى أن ذلك حدثَ بناءً على توجيه من قائد الشرطة العسكرية العقيد الركن : محمد يحيى الحاوري ، وبموجب ادعائه ذلك جرى اتخاذ قرار صارم من الرئيس علي عبدالله صالح ، ومن مجلس الوزراء بإلقاء القبض على الضابط المستلم ، في النقطة الواقعة في مضيق منطقة يسلح ، والتحقيق في القضية بشكل سريع ، إلاّ أن العطاس ، والحزب الاشتراكي ، بكافة أجهزته الصحفية والإعلامية ، اتخذوا من تلك القضية مادة إعلاميةً أشد من الأولى لمدة أسابيع ، حتى رفعت نتائج التحقيقات كالتالي : -

«تجاوز موكب رئيس الوزراء المكون من عدد كبير من السيارات النقطة بسرعة فائقة ، دون توقف ، أو بلاغ عن صاحب ذلك الموكب الكبير ، مماجعل حرس النقطة يندفعون لتوقيف الموكب ، أو جزئه الأخير ، فلمّا تأكد الضابط المستلم أن ذلك موكب رئيس الوزراء ، قدم اعتذاره وسمح بمرور الموكب ، وقد أصدر الحزب تعميماً مثيراً ، على كافة أعضاء البعثة الدبلوماسية في الخارج ، محذراً من أن يجرهم حزب المؤتمر الشعبي وغرفة عملياته لتأييد موقفه في الأزمة ، كما أثار قضية أخرى ادعى أن ضابطًا جنوبياً يسمى حمود مسعد المريسي ، قدتم اختطافه في صنعاء .

وهدد بمقاطعة الحوار ، بسبب : تعرض لوحة «بورت» مقر جريدة صوت العمال ، في صنعاء ، إلى إطلاق النار عليه ، من أحد رجال القبائل الذين نالتهم

الجريدة بالبذاءة ، والطعن في شرفهم ، دون دليل ، غير أن الوساطة احتوت الموقف ، وتعهدت ببحث الموضوع والحل السريع ، فيما أعيد تشكيل لجنة الحوار الوطني ، بتغيير بعض الممثلين عن حزب المؤتمر ، في ١٨ ديسمبر ١٩٩٣م ، بناءً على طلب من الحزب الاشتراكي ، بحجة أن المفاوضين السابقين كانوا متشددين ضد الحزب ، وورقته المطروحة ، إلى حد لايسمح للحوار بالتقدم .

ومن أولئك الذين تم استبعادهم الأستاذ: عبدالسلام العنسي ، والأستاذ: عبدالملك منصور المصعبي ، وفي ٢٠ من ديسمبر ١٩٩٣م ، أعلن مصدر أمني في صنعاء ، عن إطلاق نار كثيفة في منطقة حدة ، من قبل حرس منزل العميد : هيثم قاسم ، وزير الدفاع ، الذي كان حينها في عدن ، وقد قتلوا جراء ذلك شخصًا بريئًا عابرًا في طريقه ، وكانوا قد فعلوا كذلك ، قبل شهرين تقريباً ، مما أدّى إلى إصابة الشاب : محمد حسين النونو ، وقطعاً لدابر التطور، من جانب القيادة في صنعاء ، أعلن الرئيس علي عبدالله صالح ، في٢٠ ديسمبر ١٩٩٣م ـ ٧ رجب ١٤١٤هـ ، عن مبادرة من جانب واحد ، هي : وقف الحملة الإعلامية ضد الحزب الاشتراكي ، من كافة وسائل المؤتمر الإعلامية ، ولو لم يلتزم الحزب الاشتراكي ، وذلك لما تقتضية المصلحة الوطنية العليا، ولم تمض يومان من هذا الإعلان ، حتى خرج المؤتمر عن صمته ، في يوم ٢٢ ديسمبر ، حيث أعلن عن هبوط طائرة عسكرية ، من نوع «أنطونوف» في مطار عدن ، وعلى متنها مجموعة من الخبراء الروس ، وبعض الأجهزة والمعدات العسكرية ، وأن تلك الظاهرة سبق حدوثها مرات منذ بدأت الأزمة ، وقد عُرِف تفسيرٌ لماسبق أن ادعاه الحزب ، بأن خبراء عراقيين ، قدموا إلى صنعاء ، وهو من باب ذر الرماد في العيون عن استقدام خبراء روس إلى عدن ، ومجموعة من الطيارين ، وقد بدأ الرئيس علي عبدالله صالح تغيير قناعته ؛ بشكل جذري تجاه التعامل مع الحزب الاشتراكي ، ويبدو أنه يئس تمامًا من تحريك الأزمة صوب الانفراج ، خاصة عندما حدثت أزمة جديدة ، باغتيال ثاري ، لأحد أعضاء الحزب الاشتراكي في صنعاء ، عبداللطيف سعد الرعيني ، في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣م /١٠ رجب ١٤١٤هـ ، حين

هدد الحزب الاشتراكي بفتنة تحرق الأخضر واليابس .

وبدأ المؤتمر الشعبي تحركاته الجديدة ، بدعوة أعضاء اللجنة الدائمة ، إلى معهد الميثاق ، وكاشفهم بكل المستجدات على الساحة ، وهذا ملخص لكلمة سبق أن ألقاها الرئيس علي عبدالله صالح في كلية الشرطة ، بمناسبة تخرج دفعة من حملة الماجستير ١١/١٢/١٩٩٣م ، وهذا تفصيل لما ذكره الرئيس في ذلك اللقاء ، فقال

١ ـ البلاد تمر في أزمة ، خاصة شاملة ، على كل الأصعدة ، ومدفوعة الثمن إلى ضعفاء النفوس ، من القوة المعادية للشعب ووحدته ، وهناك من تجار السياسة ، مَن هم مرتاحون لهذه الأزمة ، ـ وفي إشارة هجومية واضحة إلى تعاطف بعض قيادات ملكية عرقية مع الحزب الاشتراكي ، قال ـ هم أولئك الذين كانوا تجار الحروب ينتقلون بين صنعاء والجوف ، أول الملكية ، هم اليوم أولئك الذين يتنقلون بين صنعاء وعدن ، لتغذية الأزمة .

٢ ـ إننا نعيش في ظل النظام العالمي الجديد ، الذي يعني التعامل مع الأوضاع الدولية الراهنة ، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ، ولكن مازال البعض يعيشون الظروف السابقة في عهد الاشتراكية ، أولئك الذين أزعجتهم نتائج الانتخابات في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م .

٣ ـ وإذا كان البعض قد هضمته النتيجة ، وجاءت خلافاً لمراده ، كان عليهم الاستعداد للدورة القادمة ، بعد أربع سنين .

٤ ـ الديموقراطية تعني الخضوع للأغلبية ، والتعددية ، وليس لفرض النفس بالقوة .

٥ ـ نأسف للصورة التي ظهر بها الرئيس ونائبه ، على شاشة التلفزيون (m . b. c) إنها صورة خصومة ونزاع ، ـ كانت القناة السعودية تعمل على تبني الصورة الهزيلة المخجلة ـ ولم يظهروا على الشاشة اليمنية ، وكنا نتمى أن

تتابع تلك القناة ، أحداث ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، و٢٧ إبريل ، ١٩٩٣م ، لكنها للأسف لاتعجب بمثل تلك الأحداث في حياة الشعب .

٦ ـ لماذا أصبحت صحيفة الحياة ، والشرق الأوسط ، هما الناطقتان باسم الأزمة ؟، وليست جريدة الثورة والجمهورية وأكتوبر .

٧ ـ إن الأزمة هي : عبارة عن محاولة لمزيد من الانتفاع والابتزاز والسيطرة .

٨ ـ إن خدمة الوحدة والحفاظ عليها لاتأتي عبر رسائل الفكسميل ، والمنشورات ، والتسكع على أبواب السفارات ـ في تنديد بأسلوب التواصل بين الحزب والسعودية ، بعد أن كشفت رسائل الفاكسميل .

٩ ـ لايخجل من يسمع ذلك ، أن يقوم بها مقابل قيمة مدفوعة عاجلة وآجلة وهو يقوم بإبلاغهم بالفكسميل عملنا كذا وقلنا كذا وهم ينتظرون الشيك .

١٠ ـ الوحدة اليمنية صارت شماعة تعلق عليها المهاترات ، التي تجري باسم الوحدة ، ولسنا مغرورين بالسلطة ، ولاجاهلين بطبيعة الظروف ـ ومع اعتذارنا للإخوة المصريين ـ فإن اللغة الشائعة «نريد بتوع بره» رغم أن كل شيء يصنع في مصر ، وكذلك بعضنا يبحث عن الحلول والتوجهات ، كما كان في الماضي من الكرملين ، وحاليًا من البيت الأبيض ، وبعد المغرب يتسكعون على أبواب السفارات .

١١ ـ وعلى كل ليست المشكلة مشكلة ثمان عشرة نقطة ، أو خمس وعشرين نقطة ، فقد وافقنا على كل شيء ، ولكني أطالب الإخوة في الحزب الاشتراكي أن يعودوا إلى الصواب ، ويتحملوا المسئولية في إطار حكومة الائتلاف ، برئاسة حيدر أبوبكر العطاس ممثل الحزب الاشتراكي ، هل يظنون وهم يلوحون بالقوة ، والحرب ، والدمار ، أن الآخرين لهم قلب واحد ، ورئة واحدة ، وهم يملكون قلبين ورئتين .

١٢ ـ علي سالم البيض عندما كان في أمريكا اتصل بي ليقابل نائب الرئيس الأمريكي في واشنطن ، قبل عودته ، فرحبت ، وخولته حق المباحثات ، من واقع ملف العلاقات اليمنية الأمريكية ، واتصلت بالسفير: محسن العيني في أمريكا، الذي كان في القاهرة ، وكلفته بالعودة إلى واشنطن ، ليحمل معه من الخارجية اليمنية ملف العلاقات .

وفعلاً عاد لهذا الغرض خصيصاً، وفقًا للبروتوكولات الدولية أن يكون سفير البلد حاضراً المباحثات التي تهم البلدين ، غير أنه فوجئ بأن اللقاء رتب عبر قنوات أخرى ، دون القنوات الدبلوماسية اليمنية ، وتم الاعتذار للسفير عن حضوره اللقاء .

والغريب من علي سالم البيض ، أن يدعي بأن المخابرات اليمنية كانت تطارده ، وهو في أمريكا ، ذلك لأن بعض الوزراء مثل الدكتور عبدالكريم الأرياني ، وأحمد لقمان ، كانا قد نزلا في زيارة خاصة شخصية ، صدفة بالفندق الذي ينزل به علي سالم البيض ، ففهم خطأً أن تلك العملية تجسس ، ومطاردة ضده .

هل تعلمون ياأعضاء اللجنة الدائمة ، أن ممارسات الحزب الاشتراكي اليوم لاتحتمل معنىً سوى العودة إلى التشطير ، إن الحزب الاشتراكي يصعد الأزمة ، ويدق طبول الحرب ، وعودوا إلى التقرير المرفق من اللجنة العامة ٢٢ مايو ١٩٩٠م .

وقد كان النشاط الجماهيري المضاد للتوجه الاشتراكي نحو التشطير ، قد اندفع إلى الأمام ، وكان حزب المؤتمر الشعبي والإصلاح ، والأحزاب المؤيدة للوحدة ، قد عملت بواسطة أعضاء مجلس النواب ، والهيئات الشعبية ، على إقامة عدد من المؤتمرات الجماهيرية ، وأصدرت تلك المؤتمرات بيانات عديدة ، تؤيد الوحدة ، وتندد بالأزمة ، والاعتكاف وخطوات التشطير ، وتؤيد الحلول السليمة ، والحوار البناء المسئول ، وعقب كل مؤتمر ، يذهب وفد من كبار

المؤتمرين ، لمقابلة الرئيس في صنعاء ، ونائبه في عدن ، ورئيس التجمع اليمني للإصلاح ، في محاولة للضغط الشعبي ، على صدر الحملة التشطيرية التي يسير إليها الحزب الاشتراكي وحلفاؤه ، وفي استقبال العام الميلادي ١٩٩٤م كان الحزب الاشتراكي ، قد أعلن عن مقتل خمسة من الضباط ، في نقطة ردفان ، في يوم ٥ يناير ١٩٩٤م ، على حد قولهم :

١ ـ مقدم سيف ناجي ، ركن استطلاع معسكر لبوزة ، اشتراكي ، واثنين مرافقين له ، واثنين آخرين من معسكر اللواء الثاني مدرع أحدهما الرائد علي دغيش من المؤتمر ، في حادث غامض .

ومن سلسة المؤتمرات الشعبية ، أقيم مؤتمر لعلماء اليمن ، في يوم ٢٧ رجب ١٤١٤هـ ، ٨ يناير ١٩٩٤م ، في جامع الجند .

كان الشيخ : عبدالمجيد الزنداني ، عضو مجلس الرئاسة ، ممثل حزب الإصلاح ، قد هيأ لذلك المؤتمر ، وحمل عب ء الترغيب للفكرة ؛ للرئيس ونائبه ؛ من القاضي : محمد بن إسماعيل الحجي ، رئيس جمعية علماء اليمن للحضور إلى ذلك المهرجان الإسلامي ، الممثل لعلماء اليمن قاطبة ، في جامع الجند ، لتجري وساطة علمية دينية ، بين الرجلين ، وأن يقطع الخلاف بينهما ، وقد قبل الرئيس الدعوة ، وحضر المؤتمر ، في حين رفض علي سالم البيض الدعوة ، وشنع بالمؤتمر والمؤتمرين ، وغمز وفد العلماء برئاسة الشيخ ناصر الشيباني ، الذي ذهب لمقابلته ، عقب المؤتمر ، بأنهم يبيعون صكوك الغفران ، ودعا إلى مؤتمر نقيض ، يؤيد اعتكافه في مدينة عدن ، ولم يبلغ المؤتمر مراده المأمول ، في حين استغل الرئيس علي عبدالله صالح المناسبة ، ورفض علي سالم البيض ، واتخذ رفضه الحضور إلى الجامع والعلماء ، دليلاً على نواياه السيئة ، وتلذذه بتصعيد الأزمة .

والجدير بالذكر أن خطةً كانت مرسومة ، ذات ميزانية مرصودة من الدولة للجهاز المركزي للإحصاء ، برئاسة الدكتور : عبدالكريم الإرياني ، لمواجهة نفقات

التعداد السكاني العام للسكان والمساكن ، للجمهورية اليمنية ، كان المشروع قيد التنفيذ ، وقد أنفقت على تنفيذه مئات الملايين من الريالات ، فأمر رئيس الوزراء حيدر أبوبكر العطاس بإيقافه ، وإلغاء التعداد ، وربما كان التخوف من نتيجة عدد السكان الضئيل في المناطق التي يسيطر عليها الحزب الاشتراكي .

وقد عانى الدكتور عبدالكريم الأرياني ، صدمة نفسية لتلك الإطاحة بالمشروع ، فقدم استقالته احتجاجًا على ذلك القرار الحزبي ، في ١٦ يناير ١٩٩٤م ، بينما تواصلت جهود الوساطات ، من كبار المسئولين الأردنيين ، وتردد على عدن «أرثر هيوز» ، السفير الأمريكي ، مرات عديدة ؛ لمحاولة التوسط ، والعمل على إرخاء حبال الأزمة .

إلاّ أن الموقف الأمريكي والبريطاني ، كانا على مايبدو على طرفي نقيض ، إزاء الأزمة والوحدة اليمنية ، فالمملكة البريطانية ، كانت مهتمة بوقوفها وراء الحزب الاشتراكي ، ـ وأمّا الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تحاول على استمرار الوحدة اليمنية ، ولكن بأسلوب هادئ وغير صارخ ، وقد فوجئ المتابعون لمجرى أحداث الأزمة ، لبيان اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي ، الذي صدر موزعًا في ١٧/١/ ١٩٩٤م ، وأحصيت فيه صور ممارسة الحزب الاشتراكي الانفصالية ، في التالي :

١ ـ الحزب الاشتراكي يدفع بالطيران التابع له في عدن ، في مناورة عسكرية ، لم تبلغ عنها وزارة الدفاع في صنعاء ، وخلالها يسقط قنابل حية ، على معسكر العمالقة الوحدوي ، في محافظة أبين ، مما أدّى إلى ذعر الأفراد على حين غفلة ، وتدمير بعض المنشئآت .

٢ ـ ثلاثة ألوية عسكرية ، خاضعة للحزب الاشتراكي ، تعود من حدود سلطنة عمان إلى حدود محافظة مأرب الشمالية ، في مواجهة القوة الوحدوية هناك .

٣ ـ إعادة نقاط التفتيش ، في الحدود الشطرية القديمة ، في منطقة كرش

ويقوم الحزب بتفتيش كل داخل إلى المحافظات الجنوبية ، حتى النساء .

٤ ـ ترحيل كافة الأسر الجنوبية من المحافظات الشمالية بأثاث منازلهم ، إلى عدن ، إيذانًا ببداية الانفجار .

٥ ـ اتخاذ مواقع قتالية ، وخنادق حول معسكر باصهيب ، التابع للحزب الاشتراكي ، في مدينة ذمار ، الشمالية .

٦ ـ تسرب الحرس الخاص بعلي سالم البيض ، المتمركز في الشمال الشرقي من صنعاء ، إلى منطقة خولان ، ومحاولة التمركز في خولان ، قريباً من أنابيب النفط ، الممتدة بين مأرب وشاطئ البحر الأحمر ، في الحديدة .

٧ ـ منع أي مواطن من دخول مدينة عدن ، لابساً الجنبية ، الزي التقليدي لليمنيين ، باعتباره مظهرًا غير حضاري في عدن .

واعتبر البيان مجموع هذه التصرفات ، تعبيراً صارخاً عن بداية شن الحرب العسكرية ، من طرف الحزب الاشتراكي ، وأعقب ذلك : اجتماع مجلس الوزراء في صنعاء ، في ظل غياب رئيسه حيدرالعطاس ، المعتكف في عد ن ! وإدانتة بالإجماع ، بسبب تحيزه لصالح استمرار الأزمة ، وإلغائه التعداد السكاني العام ، الذي كلف الدولة أكثر من ٤٠٠ أربعمائة مليون ريال ، بعد أن كان انعقاد مجلس الرئاسة في صنعاء ، من ثلاثة أعضاء ، حيث كان سالم صالح محمد ، قد دخل المعتكف هو الآخر في عدن ، وقد أصدر رسالة في ٢٤ رجب ١٤١٤هـ / ٦ يناير ١٩٩٤م ، إلى حيدر العطاس ، يحمله مسؤلية كل ما يترتب على ذلك ، من شلل الحكومة ، وماينتج عنه من مضار.

وكان الرد العملي من الحزب الا شتراكي في عدن ، أن أصدر العميد: هيثم قاسم ، وزير الدفاع أوامره ، لكتيبة من الشرطة العسكرية ، المتمركزة في مدينة عدن ، منذ إعلا ن الوحدة ، كانت قد انتقلت من صنعاء ، بالرحيل عن المدينة عدن ، ومغادرتها مقرها الرئيس ، خلال يومين من البلاغ ، وقد خرجت

فعلاً من عدن في أواخر عام ١٩٩٣م ، غير أن الأمر قوبل بصمت أليم ، من حزب المؤتمر الشعبي ، وموافقة على القرار المرّ ، ثمناً لتهدئة الأوضاع المتأزمة كما رحلت قبل هذه الكتيبة ، كتيبة أخرى من الدفاع الجوي ، كانت تتمركز في عدن .

وماكان الرئيس والقيادة العسكرية في صنعاء ، قد اقتنعوا أن تلك التصرفات ، سيتلوها إعلان للانفصال حقيقة ، إلاّ أن الشرطة العسكرية قد تشكل عقبة وقتية في وجه قرار الانفصال المشئوم .

وكان الحزب الاشتراكي يرفع مبرراً واحداً لطرد الشرطة العسكرية من عدن ، هو : تآمرها لاغتيال عدنان علي سالم البيض مدير البحث الجنائي ، إلا أن عدنان علي سالم البيض ، كان يتهم أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في عدن ، وهو الدكتور : حسين الهمزة ، الذي يقيم في منطقة خور مكسر ، بالقرب من مقر اللجنة المركزية ، وقد تعرض الثاني لإرهاب الشرطة في عدن ، والاعتقال في قسم شرطة التواهي ، ولم تغن عنه عضويته للمكتب السياسي شيئاً أمام عدنان البيض .

وأترك الحديث عن هذا الموضوع للدكتور: حسين الهمزة نفسه ، في هذه الوثيقة بخط يده وتوقيعه :

نص وثيقة رقم ٤

الأخ العزيز/ الأمين العام للحزب المحترم

لكم كل الصحة والتوفيق في العام الجديد .... برغم همومكم ومشاغلكم الكثيرة ، أرجو مجدداً أن تطلع ويتمعن على هذا الموضوع المرفق ، بخصوص وضعي الشخصي ، ففي علمكم أن دخلي أقل من ع/م/س ، (عضو مكتب سياسي) مع أن أسرتي كبيرة وعندي ٩طلاب في المدارس والجامعة ، وغير منزلي في عدن فإني لا أملك شبر أرض هنا ، وأنا الوحيد الذي دمر منزلنا ، ولا أزال في البلاد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أحيطكم علماً أنني أسكن مؤقتاً في منزل أحد الأصدقاء ، وذلك أمام محطة حجيف للوقود ، ومنذ حوالي ثلاث أيام تعرض باب هذا المنزل لمحاولة القلص والتكسير ، غير أني لم أعير هذا الأمر أي اهتمام ، أما قبل فجر هذا اليوم الثلاثاء ٢٨/١٢/١٩٩٣م ، فقد أتى من طرق الباب مرتين ، وكلما ذهبت للإطلاع لم أجد أحداً ، ثم وعبر النافذة ، لاحظت سيارة هيلوكس غمارتين ، تقف في المحطة المذكورة وعليها وحولها أفراد مسلحين ، يراقبون المنزل، ثم وبعد المتابعة تبين أن السيارة تابعة الشرطة ... فخرجت إليهم بكامل عدتي الشخصية ، واستعدادي لأستوضح عن سبب هذا التواجد والتصرف ،، فطلبوا مني على الفور «بلهجة عسكرية » التوجه برفقتهم ومع سيارتي إلى شرطة التواهي .

فامتثلت للأمر ، رغم حركاتهم التي كانت مثيرة للضحك والاستفزاز في آن واحد ، فور وصولنا مركز الشرطة كان الانتشار القتالي قد بدا واضحًا ...! .

عموماً طلبت التوضيح عن السبب ، فرد الضابط المناوب إن لديهم تعليمات من العمليات ، وعندما طلبت توضيح من العمليات ، ـ وقد بثت القناة التلفزيونية الأولى في صنعاء مقابلة مع سجين العمليات ـ أفادوا بأن التعليمات أتت من عدنان البيض ، والدعوى حسب قولهم بأن هذه السيارة طاردت عدنان البيض في الساعة الحادية عشر مساء ٢٧/١٢/١٩٩٣م بالتواهي.

سبحان الله سيارتي ولوحدي ، تطارد سيارة مسئول مع الحراسات المسلحة ، للأخ المناضل عدنان علي سالم البيض ؟ ، والآن ومع تقديري للظروف الخاصة والعامة ، ولدور الامن الطيب ، إلاّ أنني وبسبب معرفتي أن عدن ليست بتاع الأخ/عدنان لوحده ، وبرغم أن الشرطة قد حاولت أن تعتذر فقد أصريت على أن يسجل محضر في الحادث ، وعلى أن يتم التحقيق بالأمر «طبعاً الأمر متروك لكم» سيما وأن بعض التصرفات المشبوهة قد سببت هذه الحادثة .

سجل هذا المحضر في حوالي الساعة الثالثة من صباح الثلاثاء ٢٨/١٢/١٩٩٣م ، في شرطة التواهي ، وبصراحة ماعدتش عارف ممن أحتاط ! ؟ وبرغم علمنا جميعاً بأن الهم الرئيسي الآن ينبغي أن يتجه نحو تطويق ومعالجة الأزمة الراهنة في البلاد ، والتخلص من أسبابها في إطار الوحدة [1] ، وضمن المسار الديموقراطي ، إلاّ أنني ولأسباب معروفة ، أكرر أيضاً طلبي لصالح

(١) لعل هذه القناعة بالوحدة جرت عليه ماتعرض له من إرهاب .

وعافية الحزب ... يفتح ملفي الأول : ملف الحساب : من أين لك هذا ؟ .

الثاني : ملف الانتخابات ... حتى يستفاد من التجربة في المستقبل ، فضلاً عن عمل تحقيق فيما سلف ذكره ، ومن له مصلحة في تشويه وتحطيم سمعتي ....؟ ، ثم ولمصلحة الحزب والوطن أطلب وهذا مطلب الناس بفتح ملف الأراضي ، هذا للعلم .

والسلام عليكم

أخوكم / د . حسين الهمزة

نسخة مع التحية والتقدير :

ـ الأمين العام المساعد .

ـ أعضاء المكتب السياسي للحزب .

ـ عضو المكتب السياسي محافظ م/عدن .

ملحوظة :

يكون في علمكم أيضاً أن : سيارة هيلوكس تحمل لوحة صفراء ، رقم عدن (معروف) لدينا إلى وقت الحاجة ـ ظلت تراقب سيارتي ومكاني لأكثر من ثلاثة أيام قبل الحادث ... فضلاً عن مجموعة ظلت تتردد عند المحطة ، لطلب صاحب السيارة ، بدعوى شرائها ، وعندما لاحظوا وصول صاحب السياره مع بعض الأفراد ، فروا ـ وأصحاب المحطة يشهدون على ذلك»» .

وثيقة رقم ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير/ الاعلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

من حيث هذا [illegible] .. فطلبوا [illegible]

[illegible]

فاشتدت [illegible]

والاستفزاز [illegible] .. [illegible]

كان الانتشار التالي قد بدا واضحاً .. !

[illegible] طلبت [illegible] من السيد [illegible]

ان [illegible] .. وعندما طلبت [illegible]

وقد بثت القناة التلفزيونية الأولى لو صنعاء مقابلة مع [illegible]

العمليات واشارها بأن العمليات وقعت من عدنان البيض .

والمعروف حسب ترجيحي بأن هذه السيارة طاردت عدنان

البيض في السنة الماضية يوم الاثنين ٢٧/١٢/١٩٩٣م بالتواهي

سبحان الله سيارتين من طراز هونداي تطارد سيارة مشترك

مع المرافقات المسلحة للدفع الناصري عدنان علي صالح البيض !؟

والذي يخضع لتدريبات للظروف الخاصة وللدروس الامنية

الطبيعية الا ونتيجة [illegible] معرفتي ان عدنان ليست تابع للوحدة / [illegible]

الوحدة ... ويرجح ان الشرطة تم ابلاغها انه [illegible]

[illegible] ان يسجل [illegible] الحادث وبعد اذ يبقى التحقيق بالامر

" طبعاً لم يستدرك لكم " سيما وان بعض المعرفات المشبوهة ،

تم [illegible] هذه الحادثة وحسن هذا الحذر في حوالي الساعة

الثالثة من صباح الثلاثاء ٢٨/١٢/١٩٩٣م في شرطة التواهي

. [illegible] ما [illegible] تحت احتياط !؟

ويرجح ايضاً بأن الحس الرئيسي الذي ينبغي ان يتجه نحو

تكريس ومساجد الامن والاستقرار في البلاد والخلفها ..

وسيابها في المسار الوحدوي وضمن المسار الديمقراطي ، الراسخ

ولا [illegible] اكرر ايضاً طلبي الصالح ومناضلة

الحزب ... [illegible]

- ودولة من الحساب ... من أين لك هذا ؟

الثاني: من الانتخابات - حتى يستفاد من التجربة

في المستقبل فنحن مع تحقيق شيئا حسن ذكره

معنا له مصلحة في تشريع وتحليل وصفي ... ثم ولعله

- الحزب ما بالطين الطلب وهذا مطلب الناس بفتح سنة ٧ راس

هذا الحلم والسلام عليكم

رمزي الملط
د. ...
٢٨/١٢/[illegible]

نسخة إلى الغير والمتقدم
- لأحمد دلناني السالم
- أعضاء المكتب السياسي للحزب
- عضو المكتب السياسي محافظ م/عدن

ملاحظة ١

مكرر في ملاحق الرقم ١ ث

سيارة مسؤول حزبي لديهم خمسة ارقام NN (مرور)

لديه الى وقت الحاضر - ظلمة تراكبت بسيارته ومكانه

لأكثر من ثلاثة أيام من الحادث - فنحن مع

أن يحرم ظلمة تتحرر من الحلم لطلب صاحب السيارة

من تحري حشرانها بمنهما لو فعلوا وجهل صاحب

السيارة مع لعدد الأفراد نزرت - والعمل الحكم.

فيستفيد من كل ذلك

وكانت أصوات السجناء في سجن عدن ، خاصة سجن الفتح بالتواهي ، قد تعالت بالشكوى والتظلم من التعذيب بالكهرباء ، والتعليق في أسطح السجن ، والجلد بمواسير مفتولة من البلاستيك ، وخراطيم المياه الثقيلة ، والكي بالنار في الأعضاء التناسلية وتعليق ثقالات حديدية على الخصيتين ، مع إدخال الزجاجات الفارغة في أدبار بعض المعتقلين السياسيين .

وقامت المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان بدور التحقيق ، وطلبت اللقاء بالسجناء ، غير أن سلطات الحزب الأمنية منعتهم من ذلك ، وحالت دون اللقاء بهم ، رغم القبول المبدئي ، وتضامنت الصحف المحلية الحزبية ، والمستقلة مع قضية السجناء ، ونشرت قصصاً فظيعاً عن الإرهاب ، والتعذيب الجسدي والنفسي ، في معتقلات الحزب .

وقد تولت الصحف الخاصة بالحزب الاشتراكي ، الدفاع عن أجهزة الأمن للحزب الاشتراكي ، وعلى رأسها :-

١ ـ جريدة صوت العمال . ٢ ـ جريدة الثوري .

٣ ـ جريدة المستقبل . ٤ ـ جريدة ١٤ أكتوبر .

وكذلك شأن صحف الأحزاب الموالية للحزب الاشتراكي ، وقد بثت القناة التلفزيونية الأولى في صنعاء ، مقابلة مع سجين ، خرج من سجن في عدن ، وظهر على الشاشة ، وفي جسده آثار التعذيب ، واعترف بأنه لقي تعذيباً نخجل من ذكر تفاصيله هنا .

ونكل إلى هذه الوثيقة من منظمة حقوق الإنسان أمر بعض التفصيل ، بعد تلك الحادثة بشهرين تقريباً :-

نص وثيقة رقم ٥

المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٠ / ٤/ ١٩٩٤م .

الأخ/ رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان بمجلس النواب المحترم .

الأخ / مقرر اللجنة المحترم .

الإخوة /أعضاء اللجنة المحترمون .

تحية الحرية والإنسانية

فتلبية لطلبكم برقم (٢١٠) وتاريخ ٢/٤/١٩٩٤م ، بموافاتكم بما لدى المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان من معلومات وبيانات ، حول موضوع الانتهاكات التي حدثت في بعض سجون عدن .

نود الإحاطة أن المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان ، تلقت تسع عشرة شكوى عن الاعتقال غير المشروع ، والتعرض للتعذيب ، من قبل جهازي الاستخبارات والأمن السياسي ، والعاملين في سجن الفتح بمدينة عدن .

وقد قامت المنظمة بإجراءات التحقيق ، التأكد من صحة هذه الشكاوى ، وذلك من خلال سماع الأقوال ومعاينة الآثار الظاهرة ، وإجراء التحليلات الطبية ، وعرض المجني عليهم ، على الطبيب الشرعي ، الذي أثبت بما لايدع مجالاً للشك ، أن المجني عليهم قد تعرضوا للتعذيب ، وأن آثار التعذيب لاتزال ظاهرة على أجسامهم ونفسياتهم .

وإليكم فيما يلي كشفًا بأسماء الأخوة الذين تعرضوا للتعذيب :-

١ ـ سليمان أحمد مرحب ٢ ـ الرصاص أحمد محمد سنان

٣ ـ عبدالله محمد مكي ٤ ـ دحان محمد الجائفي

٥ ـ خالد محمد القيداني ٦ ـ عبدالله محمد يحيى الجمالي

٧ ـ يحيى محمد الجعدبي ٨ ـ الخضر محمد عمر

٩ ـ عبدالغني محمد العلفي ١٠ ـ عارف عرفان محمد

١١ ـ صادق أمين القادري ١٢ ـ منصور سعيد علي الحداد

١٣ ـ صادق أحمد الحاج ١٤ ـ صادق علي عبادي

١٥ ـ عبدالخالق محمد الرداعي ١٦ ـ ناجي مصلح السحيقي

ولم تتمكن المنظمة من التحقيق في الشكاوى الثلاث الأخريات ، المرسلة برقيًا من قبل المجني عليهم وهـــم :ـ

١ ـ عتيق راجح الهجري ٢ ـ عبدالله محمد الهجري ٣ ـ حميد علي منصر الكينهي ،، وذلك لعدم حضور المجني عليهم شخصيًا .

كما تلقت المنظمـة شكوى من الأخ /عبدالحكيم مانع العلي ، المتخصص في تكرير وإنتاج النفط ، أنه قد فصل عن العمل دون سبب قانوني ، وأخرى من الأخ /محمد فاضل زيد مدير الشئون المالية ، بمكتب التربية والتعليم ، بمحافظة أبين ، أنه عزل من عمله دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية ، رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م .

ولقد وردت إلينا معلومات تؤكد أن عدد المعتقلين في سجن فتح ، نحو مائة وأربعة وثمانين معتقلاً ، معظمهم من أبناء المحافظات الشمالية ، ومحافظتي أبين وشبوة .

وبناءً على ماسبق فإن جميع هذه الأعمال تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان ، التي كفلتها الشريعة الإسلامية ، والتشريعات النافذة ، وخرقًا صارخًا للدستور والقوانين ، والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وعلى سبيل الخصوص المواد (٣١) و(٢١) من الدستور ، فقرات (أ ، ب ، ج ، د) والمواد (٢) (٥) و(٩) و(١١) و(١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمواد (٧ ، ٩ ، ١٠ ،

١١ ، ١٤ ، ١٥) من العهدالدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والمواد (١ ، ٢ ، ٣) من إعلان حماية جميع الأشخاص ، ولمخالفتها كليًا نصوص وأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب ، التي تعتبر بلادنا طرفاً فيها

كما تخالف صراحة نصوص قانون السجون ، وقواعد الدنيا لمعاملة السجناء ، وتخالف أيضًا نصوص قوانين الإجراءات الجزائية والعقوبات الشرطية .

وإن مما يؤسف له أن يمر على وقوع مثل هذه الأفعال أشهر عدة ، دون اتخاذ الإجراءات ضد من قام بارتكابها ، طبقًا للمادة (٤) من إعلان حماية الأشخاص ، من التعرض للتعذيب وغيره ، من ضرب المعاملة القاسية واللا إنسانية ، أو الخادشة للكرامة ، والمادة (٥) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي سبق الإشارة إليها بإجراء التحقيق القضائي ، مع المتهمين فور إبلاغ هذه الممارسات .

وقد حاولت المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان ، أن تصل إلى المعتقلين في سجن فتح وغيره ، من السجون الخاصة في إطار الزيارات التي يقوم بها المتطوعون والمتطوعات ، في عموم محافظات الجمهورية ، إلا أنّ اللجنة الخاصة بمحافظة عدن ، حيل بينها وبين زيارة معتقل فتح ، على الرغم من تجشمها إعياء السفر وتطوعها من صنعاء إلى عدن ، وبقائها ثلاثة أيام ، تتردد بين مكتب محافظة عدن ، ووكيل وزارة الداخلية ورئيس النيابة ، ومقار السجون ، رغم إبلاغنا بالموافقة المسبقة للأخوين الأستاذ «علي سالم البيض» نائب رئيس مجلس الرئاسة ، والمهندس «حيدر أبوبكر العطاس» .

عطفاعلى الدعوة العلنية التي وجهها الأستاذ علي سالم البيض ، للمنظمات الإنسانية بإجراء التحقيق ، وإن المنظمة إذ تعبر عن بالغ أسفها ، وقلقها إزاء ماتبين لها من انتهاكات لحقوق الإنسان فإنها ترجو من لجنتكم الموقرة ، ومجلس النواب ، والهيئات ، والأحزاب ، اتخاذ الإجراءات ، والمواقف التي تضع حداً لهذه الانتهاكات ، وتمنع حدوث مثل هذه الأعمال مستقبلاً ، وذلك من خلال الإجراءات التالية :-

١ ـ العمل على توحيد التشريعات الجزائية والعقابية .

٢ ـ إغلاق السجون الخاصة والاستثنائية ، والتي لاتخضع لقانون السجون .

٣ ـ إجراء التحقيق القضائي ، مع المتهمين في قضايا التعذيب ، ومعاقبتهم بأشد العقوبات ردعاً

لهم وزجراً لأمثالهم .

٤ـ تعويض ضحايا التعذيب عن الأضرار التي لحقت بهم ماديًا ومعنوياً ، طبقاً للشرع والقانون .

المــرفــقــات :

(١) إستمارة استبيان عدد « ١٦» .

(٢) تقارير الطبيب الشرعي عدد « ١١» .

(٣) كشوفات المعتقلين عدد « ٢» .

(٤) أسماء المتهمين بقضايا التعذيب .

(٥) أشرطة تسجيل صوتية ومرئية توضح آثار التعذيب ، ووصف المجني عليهم لما تعرضوا له
وسوف نوافيكم بما يصلنا أو مانتوصل إليه تباعاً .

وتقبلوا خالص تحياتنا .....

المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان

حمود عبدالحميد الهتار

الوثيقة رقم ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة اليمنية لحقوق الانسان الجمهورية اليمنية صنعاء		YEMEN HUMANRIGHTS ORGANIZATION YEMEN REPUBLIC - SANA'A

الرقم : No.

التاريخ : ١٠/٤/١٩٩٤م Date

الأخ / رئيس لجنة الحريات وحقوق الانسان بمجلس النـــــواب المحترم ،

" مقرر اللجنــــــــة "

الأخوة / أعضاء اللجنـــــة - المحترمون

تحية الحرية والانسانية ، وبعد :ــ

لتلبية لطلبكم برقم (٢١٠) وتأريخ ٢/٤/١٩٩٤م بموافاتكم بما لدى المنظمة اليمنية لحقوق الانسان من معلومات وبيانات حول موضوع الانتهاكات التي حدثت في بعض سجون عدن .

نود الاحاطة أن المنظمة اليمنية لحقوق الانسان تلقت تسع عشرة شكوى من الاعتقال غير المشروع والتعرض للتعذيب من قبل جهازي الاستخبارات والأمن السياسي والعاملين في سجن الفتح بمدينة عـــــــدن .

وقد قامت المنظمة باجراءات التحقيق للتأكد من صحة هذه الشكاوى وذلك من خلال سماع الأقوال ومعاينة الآثار الظاهرة واجراء التحليلات الطبية وعرض المجني عليهم على الطبيب الشرعي الذي أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المجني عليهم قد تعرضوا للتعذيب وأن آثار التعذيب لا تزال ظاهرة على اجسامهم ونفسياتهم .

واليكم فيما يلي كشفا باسماء الأخوة الذين تعرضوا للتعذيب .

١ ــ سليمان أحمــــد مرحب ٢ــ الرصابي أحمد محمد سنان .

٣ ــ عبدالله محمــــد مكي ٤ــ دهسان محمد الجالسي .

٥ ــ خالد محمد القيداني ٦ــ عبدالله محمد يحيى الله الجمالي .

٧ ــ يحيى محمد الجعدبي ٨ــ الخضر محمــــد عمر .

٩ ــ عبدالغني محمد العسالي ١٠ــ عارف مرثان محمــــد .

١١ــ صادق أمين القـــادري ١٢ــ منصور محمد علي الحداد .

١٣ــ صادق أحمـــد الحاج ١٤ــ صادق علي عـــادي .

١٥ــ عبدالخالق محمد الرداعي ١٦ــ ناجي صالح المحويلي .

لم تتمكن المنظمة من تحقيق الشكاوى الثلاث الأخريات المرسلة برقيا من قبل المجني عليهم وهم :ــ

١ ــ عقيل راجح البهجــــري ٢ ــ عبدالله محمد البهجـــري ،

٣ ــ محمد علي منصر الكباحي ــــــ وذلك لعدم حضور المجني عليهم شخصيــــا .

ـــــــ يتبع/ ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمة اليمنية لحقوق الانسان
الجمهورية اليمنية
صنعاء

YEMEN HUMANRIGHTS ORGANIZATION
YEMEN REPUBLIC - SANA'A

الرقم :
التاريخ :

No.
Date / / /

— ٢ —

كما تلقت المنظمة شكوى من الأخ / عبدالحكيم هاشم العامري المتخصص في تكرير وانتاج البلدل أنه تم فصله عن العمل دون مسوغ قانوني وأخرى من الأخ / محمد فاضل زيد مدير الشئون المالية بمكتب التربية والتعليم بمحافظة أبين أنه عزل من عمله دون اتخاذ الاجراءات المنصوص في القانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م.

ولقد وردت الينا معلومات تؤكد أن عدد المعتقلين في سجن فتح نحو مائة وأربعة وثمانين معتقلا معظمهم من أبناء المحافظات الشمالية ومحافظتي أبين وشبوة.

ونرفق لكم كشفا بأسماء [illegible] ٨٦ [illegible]

وبناء على ماسبق فأن جميع هذه الأعمال تشكل انتهاكا لحقوق الانسان التي كفلتها الشريعة الاسلامية والتشريعات النافذة وخرقا صارخا للدستور والقوانين والاعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وعلى سبيل الخصوص المواد (٢١) و(٣١) من الدستور الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) والمواد (٢) (٥) و(٩) و(١١) و(١٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد (٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢) (١٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمواد (١، ٢، ٣) من اعلان حماية جميع الأشخاص ولمخالفتها كليا نصوص واحكام اتفاقية مناهضة التعذيب التي تعتبر بلادنا طرف فيها.

كما تخالف صراحة نصوص قانون السجون والقواعد الدنيا لمعاملة السجناء ومخالفة أيضا نصوص قوانين الاجراءات الجزائية والعقوبات الشطرية.

وان مما يؤسف له أن يجري على وقوع مثل هذه الأعمال اشهر عدة دون اتخاذ الاجراءات ضد من قام بارتكابها طبقا لنص المادة (٤) من اعلان حماية الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاانسانية او الحاطة للكرامة والمادة (٥) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي سبق الاشارة اليها باجراء التحقيق القضائي مع المتهمين او الابلاغ عن هذه الممارسات.

وقد حاولت المنظمة اليمنية لحقوق الانسان أن تصل الى المعتقلين في سجن فتح وغيره من السجون الخاصة في اطار الزيارات التي يقوم بها المتطوعين والمتطوعات في عموم محافظات الجمهورية الا أن اللجنة الخاصة بمحافظة عدن حيل بينها وبين زيارة معتقل فتح على الرغم من تجشمها عناء السفر تطوعا من صنعاء الى عدن وبقائها ثلاثة ايام تتردد بين مكتب محافظة عدن ووكيل وزارة الداخلية ورئيس النيابة ومدير السجون رغم ابلاغنا بالموافقة المسبقة للأخوين / الاستاذ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة والمهندس ...

بسم الله الرحمن الرحيم

No. — الرقم :

Date — التاريخ :

٢٠٠٩ :

عطفاً على الدعوه العلنيه التي وجهها الأستاذ / علي سالم البيض للمنظمات الإنسانيـــه بإجراء التحقيق، وإن المنظمه إذ تعبر عن بالغ أسفها وقلقها إزاء ما جرى لها من انتهاكات لحقوق الإنسان فإنها ترجوا من لجنتكم الموقره ومجلس النواب والهيئات والأحزاب اتخاذ الإجراءات والمواقف التي تضع حداً لهذه الانتهاكات وتمنع حدوث مثل هذه الأعمال مستقبلاً - وذلك من خلال الإجراءات التاليه :-

١ — العمل على توحيد التشريعات الجزائيه والعقابيه .

٢ — إطلاق السجون العامه والاحتياطيه والتي لا تخضع لقانون السجون .

٣ — إجراء التحقيق القضائي مع المتهمين في قضايا التعذيب ومعاقبتهم بأشد العقوبات ردعاً لهم وزجراً لأمثالهم .

٤ — تعويض ضحايا التعذيب عن الأضرار التي لحقت بهم مادياً ومعنوياً طبقاً للشرع والقانون .

المرفقـــــــات :

١) استمارة استبيان عدد (١٦) .

٢) تقارير الطبيب الشرعي عدد (١١) .

٣) كشوفات المعتقلين عدد (؟) .

٤) أسماء المتهمين بقضايا التعذيب .

٥) أشرطة تسجيل صوتيه ومرئيه توضح آثار التعذيب ووصف المجني عليهم لما تعرضوا له .

وموافاتنا إليكم بما يصلنا أو ما نتوصل إليه تباعـــــــاً .

وتقبلوا خالص تحياتنا ....

المنظمه اليمنيه لحقوق الإنسان

محمد عبدالحميد البختار

وسبق أن واكب هذا الركام المؤلم من المآسي الإنسانية ، حركة دؤوبة في طريق الإعداد والتجنيد العسكري ، والتسليح الشطري من قبل الحزب ، فما جاء شهر ١/١٩٩٤م ، إلاّ والسفن ترسو في الموانى الجنوبية ، والشرقية ، بما تحمل من أسلحة وعتاد ، والمستودعات مفتوحة للتخزين والصرف ، واللجان الخاصة بالمشتروات تعمل في كل مكان ، كالتالي :-

١ ـ لجنة لشراء السيارات بأنواعها ، واستيرادها بحراً وبراً .

٢ ـ لجنة لشراء الملابس العسكرية بأنواعها من تايلاند .

٣ ـ لجنة لشراء القمح والمواد الغذائية للتخزين الاحتياطي .

٤ ـ لجنة للأدوية والمعدات الطبية .

٥ ـ لجنة لشراء الأجهزة الدقيقة ، والاتصالات ، والإلكترونيات .

وهذه الوثائق التي بين أيدينا ، واحدة من عشرات الوثائق التي تحدد بعض الكميات ، والأسعار ، والتواريخ .

الأولى : بقلم وتوقيع الرفيق (عوض) الذي يعمل في مكتب الأمين العام للحزب الاشتراكي :-

نص الوثيقة رقم ٦

الأخ /الأمين العام   المحترم

تحية

أتصل الأخ/ صالح منصر ، وحاول الحديث معكم ولكنه كان لديكم سفير فرنسا ، وطلب تحرير الرسالة التالية :

١ ـ بالنسبة لسيارات المرسديس النقل :-

الأسعار (٧٧٥٠٠) دولار .   البوز (وايتات مياه) (٧٥٠٠٠) دولار .

يقترح صالح (السيلي) الترتيب مع الصريمي والسيارات خلال أسبوع ، وهي التي جابت المعدات

وستجيب المعدات الأخرى ، حالتها جيدة ، عمرها في حدود خمس سنوات ، الصيانة جيدة بدليل عدم وجود أعطال ، ويقترح شرائها وهي : خمسة وعشرون نقل ، تحمل ٣٥ طن ، هي قلاب وفي نفس الوقت نقل ، وقد نقلت المعدات العسكرية المدافع وغيرها .

٢ ـ الكرازات خمسة عشر ، خمسة هدية ، وعشر شراء ، والأسعار نصف العروض المقدمة إلى أصحاب الدفاع الذين سلموه الورقة .

٣ ـ جاء ت عروض جديدة لإلهام شاهين (سيارات) خمسة أبواب ، أربعة سلندر ، السعر معقول ، عشرين ألف دولار ، بفارق ثلاثة عشر ألف عن ليلى علوي . (سيارات لاند كروزر)

٤ ـ جاء ت عروض الهيلوكس غمارة واحدة ، ستة عشر ألف دولار ، وعليه تكون الأسعار :ـ

أ ـ ثلاثون قلاب «نقل» .   (١٣٥٠٠٠٠) دولار .

ب ـ الكرازات قيمة الواحد ٧٠ ألف دولار ، مستعملة قليل ، ولكن أثبتت الرحلة أنها جيدة ، بدليل أنها وصلت بسلام . ، الإجمالي : (٧,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليون دولار .

ج ـ إلهام شاهين   (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار .

د ـ خمسون هيلوكس غمارة واحدة (٦٠٠,٠٠٠) ستمائة ألف دولار .

الإجمالي :ـ (١,٤٣٥,٠٠٠) دولار .

إذا أضيف إليها قطع غيار بمعدل ١٠٪ ، من القيمة ، خاصة أن سيارات النقل وإلهام شاهين غير متوفرة ، يكون الإجمالي : (٢,٦٧٨,٥٠٠) دولار . (ملحوظة : الإجمالي غير صحيح)

٥ ـ الكرازات والمرسديس بعضها وصل ، والبعض الآخر سيصل قريباً ، الهيلوكس ، وإلهام شاهين خلال شهر ، مطلوب رأيكم ، إذا كان هناك تخفيض سيكون بسيط ومحدود .

٦ ـ بخصوص البوز العشرين المطلوبة ، الفاتورة المقدمة من الدفاع ، قيمة البوزة ، خمسة وسبعون الف دولار ، يقترح أن يكرر نفس التجربة ، ليس جديدة ، ولكن بصيانة جيدة مع قطع غيار الأسعار ستصل غداً .

٧ ـ الأدوية وصلت ثمانية كراتين تجربة ، والآن ستستمر الكميات الكبيرة .

٨ ـ القمح تحسن مخزوننا من خلال شراء أكثر من ستين ألف طن .

٩ ـ حضرموت اتصلوا الرز وصل ، ولكن هناك مشكلة في القمح ، ولهذا سوف أرتب لهم عشرة ألف طن ، عندما تصل الكمية المتعاقد عليها .

١٠ ـ الرمضانيات سنحاول نجيبها عبر التجار .

١١ ـ ملابس العيد أيضاً عبر التجار ، ولكن قد نتدخل للتخفيض لتخفيف معانات الناس لأننا سنجيبها ضمن الأساسيات لتكون أسعارها معقولة .

١٢ ـ التمور رتبنا وصولها.

١٣ ـ باقي المسائل تتابع ، هناك تعاقدات في الرز ، والمواد الأساسية ، وهناك تعاقدات ستصل في وقت قريب .

١٤ ـ سوف يرسل غداً ملف مثل الملفات السابقة باحتياجات البلدية من البوز ، وسيارات التنظيف وسفلتت الشوارع وغيرها .

١٥ ـ يرغب عندما تفرغ الاتصالات ، لمناقشة أسلوب توفير ماجاء في الملفات السابقة .

١٦ ـ يطلب حث الناس عن الطلوع إلى المحافظات الشمالية ، (أي ترحيل الشماليين) المشائخ بيتسابقون على فتح علاقات معنا ،،،، .

مع تقديري ،،،،،، عوض .....

الوثيقة رقم ٦

الاخ / الامين العام المحترم

تحية

أ تصل الاخ صالح منصور وحاول الحديث معكم ولكنه كان لديه سفر فرنسا وطلب تمرير ~~الملاحظات~~ الرسالة التالية (فيات.)

بالنسبة لسيارات المرسيدس / النقل
الاسعار ٧٧٥٠٠ دولار
البوز ٧٥٠٠٠ دولار

يقترح صالح الترتيب مع الصوملي والسيارات خلال أسبوع وهي التي جاءت المعدات وستجيب المعدات الاخرى.

حالتها جيده عمرها في حدود خمس سنوات الصيانه جيده بدليل عدم وجود عطال ويقترح شرائها وهي خمس وعشرون نقل تحمل ٢٥ طن هي قلاب وفي نفس الوقت نقل وقد نقلت المعدات العسكريه المدافع وغيرها ١٠٠٠ كرازات خمس عشر خمس هدية وعشر شراء والاسعار لضعف العروض المقدمة الى الاخ حسين الرفاع

الذين ~~حاولوا~~ الصقوا هذه الورقة ....

٢ - جاءت عروض جديدة لالكم شاحنة
خمسة ابواب اربع سلندر السعر
معقول عشرين الف ~~جنيه~~ دولار
بفارق ~~عشرين~~ ثمانية عشر الف عن ليلى علوي ....

٤ - جاءت عروض الهيلوكس عمارة ٩٥ و ٩٨
~~ستة~~ ستة عشر الف دولار
وعليه تكون الاسعار

أ - ثلاثون ثلاجة / نقل ---- ١٢٥ دولار

ب - الكرازات قيمة الواحد ٧٠ الف دولار
مستعمله قليل ولكن أشبقة الرحله انها
جيده بدليل انها وصلت بسلام

الاجمالي ----و---٧ دولار

ج - الصام شاحنة --------و١ دولار

د - خمسون هيلوكس عماره واحد ----و---٦ دولار

الاجمالي ---و٤٢٥و١٠ دولار

اذا اضيف اليه قطع غيار بمعدل ١٠٪
من القيمة خاصة ان سيارات
النقل والكم شاحنة غير متوفر بكون

الاجمالي ٦٧٨٥و٠٠ دولار

٥ - الكرازات والمرسيدس بعضها وصل
والبعض الآخر سيصل قريبا .

الصيلوكس والصاج شاحنة خلال شهر
مطلوب رأيك .
اذا كان هناك تخفيض سيكون بسيط ومحدود .

٦- بخصوص البونز العشري المطلوب ١٢ الف بره المقدمة من الدفاع قيمة البونز هو خمس وسبعون الف دولار .
يقترح ان يكرر نفس التجربه ليس جديده ولكن بصيانه جيده مع قطع غيار الاسعار ستصل غدا .

٧- الادويه وصلت ثمانيه كراتين تجربه والآن ستتم الكميات الكبيره

٨- القمح تحسن مخزوننا من خلال شراء اكثر من ١٦٠ الف طن .

٩- حضرموت اتصلوا الرز وصل ولكن هناك مشكله في القمح ولهذا سوف ارتب لهم عشره الف طن عندما تصل الكميه المتعاقد عليها .

١٠- الرمضانيات سنحاول نجيبك عبر التجار

١١- ملابس العيد ايضا عبر التجار ولكن قد نتدخل للتخفيض لتخفيف معاناة الناس لاننا سنجيبك ممكن

الاساسيات تكون اسعارها معقولة

١٢- الثوم رخيصاً وموجود

١٣- باقي المسائل تمام هناك بعض تعاقدات في الرز والمواد الاساسية وهناك تعاقدات ستصل في وقت قريب

١٤- سوف يرسل غدا ملف متن الملفات السابقة باحتياجات البلدية من البوز وسيارات التنظيف ومستلزمات الشوارع وغيرها.

١٥- يرغب عندما تفرغ الا تتصل بلنا فقط السيد ب تحضير ما جاء في الملفات السابقة

١٦- يطلب حث الناس على الطلوع الى الى فعاليات الشعبية التي نحييها قون عن فتح علاقات معنا مع تقديري

ومع ذلك فإن الحزب الاشتراكي ، كان يمتلك طاقماً من المخبرين السريين والمتجسسين لصالح الحزب ، في كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية ، ومن أهمها التصنت على المكالمات الداخلية والخارجية ، ورفع تقارير بمحتويات كل اتصال يهم الحزب ، بل بلغ التجسس إلى مراقبة أعضاء الحزب ، من القيادات الرأسية وذلك دليل واضح على انقسام قيادة الحزب على نفسها ، وأن الشكوك طالت حتى أعضاء المكتب السياسي ، واللجنة المركزية .

وصارت القيادة الخاصة بيد علي سالم البيض ، وحيدر العطاس ، ولهما أجهزة سرية من المخبرين ، ضد الحزب ذاته ، وهذه الوثيقة خير دليل :

نص وثيقة رقم ٧

الأخ / الأمين العام المحترم

تحية طيبة

في معلومات عن قسم الرصد الليلة تفيد :-

١ ـ مكالمة بين حسن اللوزي (وزير الإعلام) «مؤتمر» ، وراشد محمد ثابت ، (قيادي في الحزب الاشتراكي) يقول فيها الأخير : أنه مدان للرئيس في حياته لأنه ساعده وحل مشاكله ، وشتم فيها شخص الأمين العام والحزب الاشتراكي ، وقال أن المتاعب والمشاكل هم مسببيها !! (مكالمة مسجلة) .

٢ ـ مكالمة تفيد بأن جماعة شبوة (علي منصور + أحمد مساعد ، وآخرين) سيقدمون على عملية في الأيام القليلة القادمة .

توقعاتنا أن سعي هؤلاء إلى القيام بعمل مماثل لما جرى في لودر ، ومودية ، في الأيام الأخيرة ، حتى يثبتوا بأنهم ليسوا أقل كفاءة ومصداقية من جماعة أبين .

سنبلغ المعنيين بذلك .

محمد عبدالرحمن ١٩٩٤/١/٢١م

الوثيقة رقم٧

الأخ / الأمين العام المحترم

تحية وبعد

في معلومات من قسم الرصد الليلي تفيد:

١- مكالمة بين حسن الوزير والمستشار محمد ثابت يقول فيها الأخير: انه مدان للرئيس في حياته لأنه ساندة وحل مشاكله وينتقم فيها شخص الأمين العام والحزب الاشتراكي وقال ان المتاعب والمشاكل هم مسببيها!! (منافق مستجد)

٢- مكالمة تفيد بأن جماعة سمو (أي منصور/ احمد مساعد وآخرين) سيقدمون على عملية في الأيام القليلة القادمة..

توقعاتنا ان يسعى سمو الى القيام بعمل مماثل لما جرى في عدن ومود... في الأيام الأخيرة حتى يثبتوا بأنهم ليسوا أقل كفاءة ومصداقية من جماعة أخرى...

سنبلغ المعنيين بذلك..

[توقيع]

٢١/١/٦٤

و أما عن لجنة شراء الملابس العسكرية ، من بانكوك تايلاند ، فهذه الوثيقة توافينا بكل مفيد وتأريخه المبكر قبل الحرب ، يؤكد أن قرار الانفصال ، وخطته الشاملة قد دونت في وقت مبكر من عام ١٩٩٣م .

نص الوثيقة رقم ٨

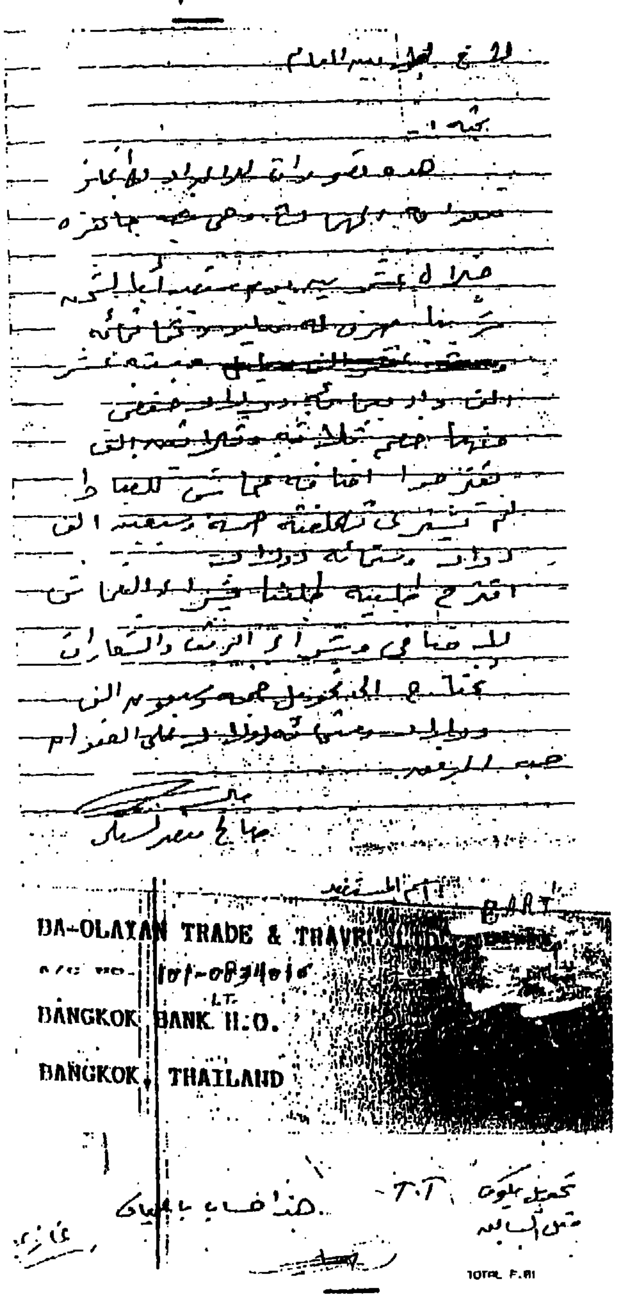
الأخ الأمين العام   تحية :ـ

هذه تطورات بالإعداد والإنجاز ..... المهمات وهي شبه جاهزة خلال عشرين يوم ستبدأ بالشحن قريباً صرف له مليون وثمانمائة وستة عشر ألف وأربعمائة دولار ، خفض منها خصم ثلاثة وثلاثين ألف يقترحوا إضافة قماش للضباط ، لم يشترى بعد تكلفته خمسة وسبعين ألف دولار ، وستمائة دولار .

اقترح طلبية ، طلبنا شراء القماش الإضافي ، وشراء الرتب و الشعارات ، نحتاج إلى تحويل خمسة وسبعون ألف دولار وستمائة دولار ، على العنوان حسب المرفق .

صالح منصر السيلي

الوثيقة رقم ٨



DA-OLAYAN TRADE & TRAV...

A/C NO. 101-0834016

BANGKOK BANK H.O.

BANGKOK THAILAND

T.T

TOTAL P.01

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نص الوثيقة رقم ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / العميد صالح منصر السيلي

محافظ محافظة عدن .. المحترم

الموضوع / تقرير مختصر عن مهمتي

١) نشكركم على ثقتكم الكبيرة بتكليفكم لي للسفر إلى بانكوك لشراء ملابس عسكرية ، وعلى ضوء هذا التكليف أقدم إليك هذا التقرير المتواضع والمختصر موضحاً فيه نشاطي في بانكوك وماتم التوصل إليه ، وهو كالتالي : ـ

- الفترة الزمنية كانت خمسة أسابيع من تاريخ المغادرة حتى العودة ، الأسبوع الأول قمنا بالتحريات لمعرفة عدد المصانع المتواجدة في بانوكوك ، والمتخصصة للملابس العسكرية وتوابعها ، وبدأنا الاتصال على انفراد لكل مصنع ، و الجلوس معه لتقديم طلباتنا ، مع شرح المواصفات والجودة المطلوبة من قبلنا ، والنماذج وتقديم العروض .

٢) واجهتني بعض الصعوبات في الأسبوع الأول من حيث المواصلات ، لأن أغلب المصانع هي خارج ضواحي بانكوك .

٣) الأسبوع الثاني ساعدني الأخ / أحمد باعليان ، وخصص لي مكتب من مكاتبه السياحية التابعة له في بانكوك ، وإعطاء مواعيد لمدراء المصانع ، للحضور إلى المكتب للجلوس معهم ، ومناقشة العرض والأسعار المقدمة من قبلهم ، والاطلاع على النماذج و الجودة ، وكانت الأسعار التي تقدمت بها المصانع في العرض مرتفعة جداً ، وبدأنا في مناقشة الأسعار لكل مادة ، وبذلت جهداً كبيراً حتى توصلت معهم للأسعار المناسبة لنا ، تم الاتفاق معهم على شراء المواد والكميات المذكورة أدناه ، وهي : ـ

- بذلات للأفراد زيتي ٦٠,٠٠٠ بدلة
- أحذية بوت للأفراد ٤٠,٠٠٠ زوج
- أحذية الضباط (هاف بوت) ١٠,٠٠٠ زوج
- قبعات الرأس بني ٢٥,٠٠٠ قبعة
- قبعات الرأس كحلي للبحرية ٥,٠٠٠ قبعة

– حزام شراع للأفراد	٤٠,٠٠٠ حزام
– حزام نايلون للضباط	١٠,٠٠٠ حزام
– جوارب صوف	٦٠,٠٠٠ زوج
– قماش الضباط زيتي	٢٤,٠٠٠ ياردة
– قماش الضباط زيتي بحرية	٦,٠٠٠ ياردة

٤) تم تسديد قيمة هذه المواد ما عدا قيمة القماش حق الضباط ، والذي تقدر بمبلغ وقدره (٧٥,٦٠٠ دولار) خمسة وسبعين ألف وستمائة دولار .

٥) أرجو الإسراع في تحويل قيمة القماش حتى يتم شحنه ضمن المواد لأن تأخير تحويل المبلغ سوف يؤخر شحن المواد ، والمحدد للفترة ٤٥ يوماً إلى ٦٠ يوماً ، ويكون الشحن على دفعتين .

٦) سيتم نقل المواد على حسابنا الخاص ، ويتم استلامها من قبلنا في مطار بانكوك ، حسب الاتفاق .

٧) سيقوم مكتب باعليان في بانكوك ، بإشعارنا كتابياً عبر الفاكس ، قبل عشرة أيام من تجهيز الشحنة الأولى ، لكي نتمكن من إرسال المندوب لاستلام البضاعة بعد التأكد والفحص ، ومن ثم إرسال الطائرة لنقل الشحنة .

٨) علينا إرسال معلومات عن نوع الطائرة وكم حمولتها ، بالطن والمساحة ، وكم بالت ، إلى مكتب باعليان .

٩) نفيدكم بأن مبلغ وقدره ٣٣,٠٠٠ دولار ثلاثة وثلاثين ألف دولار باقي عند باعليان من أصل المبلغ الذي تم تحويله ، واقترح أن يستفاد من هذا المبلغ لشراء بعض الرتب والشعارات ، أو إضافة بدلات الأفراد ، بالمبلغ المتبقي والمذكور أعلاه .

١٠) وفي الأخير أرجو أنني قد وضحت نشاطي في بانكوك ، وما توصلت إليه من خلال هذا التقرير ،،،، مع خالص الشكر و التقدير ،،،

ملحوظة : ـ
أرجو الإفادة هل نكتب اسم الإرسالية على الكراتين
. باسم وزارة الدفاع ، أو نكتفي باسم محافظة عدن .
نسخة إلى الأخ / وزير الدفاع .. المحترم ..

مقدم التقرير
العقيد: عبود سعيد عوض الشهاري
مدير إدارة المهمات عدن

الوثيقة رقم ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

المرسل ١
١,٨١٦,٤٠٠
المشتري منه قماش الضباط ٧٥٦٠٠ دولار
٢٠ ألف متر
مبلغ ٢٢٠٠٠ نقص

الاخ / العميد صالح منصر السيلي
محافظ محافظة عدن .. المحترم ..

الموضوع/ تقرير مختصر عن مهمتي

١) نشكركم على ثقتكم الكبيره بتكليفكم لي للسفر الى بانكوك ... التكليف أقدم اليك هذا التقرير المتواضع والمختصر موضحا فيه نشاطي في بانكوك وما تم التوصل اليه وهو كالتالي :-

- الفتره الزمنيه كانت خمسة أسابيع من تاريخ المغادره حتى العوده الاسبوع الاول قمنا بالتحريات لمعرفة عدد المصانع المتواجده في بانكوك والمتخصصه للملابس العسكريه وتوابعها بدأنا الاتصال على أنفراد لكل مصنع والجلوس معه لتقديم طلباتنا مع شرح المواصفات والجوده المطلوبه من قبلنا والنماذج وتقديم العروض .

٢) واجهتني بعض الصعوبات في الاسبوع الاول من حيث المواصلات لأن أغلب المصانع هي خارج ضواحي بانكوك .

٣) الاسبوع الثاني ساعدني الاخ / أحمد باطيان وخصص لي مكتب من مكاتبه السياحيه التابعه له في بانكوك وأعطاء مواعيد لمدراء المصانع للحضور الى المكتب للجلوس معهم ومناقشة العروض والاسعار المقدمه من قبلهم والاطلاع على النماذج والجوده وكانت الاسعار التي تقدمت بها المصانع في العروض مرتفعه جدا بدأنا في مناقشة الاسعار لكل ماده وبذلت جهدا كبيرا حتى توصلت معهم للاسعار المناسبه لنا وتم الاتفاق معهم على شراء المواد والكميات المذكوره أدناه وهي :-

- بدلات الافراد زيتي	٦٠و٠٠٠ بدلـه
- أحذيه بوت للافراد	٤٠و٠٠٠ زوج
- أحذية الضباط (هاف بوت)	١٠و٠٠٠ زوج
- قبعات الرأس بني	٣٠و٠٠٠ قبعه
- قبعات الرأس كحلي للبحريه	٥٠٠٠ قبعه
- حزام شراع للافراد	٤٠و٠٠٠ حزام
- حزام نايلون للضباط	١٠و٠٠٠ حزام
- جوارب صوف	٦٠و٠٠٠ زوج
- قماش الضباط زيتي	٢٤و٠٠٠ يارده
- قماش الضباط كحلي بحريه	٦٠٠٠ يارده

٤) تم تسديد قيمة هذه المواد ماعدا قيمة القماش حق الضباط والذي تقدر بمبلغ وقدره (٧٥٦٠٠ دولار) خمسه وسبعين الف وستمائه دولار .

٥) أرجو الاسراع في تحويل قيمة القماش حتى يتم شحنة ضمن المواد لان تأخير تحويل المبلغ سوف يأخر شحن المواد ، والمده للفتره من ٤٥ يوم الى ٦٠ يوما ويكون الشحن على دفعتين .

٦) سيتم نقل المواد على حسابنا الخاص ويتم أستلامها من قبلنا في مطار بانكوك حسب الاتفـــــاق .

٧) سيقوم مكتب باطيان في بانكوك أشعارنا كتابيا عبر الفاكس قبل عشرة أيام من تجهيز الشحنه الأولى لكي نتمكن من أرسال المندوب لاستلام البضاعه بعد التأكد والفحص ومن تم أرسال الطائره لنقل الشحنه .

٨) علينا أرسال معلومات عن نوع الطائره وكم حمولتها بالطن والمساحه وكم بالتالي مكتب باطيان .

٩) نفيدكم بأن مبلغ وقدره ٣٣٠٠٠ دولار ثلاثه وثلاثين الف دولار باقي عند باطيان من أصل المبلغ الذي تم تحويله وأقترح أن يستفاد من هذا المبلغ لشراء بعض الرتب والشعارات أو أضافة بدلات الافراد بالمبلغ المتبقي والمذكور أعـــــــلاه .

١٠) وفي الأخير أرجو أنني قد وضحت نشاطي في بانكوك وما توصلت اليه من خلال هذا التقرير .

مع خالص الشكر والتقديـــــر ،،،

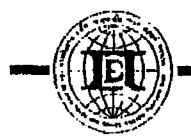
مقدم التقرير /
العقيد / عبود سعيد عوض العماري
مدير ادارة المبيعات عــــــدن

ملحوظه :-

أرجو الافاده على نكتب اسم الارساليه على الكراتين بأسم وزارة الدفاع أو نكتفي بأسم محافظة عــــدن .

نسخه الى /

الاخ / وزير الدفاع .. المحترم ..



باعليان للتجارة والسياحة

BA-OLAYAN TRADE & TRAVEL LTD., PART.

24 SUKHUMVIT SOI 3 BANGKOK 10110 THAILAND TEL. 2541911/2541818-9 FAX: 662-2541812
TLX 82010 AMTEL TH ATTN BA-OLAYAN TRADE
BRANCH : 10/47-8 2nd. FLOOR, RACHAPRAROP ROAD INDRA
BANGKOK 10400 THAILAND. TEL. 2555754-5

To: GENERAL
SALEH MOHASSAR ALSIELI
ADEN GOVERNER
REPUBLIC OF YEMEN

PROFORMA INVOICE

No. BTT.NO.009/94
Date 17 JANUARY 1994

INVOICE of : ROLL MATERIAL shipped by the undersigne
From BANGKOK To ADEN per F.O.B. sailing on 17 JANUARY 1994

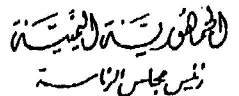
Ref No.	Description	Quantity	Unit Price	Amount
			US$	US$
	ROLL MATERIAL COLOUR GREEN	24,000 Y.	2.52	60,480.-
	ROLL MATERIAL COLOUR NAVY BLUE	6,000 Y.	2.52	15,120.-
		30,000 Y.	TOTAL	75,600.-
	DELIVERY PART SHIPMENT WITHIN 45 DAYS. FROM THE DAY RECEIVE DEPOSIT			

FACTORY NAME ---------- BUYER NAME ---------- SELLER NAME ----------

يحدث هذا في ظل تفاقم المعارك السياسية ، والمكايدة الإعلامية الضارية بين شقي مجلس الرئاسة ثلاثة منهم في صنعاء واثنان في عدن ، وبين رئيس مجلس الرئاسة ، مؤتمر شعبي ، وبين رئيس مجلس الوزراء ، اشتراكي ، بينماتكثف لجنة الحوار الوطني حوارها، واسترضاء هذا وذاك ، والمشادة حول مادة ، والتراخي حول أخرى ، وكأن الأمر قابلٌ للتقارب ، والتفاهم ، وعودة المياه إلى مجاريها ، وشهد شهر يناير ١٩٩٤م ، أشرس الحملات الإعلامية المتبادلة عما سبق من الأشهر ، وهاتان الوثيقتان الواضحتان ، تعطياننا تصوراً حقيقياً عن مدى عمق الشرخ الذي وصلت إليه تلك المرحلة من مراحل الأزمة :

الوثيقة رقم ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم





الاخ المهندس/ حيدر ابوبكر العطاس
رئيس مجلس الوزراء
الاخـــــوة/ اعضاء مجلس الوزراء المحترمون

ليس خافٍ عليكم ماوصلت اليه الاوضاع الاقتصادية في بلادنا من تردٍ ومايعانيه السواد الاعظم من المواطنين في معيشتهم وحياتهم اليومية نتيجة الارتفاع المتصاعد للاسعار والتدهور الحاد والمستمر لقيمة العملة الوطنية ومارافق ذلك من اختلالات تموينية لمعظم السلع والمواد الاساسية ، حيث تم كل ذلك بوتائر عالية في الشارع تحت سمع وبصر الحكومة .

ونظراً لما وصلت إليه الاوضاع المعيشية للمواطنين من ابناء شعبنا من تدهور وصعوبات ومعاناة يمثل السكوت عنها وعدم اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لمعالجتها إخلالاً بالمسئولية الدستورية والوطنية الماثلة بحكومتكم .

واستشعاراً للواجب الوطني والمسئولية التاريخيه ، فان مجلس الرئاسة يوجه اليكم هذه الرسالة ليضعكم امام مسئوليتكم ازاء التدهور المستمر للاوضاع الاقتصادية والادارية ومايعانيه المواطنون اليوم من صعوبات حياتيه بالاضافة الى التقاعس الملحوظ عن رسم وتنفيذ سياسه تموينيه ونقديه وماليه واضحه وسليمة وعدم تفعيل القوانين للحد من المضاربة غير المشروعة في العملة الوطنيه او المغالاة في الاسعار ومنع الاحتكار وكان من آثار ذلك كله وجود زيادة كبيرة في معدلات التضخم النقدي وارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى الاجور والدخول بالاضافة الى ماشهدته مرافق واجهزة الدولة من تسيب عام ولامبالاة واهمال وتدنٍ ملحوظ في مستويات الاداء الوظيفي في الجهاز الاداري للدولة ومرافقها ومؤسساتها المختلفة .

ولما كانت تلك هي من صلب المهام والواجبات التي كان ينبغي ان تضطلع بها حكومتكم الموقرة استناداً للدستور وتنفيذاً للبرنامج السياسي الذي نالت بموجبه الثقة في مجلس النواب حيث كانت جماهير شعبنا اليمني تتطلع اليكم بكل الآمال الكبيرة في ان [illegible] من اجل تنفيذ ذلك البرنامج لتجاوز سلبيات الفترة الانتقالية وما صاحبها من تعثر والترسيخ أسس الدولة اليمنية الحديثة .

وانطلاقاً من استشعار مجلس الرئاسة وادراكه لحقيقة تلك الاوضاع المؤسفه ومايسببه تفاقمها من زيادة معاناة على احوال المواطنين فقد دعا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٣م حكومتكم الموقره الى اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة لمناقشة الازمة السياسية الراهنة و الاوضاع الاقتصادية والبحث في الحلول الكفيله بمعالجة تلك الاوضاع .
الا انه وللأسف الشديد فقد فوجئ مجلس الرئاسة بوصول رسالة الاخ رئيس مجلس الوزراء برقم(١٢٢١م) وتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٣م والمتضمنة الاعتذار من عقد الاجتماع في الموعد الذي حدده مجلس الرئاسة.. في الوقت الذي كانت فيه تداعيات الازمة تزداد تصعيداً وخطورة وتزداد فيه معاناة المواطن لدرجة لم تكن تحتمل التأجيل ، حيث زاد تدهور العملة بصورة مفاجئة الى مستويات متدنية وخطيرة مع ماتزامن معها من شلل عام لاجهزة الدولة ومرافقها المختلفة وغياب كلي لدور الحكومة وإزاء تلك الاوضاع فاننا نحملكم المسئولية كاملة لماوصلت اليه الامور من تدهور وتحمل كل تبعاتها وآثارها الضارة بمصالح المواطنين ومسيرة الاستقرار في الوطن.

يتبع/ ص(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية اليمنية
رئيس مجلس الرئاسة

((٢))

الاخ رئيس مجلس الوزراء.

الاخوة الوزراء

ان الوطن وهو يعيش هذا المنعطف التاريخي الحاسم باتجاه الانتصار لذاته وترسيخ مقومات وجوده وتعزيز انطلاقته الواعده على درب المستقبل المزدهر باذن الله بعد ان كتب له بفضل ارادة المناضلين وعطاء كل الخيرين المخلصين من ابنائه ان يخرج من رحم التاريخ يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م مولوداً عملاقاً نال اعجاب العالم واحترامه يستدعي ان تقلدوا بمسئولية وامانة واخلاص امام ضمائركم اولاً وحسابكم لتنحازوا للقضايا ومصالح وطنكم وشعبكم وان تضعوا المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح الانانية والذاتية وفوق كل الانتماءات الضيقة التي لن ينال منها الوطن ان تغلبت عليكم في اي لحظة سوى الخسران ولن تنالوا فيها انتم سوى عدم الرضى من شعبكم الذي كان ينتظر منكم الكثير.

وانكم اليوم امام مسئولية تاريخية ووطنية ينبغي عدم التقاعس او التهرب عن ادائها مهما كانت المبررات.. واننا في مجلس الرئاسة سنكون عوناً ودعماً لكم بالقدر الذي تكونون فيه عوناً لانفسكم ومخلصين لمسئولياتكم ووطنكم وفاءً للامانة واداءً للواجب .. وفقكم الله وسدد خطى الجميع لمافيه خير اليمن وتقدمه وازدهاره في ظل راية الوحدة والديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..//..

اللواء/
علي عبدالله صالح
رئيس مجلس الرئاسة

- صورة للاخ رئيس واعضاء مجلس النواب.

الرقم (٢١٢)
التاريخ ٦/١/٩٠م

الوثيقة رقم ١١

في بيان صحفي للاخوين علي سالم البيض وسالم صالح :

الرسالة الملفقة باسم مجلس الرئاسة الى رئيس الوزراء محاولة مفضوحة وبائسة لتشويه طبيعة الازمة السياسية والاقتصادية

اذاعت وسائل الاعلام الرسمية مساء اليوم الخميس ٦ يناير ١٩٩٤م - امس - رسالة ملفقة باسم مجلس الرئاسة الى الاخ رئيس الوزراء والحكومة كشفت عن محاولة مفضوحة وبائسة لتشويه طبيعة الازمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد بحثا عن كبش فداء بريء ، وذلك بهدف اخفاء الاسباب الحقيقية لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية وصرف الانظار عن الذين يقفون وراء اهدار الموارد المالية للدولة والعبث بها والمضاربة بالعملة الوطنية والمتاجرة بأقوات الناس ودعم وحماية اعمال الارهاب الداخلي والخارجي ويقاولون باعمال القتل وقطع الطرقات والاختطافات ويتسترون على مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة .

ويتسم الاجراء الذي اتخذه مايسمى باجتماع مجلس الرئاسة باتجاه شطري سافر لتغطية نزعات الحنين الى الماضي والعودة الى التشطير والباسها ثوب الشرعية الظاهر ويزيد من خطورة الاجراء الشطري والمتمثل في الرسالة الصادرة عن مايسمى باجتماع مجلس الرئاسة . انه ياتي في الوقت الذي تواصل لجنة الحوار الوطني اعمالها بمشاركة كافة القوى السياسية والشخصيات الوطنية والتي شارفت على الانتهاء ، وما يترتب عن ذلك من اتفاق وطني عام للخروج من الازمة السياسية والبدء بتطبيق بنود الاتفاق وفق برنامج زمني وتنفيذي من شانه ان يضع الجميع امام اختبار حقيقي لتحويل الاقوال الى افعال وترجمة ما يتم الاتفاق عليه عبر الاجماع الوطني الى واقع ملموس وصولا الى بناء الدولة اليمنية الحديثة .. الدولة الديمقراطية المستندة الى سلطة النظام والقانون ، وقطع دابر كل النزعات الرامية الى افراغ دولة الوحدة من مضمونها الديمقراطي الحقيقي وممارسة التسلط الفردي والمناطقي وتعميم الارهاب والفوضى في كل المجالات .

اننا في الوقت الذي نثق بقدرة رئيس الوزراء وحكومته على قول كلمتهما بشان الرسالة التي للمنتحلين اسم مجلس الرئاسة وفضح محتوياتها وكشف اهدافها التشطيرية المموهة . فاننا نعلن امام الله والوطن والشعب والمجتمع الدولي عدم مسؤوليتنا عن هذه الممارسات الشطرية السافرة ونحمل اصحابها كامل المسؤولية عن كل مايسعون الى بلوغه من خروج عن الاجماع الوطني وتصعيد الازمة السياسية والاقتصادية وزعزعة الامن والاستقرار وتوسيع نطاق المخاطر التي تهدد الوحدة والديمقراطية .

سالم صالح محمد
عضو مجلس الرئاسة

علي سالم البيض
نائب رئيس مجلس الرئاسة

عدن في ٦/ يناير ١٩٩٤م

وفي غضون الأيام الأخيرة من شهر يناير ١٩٩٤م ، حين كانت وثيقة العهد والاتفاق تتبلور في أثوابها الفضفاضة ، وصيغتها القريبة من النهاية ، بعد أن رفض الحزب الاشتراكي ، إنهاء الأزمة السياسية ، رغم استجابة الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر ، لكافة الشروط التي شرطها الحزب الاشتراكي سلفاً وخلفاً ، وأجاب الوسطاء ، الرحالون بين صنعاء وعدن بقوله : «لقد فات الأوان على مرحلة قبول الحزب ، برضوخ الرئيس وحزبه ، لشروط الحزب الاشتراكي (!!)

حينئذ كان أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي المطلعين ، قد همس في أذنٍ علّيا في حزب المؤتمر ، بأن خطة المواجهة العسكرية قد أوشكت على أن تبدأ ، بين الحزب الاشتراكي ، وحزب المؤتمر ، وأن التفاهم والحوار ، والتصريحات الإعلامية ، والصحفية ، لاتعدو عن كونها مجرد استفادة من الوقت وأن وثيقة العهد والاتفاق التي ننتظر التوقيع عليها ، والهتاف والتصفيق لها ، ليست إلاّ مرحلة من مراحل إتاحة الفرصة لكسب آراء المغفلين ، والبسطاء ، والذين لايقرءون ماوراء الكلمات ، ومابين السطور ، ثم إنها تمثل عملية امتصاص ، لجهود المخلصين من أهل الرأي ، والحل والعقد ، الذين يؤمنون بالظاهر ، في مدينة النفاق ، وقدم ذلك العضو الاشتراكي ، المخلص لمهنته السرية في أجهزة أمن الدولة ، أدلة قاطعة على صدق روايته ، مرئية ومسموعة .

ورادف تلك الوثائق السرية الخاصة ، بلاغ استخباري غربي ـ والعهدة على الراوي ـ بأن شحنة ثمينة من الأجهزة العسكرية ، وشبكات الاتصالات طويلة المدى ، وأجهزة للرصد والتصنت ، ومجموعات إلكترونية في شكل منظومة متكاملة لتوجيه الصواريخ ، مع كمية كبيرة من البطاريات اليابسة ، قد تم شحنها عن طريق الجو ، من مطار «هيثرو» بلندن ، لتصل إلى مطار عدن في مطلع فبراير ١٩٩٤م ، وأن الصفقة تبلغ قيمتها زهاء مائتي مليون دولار أمريكي ، وسيتم وصولها إلى مطار عدن ، على ست رحلات جوية عبر عدة خطوط ، بيد أن النبأ جاء متأخراً .

ومع ذلك فقد استطاعت رادارات القوات الجوية ، والدفاع الجوي حول مطار الحديدة الساحلي ، يوم ٦ يناير ١٩٩٤م ، اصطياد طائرة أوغندية «بوينج «٧٠٧» وهي في طريقها من لندن إلى عدن ، بعد أن توقفت في مطار « لارناكا » قبرص

ورغم أنها كانت قد تجاوزت المجال الجوي لأرض المطار ، ورفضت الهبوط بناءً على أوامر البرج ، إلاّ أن إنذاراً شديد اللهجة من قواعد الدفاع الجوي صواريخ ، كان قد تلقاه قائد الطائرة ، حتم عليه العودة من أجواء « المخاء » إلى مطار الحديدة ، وهبط مكرهاً ، وباستقرار الطائرة في المدرج ، تبدأ فضيحة كبرى يكشفها إعلان لمصدر أمني بمحافظة الحديدة ، عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة في صنعاء ، بعرض الأجهزة ، والبطاريات والعدسات وأجهزة الاتصالات العسكرية ، والتصنت ، كما جاءت به المعلومات سالفة الذكر ، .

وكانت تلك الفضيحة بمثابة قنبلة كبرى ، في أروقة اللجنة المركزية في عدن أفقدت قيادة الحزب وفي مقدمتها علي سالم البيض ، وسالم صالح محمد ، وياسين سعيد نعمان ، وحيدر العطاس ، الوعي ؛ فمضى كل يصدر تصريحاً حول حمولة الطائرة ، ينقض ماصرح به الآخر ، والطريف في تلك التصريحات : أن هيثم قاسم وزير الدفاع ردَّ على ذلك البيان الفاضح ، في الثامن من نوفمبر ، ببيان أذاعه راديو وتلفزيون عدن ، ونشرته صحف الحزب الاشتراكي ، يؤكد فيه أن تلك المعدات العسكرية التي حملتها الطائرة ، قد تم شراؤها من ميزانية وزارة الدفاع لدولة الوحدة ، وللأغراض العسكرية ؛ للقوات المسلحة اليمنية ، بطلب من وزارة الدفاع ، وكان التصريح من هيثم قاسم قد رفع شيئاً من الحرج عن كوادر الحزب الاشتراكي ، في المناطق الشمالية ، التي صدمتها الفضيحة ، وأوقعتها في حرج أمام الجماهير في كل أنحاء اليمن ، ولذلك انطلقت عناصر الحزب الاشتراكي على الفور تنشر وتوزع التصريح ، وتدافع عن الحزب ، وتبرؤه من التآمر على الوحدة ، إلاّ أن الرفيق علي سالم البيض ، الذي لم يبلغ فيما يبدو ، بنص تصريح هيثم قاسم وزير الدفاع ، ذهب يتحدث أمام الصحفيين ، وعلى عدسة كيمرا التلفزيون في القناة الثانية من عدن ، ويؤكد أن تلك الأجهزة كانت لغرض تجاري مدني بحت ، وأن صاحبهاأحد تجار الإلكترونيات في أسواق عدن ، وأشار بيده إلى أحد الحاضرين في الندوة الصحفية بأنه صاحب الصفقة ، وتبين بعد ذلك أن ذلك الرجل (عيسائي) ، وأغرب من ذلك أن جرائد الحزب الاشتراكي والموالية له ، قد نشرت التصريحين المتناقضين لهيثم قاسم ، وعلي البيض ، دون حياءٍ أوخجل من التناقض المذهل ـ ربما بسبب الصدمة ـ

ويومذاك التقى الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس مجلس الرئاسة ، بقيادات سياسية ، وعسكرية رفيعة المستوى في الدولة ، وحزب المؤتمر ، والبرلمان بعد أن شعر بما لايدع مجالاً للشك بأنه يعيش في عزلة ، وتربص شديد ، من كافة الدول المجاورة ، وأن المؤامرة لإسقاط نظامه تعيش فصولها الأخيرة .

وقد سمع من تلك القيادات عتاباً شديد اللهجة ، يستهجن أسلوب تعامله مع الأزمة ، وتساهله في وضع الخطط الشاملة لمواجهة كافة التوقعات من الحزب وفي مقدمتها الصدام العسكري المسلح ، ووقف آخر يقول له :-

وإن الحرب أولها كلام ويوشك أن يكون لها ضرام

ورافق تلك المواقف المتفاقمة بالأزمة ، نشاط حركة احتجاز الأجانب في الأرياف الشمالية والشرقية ، ومع تفاقم الموقف المتطور ، أعلن عن احتجاز أجنبي كندي ، وآخر بريطاني ، وستة يمنيين في بعض القبائل ، التي توجد لبعض أبنائها صلة بالحزب الاشتراكي ، وأنهم قد أصبحوا رهائن لدى القبائل للضغط على الدولة ، بتلبية مطالبهم كما احتجزت إحدى طائرات شركة هنت البترولية أياماً بعد هبوطها في إحدى القبائل الشرقية .

وهنا آن لنا أن نؤكد بما لايدع مجالاً للشك ، أن خطة مقابلة لخطة الحزب الاشتراكي ، تشمل التخطيط ، وتبحث طرق التنفيذ في المجالات السياسية ، والأمنية ، والعسكرية ، والإعلامية ، قد وضعت في دهاليز غرفة العمليات ذات الأبواب الكحلية ، الحصينة ، من قبل قيادات عسكرية رفيعة المستوى في وزارة الدفاع ، ومن قيادات عسكرية في المؤتمر الشعبي العام بصنعاء ، وأن الرئيس علي عبدالله صالح قد أشرف على رسم تلك الخطة خطوة خطوة ، وهي تهدف إلى إفشال خطة الحزب الاشتراكي المرسومة ، والتصدي لقفزاته السياسية ، وصداماته العسكرية ، بل إلى التفوق عليه في حالة الصدام المسلح ، وانتزاع هيمنته من أوكاره ومعاقله ، التي يسيطر عليها من التراب اليمني ، في المحافظات الجنوبية ، والشرقية ، والحق أن تلك الخطة لا نستطيع الكشف عن محتوياتها بتفصيل كاف ، وان لم يعترف بها الرئيس أو الجنرالات من حوله حتى الآن ، إلاّ أننا نستطيع عرض بعض فصول تلك الخطة من خلال التحركات التي اندفعت كالإعصار ، من يومذاك ، لاتلوي على شيء ، تلك التحركات التي لايمكن لها أن تكون كذلك ، دون أن تكون منطلقة من خطة مرسومة ،

واستراتيجية رسمت في الخفاء ، وهذه مجموعة تصوراتي و.... لتلك الخطة التي لم تسمح لنا ظروف الجانب المنتصر بالوصول إليها بعد ، .

خطة عسكرية مضادة

الفصل الأول : الأهداف من الخطة ، وتنفيذها :-

١ ـ إرساء دولة الوحدة اليمنية على كافة التراب اليمني .

٢ ـ التصدي للتوجهات الانفصالية للحزب الاشتراكي اليمني .

٣ ـ إسقاط هيمنة الحزب الاشتراكي العسكرية من المحافظات الجنوبية والشرقية .

٤ ـ بسط نفوذ دولة الوحدة والشرعية ، على كافة أرجاء اليمن .

الفصل الثاني : الوسائل التي يجب استخدامها للوصول إلى أهداف الخطة .

١ ـ العمل على احتواء كل الوحدويين ، والغاضبين من الحزب الاشتراكي ، من أبناء الشعب ، في كافة المناطق ، وعلى وجه الخصوص المحافظات الواقعة تحت هيمنة الحزب ، وسلطاته وبمختلف الطرق التي يمكن أن تحقق الأهداف ، ومنها :

أ ـ التوعية العامة بموقف الحزب المرتد عن الوحدة .

ب ـ الحملات الإعلامية الهادفة بمختلف الوسائل والإمكانات .

ج ـ استيعاب الغاضبين على الحزب في المحافظات الجنوبية والشرقية حزبياً ووظيفياً ، ومادياً ، وعسكرياً ، وإعادة تذكيرهم بجرائم الحزب الاشتراكي ضد : الفكر ، والمال ، والعرض ، والدم ، على مدار ثلاثين عاماً ، لإسقاط شعارات الحزب وأطروحاته . (ولي أن أوضح في هذا بما يلي :

(هذا الدور أنيط بالوسائل الإعلامية ، التي لاتخضع للحزب الاشتراكي ، والصحف الموالية للمؤتمر الشعبي وقيادته ، وكذلك صحف حزب الإصلاح

الحليف الطبيعي لحزب المؤتمر ، ثم إلى المحاضرين ، وخطباء المساجد ، وطلاب المعاهد والمدارس ، وقوافل الوعاظ ، والتوعية ، وما أكثر ماجاب الخطباء والمرشدون من حزب الإصلاح كثيراً من قرى المحافظات الجنوبية لهذا الغرض ، حتى بعض أعضاء مجلس النواب مثل الأستاذ عبدالرحمن بن يحيى العماد ، رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح ، والخطيب المفوه عبدالله صعتر ، كما استدعي لنفس الهدف الشيخ عمر أحمد سيف ليعود من هجرته الغاضبة سياسياً في مكة المكرمة منذ عامين ، وهو الذي لايساوم الباطل والظلم وياله من مسعر حرب ضد الإلحاد الاشتراكي).

٢ ـ العمل على استقطاب الولاء ، وتحسين العلاقات مع ضباط وجنود المعسكرات الستة ، التي قدمت إلى المحافظات الشمالية بعد الوحدة ، وهي تحت سيطرة عناصر الحزب الاشتراكي ، التي تتمركز في كل من : عمران ، ذمار ، الصمع ، صنعاء ، خولان ، يريم ، وحل مشاكلهم ، وإغرائهم ، وتشجيعهم على التحول والانضمام إلى معسكرات الوحدة والشرعية .

٣ ـ محاولة تعميق التغلغل في صفوف الوحدات العسكرية الخاضعة لإدارة الحزب الاشتراكي ، في المحافظات الجنوبية ، والشرقية ، وكسب مايمكن من قيادات ، وضباط ، وجنود تلك الوحدات إلى قوات الشرعية ، بشتى الوسائل والإغراءات .

٤ ـ تشجيع الانتفاضات الشعبية الجماهيرية ، والقبلية في وجه تسلط الحزب الاشتراكي ، ولغرض إعاقة استفادته من احتواء أي عدد بشري في معسكراته .

٥ ـ تسريب الأموال ، والأسلحة والخدمات لكافة الذين يمكن وقوفهم في وجه الحزب ، وتوجهاته في المدن والأرياف .

٦ ـ تعزيز موقف الوحدات العسكرية في المحافظات الجنوبية ، التي قدمت إليها بعد إعلان الوحدة ، يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، مثل لواء العمالقة ، والثاني مدرع ، والأمن المركزي ، والشرطة العسكرية ، بالمزيد من الجنود ، والسلاح ، والعتاد ، والمؤن .

وفيما أعتقد أن لجنة سداسية من كبار الضباط المقربين للرئيس علي عبدالله صالح ، قد قامت بإدارة وتنفيذ محتويات الفصل الثاني دون تحفظ ،

وذلك ماجعلنا نظن أنها مكونة من :

١ ـ العقيد الركن / علي محسن صالح .

٢ ـ العميد الركن / عبدالملك السياني .

٣ ـ العقيد الركن / عبدربه منصور هادي .

٤ ـ العميد الركن / عبدالله حسين البشيري .

٥ ـ العميد الركن / أحمد مساعد حسين .

٦ ـ العقيد الركن / غالب مطهر القمش .

الفصل الثالث : المحور السياسي ، داخليًا ، وخارجيًا

وقد بدا جلياً من خلال المتابعات اليومية ، أن لجنة ذات قدرات دبلوماسية ومنطق جدلي الحجة ، قد شكلت لتلعب الدور السياسي بشقيه الداخلي والخارجي ، ولعلها كانت لجنة واسعة التشكيل من أعضاء اللجنة العامة لحزب المؤتمر ، وقيادات الخارجية برئاسة كل من :-

١ ـ الأستاذ / عبدالعزيز عبدالغني ، عضو مجلس الرئاسة .

٢ ـ الدكتور / عبدالكريم الأرياني ، نائب رئيس الوزراء ، رئيس جهاز التخطيط . وقد نجحت في كثير من مهماتها ، وفشلت في أكثر من مهمة ، وفي مقدمتها بعض نصوص وثيقة العهد والاتفاق ولمع في كثير من جولات المعركة السياسية والإعلامية لصالح حزب المؤتمر الشعبي الأستاذ : عبدالسلام العنسي، والأستاذ : عبدالملك منصور المصعبي ، عضو اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي ، إبان الأزمة السياسية والحرب .

الفصل الرابع : الاستراتيجية العسكرية للمواجهة القتالية .

ومحتويات هذا الفصل بالذات ، كانت إبان الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤م مجهولة النص ، والمحتوى ، وكان من الصعب علينا أن نستقرئ مضمونها الحرفي ، إلاّ أنه غير وارد القول إنه لم يكن هناك خطة من هذا القبيل ، ولو من باب التحسب لما سيقوم به الحزب ، ونرجئ الحديث عن محتويات هذا الفصل حتى يحين ظهور الخطوات العملية ، في سلسلة التحركات التنفيذية : الاستراتيجية العسكرية ، في ما سيأتي ، وإن كان قد تناهى إلى علمي أن الاستراتيجية العسكرية النهائية ، لم تخرج بشكلها النهائي إلاّ في شهر إبريل

١٩٩٤م ، ونعود إلى ماتم تنفيذه من مضمون العناوين الثلاثة : الأولى نجاحاً أو إخفاقاً ، مع ما يقابله لدى الحزب الاشتراكي :

أولاً : لقد نجحت اللجنة السداسية من كبار الضباط في صنعاء ، في فتح علاقات قوية ، وشبه قوية مع عدد من ضباط الوحدات العسكرية ، التي كانت توالي قيادات الحزب الاشتراكي ، في كل من محافظتي ، صنعاء ، وذمار ، وكدليل على نجاح تلك العلاقات ؛ فإن مجموعة من كبار الضباط في تلك المعسكرات ، قد قبلت بالانضمام إلى صف الرئيس ، والقيادة العسكرية في صنعاء ، بعضهم في السر وبعضهم في الجهر ، واستبان النجاح أكثر عندما انضمت مجموعة من أفراد اللواء الثالث مدرع ، في عمران ، الموالي لعلي سالم البيض ، بقيادة المقدم الشهيد عبدالله سعد اليافعي ، والنقيب الشهيد عبدالناصر الضالعي ، إلى اللواء الأول مدرع ، أحد ألوية الفرقة الأولى مدرع ، بقيادة العقيد الركن : علي محسن صالح ، كما انضم العقيد عبدالله محمد ، المسئول المالي للواء الثالث مدرع ، وانضمت مجموعة أخرى بقياة العقيد « علي سالم محمد ام بحيري » قائد كتيبة المدفعية ، من لواء باصهيب الميكانيكي الخاضع لإدارة الحزب الاشتراكي في مدينة ذمار ، ليصبح قائداً للواء السابع عشر وحدة ، ويشارك في جبهة عدن لإسقاط الحزب الاشتراكي ، كما انضمت مجموعات من لواء المدفعية الخاضعة لإدارة الحزب الاشتراكي ، والذي كان يعسكر في مدينة يريم ، من محافظة إب ، إلى قوات الحرس الجمهوري ، بقيادة العقيد الركن علي صالح عبدالله الأحمر أحد إخوان الرئيس .كما تمكنت تلك اللجنة بحسن اتصالاتها ممثلة بقائد المحور حينذاك العقيد: عبدربه منصور هادي وقادة ألوية الوحدة أن تضعف تماسك اللواء العشرين ، في منطقة مكيراس ، وتدفع بمجموعة من كبار ضباط اللواء إلى وحدات أخرى ، أو إلى الحياة المدنية المحايدة ، ومن أشهر أولئك ، العقيد أحمد علي العبد ، قائد كتيبة المدفعية باللواء العشرين .

كما انضمت كتيبة من الشرطة العسكرية من جانب الحزب الاشتراكي كانت في صنعاء ، إلى قيادة الشرطة العسكرية ، دون أدنى مشكلة تذكر ، بل قاد العقيد الركن شرطة عسكرية ، عوض بن محمد بن فريد ، عمليات ، عسكرية واشتباكات دامية ضد الحزب الاشتراكي فيما بعد .

كما دفعت تلك اللجنة بمجموعة كبرى من قادة الوحدات العسكرية ، لزيارة علي سالم البيض في عدن ، لتحمل إليه مقترحات تهدف إلى نزع فتيل التوتر العسكري ، في شكل مقترح يلقى تأييد كافة رجال المؤسسة العسكرية ، والسياسيين ، والشعب ويصون به وحدة الأمة والبلاد ، وذلك الطرح كان على قلب علي سالم البيض أثقل من حمل الصخور ، حيث أدرك أن تلك الحلول التي قدمها الوفد العسكري الكبير ، ذات مرمى بعيد ، ففي حالة قبوله بها سوف لن يكون بعد ذلك مجال لإقامة دولة شطرية ، وفي حالة رفضه لها سوف يكون مسئولاً عن الصدام العسكري ونتائجه ، كما يحمل الرفض معنىً آخر ، وهو تحديد الجانب الرافض للحل والراغب في إنهاء الوحدة ، وبالتالي يفقده بريق الشعارات البراقة ، التي يرفعها للجماهير ، وأعتقد جازماً أن مهمة تلك اللجنة الكبيرة من الضباط ، كانت تهدف إلى تقديم الدليل العملي ، بإقناع الضباط بتعصب علي سالم البيض ، وتصلبه أمام الحلول والمبادرات البديلة عن الانفصال وتلك الحلول التي اقترحها الوفد ، تتلخص في :-

الحل الأول :

١ ـ تبادل المواقع بين اللواء الثالث مدعم «مؤتمر» ، من معسكر معاذ بن جبل بالجند ، ضواحي مدينة تعز الشمالية ، مع معسكر الشهيد «لبوزة » «اشتراكي » في محافظة لحج الجنوبية .

٢ ـ تبادل المواقع بين اللواء الأول عروبة ، المعسكر في مضيق المندب الشمالي ، مع معسكر اللواء ٢٥ مكانيك في منطقة خرز ، من محافظة لحج الجنوبية .

٣ ـ تبادل المواقع بين اللواء الثاني مدرع مستقل (الحمزة)، الذي يعسكر في محافظة إب الشمالية ، وبين لواء عبود الذي يعسكر في الضالع من محافظة لحج الجنوبية .

٤ ـ تبادل المواقع بين اللواء ٥٦ الذي يعسكر في منطقة السوادية من محافظة البيضاء الشمالية ، وبين اللواء ٢٠ الذي يعسكر في منطقة مكيراس الجنوبية .

٥ ـ تبادل المواقع بين اللواء السادس مشاة ، الذي يعسكر في منطقة أمريش حريب ، من محافظة مأرب الشمالية ، وبين لواء ملهم ، لذي يعسكر في منطقة

بيحان بمحا فظة شبوة الجنوبية .

٦ ـ تبادل المواقع بين اللواء الثالث عروبة ، الذي يعسكر في منطقة صافر النفطية من محافظة مأرب الشمالية ، وبين اللواء حنيشان ، الذي يعسكر في منطقة حقل جنة ، من منطقة شبوة الجنوبية .

وبتنفيذ هذه المبادرة في مواقع المعسكرات الخاضعة لطرفي الأزمة ، سوف يكون الطمس الكامل لمعالم متارس الحدود الشطرية السابقة ، بحيث لاتكون هناك منطقة تماس ، أو خطوط يعتبر الوقوف عليها تراجعاً عن الوحدة الوطنية ، كما لا تكون هناك فرصة للصدام العسكري بين وحدات الجيش ، طالما استبعد أمل العودة إلى التشطير .

ووجد علي سالم البيض نفسه مضطراً لرفض تلك المبادرة من جذورها ، حتى لايصبح حزباً بلا جيش ، وبلا منطقة مغلقة لنفوذه الخاص ، إلاّ أن رفضه ذاك ، جعل الوفد يطرح بديلاً ثانياً يرمي إلى نفس الهدف ، ويعري النوايا الانفصالية لدى الرجل ، الذي يبكي على وحدة اليمن في كل خُطَبِه ، ويحفر قبرها بكل ماأوتي من قوة .

فكان طرح الحل الثاني :

١ ـ نقل كل الوحدات العسكرية من مناطق الوسط ، الحدود الشطرية القديمة داخل الأرض اليمنية ، وفقاً للتالي :-

أ ـ كل الوحدات الخاضعة للقيادة في صنعاء ، تنقل إلى المحافظات الشرقية : حضرموت ، والمهرة ، وشبوة .

ب ـ كل الوحدات العسكرية الخاضعة لإدارة الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية ، تنقل إلى المحافظات الشمالية ، في كل من المحافظات : الجوف ، حجة ، صعدة ، مأرب . وهذا المقترح كان هو الآخر قد قوبل بالاستهجان والرفض من قبل علي سالم البيض ، فطرح الوفد العسكري أخيراً المقترح الأخير ، الذي لاعلاقة له بالجيش ، ونزع فتيل التوتر العسكري ، وهو :

الحل الثالث :

٣ ـ عودة علي سالم البيض ، وكل القيادات الاشتراكية إلى أعمالها في

العاصمة والمحافظات الشمالية ، لمارسة مهامها الإدارية ، ولتحريك عجلة التفاهم والتحاور عن قرب ، وهذا المقترح الأخير أيضاً مني بالرفض المطلق .

وعاد الضباط من قادة الوحدات العسكرية وقادة من وزارة الدفاع ، من عدن إلى وحداتهم ، بيقين عالٍ أنه لامناص من الحرب والصدام ، بعد أن وقفوا على ذلك التصلب العنيد ، واستمرت تحركات تلك اللجنة العسكرية السداسية في صنعاء ، لتسديد ضربات في العمق الاستراتيجي لخطة الحزب الاشتراكي ، حيث بدأت تجمع في يدها رؤوس القبائل وعناصر المقاومة الدائمة للحزب ، في محافظة شبوة ، وأبين ، وبعض مناطق لحج ، وصرفت ملايين من الذخائر ، ورتبت أوضاع كثيرين من أبناء المحافظات الجنوبية المحارَبين من قبل الحزب الاشتراكي ، فاستوعبت وزارة الخدمة المدنية ، ووزارة الداخلية ، ووزارة الدفاع معظم أولئك . حتى شكلت تلك القبائل ، ورجال البادية خطوطاً آمنة للإمداد والتسليح بين صنعاء ، وكافة المناطق الجنوبية ، التي تتواجد فيها معسكرات موالية للقيادة السياسية في صنعاء .

ولم يأت على بدء نشاط تلك اللجنة أكثر من ستة أسابيع فقط ، حتى كان التمام العسكري يؤكد : أن لواء العمالقة ، الذي يعسكر في محافظة أبين ، قد بلغ عدد مقاتليه عشرة آلاف ، بين جندي وضابط وصف ، وكذلك ارتفع عدد أفراد اللواء الثاني مدرع التابع لقيادة الفرقة الأولى ، إلى ثمانية آلاف مقاتل ، وكان يعسكر في منطقة الراحة شرقي معسكر العند ، التابع لقيادة الحزب الاشتراكي ، وقد ارتفع عدد قوات الأمن المركزي المرابطة في منطقة خور مكسر ومنطقة دار سعد ، من كتيبة إلى ثلاث كتائب كاملة ، وكانت تتبع قيادة الأمن المركزي بصنعاء ، بقيادة العقيد محمد عبدالله صالح ، شقيق رئيس مجلس الرئاسة ، بَيْدَ أن حركة الإمداد بالعتاد ، والغذاء الاحتياطي ، لهذه القوة الأمنية واجهت عقبات ، وصعوبات ، بسبب موقعها داخل مدينة عدن الكبرى ، التي أحيطت بمراكز التفتيش والمراقبة عبر المداخل ، وقد صادرت سلطات الحزب الاشتراكي عدداً من حمولات السيارات التي تحمل مؤناً، وعتاداً، وأموالاً كانت في طريقها من صنعاء إلى معسكر الأمن المركزي ، في عدة مخافر للشرطة والاستخبارات ، الخاصة بالحزب ، في مناطق مثلث العند ، ودار سعد، ونقطة العلم .

وقد شعر الحزب الاشتراكي بانهيار موقفه في منطقة أبين بكاملها ، المحافظة الثالثة والتي تمثل عنق الزجاجة بالنسبة لتواصل المحافظات الجنوبية ببعضها ولتاريخها الدامي ضد الحزب الاشتراكي ، وأن السلطة الشعبية ، والعسكرية التابعة للرئيس علي عبدالله صالح في منطقة زنجبار وضواحيها ، تتمتع بحب واحترام كافة أبناء المحافظة ، وصار الحزب الاشتراكي يشعر إزاء هذه المحافظة بالمرارة والقهر ، ففكر جدياً في استعادة موقفه فيها ، أو على الأقل إيجاد منافس عنيد لتغلغل النفوذ الوحدوي ، والإسلامي في تلك المحافظة .

واهتبل الحزب الاشتراكي الفرصة السانحة ، بخلو المحافظة من وجود محافظ لها ، منذ رحل عنها العقيد يحيى الراعي ، في إبريل ١٩٩٣م ، بعد أن تم انتخابه في مسقط رأسه ، من محافظة ذمار ، عضواً في مجلس النواب ، وقد أصبح في مجلس النواب ، يرأس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ، وعضواً في اللجنة العامة لحزب المؤتمر .

فأصدر حيدر أبوبكر العطاس قراراً بتعيين : محمد علي أحمد محافظاً لمحافظة أبين ، في قرار انفرادي دون الرجوع إلى مجلس الرئاسة ، أو التشاور مع وزير الإدارة المحلية في صنعاء ، الشيخ محمد حسن دماج ، الوزير الذي ينتمي إلى «حزب الإصلاح» . فكان ذلك القرار عبارة عن مغامرة انتحارية بالنسبة لمحمد علي أحمد ، الذي كان في نظر الحزب الاشتراكي ، وخاصة عند علي سالم البيض ، وحيدر العطاس ، وسالم صالح ، وهيثم قاسم ، مسئولاً عن دماء قادتهم ، وكوادرهم ، في ١٣ يناير ١٩٨٦م ، بل كان محكوما عليه بالإعدام غيابياً ، العمل بموجب وبمجرد قبوله ذلك القرار الشطري فقد حرم من عدة امتيازات ، كان يتقاضاها من الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر ، وجعله يفقد احترام أصدقائه العسكريين ، الذين نزحوا إلى صنعاء من عدن ، خلال وبعد أحداث ١٣ يناير ٨٦ هروباً من انتقام الحزب الاشتراكي الناقم عليهم ربما بسببه . ولم يكن أمر تعيينه محافظاً لأبين ، له كسباً مادياً ، أفضل من وضعه قبل التعيين ، حيث كان تاجراً للصفقات الغامضة من السلاح ، والأجهزة ، والسياحة ، والسيارات ، كما أن ذلك القرار أفقده بقية أنصاره في محافظة أبين بسبب ظهوره إلى جانب الطابور الذي سفك دماء الآلاف من أبناء أبين ، لالشيء سوى أن محمد علي أحمد ، وعلي ناصر محمد كانا من أبنائها ، إبان مجازر

عام ١٩٨٦م ، في عدن . أمّا موقف صنعاء إزاء ذلك القرار ، فقد أصدر رئيس مجلس الرئاسة قراراً بإبطال ذلك التعيين ، وعلى التو ، تم منع محمد علي أحمد من الوصول إلى مكتب المحافظة ، بل وحالت القوات العسكرية ، من لواء العمالقة وإلى جانبها آلاف من الأهالي دون عودة الحزب الاشتراكي ، أواستعادة سيطرته على المحافظة ، رغم قربها الشديد من مدينة عدن ، وأصبح محمد علي أحمد ، يقيم في مدينة عدن محافظاً بلا محافظة .

وهناك وجد الرئيس علي عبدالله صالح ، ثمرة التحركات الإيجابية من قبل اللجنة السداسية ، وآمن بأن الحزب الاشتراكي لن يؤمن بالوحدة الاندماجية ، إلاّ إذا رفع في وجهه العصا ، وكُفِرتْ شروطه التمويهية ، وعومل بالمثل دون رضوخ أو تدليل .

فعمد على تشجيع تلك الجهود الفاعلة ليلاً ونهاراً ، حتى قام الحزب الاشتراكي برد فعل جريء ، يتمثل في طرد كل محافظ شمالي غير موالٍ للحزب الاشتراكي ، في المحافظات الشرقية ، والجنوبية ، وبأساليب تعسفية ، تجبر المحافظين على قبول الرحيل عن أعمالهم ، وكما ضويق القاضي « صلاح الأعجم» محافظ محافظة ، لحج حتى رحل عنها مبكراً ، حدث ذلك مع العقيد صالح عباد الخولاني محافظ محافظة حضرموت ، رغم تمتعه بحب واحترام كافة أبناء المحافظة ، حتى اضطر للخروج عن المحافظة إلى صنعاء ، ولم يبق سوى العقيد درهم نعمان محافظ محافظة شبوة إلى حين غير طويل ، ومع ذلك فقد حدث تأ جيلمضايقته وإجباره على الرحيل ، لاعتبارات خاصة لدى قيادة الحزب ومع ذلك فقد وسعه ماوسع غيره ، قبل الانفجار الأخير للحرب .

وإذا عدنا إلى الظاهرة الملفتة في تحركات اللجنة العسكرية والسياسية ، الآنفة الذكر ، فإننا نجدهما قد تمكنتا بصورة أو بأخرى من جر الموقف المعتدل علنياً ، لحزب الإصلاح الإسلامي ، إلى التضافر والتآزر الواقعي ، في كافة المحافظات الجنوبية ، مع حزب المؤتمر الشعبي العام ، كما استدرجتا كافة العناصر الإسلامية ، والقبلية من كثير من التنظيمات ، إلى جانب الموقف العام لحزب المؤتمر ، وفجأة اندلعت الحرب الإعلامية بين حزبي التجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي مباشرة ، على كافة الأصعدة ، سوى الاحتفاظ ببعض المجاملات الشخصية ، والمواقف المنطقية ، داخل إطار لجنة الحوار

الوطني ، وبعض الشخصيات التي تستطيع التحكم في مشاعرها ، وقد بدأت الحرب الإعلامية بينهما ابتداءً بهجوم كاسح ، على شخص الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، عضو مجلس الرئاسة ، الذي لايكل ولايمل من إلقاء المحاضرات الإسلامية ، في صفوف الجيش ، حيثما اتجه ، بالرغم من أنها كانت تدعو إلى تحكيم الشرع الإسلامي ، في قضية الخلاف ، وتحذر من استخدام القوة العسكرية .

الجدير بالذكر أن الحزب الاشتراكي كانت تستفزه كلمة «إسلامي» ويعتبرها أخطر تهديد لفكره وسلوكه ، وإدارته ، وكرد فعل من الحزب الاشتراكي على حملة التوعية داخل المعسكرات ، الخاضعة لوزارة الدفاع في صنعاء ، والموالين للرئيس علي عبدالله صالح ، ذهبت جرائد الحزب الاشتراكي وفي مقدمتها جريدة صوت العمال في عدن ، والمستقبل في صنعاء ، وقناة عدن التلفزيونية ، تروج لحملة الصدام الدموي بين الأنظمة العربية في شمال وغرب أفريقيا ، وبين المعارضة الإسلامية هناك ، وتنقل الأخبار الكاذبة ، والمغرضة عن ذلك الصدام ، بحيث تجعل القارئ يحس كأن التيار الإسلامي ، مهما كان اعتداله داخل الوطن العربي يشكل خطراً على الأرض ، والإنسان ، والحيوان ، أخطر من الأسلحة الذرية والكيماوية ، وأن دول المغرب العربي ، ومصر أدركت ذلك الخطر ، فاتجهت لمكافحته بالسجون ، والمشانق ، والقمع ، أكثر من اهتمامها بخطر الإيدز ، والإشعاع النووي ، وتولت مؤسسة جريدة صوت العمال نشر مقابلة تلفزيونية ، مع المدعو «عادل محمد عبدالباقي» مصري ، أدلى باعترافات عن جماعة الشوقيين (إحدى أجنحة جماعة الجهاد المصرية) وعن أسلوبها ، وقناعتها في ممارسة الإرهاب ، والاغتيالات ، وإقلاق السكينة .

كما نشر تلك المقابلة ، تلفزيون عدن ، فيما تولت جريدة الصحوة الإسلامية نشر مقال لأحد الكتاب ، يؤكد أن تلك الاعترافات عبارة عن سيناريو استخباراتي ، كأي فلم من أفلام الممثلين المصريين ، وهنا وجد الحزب الاشتراكي نفسه بحاجة إلى إعادة تجديد الشعارات والمعاني ، التي كان يرددها خلال توجهاته الماركسية قبل الوحدة ، من سخرية بالدين ، واستهزاء بالمتدينين ، وتهكم على الحجاب الإسلامي ، وتعليق لافتات : الإرهاب ، والتطرف ، على كل من كانت له لحية ، أو شوهد محافظاً على الصلوات في المسجد ، حتى حدث

بسبب هذا الأسلوب ، الذي أعاد إلى أذهان الشعب ، موقف الحزب الاشتراكي من الدين والقيم ، وأعاد التمايز بين فئات الحزب الاشتراكي وأنصاره ، وقطاعات الشعب ، على أساس عقدي ، وصراع فكري بحت ، وهذه معركة جانبية بدأها الحزب الاشتراكي ، وتورط في سوء إدارتها ، فأفقدته تعاطف الكثيرين ، ممن كانوا قد تأثروا بطرحه السياسي ، وإدارته الناجحة للأزمة السياسية .

وفي غضون شهر فبراير ١٩٩٤م ، تحركت عجلة الأحداث سراعاً على خط التصعيد ، وكانت لجنة الحوار الوطني قد فرغت من آخر صيغة مقبولة ، لما أطلق عليها اسم وثيقة العهد والاتفاق ، بعد عدد من المحاولات ، للوصول إلى صيغة أمثل ، يوافق عليها طرفا النزاع ، بعد أن كانت الوثيقة [١] قد أخذت زهاء ثلاثة أشهر كاملة من الجهود الشاقة المتواصلة ، من لجنة الحوار الوطني ، وصارت في فبراير ١٩٩٤م ، جاهزة للتوقيع عليها من قبل الرئيس ونائبه ، والخلاف الجديد بدأ ينشأ حول مكان توقيعها ، فأما الرئيس وحزب المؤتمر ، فقد وقفا موقف المستعد للتوقيع عليها ، في أي مدينة أو قرية يمنية كانت ، شمالية أو جنوبية ، حرصاً منهما على سرعة الوصول إلى حل للأزمة ، وعودة علي سالم البيض إلى صنعاء .

وأما الحزب الاشتراكي وعلي سالم البيض ، فقد طلبا توقيعها في الجامعة العربية في القاهرة ، أو في دولة عربية أخرى ، أوفي هيئة الأمم المتحدة ، ورفضا التوقيع عليها داخل اليمن ، كما طلب الحزب الاشتراكي أن يحضر مراسيم التوقيع عليها زعماء الدول العربية ، أو ممثلون عنهم ، وهذا المقترح واجه رفضاً مبدئياً من الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه ، من منطلق الحرص على عدم تدويل الأزمة والوثيقة ، وحتى لاتصير الوثيقة لها حكم الوثائق الدولية ، فيصعب فيما بعد تحريك أي نص دستوري داخل البرلمان ، إلاّ في ضوء نصوص تلك الوثيقة .

ذلك ماشرطه الحزب الاشتراكي فعلاً ، قبل الرحيل إلى الأردن ، وهذه الوثيقة بقلم أنيس حسن يحيى ، رئيس كتلة الحزب الاشتراكي في البرلمان ، خير برهان :-

نص الوثيقة رقم١٢

الأخ العزيز / عبدالعزيز عبدالغني   المحترم

عضو مجلس الرئاسة ، رئيس الاجتماع . حرصاً مني على أن نتوجه جميعاً إلى عمّان للتوقيع النهائي على الوثيقة تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ .. أقترح مايلي :- القبول التام بورقة اللجنة الرباعية وتعديل الفقرة (٣) على النحو التالي :

«تلتزم جميع أطراف لجنة حوار القوى السياسية ، وبشكل خاص ، أحزاب الائتلاف على العمل ، لأن تعلن الهيئات التشريعية ، والتنفيذية في أول اجتماع لها ، مباركتها لوثيقة العهد والاتفاق ، والتزامها بمباشرة التنفيذ ، وبما لايتعارض مع مانصت عليه الوثيقة مع تقديري أخوكم /

أنيس حسن يحيى   عضو لجنة الحوار ، عن الاشتراكي

الوثيقة رقم ١٢

الأخ العزيز عبدالعزيز عبدالغني   المحترم
عضو مجلس الرئاسة - رئيس الاجتماع
حرصاً مني على أن نتوجه جميعاً الى عمّان للتوقيع النهائي على الوثيقة تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ .. اقترح مايلي :

القبول التام بورقة اللجنة الرباعية وتعديل الفقرة (٣) على النحو التالي :

"تلتزم جميع أطراف لجنة ~~الحوار~~ حوار القوى السياسية وبشكل خاص أحزاب الائتلاف على العمل لأن تعلن الهيئات التشريعية والتنفيذية في أول اجتماع لها مباركتها لوثيقة العهد والاتفاق والتزامها بمباشرة التنفيذ وبما لا يتعارض مع ما نصت عليه الوثيقة ."

مع تقديري

أخوكم
١٠/١/٩٤
أنيس حسن يحيى
عضو لجنة الحوار
عن الاشتراكي

غير أن رفض الرئيس وحزب المؤتمر الشعبي ، كان كالعادة رفضاً تعقبه موافقة ، وتقديم تنازلات أكبر وأكثر ، وذلك ما حدث بالفعل ، وقبل الطرفان بعد حوار ، أن توقع الوثيقة في مدينة عمّان الأردنية ، بحضور الملك حسين ، وياسر عرفات ، والهيئات الدبلوماسية في الأردن ، ولجنة الحوار اليمنية ، وتبثت وقائع اجتماع التوقيع عليها القنوات التلفزيونية اليمنية ، والأردنية على الهواء مباشرة في يوم ١٠ رمضان ١٤١٤هـ ، ٢٠ فبراير ١٩٩٤م ، والحديث ذو شجون عن تلك الليلة التي تمناها الشعب اليمني للمصالحة ، ومارادفها من فضيحة دمرت الآمال الطيبة ، لابد أن نشير منها إلى : أن الرئيس علي عبدالله صالح وإدارة حزب المؤتمر ، كانا قد حققا نجاحاً في استعادة كافة المختطفين الأجانب ، في الأرياف ، التي تسيطر عليها قبائل من «بكيل» ، التي كان الحزب الاشتراكي يعتبرها فرس الرهان ، في صراعه مع الرئيس ، ودل ذلك على وجود تفاهم ممتاز بين قبائل بكيل ، وبين السلطة في صنعاء ، على التعاون المؤكد لإرساء الوحدة اليمنية ، والتأكيد على رفض الانفصال ، ومن يدعو إليه ، فجاءت كما يقال في المثل «ضربة معلم» للحزب الاشتراكي وآماله ، المعقودة على تضامن رجال القبائل معه ، وهذه الوثيقة من مجاهد القهالي ، ويحيى داحش ، أنشط عناصر الحزب الاشتراكي في قبيلة بكيل ، تؤكد وجود خطة عسكرية للحزب ، يقوم بتنفيذها عناصره في قبيلة بكيل .

والمضحك في أوهام الحزب الاشتراكي أن العقيد يحيى معصار ، صاحب التوقيع الثالث في الوثيقة ، كان هو الرجل الذي قاد لواء الاحتياط بكفاءة ضد الحزب الاشتراكي ، أثناء دخول قوات الوحدة إلى مدينة عدن في المرحلة الأخيرة من الحرب ، ومايزال قائدا للواء .

نص الوثيقة رقم ١٣

الأخ العزيز المناضل علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المبجل .   حفظكم الله ..... تحية وتقدير   وبعد

نسأل الله لكم دوام الصحة والسعادة وتحقيق المزيد من النجاحات ، الأخ الأمين العام ، التقينا بالأخ العميد هيثم ، وقدمنا له تصور كامل حول جميع المهام ، نرجوا الاطلاع عليه ،

كما نرجوا التوجيه بصرف مستحقات الشهر الأول ، أو النصف منه لغرض بدأ الحركة ، كيف سنبدأ الحركة وعلينا ديون ؟ والتزامات سابقة ، لهذا نرجوا التوجيه إلى الأخ العميد هيثم بذلك ، وقد حاولنا معه أمس إلاّ أنه أفاد لابد من العودة إليكم .

الموضوع الآخر موضوع عدد من السيارات الطقوم للمحاور لكل محور ٤ طقوم ، وسيارتين للأخ يحيى داحش والأخ يحيى معصار نرجوا التوجيه بذلك ،

الموضوع الآخر حول المبلغ المحول للأخ يحيى داحش كان قد أرجعه إلى الأخ العميد هيثم على أساس الإضافة إليه ، لقضاء الديون التي عليه ، وإجمالي ، ماastدانه للمجاميع ، في عمران ، مليون ومائة ألف ريال ، نرجوا تحويلها .

وفي الأخير تأكدوا أننا سنكون عند حسن الظن ، وسوف نبذل كل الجهود لتنفيذ ماتفقنا عليه ، تحياتنا وتقديرنا والسلام . ... نرجوا الاهتمام بالشيخ الذرحاني ...

أخوكم	أخوكم	أخوكم
العقيد/ يحيى معصار .	العقيد/ يحيى داحش .	مجاهد القهالي

الوثيقة رقم ١٣

بسم الله

الأخ العزيز الفاضل علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة
الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني المبجل المفضال
تحية وتقدير

نسأل الله لكم دوام الصحة والسعادة وبعد [illegible]
الأخ الأمين [illegible] من الأخ العميد هيثم وقدمنا لكم
تصوراً كاملاً حول جميع المحاور نرجو الاطلاع عليه
كما نرجو التوجيه بصرف مستحقات الإخوة الأول أو
المنضمين [illegible] الحركة كيف نستمر الحركة وعلينا
ديون والتزامات سابقة لهذا نرجو التوجيه إلى الأخ العميد هيثم
بذلك وقد حاولنا معه [illegible] إلا أنه أفاد لا يمكن بدون توجيهكم

الموضوع الآخر موضوع عدد من السيارات [illegible] للمحاور
لكل محور ٤ طقوم وسيارتين للأخ [illegible] والأخ [illegible]
[illegible] نرجو التوجيه بذلك، الموضوع الآخر حول
[illegible] للأخ [illegible] كما قد أرسل إلى الأخ العميد هيثم
[illegible] الاتفاق [illegible] [illegible] واعمال
[illegible] [illegible] نرجو تحويلها
وفي الأخير [illegible] إننا مستمرون [illegible]
[illegible] الجهود [illegible] ما [illegible] وتقديرنا [illegible]

[illegible]

نص الوثيقة رقم: ١٤

بسم الله

الأخ العزيز الفاضل الدكتور / [illegible] المخلافي المحترم

تحية وتقدير

وبعد

يسعدنا أن قدمنا تصور حول الوضع [illegible] وتحددت

احتياجات [illegible] التالية [illegible] جميع [illegible] و [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] الواقع [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

ولذا أرجو التكرم ترتيب [illegible] التالي :-

١- ستين قطعة ب ٧ مع ٥٠٠ قذيفة

٢- أربعة رشاشات معدل مع أربعة آلاف [illegible] ذخيرة

٣- عشرة رشاشات ١٢,٥ و ١٢,٧ مع عشرة آلاف طلقة ذخيرة

٤- ٤ قطع ستريلا [illegible]

٦- سبع قطع [illegible] مع ٥٠ قذيفة

٧- عشرة مدافع ب ١٠ مع مائتا قذيفة

٨- عشرة مدافع هاون [illegible] مع [illegible]

مائتا قطعة [illegible] مع [illegible]

٩- مائتا [illegible] مع [illegible] ذخيرة [illegible]

هذا وتقبلوا فائق التحية والتقدير [illegible]

[illegible]

[illegible]

ماهر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كماقامت سلطات صنعاء بالإفراج عن الطائرة الأوغندية ، التي حملت الشحنة الإلكترونية من لندن ، بعد تفاهم وحوار ، واحتجاج من بريطانيا المتورطة في تلك الصفقات ،واعتبرت فضيحة من فضائح الدول الكبرى: بريطانيا، لصالح اليمن .

وابتلع الرئيس علي عبد الله صالح قرار العطاس الذي خرق به العرف والإجراء الدستوري، بتعيين محمد علي أحمد : محافظا لمحافظة أبين ، في يوم ١٤/فراير/١٩٩٤م الموافق: ٤/ رمضان/١٤١٤هـ ، واهتم بالتركيز على دور اللجنة العسكرية ؛ التي شكلت مع بداية التوتر العسكري ، بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق من الإخوة والأصدقاء :

١ـ عميد : هيثم قاسم ، وزير الدفاع .

٢ـ عميد : عبد الملك السياني ، رئيس هيئة الأركان العامة .

٣ـ عقيد : علي محمد صلاح ، نائب رئيس هيئة الأركان .

٤ـ عقيد : علي محمد ناجي ، مدير مكتب وزير الدفاع .

٥ ـ عقيد : علي أحمد السياني ، مدير الاستخبارات العسكرية .

٦ ـ عقيد : شرف محمد أحمد ، مدير إدارة التدريب العسكري .

٧ـ عقيد : أحمد سيف ، مدير إدارة العلاقات الخارجية .

٨ ـ اللواء الركن : عيد روضان كامل ، الملحق العسكري الأردني .

٩ـ اللواء الركن : عبد العالم مستهيل ، الملحق العسكري العماني .

١٠ـ الملحق العسكري الأمريكي .

١١ ـ الملحق العسكري الفرنسي . كممثل للمجموعة الأوربية .

وكانت مهمتهم تتمثل في :ـ

١ ـ إعادة القوات المحتشدة من الجانبين إلى معسكراتها السابقة ، يوم ١٩/أغسطس ١٩٩٣م ، وإعادة الأمور إلى الهدوء الطبيعي.

٢ ـ متابعة تنفيذ ماورد في وثيقة العهد والاتفاق في الجانب العسكري والأمني .

وبين يدي الرحيل إلى مدينة عمان بالأردن ، استجدت سلسلة من العراقيل المفتعلة إعلامياً ، كان فارس حلبتها هو الحزب الاشتراكي ، ووسائله الإعلامية ومن أشهرها الآتــــي :-

- إدعاء الحزب الاشتراكي ، أن مؤامرة تجري من قبل أفراد الأمن المركزي في عدن ، بإسقاط طائرة البيض عند الرحيل للتوقيع عن الوثيقة ، وأعلنت عن رد فعل مسبق يقضي بطرد جنود الأمن المركزي ، من عدن إلى صنعاء ، ولأن جنود الأمن المركزي رفضوا الرحيل ، فقد قطع الحزب الاشتراكي عنهم الإمداد بالماء ، والكهرباء ، والتلفون .

ـ أعلنت صحف الحزب أنه تم القبض على ستة عناصر متسللة حول مطار العند الدولي ، وهم من جنسية عراقية ، وقد اعترفوا «على حد كذب الحزب» أنهم جاءوا من العراق لغرض التسلل إلى الطائرات ، والهروب بها أو تدميرها ، ولم يكن معهم يمني واحد .

٣ ـ إعلان مسبق من الحزب الاشتراكي عن رفضه إنهاء الأزمة السياسية بمجرد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق ، بل يكون إنهاؤها تدريجياً خطوةً خطوة ، بقدرماينفذ من الوثيقة .

وهنا برز الدور الاستخباري بشكل مكثف لتفويت فرصة التقارب بين الحزبين ، والرجلين ، وقد ظهرت بعض الوثائق السرية التي تحكمت في عواطف الحزب الاشتراكي ، وعلي سالم البيض ، ومن أشهر أبطال تلك اللعبة على خشبة المسرح السياسي السعودي ، هما: الدكتور : عبدالرحمن البيضاني ، الذي

يتمتع بحمل أكثر من جنسية ، ويقيم في مصر ، عبدالله عبدالمجيد الأصنج ، الذي يقيم في السعودية .

فقد تولى البيضاني العزف الممل على وتر الطائفية ، التي لم تنضب من عروقه ، ولو نضبت مياه البحار، والمحاولة المكشوفة بإشعار الحزب الاشتراكي ، أن قبائل مراد ، والبيضاء ، تقف وراء البيضاني ، في صف الحزب الاشتراكي ، وخاصة بعد أن جاء البيضاني إلى صنعاء ، بجيب أتخمته العملات النقدية النفطية ، وتمكن بواسطتها على أن يحصل على استقبال مشرف من بعض رجال مراد ، والبيضاء ، وقابل الرئيس والنائب وكتب تقارير استخبارية نسبها إلى غيره ، لغرض الإيهام والتستر ، إلاّ أنها أوضح من رائعة النهار ، وهذه الوثيقة الآتية بنصها وصورتها تكمل الحديث عن هدفها ، وصاحبها وتتحدث عن البيضاني ، كأنه أحد زعماء القرار السياسي في مصر ، واليمن :-

نص وثيقة رقم ١٥

الأخ الأمين العام ...... إليكم بعض الموضوعات :

١ ـ من المعلومات التي جاء ت في وقت سابق كما أذكر بالنسبة للبيضاني ، وأعتقد أنها رفعت ، للأخوان ، وأن الرئيس ، وعبدالله بن حسين كانوا موافقين على مجيء البيضاني لليمن ، للتفاهم معه حول المسائل الآتية .

أ ـ التفاهم مع المصريين ، ومحاولة تصحيح سوء الفهم ، الذي نشأ بينهم والمصريين .

ب ـ التفاهم مع السعوديين .

ج ـ على المستوى الداخلي ، العمل مع مراد ، ومارب ، ومع جزء من الشوافع ، أنه بدل أن يكونوا تحت تأثير الحزب ، أن يحاول استقطابهم معه ، وممارسة التأثير عليهم ، في هذا الاتجاه ، وأن البيضاني وعد بذلك ، ولكن غير مفهوم حسابات البيضاني بذلك .

٢ ـ بالنسبة لمجاهد (أبوشوارب) إنه يلعب دور بالنسبة مع بغداد ، حتى ذهابه في وقت ماض

إلى السعودية ، كانت ضمن موافقة عراقية بمافيها فصله من البعث ، على أساس أنه إذا راح الرئيس في خط ... احتياط ، ويجوز أن يكون هناك خط رفيع لهذا الاتجاه مع سنان ، ومحسن العيني ، بضمان موقع في السلطة ، إذا سارت الأمور في غير مصلحة الرئيس : يبدو أن السعوديين مؤيدين هذا بوعي ، لتأجيج الصراع ضد الرئيس .

٣ ـ بالنسبة للقاء مع الإمريكان ، يوم الأربعاء ، كانت أهم الأفكار التي طرحوها إخوان الرئيس ، لايريدوا تنفيذ الوثيقة ، وكان هذا متوقع ، والرئيس في مازق ، أمّا أن يكون مع الاجماع الوطني والدولي أو مع جماعته .

الحزب الاشتراكي : أدار الأزمة بذكاء شديد ، ونال عطف وتأييد داخلي وخارجي ، وعليه أن يواصل التمسك بالوثيقة بحسم ، وكشف كل محاولات الالتفاف عليها ... الأمريكان يريدون وحدة بديموقراطية ، بنظام يكون محتواه ماطرح في الوثيقة الليبرالية الديموقراطية ، الحرية الاقتصادية ، حكم محلي لامانع من حكم ـ فيدرالي ـ استقرار إلى المنطقة عموماً .

ـ يبحثون بقلق دور التيار الإسلامي ، في الأزمة ،، دور صدام مستائين من نزوات الزنداني .

ـ يشيدون في القيادة الشمالية ، بدور المتوكل (وزير الداخلية) .

ـ الخبر الملفق باسم السوق الأوربية الملفقة .

ـ صار السفير مقتنع أكثر بان الرجل يكذب ويلعب .

ـ فكرة الاستفتاء الشعبي ، ذكية في حالة أن البرلمان ، والإصلاح ، والرئيس ، أخذوا موقفاً سلبياً من الوثيقة .

ـ السفير مرتاح للقاءاته السابقة معكم ومع حيدر ، وجار الله ، وهو ملح للقاء معكم للحديث معكم شخصياً إطرحوا له ماجرى مع اللجنة العسكرية ، وقطع تموين وحدات الجيش ، أقوى موقف للحزب التمسك بالوثيقة .

ـ طرحوا سؤال هل متاكدين موقف سنان معكم .

ـ حافظوا على الإجماع الوطني حولكم .

٣ـ أرى ظرورة تكليف جهة متمكنة تجمع مالدينا من معلومات متفرقة مسئول داخلية أو اتصالات خارجية والدخول إلى تحليل مضبوط لكل خيوط اللعبة داخلياً وخارجيا ، هذا موضوع مهم ، وستعرف بحيث أن نحدد تعاملاتنا مع كل الأطراف بوضوح .

٤ ـ أرجو أن تتصلوا بهيثم ، يخلصنا بالمواضيع التي كلفته بها ، هو منشغل ، ويضيع معه الوقت وتسلم لي القائمة وتطيمات فوقها .

الوثيقة رقم ١٥

الأخ / الأمين العام

إليكم بعض الموضوعات .

١- من المعلومات التي جاءت في رسالتنا سابقاً ذكرت بالنسبة للبيضاني واعتقادنا أنه سيفتك بالإخوان وأن الرئيس وعبدالله بن حسين كلاهما [illegible] على جهة البيضاني الذي ستصادم معه حول المسائل الآتية:

أ- التصادم مع المصريين ومحاولة تصحيح سياستهم التي نشأت بينهم والمصريين .

ب- التصادم مع السعوديين

جـ- مع المستوى الداخلي الذي يعمل مع مراد وبيت [illegible] ومع جزء من الشوافع أنه يريد أن يكونوا تحت تأثير الحزب ، وأنه يحاول استقطاب معه [illegible] الناس عليه في هذا الاتجاه ..

وأما البيضاني [illegible] .. [illegible] حسابات البيضاني [illegible] .

٢- بالنسبة لما صدر أنه يلعب دور بالتشجيع ضد بغداد ، ومن ذهابه في وقت ماضي إلى السعودية ما نشر عنه من أنه [illegible] بما فيه فصله من [illegible] أساس أنه إذا ما [illegible] الرئيس [illegible] الاحتياط .. ويخوف أنه سيكون صاحب خط يرضى بهذا الاتجاه مع [illegible] العيني لعضاهم موقع في السلطة إذا ما [illegible] الأمور في غير مصلحة الرئيس .. ويبدو أن السعوديين مؤيدين هذا بدعم للتأثير على [illegible] عند الرئيس .

٣- بالنسبة للتعاون مع الأمريكان فإن [illegible] ذكر [illegible] أهم [illegible] طرحها .

- الإخوان الرئيس [illegible] ستنفذ الوثيقة وبناء على هذا ستوقع [illegible] الرئيس في [illegible] أما أن تكون مع الاتجاه الوطني والدولي أو معهم جماعتهم .

وكانت صفقات الأسلحة لاتكاد تنقطع عن تدفقها إلى الحزب الاشتراكي من كثير من الدول الشرقية ، وهذه الصفقة التي فصلتها هذه الوثيقة رقم (١٦) من بلغاريا ، إحدى تلك الصفقات الخاصة بالحزب ، يأتي وصولها لتعزيز قدرة الحزب الاشتراكي قتالياً ، بينما يتوالى العزف الإعلامي على وتر اللجوء إلى الوثيقة ، وقناعة الحزب بها :-

الوثيقة رقم : ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / وزير الدفاع ... العميد الركن هيثم قاسم طاهر ... المحترم

الموضوع / المعدات الواصلة من بلغاريا بتاريخ ٣ فبراير ٩٤م

بناءً على تعليماتكم بخصوص استلام المعدات الواصلة المشتراة من بلغاريا بالاشتراك مع نفر من لواء الشحن والتخليص فقد باشرنا عملنا بالفحص والتأكد والاستلام وادخالها الى المستودعات حسب أنواعها وقد كانت على النحو التالي :-

١ = بندقية آلي عطفة بلغاري ٥٠٠٠ خمسة الف قطعة .

٢ = آلي كرسي بلغاري ٢٥٠٠ الفين وخمسمائة قطعة .

اجمالي العطفة والكرسي ٧٥٠٠ سبعة الف وخمسمائة قطعة فقط .

٣ = ذخيرة معدل تاتا عيار ٧،٦٢ خمسة الف طلقة فقط .

٤ - صواريخ ٩B٣٢٢ ... ٨٢ اثنين وثمانون صاروخ .

٥ - جهاز اطلاق ٢ — ٩П٥١٩ عشرون جهاز فقط .

٦ = جهاز اطلاق احتياط - ٢ عشرون جهاز اطلاق .

٧ = قاعدة الرشاشات ٣٠٢م م/ط اثني عشر قطعة "القاعدة" .

٨ = صندوق الرشاشات اربعة وعشرون صندوق .

٩ = علب ذخائر اثني عشر صندوق ١٢×٨ = ٩٦ علبة .

١٠ = علب فارغة من اجل مواسير احتياطية اثني عشر صندوق .

١١ = اجهزة بصرية ومعدات بولغرية اثني عشر صندوق .

١٢ = صندوق احتياطية الذخيرة اثني عشر .

اجمالي الصناديق المستلمة من قبلنا ١٢١٧ الف ومائتان وسبعة عشر صندوق .

وقد تم فحص كل المحتويات الموجودة في الصناديق من الناحية العددية والفنية ووجدت انها جديدة ولا توجد اي ملاحظة بخصوص حالة الشحنة ،

- مرفقة محتويات حمولة الطائرة التي تسلمها الطيران من قبل مندوبي الشرطة العسكرية .

نأمل ان نكون قد أدينا ما هو مطلوب مع تقديري .

نسخة حسب التوجيه :-

١ - نائب رئيس مجلس الرئاسة .

٢ = مستشار وزير الدفاع .

٣ = الملف .

رئيس شعبة التسليح بعدن

العميد / علي بن علي محمد

م التسلسل	المادة	الكمية المستنزفة	تكلفة العدد	القيمة	سوريا مخزون	مطلوب
١	كلاشنكوف عيار ٥,٤٥ م	١٥٠٠٠	١٥٠	٢٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠
٢	كلاشنكوف عيار ٧,٦٢ مم «عطفي»	١٢٥٠٠	١٤٥	١٨١٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠
٣	كلاشنكوف عيار ٧,٦٢ مم «كرسي»	٧٥٠٠	١٣٥	١٠١٢٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠
٤	كلاشنكوف قاذف قنابل	٤٠	٤٠٠	١٦٠٠٠	٢٠	٢٠
٥	قناص - تيجر	٥٠	٨٥٠	٤٢٥٠٠	-	٥٠
٦	مسدس ماكاروف ٩ ملم	٧٠٠٠	٩٨	٦٨٦٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
٧	٢٣ ملم م-٢ م/ط	٧٥	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٣٧	٣٨
٨	آر بي جي ٧	١٥٠٠	١١٠٠	١٦٥٠٠٠٠	٦٠٠	٩٠٠
٩	قاعدة إطلاق ستريلا ٢م٢	٨٠	٣٦٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠	٥٠	٣٠
١	قاعدة إطلاق إيجلا - ١	١٨	١٧٠٠٠	٣٠٦٠٠٠	١٨	—
١	مدفع ذاتي الحركة ١٢٢مم + قطع غيار «١:٤» «١:٦»	٦	١٦٠٠٠	١٠١٧٠٠٠	٦	-
١	مدفع عيار ١٢٢م د٣٠ + التوابع	٧	٤٣٠٠٠	٣٢٤٠٠٠	٧	—
١	ذخيرة كلاشنكوف ٥,٤٥	١٠٠١١٢٠	١٠٠٠/١١٥	١١٥١٢٨/٨٠	-	١١٠٠١١٢٠
١	ذخيرة تاتا	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠/١٥٠	٥٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠٠
١	ذخيرة نشكي	١٠٤٥٠٤٠	١٠٠٠/١٢٠	١٢٥٤٠٤/٨٠	-	١٠٤٥٠٤٠
١	ذخيرة مسدس ماكاروف					
١	ذخيرة قناص تيجر	٢٥٠٠٠	٣/١٣٣	٨٣٢٥٠	-	٢٥٠٠٠
١	ذخيرة آلي قاذف قنابل	٣٠٠٠	٢٠	٦٠٠٠٠	-	٣٠٠٠
١	قنابل آر بي جي - ٧	٢٠٠٠	٨٥	١٧٠٠٠٠	-	٢٠٠٠
٢	صواريخ أستريلا ٢م٢	٢٥٠	٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٠٠	١٥٠
٢	صواريخ إيجلا ١	٨٢	٣٦٠٠٠	٢٩٥٢٠٠٠	٨٢	—
٢	ألغام مضادة للأفراد	٥٠٠٠	٣,١٥٠	١٥٢٥٠٠	—	٥٠٠٠
٢	بطاريات دبابات	١٤٤٧	١٤٢	٢٠٤٩٠٦	١٤٤٣	—
٢	بطاريات سو	٢٠	٣٨٠٠	٧٦٠٠٠	٢٠	—
٢	بطاريات ميج ٢١	١٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠٠٠	١٠٠	—
٢	كبسولات عمومية	١١٨٧٣٨	١١٤	١٦٦٢٣٣/٢٠	-	١١٨٧٢٨
٢	حشوات هاون ١٢٠ ملم	٥٠٠٠	١٢	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠
٢	محركات زورق صواريخ	٣	٧٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٣	—
٢	مولدات كهربائية ديزل	٥		٩١٠٠٠	٥	—
٣	خيام	١٢٥		١١٥٠٠٠	٦٥	٦٠
٣	MCY	٧		٤٤٠٠٠	٧	—
٣	أسرة	١٣ طن		٤٦٨٠٠	-	١٣

المادة	الكمية المشتراة	القيمة		التوزيع	
		الوحدة	الكلية	عدن	المكلا
زيوت وشحوم					
توربين اويل ٢٠٨	٢١٥٠٠ لتر				
نيكولب ٩٠٨	٥٦٠ لتر				
شيلدلب ١٢١٦	٦٠ لتر		١٥٢٣٨١٧٥		
شيلدجريس ٤٥	١٠٠ كجم				
١٠ ٤.٢١	[illegible] لتر				
١٠٢١ ب ٤١	٢٥٨٠		٤٣٩٩٣		
٣م ل - ٨					
٢ ل - ٨ ب	٥٨٠٥ لتر				
١٠ - ٤.٢١	١٠٠٠ لتر		٥٣٠٠		
TB3 17A	١		١٢٠٩٢٠		
آر ٢٨٦٢	٢		٤٧٥٢٠		
كمبيوتر قطع غيار ومواد أخرى (بكلير ١١)		(٢١٧٠٦٦٩٢)			

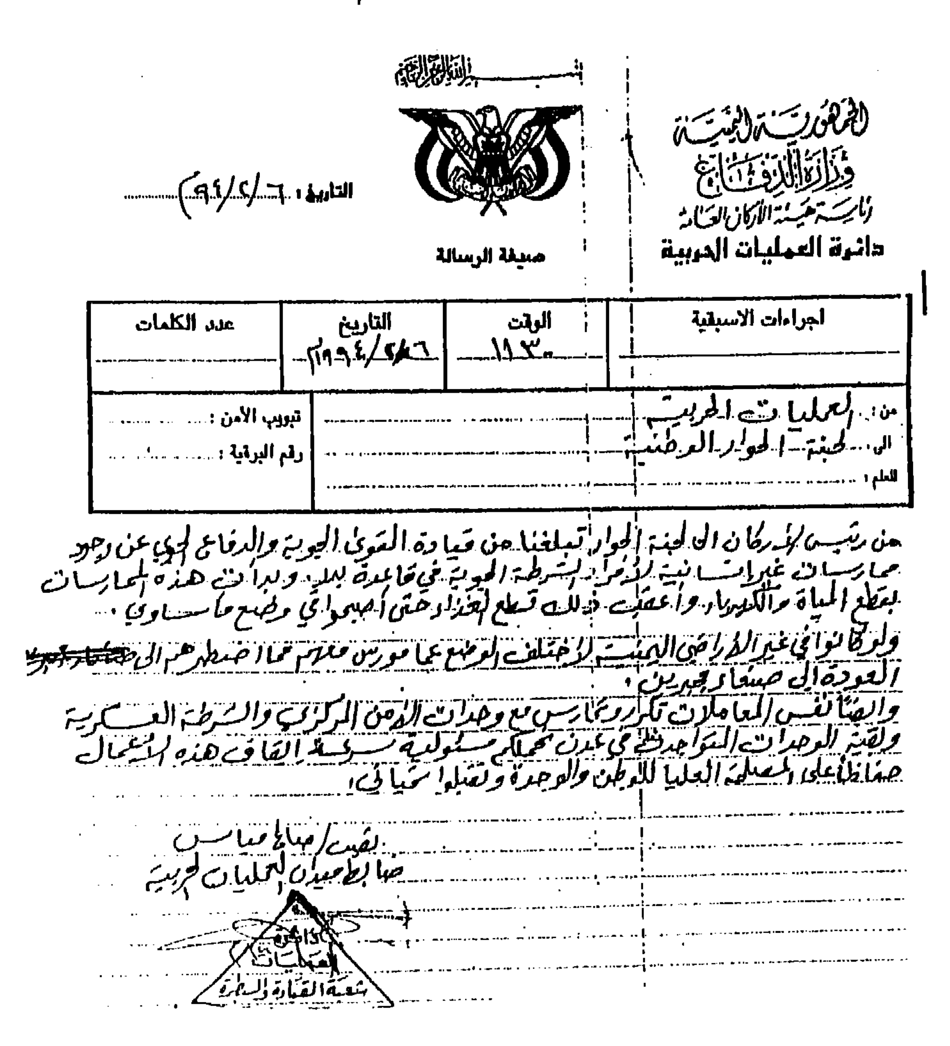
النقل
- طائرتين إل ٧٦ — ١٢٧٥٠٠٠
- طائرة دي سي ٨ — ٩٦٧٠٠٠
- ٦ طائرات بسمان — ١٣٦٤٠٠٠

١٥٨٨٢٠٠

وفي فبراير ١٩٩٤م ، أيضاً ترتفع الأصوات المتضررة في وزارة الدفاع

بصنعاء ، (جانب حزب المؤتمر) من سوء معاملة الحزب الاشتراكي ، لأفراد الشرطة الجوية في عدن ، حتى قطع عنهم الغذاء ، والماء ، والكهرباء ، لغرض اضطرارهم للخروج عن عدن إلى صنعاء ، كماحدث ذلك في فرعي الأمن المركزي والشرطة العسكرية ، وهذه الوثيقة تحمل الصورة الحقيقية عن تلك المأساة :

الوثيقة رقم : ١٧



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
وزارة الدفاع
رئاسة هيئة الأركان العامة
دائرة العمليات الحربية

التاريخ : ٦/٢/٩٤م

صيغة الرسالة

عدد الكلمات	التاريخ	الوقت	اجراءات الاسبقية
	٦/٢/١٩٩٤م	١١٣٠	

تبويب الأمن : رقم البرقية :	من : العمليات الحربية الى : لجنة الحوار الوطنية للعلم :

من رئيس الأركان الى لجنة الحوار تبلغنا من قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي عن وجود ممارسات غير إنسانية لأفراد الشرطة الجوية في قاعدة بدر. وبدأت هذه الممارسات بقطع المياة والكهرباء. واعقب ذلك قطع الغذاء حتى أصبحوا في وضع مأساوي ..

ولو كانوا في غير الأراضي اليمنية لا اختلف الوضع عما مورس معهم مما اضطرهم الى ~~[illegible]~~ العودة الى صنعاء مجبرين .

وايضاً نفس المعاملات تكرر وتمارس مع وحدات الأمن المركزي والشرطة العسكرية ولقية الوحدات المتواجدة في عدن محملين مسئولية سرعة ايقاف هذه الأعمال حفاظاً على المصلحة العليا للوطن والوحدة وتقبلوا تحياتي .

نقيب / صالح عباس
ضابط ميدان العمليات الحربية

العمليات
شعبة القيادة والسيطرة

وفي ظل توتر عسكري ، وحشود للجيش ، وكثافة من متارس الطرق المنتشرة على طول الطريق ، وعقود خارجية تجري لشراء صفقات من الأسلحة والذخائر ، مع تواصل شحنات أخرى يجري تفريغها إلى المستودعات العسكرية في المخازن المركزية ، في جبل حديد بعدن ، ـ حددت لجنة حوار القوى السياسية يوم العاشر من رمضان ١٤١٥هـ ، الموافق ٢٠ فبراير ١٩٩٤م ، موعداً لحضور الرئيس ونائبه ، إلى مدينة عمّان الأردنية للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق ، ومن ثم البدء بتنفيذها ، كحد نهائي للأزمة السياسية ووفاءً للتأريخ بمعالمه .

فقد آثرنا نشر هذه الوثائق الخطية ، بقلم الأستاذ أحمد جابر عفيف ، الذي كان حجر الزاوية ، أو قطب الرحى ، لنشاط التوثيق للجنة الحوار بقلمه ، باعتباره مقررا للجنة .

الوثيقة رقم : ١٨

[قرارات لجنة حوار القوى السياسية
المنعقدة من تاريخ ٥ فبراير الى ٨ فبراير ١٩٩٤]

أولاً : مكان وزمان التوقيع على الوثيقة :-

١ - أقرت اللجنة ان تكون توقيع الوثيقة في (عمّان) عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة .

٢ - أقرت اللجنة أن يكون العاشر من فبراير هو السقف الذي تنتهي فيه اللجنة من جدول أعمالها .

ثانياً : الموقعون على الوثيقة :

أقرت اللجنة أن يتم التوقيع على الوثيقة من قبل :

أ - أعضاء لجنة الحوار بقوامها المتفق عليه في اللائحة الداخلية .

ب - رؤساء أو أمناء الأحزاب المشاركة في الحوار .

ثالثاً : المشاركون في الحضور من غير الموقعين :

أقرت اللجنة دعوة الرؤساء السابقين لليمن للمشاركة في حفل التوقيع على الوثيقة :-

احمد جابر عفيف
١٩٩٤/٢/٩
مقرر اللجنة

الوثيقة رقم : ١٩

مقترح بتحديد مواعيد الحضور الى عمّان

الأخ النائب	السبت	٩ رمضان	١٩ فبراير	الساعه ٤ عصراً بتوقيت عمّان
الأخ الرئيس	الأحد	١٠ رمضان	٢٠ فبراير	٤ عصراً " "

- يتم التوقيع على الوثيقة من لهم حق التوقيع مساء الأحد ٢٠ فبراير

- يوقع الأخ الرئيس والأخ النائب في حفل بحضره جلالة الملك الحسين وكبار المسؤولين الأردنيين والجانب اليمني المشارك ومن ترى الأردن حضوره
وذلك مساء الأثنين ١١ رمضان الموافق ٢١ فبراير

مقترح
احمد جابر عفيف
مقرر اللجنة
١٩٩٤/٢/٩

الوثيقة رقم: ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الضمانات الدستورية والقانونية والإجرائية

لتوفير الضمانات الدستورية والقانونية والإجرائية اللازمة لتنفيذ بنود وثيقة العهد والاتفاق ترى اللجنة ضرورة ما يلي:

١) إعتبار لجنة الحوار هي الجهة الوحيدة المعنية بتفسير نصوص الوثيقة.

٢) تلتزم الأطراف الموقعة على الوثيقة التقيد بها نصاً وروحاً، ولا يجوز لأي طرف الحذف منها أو الإضافة إليها. أما ما يتصل منها بالتعديلات الدستورية والقوانين التي نصت عليها الوثيقة، فعلى أطراف الإئتلاف من خلال مواقعهم في هيئات الدولة وتكويناتهم الحزبية والتنظيمية وكتلهم البرلمانية تنفيذ كل ما ورد في بنود الوثيقة وبكل ما يترتب على ذلك من إجراءات تنفيذية أو قانونية أو تشريعية نصت عليها هذه الوثيقة.

٣) بعد أن أصبحت وثيقة العهد والاتفاق ملزمة وواجبة التنفيذ بتوقيع أطراف حوار القوى السياسية عليها وإجماع الشعب وتأييده لها ومباركة الأشقاء والأصدقاء تصبح ملكاً لهذا الشعب وعليه تقع مسؤولية الدفاع عنها وبالوسائل التي يراها مناسبة وذلك في حال تعثر تنفيذ هذه الوثيقة.

٩/٢/١٩٩٤

وقد أصدر حزب التجمع اليمني للإصلاح ، مذكرة ، إلى لجنة حوار القوى السياسية ، بين يدي التوقيع على وثيقة العهد ، تحمل شروطه ورؤيته إلى مايجب أن يكون عليه الحال بعد توقيع الاتفاقية ، وهذه الوثيقة :-

—

الوثيقة رقم : ٢١

الجمهورية اليمنية
التجمع اليمني للإصلاح
الهيئة العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١٩/٩٠/ ١٩٩٠م
التاريخ : ....
الموافق : ....

الأخوة اعضاء لجنة حوار القوى السياسية　　　　المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعــد :

إن التجمع اليمني للإصلاح وهو يقدر الجهود التي تبذل في سبيل إحتواء الازمة التي انعكست بكل تداعياتها سلباً على أوضاع الناس المعيشية والامنية يؤكد لكم أنه عندما يتعامل مع ادبيات ووثائق لجنة الحوار إنما يتعامل معها إنطلاقاً من مفاهيمه المتضمنة المعاني الشرعية بالوفاء بالعهود والعقود .

وبناء عليه فقد وقفت الهيئة العليا أمام ورقة ضمانات تنفيذ ماجاء في وثيقة العهد والإتفاق ورأت أنها قد إشتملت على نقاط ليست في حقيقتها من الضمانات اللازمة للتنفيذ بقدر ماهي شروط ومطالب تعكس جو إنعدام الثقة السائد وتفتح باباً واسعاً للمكايدات السياسية إضافة إلى انها أغفلت أهم الضمانات الكفيلة بتنفيذ ماجاء في الوثيقة وعليه فإن الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح ترى ضرورة إضافة النص على مايلي :

(١) إن التوقيع النهائي على وثيقة العهد والإتفاق يجب أن يكون منهياً للأزمة بكل مظاهرها وتداعياتها في كل المجالات لأن إستمرارها عدا عن كونه يخالف مانصت عليه لائحة عمل اللجنة فإنه يجعل من المستحيل تنفيذ ماجاء في الوثيقة .

(٢) إن إلتئام المؤسسات الدستورية (مجلس الرئاسة - مجلس الوزراء - مجلس النواب) بكامل قوامها فور التوقيع النهائي على الوثيقة هو الشرط الاساسي والضمان الحقيقية لتمكين هذه المؤسسات من القيام بمهامها الدستورية وتنفيذ ماجاء في الوثيقة بإعتبارها الجهات الشرعية المعنية .

(٣) إعتبار أي شروط جديدة خارجة عن إطار الوثيقة إلتفافاً على تنفيذها وسبباً لإستمرار الازمة .

(٤) التاكيد على الوقوف ضد كل عمل من أي طرف كان يستهدف تعطيل أو إعاقة المؤسسات الدستورية عن ادائها لمهامها وإعتبار ذلك خروجاً على الشرعية الدستورية وتمرداً على الإرادة الشعبية والإجماع الوطني .

الأخوة لجنة الحوار إن التجمع اليمني للإصلاح يأمل منكم الموافقة على ماذكر أعلاه ضمن ضمانات مباشرة التنفيذ بإعتبارها ضرورية لتحقيق الاهداف التي تضمنتها الوثيقة وبدونها تكون جهودكم قد أجهضت وباءت بالفشل وهذا مالانريده ولاتريده جماهير شعبنا التي تترقب بفارغ الصبر حلاً نهائياً للأزمة التي إنعكست بأثارها السلبية على مختلف مناحي الحياة فأثقلت كاهل المواطن وكدرت صفو عيشه وأمنه .

وتقبلو في الختام فائق تحياتنا وشكراً لكم

اخوكم / عبدالله بن حسين الأحمر
رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح

ويصل الوفدان اليمنيان ، الأول الرئيس علي عبدالله صالح ، بعد زيارة لأسمرة عاصمة أرتيريا ، والثاني علي سالم البيض إلى عمّان بعد زيارة لمصر ، وسوريا، بعد أن تأخر يومين عن موعده المحدد للوصول إلى عمّان ، حسب الجدول المعد من لجنة الحوار ، حيث كان مقرراً وصوله يوم ١٨/٢/١٩٩٤م ، ويصل الشيخ :عبدالله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح ، رئيس مجلس النواب ، إلى عمّان الأردن ، بعد زيارة للسعودية ، خلال يومي ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٩٤م ، وكانت هذه الزيارة للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي كان قد وصلت قناعته إلى اعتدال موقف حزب المؤتمر الشعبي ، وتشدد من الحزب الاشتراكي ، والشيخ الأحمر صاحب علاقة ودية حميمة مع المملكة السعودية وأمرائها ، قبل أن تركب السياسة السعودية ، فرس الحزب الاشتراكي الهزيل .

ولَعَلّ من مقتضى صداقتها للحزب الاشتراكي ، أن تقطع حبال المودة مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، وغيره ، من أصدقائها القدامى ، الذين يفكرون طويلاً في سلامة موقفهم لصالح بلادهم ومواقفهم قبل الاستجابة لرغبات الحكومات الصديقة .

وقد فشل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في إقناع آل سعود بتنقية الأجواء السياسية مع الرئيس علي عبدالله صالح ، أوقبول الملك فهد باستقباله في زيارة عمرة رمضانية ، غير أن عبدالله عبدالمجيد الأصنج أحد رجال السياسة السعودية في اليمن ، وأحد المهندسين القدامى للسياسة اليمنية، والذي كان يعمل ضد الرئيس علي عبدالله صالح ، منتقماً لنفسه ، بعد أن كان قد حوكم في مطلع الثمانينات في صنعاء ، وحكم عليه بالإعدام في شهر مايو/١٩٨٢م . ثم خفف بالسجن لمدة عشر سنين، بعد اتهامه بالخيانة والعمالة لصالح السعودية والتآمر على اليمن ، وخرج من السجن بعفو، من الرئيس علي عبدالله صالح ، كان الأصنج قد تخوف من نجاح وساطة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في السعودية ، دون أن ينتظر النتائج ، فكتب رسالة خطية لعلي سالم البيض يستبق فيها أحداث اللقاء السعودي مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، ويوجه علي البيض للقيام بزيارة للسعودية مباشرة ، بعد العودة من الأردن ، وقد فضح فيها بعض المطالب السرية ـ إذاصدق عبد الله الأصنج في تعبيره ـ طموح السعودية والحزب الاشتراكي اليمني معًا على حد

سواء ، حيث بيّن في رسالته مالم يكن يعلن عنه من أهداف السعودية إزاء اليمن ، والحزب الاشتراكي من وراء الأزمة ، حيث أجملها في نصيحته بالآتي :-

١ - أن يطمئن آل سعود بأن الوثيقة والموقف منها لايغير شيئاً مما تم الاتفاق عليه .

٢ - أن يلتزم علي البيض للسعوديين بأنبوب إلى شواطئ حضرموت ولم يوضح عن نوع ذلك الأنبوب ، هل يعني أنبوبًا أم منفذًا سياديًا للمملكة السعودية إلى مياه البحر العربي ، كما يشاع أن ذلك أحد مطالبها، غير المعلنة .

٣ - استعداده لتوقيع ترسيم الحدود بشكل يرضي المملكة السعودية ، بعد الانتهاء من فك الوحدة اليمنية ، أو إلغاء وجود الرئيس علي عبدالله صالح ، ودولته في صنعاء .

ويمقابل ذلك ، يقدم علي سالم البيض كافة مطالبه التي يتمناها ، من الملك فهد من الأموال ، والأسلحة ، والأغذية ، والسيارات ، والمعدات ، وهذه صورة تلك الوثيقة :-

نص الوثيقة رقم : ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الله الأصنج

٤ رمضان ١٤١٤هـ

لاصحة لما تردد حول قيام علي محسن الأحمر بزيارة للعمرة ، لقد كذب المذكور في مرات سابقة وأعطى وعوداً وعهوداً ولم يف بها وكان البديل الممكن الذي يتبناه الشيخ عبدالله الأحمر ، ولم يعد للأحمر نفسه مكانته السابقة ، بسبب تورطه مع السنحاني والزنداني ، ومن خلال مجاهد أبو شوارب بالبعث العراقي ، علمًا بأن الغرض من بث هذه الإشاعة مقصود بها إيجاد أزمة ثقة وشكوك عبدالرحمن البيضاني لايمثل سوى نفسه ، ويحاول أن يوحي بأنه سيبلغ عنكم ماترغبون فيه للإخوة هنا (السعوديون) حين يقوم بأداء العمرة ، ولم يكلفه أحد بإجراء حوار معكم ، ويسعى من وراء هذا الادعاء أن يلتقي بمسئولين هنا ، بعذر أنه ينقل إليهم رسالة هامة من النائب والحزب . أخبروه بأنكم

لم تتلقوا ما يؤكد بأنه مكلف بأن ينقل وجهة نظركم للأشقاء ، واحذروا قد يكون شغوفًا كعادته لجمع مايعنيكم لصنعاء (أي جاسوس) وآخرون يقولون له بالصريح والفصيح : ليست لديكم ماتبعثوه معه إلى أطراف في الخارج ، فجسوركم ، والحمد لله معتمدة مباشرة وسعيًا مشكورًا .

هناك اقتراح من أصدقاء مجتهدين ، بأن يقوم أخ مسئول ومشارك في لقاء الأردن ، بزيارة للعمرة مباشرة ، لقطع الطريق على صاحب صنعاء ، الذي ربما وأنه يسعى هو وعبدالله الأحمر بأداء العمرة ، لإذابة الثليج والشيخ الأحمر يصل كعادته في العشر الأواخر من كل شهر رمضان ، كما تعلمون ، ويواصل الزيارة للإمارات ، والكويت ، ومصر فالزيارة . تعني تأكيد رغبة في خصوصية العلاقة القائمة ، وإن كانت سلبية ، ولفتة في وقتها بأن توقيع الاتفاق في الأردن شكليًا ، وأنكم حريصون على نقل ماصار في الأردن إليهم ، والزيارة تتيح فرصة الكلام المباشر عن خصومكم ، وحاجاتكم ، ومتطلباتكم ، مباشرة على أعلى المستويات ، والمطلوب هو : إبلاغ القنصل السعودي في عدن ، بأن فلاناً منكم مكلف بزيارتهم عقب الأردن مباشرة ، لوضع الملك والأمير سلطان في الصورة ... وفلاناً عضو مجلس الرئاسة ، ومسئول علاقات خارجية ، والمطلوب من القنصل السعودي إبلاغ الرياض والرد ، إمّا إلى عدن أم إلى الأردن ، فتخلوا ولاتؤجلوا ، وكذا قنصلي الكويت والإمارات ، حددوا كل مايعنيكم . ماقيمته فلوس وقروض ، ومستشفى عدن ، ودعم مباشر ، سلمي وأدوية ، وتطرقوا عن حدود استعدادكم الموضوع الانبوب والحدود .

واعلموا أن صاحب صنعاء قد كرر مخاطبتهم من خلال السفير : غالب علي جميل وآخرين ، بأنه سيحسم معهم موضوع الحدود في اليمن ، بالتعاون والتنسيق بين علي عبدالله صالح ، وصدام حسين ، من خلال السفير العراقي ، والبعثة العسكرية العراقية المقيمة في اليمن ، ومن خلال اتصالات ينقلها مجاهد أبو شوارب .

أبلغونا بما ترونه ممكن أن يعملوه ، حتى نستعين بالجميع لتحقيق أقصى نجاح ممكن بإذن الله .

الوثيقة رقم : ٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الله الأصنج

٤ رمضان ١٤١٤ هـ

لاصحة لما تردد حول قيام علي محسن الأحمر بزيارة للعمرة فقد كذب المذكور في مرات سابقة واعطى وعوداً وعهوداً ولم يف بها ، وكان البديل الممكن الذي يتبناه الشيخ عبد الله الأحمر ولم يعد للأحمر نفسه مكانته السابقة بسبب تورطه مع السنحاني والزنداني ومن خلال مجاهد ابوشوارب بالبعث العراقي علماً بأن الغرض من بث هذه الدعاية مقصود بها ايجاد ازمة ثقة وشكوك .

عبد الرحمن البيضاني لا يمثل سوى نفسه ويحاول ان يوحي بأنه سيبلغ منكم ما ترغبون فيه للأخوة هناك حين يقوم باداء العمرة ولم يكلفه احد باجراء حوار معكم ويسعى من وراء هذا الادعاء إن يلتقي بمسؤولين هنا بعذر انه ينقل اليهم رسالة هامة من النائب والحزب .

اخبروه بانكم لم تتلقوا ما يؤكد بأنه مكلف بأن ينقل وجهة نظركم للاشقاء . واحذروا قد يكون مشغوف كعادته لجمع ما يعنيكم لصنعاء ... وآخرين قولوا له بالصريح والفصيح ليست لديكم ماتبعثوه معه إلى الطرف في الخارج فحسوركم والعهد لله معتمدة مباشرة وسعيه مشكورة .

هنالك اقتراح من احد قاء مجتهدين بان يقوم اخ مسئول ومستشار لدى الملك الاردن بزيارة للعمرة مباشرة لقطع الطريق على صاحب صنعاء الذي ربما وانه يسعى هو أو عبد الله الأحمر بأداء العمرة لاذابة الثلج .. والشيخ الأحمر يصل كعادته في العشر الاواخر من كل شهر رمضان كما تعلمون ويواصل الزيارة للامارات والكويت ومصر ، الزيارة تعني تأكيد رغبة في خصوصية العلاقة القائمة وإن كانت سلبية ولفته في وقتها بان توقيع الاتفاق في الاردن شكلياً وانكم حريصون على نقل ماصار في الاردن اليهم والزيارة تتيح فرصة الكلام المباشر عن همومكم وحاجاتكم ومتطلباتكم مباشرة على اعلى المستويات والمطلوب هو ابلاغ القنصل السعودي في عدن بان فلان منكم مكلف بزيارتهم عقب الاردن مباشرة لوضع الملك والامير سلطان في الصورة ... وفلان عضو مجلس الرئاسة

ومسؤول علاقات خارجية والمطلوب من القنصل السعودي
ابلاغ الرياض والسرد اما الى عدن ام الى الاردن فتدخلوا وتجاهلوا
وكذا قنصلي الكويت والامارات اعدوا ذلك ما يعنيكم
ما قيمته فلوس وقروض ومستشفى عدن ودعم مباشر سعى وادوية
ويتطرقوا عن حدود انه تعداد كم الموضوع الجنوب والحدود ..
واعلموا إن صاحب صنعاء قد كرر مخاطبتهم من خلال السفير/
غالب علي جميل والآخرين بأنه سيحسم معهم موضوع الحدود .
- دفعوا بقوة على اتساع نطاق النفوذ السياسي والعسكري للبعث العراقي
في اليمن بالتعاون والتنسيق بين علي عبد الله صالح وصدام
حسين من خلال السفير العراقي والبعثة العسكرية العراقية المقيمة
في اليمن ومن خلال اتصالات ينقلها مجاهد ابو شوارب .
ابلغونا بما تروونه ممكن ان يعملوه حتى نستعين بالجميع لتحقيق
اقصى نجاح ممكن بإذن الله .

أمّاالوثيقة التالية من عبدالله الأصنج أيضاً، فقد تقدمت السابقة بيومين ، وهي أكثر وضوحاً في الدلالة ، على أن وثيقة العهد والاتفاق ، والتوقيع عليها في عمان ماكانت تحظى بأدنى مصداقية من جانب الطابور الاشتراكي ، وإنما كانت مرحلة من مراحل السفر إلى إعلان العودة إلى تشطير اليمن ، وصاحب هذه الوثيقة أصبح وزيراً لخارجية الدولة الانفصالية .

نص الوثيقة رقم : ٢٣

عبد الله الأصنج ٢ رمضان ١٤١٤ هـ

الأخ الفاضل الأستاذ علي سالم البيض ، نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام .

تحية أخوية ، وشهر مبارك ، داعين الله أن يتقبل فيه صيامنا وقيامنا ، ويوفر للوطن والشعب مخرجاً جميلاً من كيد عصابة سنحان والمنتفعين بهم . تشهد عمان فصلاً من فصول الخداع السياسي العربي ، وهذه المرة تحت يافطة وفاق يمني ، وتلكم : آثار ووفاق فلسطيني ، ووفاق جزائري ، ووفاق لبناني ، وغداكردي ، عراقي ، وأفغاني ، وبوسني ، تدل على عدم المصداقية والجدية والتوجه ، وما شاء الله كان ، وأهم ما أرجو أن أوجزه هو : أن لقاء الأردن يخدم في المقام الأول مصلحة ، تهم الملك حسين شخصياً بتكليف أوحي إليه ، بأن يؤدي هذه المهمة ، حتى ترضى عنه اليهود والنصارى وصدام حسين ، ومجاهد أبو شوارب ، وعلي عبدالله صالح .

فسيروا على بركة الله إلى الاردن للتوقيع ، واحذروا الوقيعة ؛ فاللقاء المنفرد مع علي عبدالله صالح ، سيفتح باب البلية والشوشرة ، ودق الأسفين .. وليكن معكم في كل لقاء وصغيرة كبيرة ، سالم صالح محمد ، وصالح منصر السيلي ، وياسين سعيد نعمان ، وارفضوا اللقاء المنفرد ، لأنه لم يعد هناك مجالاً للتستر والتباحث في الظلام ، باعتبار أن الشعب اليمني لم يعد يقبل بهذا الأسلوب ، وأن نسعى وروح الوثيقة لانقر العودة إلى الانفرادية بالمصير والقرار ؟ .

تسائلوا عن التصريحات الهوجاء لمجاهد أبو شوارب ، والذي يتوعد بالحرب دفاعا عن الوحدة ، وضعوه في المربع الحقيقي (بعثي ، عراقي ، حاشدي) ومتى عرف الجماعة في صنعاء بأن الجنوبيين ليسوا ممن تمر عليهم لعبة الأدوار الموزعة ، سيسلمون لكم بالكثير ، وبالمقابل ألزموا الشطفة ،

والأشطل ، بعدم الخروج على المألوف ، والتمسك بالخط العام ، الذي يقف الجنوب كله وراءه ، فالموقف خطير وبالغ التعقيد ، ولن يفيد الشطفة والأشطل المراوحة بين علي عبدالله صالح ، وقاسم سلام ، طالما وشبوة ، وحضرموت وإحج ، وعدن مليئة بالثغرات والأوراق ، التي يمكن أن يوظفها آخرون في صنعاء لتوفير ريالات ، ودولارات مزورة وبنادق ، ووعود ، وتطلعات .

وهناك مسألة انعقاد مجلس النواب في عدن لتحلفوا اليمين ، ولستم بحاجة اليمين ، اتركوها معلقة « مثل الزوجة الناشزة » التعديل دستوري لاحل ولامخرج له سوى : تنفيذ الحكم المحلي ، وتسريح الحرس الجمهوري ، ومحاكمة إخوة الرئيس ، المتورطين في جرائم قتل وسلب ونهب وقطع السبيل .. والتسيب وانهيار المال العام ، إلخ والجرائم ، والمخالفات .. علماً بأنه ليس بمقدوره إلغاء وضعكم كنائب لرئيس مجلس رئاسة ، دون تعديلات دستورية ، يطلع فيها ليصبح رئيساً مطلقاً . وأن إلغائكم يلغي الوحدة ، وبهذا جنت على نفسها براقش السنحاني . ،، كلفوا الإعلام المستقل بالتطرق إلى وصف لقاء الاردن ، بأنه مشهد من مسرحية دعت إليها وأوجبتها مجاملات داخلية وعربية ، وأن مشاركة الأرياني ، والسلال ، وعلي ناصر ، بمثابة شهود زور لتحايل طاغية على أماني الامة .

طلبت من الأخ صالح منصر السيلي ، أن يبعث لي بجواز سفر ، لوقت الحاجة . تحياتي لكم جميعاً ، واحذروا الدس والوقيعة فالتقاهات من حوالكم والمصدرة إليكم متعددة ،، وانفخوا في أحمد جابر عفيف ، فهو شديد النرجسية وأجروا على لسانه مايربك السنحاني ، ووظفوا علاقة سنان أبو لحوم به .. واعلموا أن صاحب صنعاء في الرمق الأخير ، واحذروا حقده ، وكذبه ،، تحياتنا .

الوثيقة رقم : ٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٢. رمضان ١٤١٤ هـ

عبدالله الأصنج

الأخ المناضل الأستاذ علي سالم البيض
نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام؛

تحية أخوية وشهر مبارك داعين الله أن يتقبل فيه صيامنا وقيامنا وييسر للوطن والشعب مخرجاً جميلاً من كيد عصابة صنعاء والمستفيدين بهم .

تشهد عمان فصلاً من فصول الخداع السياسي العربي وهذه المرة تحت يافطة " وفاق يمني " وحلكم أشار رفاق فلسطيني ورفاق جزائري ورفاق لبناني وغيرهم كردي وعراقي وأفغاني وبوسني تدل على عدم المصداقية والجدية والتوجه . وما شاء الله كان . وأهم ما أرجو أن أوجزه هو أن لقاء الأردن يخدم في المقام الأول مصلحة عم الملك حسين شخصياً كملك أوحي إليه بأن يؤدي هذه المهمة حتى ترضى عنه الجمهورية والنصارى وصدام حسين ومجاهد بوشوارب وعلي عبدالله صالح .

فسيروا على بركة الله إلى الأردن للتوقيع وأحذروا الوقيعة . فاللقاء المنفرد مع علي عبدالله صالح سيفتح باب البلبلة والشوشرة ودق الأسافين .. وليكن معكم في كل لقاء صغيرة وكبيرة سالم صالح محمد وصالح منصر السييلي وياسين نعمان وآخرون . اللقاء المنفرد لأنه لم يعد هناك مجال للتستر والتباحث في الظلام بأعتبار أن الشعب اليمني لم يعد يقبل بهذا الأسلوب وأن نص وروح الوثيقة لا تقبل العودة إلى الانفرادية بالمصير والقرار ؟

تأملوا جيداً التصريحات الهوجاء لمجاهد أبو شوارب والذي يتوعد بالحرب دفاعاً عن الوحدة وقعوده في المربع التقليدي (يعني عراقي التحدي) ومتى عرف الوحدة في صنعاء . بأن الجنوبيين ليسوا ممن خمر عليهم لعبة الأدوار الموزعة سيعلمون لكم بالكثير . وبالمقابل أدركوا الفطنة والاستعداد بعدم الخروج على المألوف والتمسك بالخط العام الذي يألف الجنوب كله وراءه . فالموقف خطير وبالغ التعقيد ولن يفيد الفلتة والاستعطاف المراوحة بين علي عبدالله صالح وقاسم سلام طالما وشبوة وحضرموت والمهرة ومدن مليئة بالتفرقات والأزوات التي يمكن أن يوظفها آخرون في صنعاء يتولون ربما لاحقاً دوراً مزدوجة وبشأن وعود وتطلعات .

وهنا لي مسألة انعقاد مجلس النواب في عدن لتحلفوا اليمين ولستم بحاجة لليمين أدركوها معلقة مثل " الزوجة الناشز " أشكال دستوري" لاحل ولا مخرج له سوى تنفيذ الحكم المحلي وترسيخ العرس الجمهوري ومنع كلمة " أخوة الرئيس " المتورطين في جرائم قتل وسلب ونهب وقطع سبيل .. والتعيين وأهدار المال العام الخ الجرائم والاغتيالات .. علماً بأنه ليس بمقدورهم الغاء . وهكذا كنائب لرئيس مجلس رئاسة دون تعديلات دستورية يطمح فيها ليصبح رئيساً مطلقاً . وأن ألغاكم يلغي الوحدة ويهدد على نفسها [illegible] السياسي . كلفوا الاعلام المستقل بالتطرق إلى وقف لقاء الأردن بأنه مشهد من مسرحية دعت إليها وأوحتها مجاملات داخلية وعربية وأن مشاركة الأزياني والسلال وعلي ناصر بصفة " شهود زور " لتغطية بل تغطية على أماني الأمة .

طلبت من الأخ صالح منصر السييلي أن يبعث لي بجواز سفر لوقت الحاجة . تحياتي لكم جميعاً . واحذروا الدسائس والوقيعة فالعقبات من حولكم والمصدرة إليكم متعددة . واتفقوا في أحمد جابر عفيف فهو شديد المرجعية واعرفوا على لسانه ما يريده السفراء والمطلوب ملاقاة صنعاء يولونه به . واعلموا أن صاحب صنعاء ليس الزمن الأمثل واحذروا حقده وتذبذبه . تحياتنا .

لقد كانت تلك النصائح التي قدمها عبدالله الأصنج لعلي سالم البيض ، بمثابة حفرة عميقة المهوى أوقع فيها صاحبه البيض ، خاصة منها زيارة السعودية ، بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق ، التي كان الشعب اليمني يرى فيها نهاية الأزمة ، ووضع حد للسياسة المعادية للوحدة اليمنية ، فجاءت زيارة علي سالم البيض للرياض ، حين استقبله الملك فهد استقبالاً حافلاً بالحفاوة ، بحضور معظم الأسرة الحاكمة في الرياض ، عبارة عن قتل واضح لاتفاق عمّان وتأكيد لايقبل التراجع عن قرار الانفصال ، وكانت تلك الزيارة في ذلك التوقيت الحرج تمثل : سقوطاً كبيراً لعلي سالم البيض والحزب الاشتراكي ، من نفوس كافة اليمنيين ، الذين كانوا يعتقدون أن الحزب الاشتراكي ، وعلي سالم البيض على صواب في كل مايقولون ويفعلون ؛ ـ بسبب إتقان الشعارات ، والطرح المثير أثناء إدارة الأزمة ، ـ بل وضحت الدوافع الحقيقية للحزب الاشتراكي، وكشفت المستور من خطواته ، وقد خدمت تلك الزيارة ، الشعارات التي يطرحها حزب المؤتمر الشعبي ضد علي سالم البيض، وكانت آية لايرقى إليها الشك ، على أن الحزب الاشتراكي دخل الأزمة بأوامر خارجية ـ كما كان يصرح الرئيس علي عبدالله صالح ، بأن الحزب قد استلم ثمن تلك الأزمة وضحاياها ، من جهات معادية لليمن ـ على حد القول ـ .

وإذا عدنا إلى قبيل الإفطار مع غروب شمس اليوم العاشر من رمضان المبارك سنة ١٤١٤هـ ، في مدينة عمان ، لوجدنا وثيقة العهد والاتفاق في حالة التوقيع عليها ، وقد وقعها فعلاً أطراف الخلاف ، وأعضاء لجنة الحوار السياسي وقيادات حزبية يمنية ، ورموز سياسية قديمة :

الوثيقة رقم : ٢٤

التوقيعات على الوثيقة
عمّان

لجنة حوار القوى السياسية

١٠ رمضان ١٤١٤هـ
٢٠ فبراير ١٩٩٤م

أمناء أو رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية	
علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام	علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الإشتراكي اليمني
عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح	إبراهيم بن علي الوزير الأمين العام لإتحاد القوى الشعبية
أحمد محمد الشامي الأمين العام لحزب الحق	حمود محمد بيدر الأمين العام لمنظمة مناضلي الثورة اليمنية
خالد فضل منصور رئيس التجمع اليمني الوحدوي	سنان عبدالله ابو لحوم رئيس إتحاد القوى الوطنية
عبد الرحمن علي محمد الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن	عبد الملك عبدالجليل المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
قاسم سلام أمين سر قيادة قطر اليمن حزب البعث العربي الإشتراكي	مجاهد يحيى أبو شوارب شخصية مستقلة

التوقيعات على الوثيقة
عمان

١٠ رمضان ١٤١٤
٢٠ فبراير ١٩٩٤

لجنة حوار ألقوى ألسياسية

الأسماء حسب الحروف الهجائية

الإســـم	التــوقــيــع
أحمد جابر عفيف	
إسماعيل بن أحمد الوزير	
أنيس حسن يحيى عوض	
أحمد عبدالرحمن قرحش	
أحمد كلز	
جارالله محمد مسعد عمر	
حيدر ابو بكر العطاس	
حسين شرف حسين الكبسي	
حمود هاشم عبدالله الذارحي	
سالم حسن المعمري	
صادق علي الضباب	
صالح ناصر نصران	
صلاح بن احمد فليته	
عبد العزيز عبدالغني	
عبد الوهاب أحمد الآنسي	

التوقيعات على الوثيقة
عمّان

١٠ رمضان ١٤١٤
٢٠ فبراير ١٩٩٤

لجنة حوار ألقوى ألسياسية

الأسماء حسب الحروف الهجائية

الاسم	التوقيع
عبد القادر حسن محمد القبري	[توقيع]
عبد القدوس يحيى المضواحي	[توقيع]
عبد الكريم علي يحيى الإرياني	[توقيع]
عبدالله أحمد غانم	[توقيع]
عبد الله صالح البار	[توقيع]
عبد الله محسن الاكوع	[توقيع]
عبد الواحد هواش	[توقيع]
عمر عبد الله الجاوي	[توقيع]
فضل محسن عبد الله	[توقيع]
محسن محمد أبوبكر بن فريد	[توقيع]
محمد راوح سعيد	[توقيع]
محمد عبدالله علي الفسيل	محمد الفسيل
محمد عبد الملك المتوكل	د. محمد عبد الملك المتوكل
يحيى محمد الشامي	[توقيع]

وقد أعقب ذلك التوقيع الغاضب المتوتر كلمات ثلاث : الأولى من الرئيس علي عبدالله صالح ، ولاتحمل غير معنى العفو عن ماسلف ، والعزم على تنفيذ الوثيقة بحذافيرها ، والتأكيد على بدء مرحلة إنهاء الأزمة ، ورغبته في تطبيع العلاقة مع الحزب الاشتراكي .

أمّا الكلمة الثانية : لعلي سالم البيض نائب الرئيس ، زعيم الحزب الاشتراكي فقد كانت عبارة عن تأكيد على الشعور بالقهر والظلم ، وإثارة عواطف الآخرين ، بذكر بعض أسماء القتلى من عناصر الحزب الاشتراكي ، خلال الفترة الانتقالية مثل : «ماجد مرشد» و« كامل الحامد» و« وهاشم العطاس » والجدير بالذكر أن حضور علي سالم إلى عَمّان قادماً من دمشق، بعد زيارة للقاهرة كان متأخراً جداً عن موعده الذي كان مقررا في ١٩٩٤/٢/١٨، وطلب أن يعود بعد ساعتين فقط من البقاء في عمان ، وطلب من زوجته البقاء في انتظاره على الطيارة حتى يعود إليها عاجلاً .

والكلمة الثالثة : كانت للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ، زعيم حزب التجمع اليمني للإصلاح ، حيث اشترط أن تنتهي الأزمة بالتوقيع على الوثيقة ، وأكد التزامه بها ـ رغم علمي اليقين بعدم قناعته بكثير من محتوياتها ـ وختم كلمته بالتمني والتطلع إلى خلق حوار جديد من الوئآم .

كان الملك حسين بن طلال ، ملك الأردن ، قد افتتح اللقاء بكلمة جزلة اللفظ والمعنى ، راقية الأفكار ، والإلقاء ، وفي محاولة منه لعقد جلسة ودية مع الرئيس ونائبه بعد التوقيع على وثيقة العهد ، مني ذلك اللقاء بالفشل ، عندما قدم الحزب الاشتراكي بحضور قيادته العليا: الورقة الأولى ، التي تحمل رؤيته للبدء جدياً بتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق ، فكانت ورقة تحمل عنصر التفجير والتأزم ، أشد من مادة الانفجار « تي ـ إن ـ تي »ـ يطلق الأستاذ أحمد جابر عفيف على تلك : «الليلة العصيبة التعيسة » لما رأى من نفسية علي سالم البيض ، ومن بنود تلك الورقة كالتي قدمها الحزب الاشتراكي : شروط أساسية لضمان تنفيذ الوثيقة :ـ

١ ـ اعتقال كبار ضباط الجيش الموالي للرئيس علي عبدالله صالح .

٢ ـ قيادة الأمن السياسي .

٣ ـ إخوان الرئيس

٤ ـ الذين أبدوا تضامناً مع موقف الرئيس في وجه الحزب الاشتراكي .

٥ ـ من يعتقد الحزب أنهم سيقفون في وجهه عند أي صراع عسكري وتقديمهم للمحاكمة ، بتهمة الإرهاب ، وإقلاق الأمن ، وتحميلهم مسئولية الأزمة وتصعيدها .

ولم يكن للرئيس من رد على تلك الورقة الغير متوقعة ، سوى رفضها بغضب ، واعتبارها دليلاً على عدم مصداقية الحزب ، وإصراره على تأجيج الموقف وإشعال الفتنة . ويشهد الأستاذ : أحمد جابر عفيف أن تلك كانت ليلة سوداء الطباع والمزاج لدى البيض .

وبالمقابل فقد طلبت قيادة المؤتمر الشعبي ، تقديم كافة قيادة الحزب الاشتراكي السياسية ، وقيادته العسكرية ، والأمنية ، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء حيدر العطاس ، وياسين سعيد نعمان ، وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة ، وهيثم قاسم وزير الدفاع ، وغيرهم ، بمقابل كل شخصية يختارها الحزب الاشتراكي من حزب المؤتمر ، شخصية من الحزب الاشتراكي ، وانصرف الطرفان من عمّان بعد ذلك اللقاء بروح مشحونة بعداء أشد ، وحقد أعمق ؛ لينصرف علي سالم البيض إلى الرياض ، كما أوصاه عبدالله الأصنج في الوثيقة رقم (٢٢) ، وينصرف سالم صالح محمد إلى الكويت ، يرافقه محمد سعيد عبدالله (محسن) .

الوقوع يوم التوقيع

أبين : التاريخ ١٠ رمضان ١٤١٤هـ الموافق ٢٠ فبراير ١٩٩٤م ، وخلال توقيع الوثيقة بالذات ، حدث في اليمن: ـ

١- الحزب الاشتراكي ، يقيم نقطة تفتيش في منطقة الشريجا ، على الحدود الشطرية القديمة ، بين محافظتي تعز ولحج .

٢- لواء الوحدة (اشتراكي القيادة) يتجه من محافظة حضرموت ، عبر مناطق شبوة الشرقية ، إلى محافظة أبين الجنوبية ، لتطويق لواء العمالقة (تابع القيادة في صنعاء) من جهة الشرق .

٣- اللواء الخامس مدرع (اشتراكي القيادة) يتوجه من بئر أحمد في ضواحي عدن ، إلى محافظة أبين ، لإكمال الطوق على لواء العمالقة من جهة الغرب والجنوب .

٤ - المواطنون من أبناء القبائل في محافظة أبين ، وقرى مودية بالذات والمنتسبين للحركة الإسلامية ، يقفون في طريق لواء الوحدة ، القادم من محافظة شبوة ، ويشكلون خطاً دفاعياً بأسلحتهم ، للحيلولة دون الوصول إلى لواء العمالقة ، عدا كتيبة من المشاة متقدمة من لواء الوحدة بدأت هجومها العسكري ضد لواء العمالقة ، وكانت الجاهزية القتالية في لواء العمالقة على أعلى درجة من الاستعداد ، حيث قام بدعم المواطنين في قرى مودية ، بالأسلحة والإمكانات ، وعززهم بفصائل من المشاة ، بينما وصلت طلائع القوات المتقدمة من لواء الوحدة الكتيبة ٢٤ ، والتي كانت معززة ببطاريات مدفعية ، ومجموعة من الأطقم المسلحة وتمركزت تلك الكتيبة في منطقة تسمى (السبت) كمقدمة لوصول اللواء بكامله على إثرها .

كما وصلت في نفس الوقت الكتيبة ٥٢ مشاة من لواء مدرم (اشتراكي) من عدن ، إلى (وادي دوفس) الزراعي القريب من مدينة زنجبار (٧) كيلو ، بقيادة النقيب فضل أحمد حعيل ، وكذلك المسافة من معسكر لواء العمالقة .

في الوقت الذي وصلت فيه مقدمة اللواء الخامس مدرع (اشتراكي القيادة) إلى محافظة أبين ، لإحكام الطوق على لواء العمالقة ، وقد واكب ذلك التطويق للواء العمالقة ، إغلاق الطريق الرئيس من البيضاء إلى أبين ، من قبل اللواء

(٢٠) (اشتراكي القيادة) في منطقة مكيراس ، لغرض منع وصول أي إمداد عسكري عن لواء العمالقة يمكن أن يصل إليه من صنعاء .

وكان لواء العمالقة بقيادة العقيد الركن «علي بن علي الجائفي» ، قد أدرك أن ذلك الحشد العسكري من شرق وغرب محافظة أبين ، يهدف إلى استئصال لواء العمالقة ، وأن وصول العقيد الركن «بدر السنيدي» قائد اللواء الخامس مدرع (اشتراكي) مع كافة قواته إلى قبالة قوات العمالقة ليقود معركة الإبادة ، ضد قوات العمالقة ، ويعاونه العقيد « أحمد مناع » أركان حرب لواء مدرم ، وفي الوقت الذي يجرد القادة السياسيون أقلامهم في عمّان ، للتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق ، جرد فيه القادة العسكريون مدافعهم ، إيذاناً ببدء الحرب .

لقد اكتشفت سرية استطلاع من العمالقة ، تدفق القوات الاشتراكية من اللواء الخامس مدرع ، إلى قرب المعسكر ، في تمام الساعة ٦١٥ من يوم ٢١/٢/١٩٩٤م ، ١١رمضان ١٤١٤هـ ، ليبدأ ضرب النار في الساعة ٧٤٠ ، من قبل الدبابات ، والأطقم المصاحبة لها ، من القوات الراكبة .

والحقيقة أن التوقيت الذي بدأه الاشتراكيون ، لبدء المعركة كان غير موفق كعادتهم ، حيث بدأ اللواء الخامس مدرع معركته ضد العمالقة قبل أن يكمل حشد كافة قواته خارج الحزام الأمني للواء العمالقة ، ولم يكن قد تأكد من تغلب لواء الوحدة القادم من حضرموت ، على المقاومة الشعبية في قرى مودية ، المدعومة بكتيبة من لواء العمالقة ، التي صدته عن مرامه ، ذلك ما أتاح للواء العمالقة التمكن من تطويق قوات اللواء الخامس مدرع ، وك من لواء مدرم ، ومحاصرة بعض المعدات العسكرية ، التي اعتبرها لواء العمالقة جزءاً من معداته وغنيمة له وهي : -

١ ـ ثلاث دبابات .

٢ ـ وثلاث عربات «بردي إم» B. R. D. A.M .

٣ ـ سبع ناقلات دبابات ، وأطقم الحراسة الخاصة بها .

كما استسلم للأسر واحدٌ وخمسون جندياً ، إلى لواء العمالقة من قوام، كتيبة من اللواء الخامس مدرع ، وكتيبة من لواء مدرم ، ومن لواء الشرطة العسكرية ، بعد معركة دامت حتى الساعة ٩٤٠ أي ساعتين كاملتين .

لقد انتهت المعركة ، بعد تدخل ووساطة ، من أعضاء اللجنة العسكرية التي كان يرأسها العقيد الركن : علي محمد صلاح ، نائب رئيس هيئة الأركان وكان العقيد: أحمد سيف ، يلعب دور الوسيط لدى الجنود الاشتراكيين ، حتى وصلت اللجة، وأعقب ذلك وصول اللجنة العسكرية بكاملها إلى موقع المعركة ، في الساعة ١٦٣٠ بعد عصر ذلك اليوم المشئوم ، وزارت آثار المعركة ، وأمرت لواء العمالقة بفك الحصار عن بقية قوات لواء مدرم المهاجم ، ووجهت بانسحاب كافة القوة المهاجمة ، وإعادتها إلى مواقعها ، خاصة اللواء الخامس مدرع ، الذي انسحب إلى نقطة العلم مدخل مدينة عدن ليعاود الكرة بهجوم انتقامي جديد ، يوم ١٩٩٤/٢/٢٣م في الساعة ١٦٠٠ بعد العصر ، بقوة حجمها اثنا عشر دبابة

.في الوقت الذي كانت كتيبة من لواء «مدرم» ماتزال في الميدان الرياضي ومدرسة البدو الرحل ، من مدينة زنجبار ، خاصة أن ذلك التحرك الجديد للمرة الثانية ، يحدث بعد أن أفرجت قوات العمالقة بأمر اللجنة العسكرية ، عن واحدٍ وخمسين أسيراً ، من قوات الألوية المهاجمة ، وكافة المعدات التي استولت عليها

.وكانت اللجنة العسكرية قد اتجهت إلى منطقة «لودر» من قرى مودية ، يوم ١٩٩٤/٢/٢٢م ، لمتابعة الموقف هناك ، بين لواء الوحدة (اشتراكي) وأبناء المنطقة الذين ظلوا يتراشقون مع الكتائب القادمة من حضرموت ، حتى يوم ١٩٩٤/٢/٢٧م ، وقد ساندهم في المواجهة معسكر لكتيبة من لواء العمالقة ، كان يعسكر هناك .

دماء على وثيقة العهد

١ ـ الأسير م/ا علي الرداعي ، شهيد من لواء العمالقة ، وهو الذي أسر من قبل قائد اللواء الخامس مدرع ، العقيد : بدر السنيدي ، وسجن في لواء مدرم صباح يوم ١٩٩٤/٢/٢١م ، .

وفي يوم ١٩٩٤/٢/٢٣م ، كان قد تلقى لواء العمالقة بلاغاً بوجود ذلك الأسير شهيداً في مستشفى الرازي بمدينة زنجبار .

٢ ـ تسعة جرحى من لواء العمالقة ، حسب اعترافه .

أمّا ما اعترف به الحزب الاشتراكي من الخسائر البشرية ، ومن عادة إعلام الحزب ، التقليل من خسائرهم ، وإنكار مصائبهم حفاظاً على معنويات أتباعهم ، وكذلك دأب على المبالغة المفرطة في خسائر الطرف الآخر ، ليقتل معنوية خصومه .

وكثيراً مايتجنب المبالغة ، ويفضل الكذب المطلق في إنشاء مادة إعلامية خبرية من تأليفه ١٠٠٪ ، عملاً بالمقولة الماركسية : «إكذب ، ثم إكذب ، ثم إكذب حتى يصدقك الناس» .

إلاّ في هذه المرة ، فقد وجد نفسه مضطراً للاعتراف ببعض الخسائر ، ليخفف عن نفسه حرج الاعتداء ، وجريمة البدء بالهجوم ، وهذا جدول بخسائره البشرية ، من قوة اللواء الخامس مدرع فقط حسب اعترافه ، وبقلم عمليات اللجنة المركزية ، في تقريرها المرفوع إلى علي سالم البيض :ـ

الوثيقة رقم : ٢٥

كشف بمجموعة اللواء الخامس مدرع الذين وقعوا في الأسر في حادث
الاشتباك في أبين ٢١/٢/٩٤م

الرقم	الرتبة	المهنة	الاســـم
٢٥١٨٩	ملازم أول	قائد سرية	فضل مسعد بادي
٢١٠٢٢٢	جندي	معاي	عبدالخالق [illegible] فاضل
١٠٣٣٦٥	=	م/د	أحمد سالم أحمد حنفشو
٢١٠٠٤٢	=	مدني	عادل ناصر عبد ربه
٢١٠١٨٦	=	سائق/ع	صالح علي أحمد مغيب
٢١٠٤١٨	=	=	قائد هيثم شمسر
٣٣٨٩٩١	=	مدني	صدام علي باجح
٢١٠١١١	=	قائد/ع	صالح سالم ناصر شيراب
٢١٠٠٤٤	=	مدني	حسين سالم محمد عوض
...	مساعد	سائق فيا	محمد عبادي السيد

كشف بالشهداء من اللواء الخامس مدرع
في حادث الاشتباك ٢١/٢/٩٤م أبين

م	الرقم	الرتبة	المهنة		الاســـم
١	٢١٠٧٤٥	جندي	مدني		محمد عبدالله علي هاشم
٢	٢١٠١٠١	=	قائد دبا		عوض منصور عوض
٣	٢١٠٠٦٤	=	مدني		قاسم فرحان سالم
٤	١٠٤٢٥٨	=	مدني		سند قاسم صالح

كشف بالجرحى من اللواء الخامس مدرع في حادث الاشتباك
٢١/٢/١٩٩٤م ابين

م	الرقم	الرتبة	المهنة	الاســم	
١	١٠٤٠٤٨	جندي	سائق/د	سعيد احمد علي هساوي	داسته السيارة وكسروا الآلة [illegible]
٢	٢١٠٥٩٠	"	اشارة	عادل عبد الرزاق عسكر	جرح من جراء ضرب
٣	٢١٠٣٥٠	"	طباخ	كشنوع دلهم	مصاب

وقد أصيب الاشتراكيون جراء هذه الهزيمة ، غير المتوقعة في عقر دارهم ، بإحباط شديد ، وانهارت معنوية لواء مدرم ، انهياراً ناتجاً عن عوامل أربعة :-

العامل الأول : لما وجد من صفعة قوية ، في أول مواجهة له مع قوات العمالقة ، وكان لايتوقعها ، خاصة عندما هزم إلى جانبه اللواء الخامس مدرع .

العامل الثاني : المفاجئات التي لم تكن في حسبان القوات الاشتراكية المهاجمة ، ومن أهمها : سعة انتشار قوات العمالقة ، وخفة الحركة القتالية ، إلى جانب الجاهزية العالية ، والاستعداد غير المتوقع .

العامل الثالث : لما يتمع به لواء العمالقة من حب واحترام أبناء محافظة أبين ، والقيادات الاجتماعية البارزة ، من أبناء التيار الإسلامي ، والقبائل المعادية للمد الماركسي العلماني ، وتلك القوة الشعبية التي يسميها الحزب الاشتراكي في أدبياته ، وطرحه السياسي ، الأصوليون وجماعة الجهاد، وأعضاء حزب الإصلاح ، والقوة الرجعية .

العامل الرابع والأهم : عدم قناعة الجنود في لواء مدرم بعدالة موقف الحزب الاشتراكي ، ووعيهم أن تلك حربٌ ضد الوحدة اليمنية ، ومن تقارير لمركز المعلومات ؛ للحزب الاشتراكي في عدن ، رفعت للأمين العام للحزب الاشتراكي ؛ علي سالم البيض ، نختار هاتين الفقرتين من ذلك التقرير ، كاعتراف صريح لما خرجت به قوات الحزب ، من الشعور بالإحباط والهزيمة جراء ذلك العدوان :-

الوثيقة رقم : ٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز المعلومات :-

أبين :-

- في سعت ٢٥٥) ٢٧/١٢/١٩٩٤م) تحركت من لواء العمالقه خمسه أطقم + فصيله مدفعيه د ٢٠ و قوة بشريه وتجمعات في وادي دوفس

- في سعت ١٤٥ ٢٧/١٢/١٩٩٤م تحركت قوة من العمالقه بقوام ٤ سيارات و ثلاثه أطقم و عدد من قطع المدفعيه الى مودية لتعزيز القوة المرابطه هناك .

- في سعت ٢٠٣٠ تحركت ٢ أطقم من لواء العمالقه الى الدرجاج عبر عقبه عثمان و أحتلوا الجبل سرار المطل على المنطقه والاتمسيطرين على الوضع في زنجبار .

- أشارت المعلومات بأن قوات الطرف الآخر تمكنت يوم أمس الموافق ٢٧/١٢/١٩٩٤م من الاستيلاء على مقرات المؤسسات العسكريه بزنجبار والشرطه ، الأمن السياسي وكذا مقر المليشيا وذلك تحت قيادة المدعو حسين علي هيثم . و القوه المناصره لنا إنسحبت الى خنفر

- ونتيجه لانخفاض المعنويه القتاليه في لواء محمد ٣ بلغ عدد الهاربين من اللواء في الفترة من ٢١ - ٢٧ فبراير حوالي ٢٠٢ جندي مع اسلحتهم بالاضافه الى عدد دبحه وقواذف صاروخيه .

بقي لنا أن نجيب على تساؤل طالما طرح نفسه على أذهاننا وهو : ما الذي جعل الحزب الاشتراكي يختار ذلك التوقيت لبدء العملية العسكرية ؟ ، وما الذي كان يهدف إلى تحقيقه ، من نتائج ذلك الهجوم .

والجواب كما اعترفت به قادة في الحزب الاشتراكي ، فيما بعد ، أن ذلك التوقيت كان متزامناً مع حضور الرئيس ، ولجنة الحوار ، والملك حسين ، في مدينة عمّان بالأردن ، ليهتبل الحزب الاشتراكي الفرصة ، ويقوم بتطويق لواء العمالقة ، والاستيلاء على بعض معداته ، ويستمر على فرض التطويق والحصار حتى يطلب الرئيس علي عبدالله صالح رفع الحصار عنه .

وهنا سيشترط الحزب الاشتراكي على الرئيس علي عبدالله صالح ، بالقبول بسحب الألوية غير الخاضعة للحزب الاشتراكي من المحافظات الجنوبية إلى المحافظات الشمالية ، والعكس ، لقاء وقف إطلاق النار ، والسماح للألوية غير الاشتراكية في محافظة أبين ، ولحج ، بالانسحاب إلى صنعاء ، لئلايبقى في المحافظات الجنوبية أي موالٍ للرئيس ، أولحزب المؤتمر ، ومن ثم ، لن يجد الرئيس بدّاً عن تلبية كافة مطالب الحزب ، النافعة أو الضارة ، ومن أهمها إلغاء اتفاقيات الوحدة ، التي وقعت يوم ٢٢/مايو ١٩٩٠م ، والعودة إلى التشطير .

غير أن التوفيق المنشود من قبل الحزب الاشتراكي ، لم يحالف تلك العملية العسكرية ، بسبب أن ساعة الصفر لبدء الهجوم تأخرت عن موعدها، الذي حددته قيادة الحزب الاشتراكي ٢٤ ساعة ، إذ كان من المفترض أن تبدأ الحرب يوم التوقيع على الوثيقة ، أثناء وجود الرئيس ونائبه في مدينة عمّان ، وقد يكون ماذهب إليه محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء (اشتراكي) صحيحاً ، من خبر عن تلك العملية في نظر الحزب بأنها كانت توقيتاً متفق عليه بهجوم شاملٍ ، وليس محدوداً للواء العمالقة ، لأن الحزب الاشتراكي كان قد أتم الاستعداد ، وفرغ من تنظيم وترتيب ، وتطوير خطته .

إلاّ أن الهزيمة التي منيت بها ألويته العسكرية : مدرم والخامس مدرع ولواء الوحدة وكتيبة من لواء الشرطة العسكرية ، حكمت على وزير الدفاع هيثم قاسم ، التراجع عن شن الحرب الشاملة ، يوم ذاك ، واكتفى من الطائرات الحربية بالتحليق على رؤس الجيش ، من لواء العمالقة ، واللواء الثاني مدرع من (الفرقة) وفي سماء قرية مودية ، وبالرغم من أن لواء العمالقة ، وحلفاء ه أبناء محافظة أبين ، تمكنوا من الاستيلاء على المؤسسات العسكرية ، والأمنية ، في كل محافظة أبين ، بمرأى ومسمع من لواء مدرم ، ولواء الوحدة ، الذين قد قتلت معنوياتهم تماماً ، ابتداءً من يوم ٢١/٢/١٩٩٤م ، وجرّوا خذلاناً لقيادة الحزب

الاشتراكي ، وبمجرد عودة علي سالم البيض إلى عدن من الرياض ، مع زملائه قادة الحزب الاشتراكي ، رأس اجتماعاً لقيادة الحزب السياسية والعسكرية ، وكان جميعهم في حالة من الذهول ، كيف حدثت تلك الهزيمة ؟ وأي مفاجأة ؟ رغم اعتقادهم أن الرئيس علي عبدالله صالح ، غير مقتنع بالحرب ، ولم يكن قد أخذ أمر الصدام المسلح مأخذ الجد من نفسه ، وهو الذي دأب على أن يرفع غصن الزيتون في موقف التأزم ، بل ويقف دائماً ضد فكرة الحل العسكري ، حتى قال أحد القادة العسكريين الموالين له : «لقد أذلنا الرئيس بأسلوبه ، وخوفنا جداً من المواجهة العسكرية» .

رغم أن المقابل لموقفه ذلك ، يتمثل في تصريحات علي سالم البيض ، الذي لاتخلو خطبة من خطبه ، أو تصريح من تصريحاته ، من تهديد ووعيد ، واستقراء سيئ ؛ لمستقبل اليمن ، فيما لوحدث تشدد من جانب حزب المؤتمر ، في رضوخه أمام شروط الحزب الاشتراكي ، وكان لايكف عن الحديث المرعب ، بشبح عودة التشطير لليمن ، ولكن إلى أربعة أقسام ، وذلك ماكان يصنع في نفس الرئيس علي عبدالله صالح جبالاً من الهم ، وتخوفاً من الصدام .

ولم تتجه أصابع الاتهام من كافة أعضاء الحزب الاشتراكي ، وقيادته العسكرية ، والسياسية ، إلى غير العقيد الركن : علي محسن صالح ، الذي كان في ظل غياب الرئيس علي عبدالله صالح ، أثناء عملية توقيع وثيقة العهد والاتفاق - يمثل قيادة الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي العام ، على حد تعبير الحزب الاشتراكي ، ويبيت صفعة تأديبية قويةً لأوهام قيادة الحزب في أول عملية عسكرية ، يغامر فيها الحزب الاشتراكي في صدام مسلح .

ونحن نعتقد إن صح التحليل ، أن الرجل لم يكن بريئاً من تلك التهمة ، التي بكى الحزب الاشتراكي من نتائجها طويلاً ، ونضيف متبرعين إلى تهمة الحزب الاشتراكي ، تهمةً أخرى ، وهي : حرصه على أن يقدم للرئيس علي عبدالله صالح دليلاً ملموساً ، أن الحزب الاشتراكي وقياداته العسكرية ، أقل قدرة بكثيرٍ ممايتوقع الرئيس والسياسيون من حوله ، من أن يؤدي تمردهم العسكري إلى تمزيق الوحدة ، أو إلى حرب أهلية .

ربما ينبعث ذلك الحرص من الرجل ، لإيجاد هذا المفهوم لدى القيادة السياسية في صنعاء ، من مبعث العلم الدقيق بطبيعة البنية الداخلية الركيكة ، لهيكل الحزب الاشتراكي عسكرياً ، الذي كان يمثل أسداً ، ولكن من الورق ، إضافة إلى تخوفه من بسط الأفكار العقدية للحزب ، وإرضاخ الرئيس لهيمنة العجرفة الاشتراكية ، على اليمن من جديد .

فكانت تلك الرسالة العملية في الميدان ، عبارة عن تأكيد عملي لمفهوم مزعج ، يؤمن به ذلك الرجل المخضرم ، سياسياً وعسكرياً ، وسبق أن أكده شفوياً لعلي سالم البيض ، ووجهاً لوجه ، في إحدى زياراته مع الدكتور عبدالكريم الأرياني ، وذلك المفهوم الذي أزعج البيض والحزب ، هو قوله : «إن الحرب قد يكون عاملاً هاماً من عوامل التجديد في حياة الشعوب» . ويعلل في إجابته على استفهام إنكاري من علي سالم البيض ؛ لتوضيح هذا المفهوم بقوله : «لم تنهض الشعوب الشرقية ثقافياً وعلمياً ومدنياً ، إلاّ بعد أن خرجت من حرب ضروس جددت فيها العزم ، وأحيت فيها إرادة النهوض ، وخير مثالٍ على ذلك : اليابان ، التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرةً مهزومة ، وكذلك ألمانيا ، ألم تكونا قد أصبحتا أغنى دولتين في العالم الحديث ، خلال بضعة عقود فقط ، وإذًا فلا تخوف من حدوث حرب ، فلعل من ورائها خيراً للشعب ومستقبله ، ويكون الحرب في اليمن كماقال تعالى في كتابه العزيز : «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لاتعلمون [١]»

فكان هذا المفهوم من ذلك الرجل ، في تلك الظروف الحرجة من حياة الأزمة اليمنية ، وأن يقال أيضاً لعلي سالم البيض نفسه ، إنما يمثل تحدياً للطرح الذي يردده الحزب الاشتراكي ، وأمينه العام ، في أسلوب تهديدي سافر بنتائج الحرب لو حدثت .

ومن خلال هذه المقدمة لتقرير من مركز المعلومات التابع للحزب ، يتبين لنا مدى قلق الحزب وأجهزته من الرجل .

١ـ الآية(٢١٦) سورة البقرة.

الوثيقة رقم : ٢٧

الأخ/الرئيس العام المحترم

-١-

تقرير موجز عن الموقف القائم منذ ١٩٦٤/١٢/٢١م

تأزم الموقف منذ يوم ١٩٦٤/١٢/٢١م وأخذ منحى خطير للغاية وذلك بعد
أن اتهم لواء العمالقة على التعرض للقوة التابعة للواء مدرع في م ابين
وما صحبها أدت ذلك إلى إنتشار جزئي للواء العمالقة ومدرع
وفي التحرك السريع للجنة العسكرية وإعطاء توجيهاتها بفك الحصار
ومعالجة الموقف وعودة الوحدات المنتشرة إلى مواقعها من قبل
الطرفين إلى أن قيادة العمالقة رفضت اللجنة لأن اللجنة مستمدة
قوتها من الجناح العسكري في المؤتمر الذي تغذيه العناصر المتنفذة
وفي مقدمتها علي محسن الأحمر.
حيث استمرت في أخذ محاولة أخذ جزء من القوة إلى المعسكر أدت
ذلك إلى اشتباك نتج عنه خسائر مادية وبشرية وقام لواء العمالقة
بنشر جميع قواته ودورياته في م ابين في مناطق زنجبار وجعار
وشقرة والوضيع ومودية وتم احتلال مواقع خلف العلم، دوفس، ومقرات
المؤتمر العام الرابع والكود والجولات والدرجاج، وجسر ابو شيب
المنزل، الطرية والقرنفل، الحمامة وعلى الساحل
كما قام اللواء الثاني مدرع المرابط في معسكر الكبسي بنشر وحداته
في جانبي الطريق المؤدية إلى عدن وفي مناطق الملاح، الكسارة ووادي
الحبر وحيفان وجبل الشمسان وحتى الحدود محاولاً بذلك صد جسر
للتعاون ودعم لواء العمالقة.

١٩٦٤/١٢/٢٣م :- ..

استمرار إنتشار لواء العمالقة بمناطق م ابين وتنزل الثاني
مدرع في بعض مناطق م لحج وتعزيز مواقعها.
اشتباك بمختلف الأسلحة الثقيلة والخفيفة بين كتيبة ٣٦
من لواء الوحدة وقوات من العمالقة بمودية تعززها عناصر من المؤتمر
وآل فلاح والجهاد بقيادة القنيشي وعلي سكيني عمر وحسين علي هيثم
قيام لواء العمالقة بالتطويق على لواء مدرع بأبين ومحاولة التطويق
على كتيبة ٣٦ بمودية
وصول قوة من الحرس الجمهوري إلى منطقة دمت في اتجاه الضالع.
وصول علي محسن الأحمر إلى تعز
نشر دبابات في شعوب وبتغطية من اللواء الثاني مدرع بأب



فهرس الجزء الأول من كتاب الف ساعة حرب

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	٤
كلمات عن كتاب ألف ساعة حرب (وتقريظات)	٥
مقدمات الكتاب	٩
القسم الأول:	
مسيرة الوحدة اليمنية	١٥
مدخل تاريخي	١٧
نهاية الاحتلال الحبشي	٢١
مسيرة الوحدة اليمنية	
في العصر الإسلامي..	٢٣
العباسي..	٢٤
الأيوبي..	٢٨
الرسولي..	٢٩
بني طاهر..	٢٩
عصر الاستعمار البريطاني...	٣٢
الحياة العامة في عهد الاحتلال البريطاني	٤٠
مخاض الاستقلال	٤٢

العنوان	رقم الصفحة
انطلاقة ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م	٤٥
مؤتمر جبلة	٥٣
مؤتمر الإسكندرية	٥٥
مؤتمر حَمَر	٥٦
التشطير الثوري	٥٨
صراع الثورتين	٦٨
المد الناصري والتصحيح	٧٣
الانتحاري علي عبد الله صالح	٩٢
انتحار الحزب ١٣/يناير ١٩٨٦ م	١٠٩
إرهاصات الوحدة	١٢٢
صراع المبادئ في الدستور	١٣٣
المهر المعجز	١٣٦

القسم الثاني

العنوان	رقم الصفحة
الفترة الانتقالية	١٣٩
أعراس ومناتم	١٤١
فأرة السد	١٥٠
انفجار البالون	١٧١
خيبة أمل	١٧٣

العنوان	رقم الصفحة
النشوز الوحدوي والاعتكاف..	١٧٨
ألغام وأقلام (تحليل)..	١٨٥
ألقات الديناميت..	١٩٥
مقديشو جلد مور..	١٩٦
انفصال ديموقراطي..	١٩٨
معركة الانتخابات..	١٩٩
هزيمة بشرف..	٢٠٢
الحزب ضد الحزب..	٢١٢
القسم الثالث الشقاق	٢١٧
الأزمة السياسية..	٢١٩
الاستراتيجية العامة للحزب الاشتراكي..	٢٣٢
التصعيد والحشد..	٢٤٦
خطة عسكرية مضادة..	٣٢٥
الوقوع يوم التوقيع..	٣٦٩
دماء على وثيقة العهد..	٣٧٣

انتهى الجزء الأول من كتاب ألف ساعة حرب

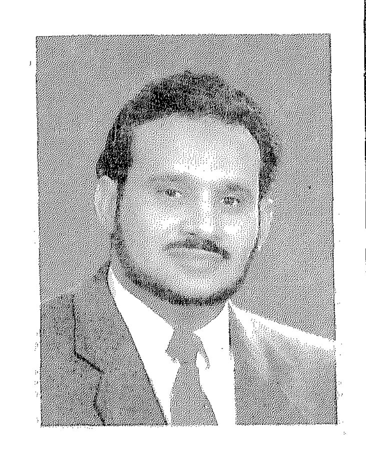
ويبدأ الجزء الثاني

صدرت الطبعة الأولى والثانية في ذي الحجة.
١٤١٥ هـ الموافق مايو ١٩٩٥م

صدرت الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة في جزء ين
في محرم ١٤١٦هـ الموافق يونيو ١٩٩٥م

رقم الإيداع بدار الكتب
صنعاء
(٨)
٢٠ إبريل ١٩٩٥م





هذا الكتاب

* إطلالة تاريخية موجزة عن الوحدة اليمنية ، عبر القرون .

* رواية تفصيلية عن الاحتلال البريطاني ، ومراحل التشطير لليمن .

* ثورة ١٤ أكتوبر ، وظروف الاستقلال .

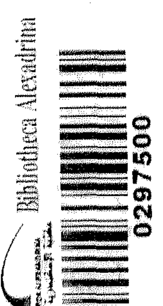
* الحزب الاشتراكي اليمني من المهد إلى اللحد .

* الوحدة اليمنية في مراحلها الثلاث :

الفترة الانتقالية ، الأزمة السياسية ، يوميات الحرب .

* يحتوي على (٩٠) وثيقة هامّة تنشر لأول مرة .

* هذه طبعته الرابعة منقحة ومزيدة تصدر في جزء ين شهرفقط من صدور الطبعة الأولى. و انتظر المفاجئات في الثالث .إن شاء الله



الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة

النسخة جزءان سعر